

The logo of Daneshtech University is a circular emblem. It features a central yellow oil lamp with a flame, set against a background of radiating yellow lines. The lamp is enclosed within a circular frame. Above the lamp, the Arabic text "وقل رب زدني علما" is written in a stylized font. Below the lamp, the Arabic text "جامعة دانستك" is written. At the bottom of the emblem, the English text "Daneshtech University" is written in a serif font.

جغرافية الوطن العربي في إفريقيا





منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جغرافية الوطن العربي في إفريقيا

الدكتور

قاسم الربداوي

أستاذ في قسم الجغرافية

1444 - 1445 هـ

2022 - 2023 م

جامعة دمشق



فهرس

جغرافية الوطن العربي في إفريقيا

9	المقدمة.....
11	الباب الأول:.....
13	الفصل الأول: الخصائص الجغرافية العامة للوطن العربي في قارة إفريقيا.....
13	الخصائص الجغرافية العامة
17	إقليم وادي النيل.....
21	الفصل الثاني: جمهورية مصر العربية.....
21	أولاً: الخصائص الجغرافية العامة والطبيعية
37	ثانياً: الخصائص الجغرافية البشرية
49	ثالثاً: الواقع الاقتصادي
59	رابعاً. التجارة والنقل والمواصلات
64	خامساً. السياحة
65	الفصل الثالث: جمهورية السودان.....
66	أولاً: الخصائص الجغرافية الطبيعية
78	ثانياً: الخصائص الجغرافية البشرية
87	ثالثاً: الواقع الاقتصادي
101	الباب الثاني.....
101	الفصل الأول: إقليم المغرب العربي.....
101	أولاً: إقليم المغرب العربي عبر التاريخ
102	ثانياً: الخصائص العامة
105	الفصل الثاني: ليبيا.....

105.....	أولاً: الخصائص العامة والطبيعية
121.....	ثانياً: الواقع البشري والاجتماعي للسكان
135.....	ثالثاً: التقسيمات الإدارية
136.....	رابعاً: الواقع الاقتصادي
149	الفصل الثالث: الجمهورية التونسية
150.....	أولاً: الخصائص العامة والطبيعية
164.....	ثانياً: الواقع البشري والاجتماعي
176.....	ثالثاً: الواقع الاقتصادي
190.....	رابعاً: النقل والمواصلات
192.....	خامساً: التجارة
195	الفصل الرابع: جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية
196.....	أولاً: الخصائص العامة والطبيعية
210.....	ثانياً: الواقع البشري والاجتماعي
224.....	ثالثاً: الواقع الاقتصادي
241	الفصل الخامس: المملكة المغربية
242.....	أولاً: الخصائص العامة والطبيعية
261.....	ثانياً: الواقع البشري والاجتماعي
280.....	ثالثاً: الواقع الاقتصادي
302.....	إقليم الصحراء الغربية
307	الفصل السادس: جمهورية موريتانيا الإسلامية
309.....	أولاً: الخصائص العامة والطبيعية
321.....	ثانياً: الواقع البشري والاجتماعي
334.....	ثالثاً: الواقع الاقتصادي

347	الباب الثالث: إقليم القرن الإفريقي.....
351	الفصل الأول: جمهورية الصومال الديمقراطية.....
353	أولاً: الخصائص العامة والطبيعية
361	ثانياً: الحياة البشرية
367	ثالثاً: الواقع الاقتصادي
373	الفصل الثاني: جمهورية جيبوتي.....
373	أولاً: الخصائص العامة والطبيعية
380	ثانياً: الحياة البشرية
384	ثالثاً: الواقع الاقتصادي
389	الفصل الثالث: جمهورية القمر المتحدة.....
389	أولاً: الخصائص العامة والطبيعية
396	ثانياً: الحياة البشرية
402	ثالثاً: الواقع الاقتصادي
407	المصادر والمراجع.....



المقدمة

تُعَدُّ دراسة جغرافية الوطن العربي في إفريقيا القسم الآخر والمكمل لجغرافية الوطن العربي في آسيا، ويؤلف وحدة متكاملة بين شرقه وغربه وشماله وجنوبه، متربعاً على مساحة واسعة من الأرض في العالم الكبير، ويستحوذ على موقع إستراتيجي مهم في قلب العالم القديم والحديث.

ومن هنا تأتي دراسة هذا الجزء المهم من الوطن العربي ويشغل القسم الأكبر منه، والمشمول على أربعة أقاليم جغرافية تمتد من البحر الأحمر شرقاً، إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى عمق الصحراء الكبرى وأطرافها الجنوبية وصولاً إلى قلب إفريقيا تقريباً، وهو يشرف على مضائق عالمية مهمة، ابتداءً من مضيق جبل طارق الواصل بين المحيط الأطلسي غرباً والبحر المتوسط شرقاً، مروراً بقناة السويس ذات الأهمية الاستراتيجية عالمياً، إلى مضيق باب المندب شرقاً، والواصل بين البحر الأحمر وبحر العرب.

فضلاً على ما يحتويه هذا القسم من موارد طبيعية وبشرية واقتصادية. ولما سبق فإنَّ دراسة الوطن العربي في إفريقيا وفي هذا الكتاب تشتمل على ثلاثة أبواب، وأحد عشر فصلاً.

يشتمل الباب الأول على دراسة الخصائص العامة للوطن العربي في إفريقيا، وإقليم وادي النيل، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان.

أما الباب الثاني فإنه يتضمن دراسة إقليم المغرب العربي والذي يتكون من ليبيا والجمهورية التونسية وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، والمملكة المغربية، وجمهورية موريتانيا الإسلامية.

أما الباب الثالث فإنه يشمل القرن الأفريقي والمكون من جمهورية الصومال، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية القمر المتحدة.

وتمّ تزويد الدراسة بالخرائط والأشكال والجداول، وتوضيح كتابته بطريقة سهلة، تسهّل إيصال المعلومة للقارئ وحداثة الإحصائيات، وهو جديد في محتواه وأسلوبه الأكاديمي لكل دولة على حدة تجنباً لتكرار المعلومات من خلال خصائصها الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

ويُعَدُّ هذا الكتاب مقررًا مهمًا للطلاب. ومرجعاً للباحثين والمتخصصين ومنهلاً ثقافياً للقراء، آملاً أن يكون إضافة مهمة للمكتبة الجغرافية العربية إضافة لما سبقه من مؤلفات عن وطننا العربي الكبير. ومنهلاً لكل قاصد..

والله ولي التوفيق

المؤلف

الأستاذ الدكتور قاسم الريدوي

الباب الأول

الفصل الأول: الخصائص الجغرافية العامة للوطن العربي في قارة إفريقيا.

الفصل الثاني: جمهورية مصر العربية.

الفصل الثالث: جمهورية السودان.



الفصل الأول

الخصائص الجغرافية العامة للوطن العربي

في قارة إفريقيا

تتكون الخصائص العامة والطبيعية للقسم الأفريقي من الوطن العربي، من الموقع الفلكي والجغرافي، والحدود والمساحة، أما عن التكوين الجيولوجي ومظاهر السطح، والمناخ، والمياه، والتربة، والغطاء الحيوي، والخصائص البشرية فإنها ستظهر في أثناء دراسة دول هذا القسم، في إقليم وادي النيل، وإقليم المغرب العربي، وإقليم القرن الأفريقي. وذلك تجنباً لتكرار المعلومات.

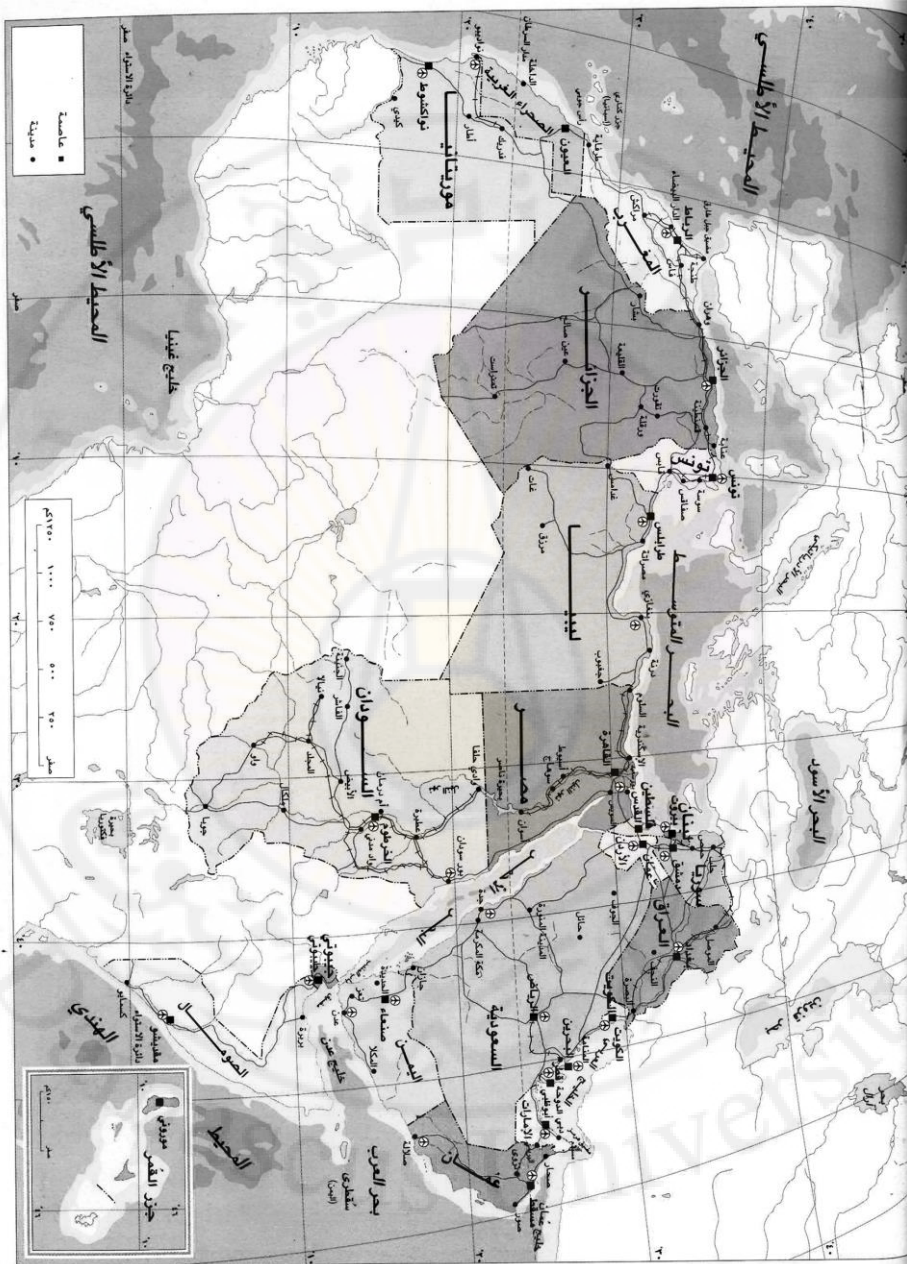
الخصائص الجغرافية الطبيعية:

أولاً: الموقع والحدود والمساحة:

1 - الموقع الفلكي:

يقع الوطن العربي في إفريقيا بين دائرتي عرض 30°، 1° جنوب خط الاستواء وحتى 37° شمالاً، وبين خطي طول 8°، 17° غرب خط غرينيتش إلى 60° شرقاً، عدا جزر القمر الواقعة بين دائرتي عرض 1°، 12° إلى 5°، 14° جنوب خط الاستواء وبين خطي طول 42° و 5°، 44° شرقاً، وتوضح ذلك الخريطة رقم (1).

الخريطة رقم (1) موقع الوطن العربي



2 - الموقع الجغرافي النسبي:

يتمتع الوطن العربي في إفريقيا بأهمية موقعه الجغرافي الكبير، بالنسبة لما يجاوره من بلدان وبحار، وهي كما يلي:

- 1 - يشرف على البحر المتوسط شمالاً، وقد منحه ذلك أهمية كبيرة فهو المسيطر على مساحة مائية واسعة تؤلف الواجهة الجنوبية للبحر المتوسط وتمتد آلاف الكيلو مترات.
- 2 - يعد الوطن العربي في إفريقيا المدخل الشمالي للقارة الإفريقية.. فالتطريق إلى أوروبا من إفريقيا يتم عبر بلدان شمال إفريقيا.
- 3 - إشرافه على ممرات استراتيجية مهمة ومضيق جبل طارق الواصل بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، وممر قناة السويس الشهير الذي يوصل بين البحر الأحمر والمتوسط.
- 4 - امتلاكه ثروة طبيعية مهولة من النفط والغاز والمعادن والموارد الطبيعية السطحية والباطنية.
- 5 - احتوائه على أكبر كتلة سكانية في الوطن العربي تشكل 70% من المجموع العام للسكان.
- 6 - احتوائه على أطول أنهار العالم، وهو نهر النيل، وأنهار أخرى عديدة في المغرب.
- 7 - يتمتع بأهمية تاريخية كبيرة، حيث نشأت فيه حضارات عريقة مثل الحضارة المصرية، وحضارة المغرب العربي.

3 - الحدود والمساحة:

يحد بلدان الوطن العربي في إفريقيا من الشمال البحر المتوسط، وتبدأ حدوده من الشرق نحو الغرب بدءاً من مدينة رفح وهي نقطة التقاء الحدود الفلسطينية مع الحدود المصرية، حيث تتجه الحدود غرباً فهي تمر عبر الساحل الشمالي لصحراء سيناء، مروراً بقناة السويس، وتستمر حتى الحدود المصرية الليبية، ويكون تعرجها خفيفاً حتى وصولها الساحل الليبي حيث يتكون خليج سرت، ثم تتجه نحو الشمال الغربي والغرب إلى الساحل التونسي لتأخذ اتجاهاً شمالياً جنوبياً عامة، فتكثر هنا التعاريج ليتكون خليج قابس وخليج الحمامات، وتستمر شمالاً حتى رأس الطيب، ثم تتجه نحو الجنوب الغربي ليتكون خليج

تونس، وبعد ذلك تتجه غرباً إلى الجزائر حيث يتكون خليج سكيكدة ويستمر ذلك غرباً حتى مضيق جبل طارق، ثم يبدأ ساحل المحيط الأطلسي الذي يحدها من الغرب ليشمل ساحل المملكة المغربية وموريتانيا، باتجاه عام نحو الجنوب الغربي والجنوب، حتى نهاية الساحل الموريتاني، حيث نقطة التقائه بساحل السنغال، ثم تتجه الحدود الجنوبية لبلدان الوطن العربي في إفريقيا، لتُكوّن حدوداً مع بلدان إفريقيا عديدة هي السنغال، ومالي والنيجر وتشاد، التي تحد ليبيا من الجنوب والسودان من الغرب، ثم تأتي الحدود الشرقية للسودان مع أثيوبيا وأريتيريا، والبحر الأحمر حتى الوصول إلى القرن الإفريقي الذي يشرف على مضيق باب المندب، ثم تتجه نحو الجنوب الغربي ليشرف بحدوده الشرقية على بحر العرب، والمحيط الهندي وصولاً إلى جمهورية جزر القمر المتحدة.

أما عن المساحة فإنها تبلغ 10.798.518 كم² أي 73% من مساحة الوطن العربي البالغة 14.216.837 كم²، وتساوي 10.2% من مساحة العالم، أما القسم الآسيوي العربي فإن مساحته تبلغ 3.818.308 كم² وتشمل إقليم المشرق العربي الذي يضم (بلدان إقليم بلاد الشام والعراق) وهي سورية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق، وإقليم شبه الجزيرة وبلدان الخليج العربي الذي يضم بلدان السعودية، اليمن، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان.

أما عن الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية للوطن العربي في أفريقيا فإنها ستظهر أثناء دراسة الدول بشكل تفصيلي، وذلك تجنباً لتكرار المعلومات.

إقليم وادي النيل

تشمل الخصائص العامة لإقليم وادي النيل ضمن حدود الوطن العربي، الموقع والموضع، والحدود والمساحة، بالإضافة إلى لمحة تاريخية عنه، ثم التقسيمات السياسية للإقليم.

أولاً: الموقع:

يقع إقليم وادي النيل بين دائرتي عرض (30 °. 3 °) و(15 °. 31 °) شمالاً، وبين خطي طول (22 ° - 20 °. 38 °) شرقاً، في القسم الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، ويعد البحر الأحمر حداً فاصلاً بينه وبين القسم الآسيوي العربي، ولذلك اكتسب هذا الموقع أهمية استراتيجية كبيرة لأنه يُؤلّف المعبر البري نحو القارة الآسيوية من خلال صحراء سيناء، التي تعدّ بوابة القارة الإفريقية الوحيدة إليها وفي المسافة الواقعة بين خليج السويس جنوباً، وميناء بور سعيد على البحر المتوسط شمالاً، كانت تتحرك القوافل التجارية والجيوش المحاربة منذ آلاف السنين من القارة الإفريقية غرباً إلى أنحاء القارة الآسيوية شرقاً، أو من القارة الآسيوية شرقاً إلى القارة الإفريقية غرباً. وازدادت الأهمية الاستراتيجية لهذه البوابة بعد شق قناة السويس، الواصلة بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، وقد تحولت إلى واحدة من أهم المعابر والممرات المائية العالمية وأصبحت نقطة صراعٍ دولي بهدف السيطرة عليها إلى أن صدر قرار تأميم قناة السويس عام 1956م، لتصبح ملكاً للشعب المصري. وتوضح الخريطة رقم (2) ذلك.

ثانياً: الحدود:

يحدُّ إقليم وادي النيل من الجنوب البلدان الإفريقية، كينيا، وأوغنده، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير)، ومن الشرق أثيوبيا (الحبشة) وإريتريا، والبحر الأحمر، وصحراء سيناء، ومن الغرب تشاد وليبيا، ومن الشمال البحر المتوسط.

ثالثاً: المساحة:

تبلغ المساحة العامة لإقليم وادي النيل الواقعة ضمن حدود الوطن العربي 2.867.252 كم²، بعد انفصال الجنوب عن السودان، وهي تشمل مصر والسودان، وتساوي 53.50% من مجموعة مساحة بلدان الإقليم كافة، والبالغة 6.555.154 كم².

رابعاً: لمحة تاريخية عن إقليم وادي النيل:

ارتبط تاريخ الإنسان في إقليم وادي النيل منذ العصور الحجرية القديمة والوسطى والحديثة، وذلك بالتزامن مع بدايات وجود الإنسان على سطح الأرض، بسبب وجود نهر النيل فنشأت الحضارات على ضفافه في كل من مصر والسودان، وهما البلدان العربيّان المتشاطآن على نهر النيل. وقد مرّت بالفترات التاريخية التالية:

- 1 - فترة عصر الإمبراطورية القديمة وتمتد من عام 3200 ق.م إلى 2080 ق.م، حيث كان عصر المملكتين العليا والسفلى في كل من مصر والسودان، وساد في هذه الفترة من حكم الفراعنة حكم الأسرة الأولى إلى الأسرة الحادية عشرة، وكانت السودان تتبع لحكم الأسر في مصر، وكان مركزها ممفيس، وشهدت تقدّماً حضارياً للأسر الفرعونية امتد نفوذها جنوباً إلى أقصى بلاد السودان.
- 2 - الفترة الممتدة بين 2080 ق.م إلى 1570 ق.م، حيث حُكِمَت مصر فيها الإمبراطورية الوسطى، وكان مركزها طيبة، وقد حكمتها الأسرة الثانية عشرة وحتى الأسرة السابعة عشرة وبقي القسم الجنوبي من الإقليم أي السودان يتبع لحكم تلك الأسرة.
- 3 - الفترة الواقعة بين 1570 ق.م - 1075 ق.م، وقد حُكِمَت مصر من قبل الأسرة الثانية عشرة إلى الأسرة العشرين، وقد استمر حكم تلك الأسر في أنحاء مصر بما فيها القسم الجنوبي وهو السودان.
- 4 - الفترة الواقعة بين 1075 ق.م - 332 ق.م، حيث استمر حكم الأسر الفرعونية من الأسرة 21 إلى الأسرة 30، ومثلت هذه الفترة عصر الانحطاط، وتميّزت بانحسار نفوذ مصر على السودان.

5 - تميّزت فترة العصور الحديثة بالترابط الوثيقة بين مصر والسودان، من خلال التنسيق بينهما لاقتسام مياه نهر النيل، مع كافة البلدان المتشاطئة عليه نظراً لأهمية النهر وأثره في حياة السكان المعيشية والاقتصادية.

6 - تمّ انفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان في عام 2011م.

خامساً: الأوضاع الطبيعية:

وتشمل التضاريس والمناخ والحياة النباتية والحيوانية، والظروف البشرية، والموارد الاقتصادية.

1 - **التضاريس:** وتتميّز تضاريس إقليم وادي النيل بعدم التعقيد في مظاهرها العامة إذ لا يتجاوز متوسط سطحها بين 300 - 500م، باستثناء وجود مرتفعات في جنوب السودان من جبال الأتسولي، والديدنا، ومرتفعات غرب السودان وأهمها جبال مرة وتاجو والنوبا، وتتخللها سهول وأودية مثل وادي غايب وسدر.

أما شمالاً في مصر فتسيطر عليها الأراضي الصحراوية الغربية التي فيها العديد من المنخفضات، ويجري عبر الإقليم وادي النيل، الذي يشقّ مجراه من الجنوب إلى الشمال قاطعاً آلاف الكيلومترات مشكلاً دلتا النيل وليصب في البحر المتوسط.

2 - **المناخ:** نتيجة لامتداد الإقليم الواسع من الجنوب إلى الشمال فقد تتوّعت فيه الأقاليم المناخية من المناخ الرطب والحار في جنوب السودان إلى وسطه وشماله الشرقي، إلى المناخ الصحراوي الحار في مصر العليا، إلى مصر الوسطى، إلى الدلتا والأمطار الشتوية.

3 - **الموارد الاقتصادية:** يتميّز إقليم وادي النيل بالموارد الاقتصادية وهي تشمل:

أ - الموارد الزراعية؛ خاصة زراعة الحبوب والقطن والخضار والفواكه، والفول السوداني، وشمالاً على ضفاف النيل ومنطقة الدلتا حيث يُزرع القطن والأرز والحبوب رغم وجود مساحات واسعة من الصحراء في مصر.

وكذلك الثروة الحيوانية في الجنوب وخاصة الأبقار.

ب - أما الموارد الصناعيّة؛ فإنها تعتمد على الثروات الباطنية وخاصة النفط والغاز والحديد والنحاس والفحم في مصر، ومعادن أخرى عديدة، كما فيها بعض هذه

المعادن في السودان. مما جعل القسم الشمالي من الإقليم يشتهر بالصناعات المعدنية ووجود القوى المحركة. والطاقة الكهربائية الناجمة عن إقامة السد العالي في مصر، وكذلك عائدات رسوم مرور السفن عبر قناة السويس. وسيتم توضيح ذلك بالتفصيل في أثناء دراسة بلدان الإقليم.

الخريطة (2) إقليم وادي النيل



الفصل الثاني

جمهورية مصر العربية

تمتلك جمهورية مصر العربية أكبر كتلة سكانية في الوطن العربي، وكان لموقعها الاستراتيجي أهمية كبيرة عَبَر التاريخ، تعود لآلاف السنين قبل الميلاد، وكان لنهر النيل الأثر الأساسي في استقطاب السكان، واستمرار حياتهم الاقتصادية وتقدمها، وازدهارها وقد صمدت في وجه كافة القوى الاستعمارية الغازية التي حاولت السيطرة عليها، واحتلالها عَبَر التاريخ، مثل الهيكسوس والحيثيين، والكيشيين وغيرهم سابقاً، ثم المغول والتتر، والصليبيين، والمماليك والعثمانيين والمستعمرين الفرنسيين، والإنكليز، وغيرهم. وبقيت عاتية على الغزاة والطامعين وشكلت دائماً نواة لوحدة العرب وقوتهم. ومن هنا فإن دراستها شملت كافة الجوانب، وهي الخصائص الجغرافية العامة والطبيعية، ثم الخصائص الجغرافية البشرية، والواقع الاقتصادي، وعملتها النقدية الجنيه المصري.

أولاً: الخصائص الجغرافية العامة والطبيعية

1 - الخصائص العامة:

تتكوّن الخصائص العامة في جمهورية مصر العربية، من الموقع وأهميته الاستراتيجية، والموضع ومزاياه، وإسهامه في نشوء الحضارة العربية، ثم حدودها وقد كان لها أثر في تقدم علاقات مباشرة ببلدان عديدة، بالإضافة إلى مساحتها وهي كما يلي:

1 - الموقع: يصنف الموقع إلى نوعين الموقع الفلكي، والموقع النسبي.

أ - الموقع الفلكي: تقع مصر في الزاوية الشمالية الشرقية من القارة الإفريقية، وإلى الشرق من إفريقيا العربية، وبين دائرتي عرض (22° - 15° 31' شمال خط الاستواء، وبين خطي طول (24° - 37° شرقاً). وتوضح الخريطة رقم (3) ذلك.

ب - **الموقع الجغرافي النسبي:** يؤلف موقع جمهورية مصر العربية بالنسبة للجوار أهمية كبيرة من خلال علاقات ترابط وتفاهم، يصل إلى حد التوافق بينهما أحياناً، كما هو الحال بالنسبة للسودان، والتي تُعدُّ الدولة الأساسية في هذه العلاقة عبر التاريخ، وكانت تقوم على أساس من التعاون الاقتصادي، والاجتماعي، والإيكولوجي، وتجلّى ذلك بعقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، لاقتسام الموارد المائية بينهما والمتمثلة بنهر النيل، على أساس أن يأخذ السودان حصته من مياه النهر وأن تترك الكمية الباقية لمصر، وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان الإفريقية الأخرى المتشاطئة على نهر النيل وروافده مثل أثيوبيا، وكينيا، وأوغنده، وغيرها.

2 - **الأهمية الاستراتيجية لموقع مصر:** تأتي الأهمية الاستراتيجية لموقع مصر من خلال ما يلي:

أ - إشرافها على واجهة بحرية واسعة، فهي تشرف من الشمال على البحر المتوسط، حيث تتوضع على ساحله العديد من الموانئ البحرية المصرية التي يتم من خلالها الاتصال بمختلف بلدان العالم.

ب - التمكن من الاتصال بمختلف أنحاء بلدان الوطن العربي، عبر طرق المواصلات البحرية، سواء بالنسبة لبلاد الشام شرقاً، أو بلدان المغرب العربي غرباً، بالإضافة إلى الاتصال بحرياً مع بلدان الخليج العربي.

ج - ازداد موقع مصر أهمية استراتيجية بعد شق قناة السويس، فأصبحت ممراً عالمياً، ومضيقاً بحرياً تحتاج للمرور من خلاله أغلب السفن العالمية، وخاصة المتوجهة من أوروبا إلى جنوب آسيا، أو من القارة الأمريكية إلى الخليج العربي وآسيا وغيرها.

د - إن موقع مصر في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، جعله المدخل البري للقارة نحو القارة الآسيوية.

هـ - إن جريان نهر النيل عبر مصر نحو البحر المتوسط، منح موضع مصر أهمية اقتصادية وحضارية، عبر التاريخ، وكان سبباً في الاستقرار البشري على ضفافه،

وممارسة الإنسان لحرفة الزراعة على نحو رئيسي، ومُكّن الإنسان في العيش والإقامة والاستقرار.

و - التوجه نحو أنحاء الوطن العربي في إفريقيا يتم من خلال مصر، حيث عبرت معظم الجيوش العربية الإسلامية مصر، لفتح بلدان المغرب العربي.

3 - الموضع: يتمتع موقع مصر بأهمية كبيرة من خلال تدرج مظاهر السطح فيها من الأراضي السهلية، إلى المرتفعات والهضاب، إلى الجبال العالية، بالإضافة لوجود المنخفضات وستتم دراستها بالتفصيل بالإضافة إلى وجود الصحاري مما جعل المناخ متنوعاً.

يُعدُّ مرور نهر النيل فيها عاملاً مهماً منح الموضع أهمية استراتيجية كبيرة، وحول المنطقة من أرض مقفرة خالية السكان، إلى أراضي خصبة صالحة للزراعة والاستقرار، ومما يدل على ذلك حضارة الفراعنة المتعاقبة على مصر سابقاً، وتقدم الاقتصاد الزراعي حالياً.

4 - المساحة والحدود: تبلغ مساحة مصر (1.001.449 كم²)، يحدها شمالاً البحر المتوسط، ومن الشرق البحر الأحمر، وفلسطين، ومن الجنوب السودان، ومن الغرب ليبيا، مما جعل مصر تتمتع بحدود واسعة منخفضة على مختلف أنحاء الوطن العربي والعالم. وتوضح الخريطة رقم (3) ذلك.

2 - الخصائص الطبيعية:

تتكون الخصائص الطبيعية لجمهورية مصر العربية من مجموعة عوامل، وتشمل التركيب الجيولوجي، ومظاهر السطح، بالإضافة إلى المناخ والموارد المائية، والتنوع الحيوي (الغطاء النباتي الطبيعي والحيوانات البرية)، وهي كما يلي:

أ - التركيب الجيولوجي: يشمل التركيب الجيولوجي لمصر البنية الأساسية التي تستند عليها أرض مصر ومظاهر السطح.

1 - تكوينات الزمن الأركي: ما قبل الكامبري؛ وهي تكوينات القاعدة الأساسية للبنية الجيولوجية في الوطن العربي، وتشمل الصخور النارية المتمثلة بالبالزلت والگرانيت والصخور الاستحالية بأنها تتكون من مساحات شاسعة، ويقدر عمرها بحوالى 4500 مليون سنة، لكنها تختفي تحت التوضعات الأخرى التي تراكمت خلال الأزمان الجيولوجية المتعاقبة.

وتظهر صخور ما قبل الكامبري في العديد من المناطق والكتل الجبلية المرتفعة، وبالتحديد في جبال البحر الأحمر، وقد تكونت بفعل الصدع الإفريقي الآسيوي الكبير. كما تظهر في القسم الجنوبي في جزيرة سيناء، وفي القسم الجنوبي والجنوبي الغربي لصحراء مصر الغربية، وفي أسوان في القسم الجنوبي لمصر.

2 - توضعات الزمن الجيولوجي الأول: تُعدّ توضعات الزمن الجيولوجي الأول بداية للتطبيق الستراتيغرافي الجيولوجي، حيث تراكمت بشخانات مختلفة، نتيجة للطغيان البحري على اليابسة من جهة وبسبب عمليات الحث والنقل والترسيب، وهي تختفي تحت توضعات الزمن الجيولوجي الثاني، وتشير الدراسات الجيولوجية بأن تلك التوضعات تظهر في الجزء الغربي لشبه جزيرة سيناء، وفي جبل العوينات⁽¹⁾، وفي أقصى القسم الشمالي من صحراء مصر الشرقية، وفي أسوان وتتكوّن توضعات الزمن الجيولوجي الأول من صخور وهي: أقدم التوضعات، توضعات السيلوري، وتوضعات الديفوني، وتوضعات الكربوني، وتوضعات البرمي - ويقدر الجيولوجيون عمرها بحوالى (350 مليون) سنة⁽²⁾.

3 - الزمن الجيولوجي الثاني: تعود توضعاته إلى عمر يقدر بحوالى (140 مليون) سنة، ويتكون من توضعات الترياسي ذات اللون البنفسجي، واللياسي ذات اللون المائل للأزرق الغامق، وصخر الجوراسي ذات اللون الأزرق، وصخور الكريتاسي ذات اللون المائل للخضرة.

(1) د. رجاء دويدري، جغرافية الوطن العربي في إفريقيا، جامعة دمشق، 1975 - 1976، ص4.

(2) ماكس ديرو، (الجيومورفولوجيا)، ترجمة الدكتور عبد الرحمن حميدة، 1969، ص75.

وهي توضع تراكمت فوق صخور الزمن الجيولوجي الأول، بفعل حركات الطغيان البحري.

وهي تظهر في شمال غربي شبه جزيرة سيناء، وفي الصحراء الشرقية وفي أقصى جنوبي مصر، وبثخانات مختلفة مما يدل على حركات الطغيان البحري في تكوينها غناها بالمستحاثات، وخاصة في طبقة الجوراسي، وتمتد تلك الطبقات إلى جنوب مصر وشمال السودان، وإلى داخل الأراضي الليبية حيث توجد الصحراء.

4 - الزمن الجيولوجي الثالث: تتكون توضعات الزمن الجيولوجي الثالث من صخور

الميوسين، والأيوسين و(الأوليغوسين)، والبليوسين، ويقدر عمر هذه التوضعات بحوالى 65 مليون سنة، وتنتشر توضعاته في الصحراء الغربية والشرقية على طرفي وادي النيل، بالإضافة إلى قسم من صحراء شبه جزيرة سيناء، وهي عبارة عن توضعات كلسية تختلف سماكتها بين منطقة وأخرى، كما دلت الدراسات بأنها تحتوي على كثير من المستحاثات البحرية، والرمال الناعمة ذات المنشأ البحري، وتشكل ذلك بفعل عمليات الطغيان البحري المتعاقبة، وبسبب عمليات الحت والتعرية وحدثت عمليات الطغيان البحري بفعل ارتفاع نسبة المياه، وانخفاض سطح اليابسة.

5 - الزمن الجيولوجي الرابع: تتكون توضعات الزمن الجيولوجي الرابع من عدة طبقات،

ويُقدَّر عمر هذا الزمن الجيولوجي بحوالى 3.3 مليون سنة. وهي عبارة عن رسوبيات تشكلت بفعل عدة عوامل، منها عوامل حركة الطغيان البحري، المتعاقبة، بالإضافة إلى عمليات الحت والنقل والترسيب التي كانت تقوم بها مياه نهر النيل، في نهاية مجراه، وخاصة عند الدلتا، أو عند أطراف وادي النيل في أوقات فيضان النهر، وخاصة في فصلي الشتاء والربيع تزامناً مع هطول الأمطار الغزيرة على مرتفعات منابع النيل.

تؤلَّف هذه التوضعات نسبة كبيرة من مساحة مصر، على أنَّها آخر التوضعات وأحدثها، وهي مؤلفة من توضعات الكثبان الرملية في المنخفضات والوحدات الخارجية والمنتشرة في أنحاء الصحراء الغربية والشرقية.

ب - **مظاهر السطح:** تشمل مظاهر السطح الشكل التضريسي للأراضي المصرية، وهي وادي النيل، والمنطقة الساحلية، والسلاسل الجبلية ثم الصحراء، وفيما يلي دراسة تفصيلية لها:

1 - **وادي النيل:** في البداية يجب التفريق بين مفهوم وادي النيل، ونهر النيل، فالوادي هو المساحة التي تشمل مجرى النهر، والضفتين الواسعتين على اليمين والشمال من مجراه بينما نهر النيل هو المجرى المائي للنهر، والمساحة الممتلئة بالمياه الجارية عبر الوادي.

ويعود التكوين التضريسي لوادي النيل إلى الزمن الجيولوجي الثالث، وذلك بفعل الحركات التكتونية الباطنية التي حدثت في ذلك الزمن.

2 - **مجرى نهر النيل:** يبلغ طول نهر النيل من المنبع إلى المصب (6695 كم)، وهو من أطول أنهار العالم منها (1520 كم) في مصر.

حيث يدخل نهر النيل الأراضي المصرية بعد خروجه من السودان، ويتجه نحو الشمال الشرقي عند أبو سمبل، ثم شمالاً إلى أسوان وكوم أمبو، وإدفو ثم ينحرف نحو الشمال الغربي إلى إسنا، وإلى مدينة أرمنت شمالاً، ويبدأ هنا الوادي والنهر باتخاذ شكل كوع نحو الشمال الشرقي، إلى الأقصر، ثم إلى مدينة قنا شمالاً، وبعدها ينحرف نحو الغرب، والجنوب الغربي مستكماً تشكل الكوع النهري الذي بدأه، حتى مدينة نجع حمادي، ويعود سبب تشكل هذا الكوع إلى قساوة الصخور ومقاومتها لعملية الحث المائي، وهي صخور قاسية بالإضافة لوجود الجبال المرتفعة، ومن مدينة نجع حمادي يتخذ مجرى الوادي اتجاهاً شمالياً غربياً في جرجا وسوهاج، والبداري، ومدينة أبو تيج ثم أسيوط، ويتجه شمالاً إلى مدينة المينا، فمدينة بني مزار، ثم بني سويف، وينحرف نحو الشمال الشرقي إلى مدينة الواسطي، ومن هناك يتجه شمالاً حتى حلوان والمعادي إلى أن يصل إلى الجيزة ثم القاهرة، من هناك يأخذ النهر بالترنح، ويتحول مجراه إلى فرعين، في منطقة الدلتا، ويبلغ طول مجرى النهر من الحدود السودانية إلى البحر المتوسط من خلال فرع دمياط (1517 كم)، ومن خلال فرع رشيد (1510 كم).

3 - تشكل الدلتا: يعود تشكل دلتا نهر النيل إلى حركات تكتونية انكسارية باطنية،

وعمليات الحت والنقل والترسيب لمياه نهر النيل وتتكون من فرعين:

أ - فرع دمياط: يبدأ بعد خروج نهر النيل من القاهرة والجيزة إلى مدينة إمبابة شمالاً، ثم إلى القليوب، وهناك يتجه المجرى الرئيسي له نحو الشمال الغربي إلى القناطر الخيرية، وبعدها يتخذ المجرى اتجاهين، اتجهاً نحو الشمال ليشكل فرع دمياط مروراً بالقليوبية ثم شمالاً حتى زفتي، وبعدها تتشكل ترعة البوهية فالمنصورة، ثم يتجه نحو الشمال الشرقي إلى المنصورة، وينتهي في دمياط بطول قدره (242 كم) من القناطر الخيرية إلى البحر المتوسط في دمياط.

ب - فرع رشيد: أما الفرع الثاني للنهر فهو فرع رشيد، حيث يتجه النهر نحو الشمال الغربي انطلاقاً من قليوب ثم إلى القرب من أشمون، ثم يشكل كوعاً نهرياً بفعل الرسوبيات التي تكونت منذ ملايين السنين، ويتجه شمالاً إلى القرب من منوف، ويتخذ اتجهاً شمالياً حتى كفر الزيات، وتتشكل هنا العديد من الترع مثل ترعة النوبارية، والحاجر، والخندق الشرقي، ثم يصل إلى (شبر أخيت) ويتجه بعدها نحو الشمال الغربي إلى مدينة (دسوق) ثم المحدودية، ويتعرج هنا مجرى النهر بفعل تراكم الرسوبيات، ثم يتجه شمالاً إلى أدفينا، ويزداد تعرجاً لنفس السبب السابق الذكر إلى أن يصل إلى مدينة رشيد، ليصب بعدها في البحر المتوسط. ويبلغ طول فرع رشيد اعتباراً من القناطر الخيرية حتى البحر المتوسط بعد مدينة رشيد بعدة كيلومترات إلى (230 كم)، وإجمالاً يبلغ طول نهر النيل في مصر (1520 كم). وتوضح الخريطة رقم (3) ذلك.

المظاهر الجيومورفولوجية لوادي النيل فهي كما يلي:

- 1 - لقد أدى تراكم الرسوبيات بفعل عمليات الحت والنقل والترسيب إلى تشكل منطقة الدلتا بفرعيها وأدى ذلك لانقسام نهر النيل إلى فرعين ثم الحديث عنهما.
- 2 - تعدد منطقة الدلتا من أخصب الأراضي الزراعية وأكثرها كثافة سكانية، بسبب تلك الخصوبة، وازدهار الزراعة وتقدمها، وكان هذا عامل استقرار رئيسي في مصر.

- 3 - تم غمر تلك المناطق بدءاً من الحدود السودانية المصرية جنوباً حتى مدينة أسوان شمالاً، بعد بناء السد العالي في مصر، حيث تشكلت بحيرة (ناصر) وأدى ذلك لاستغلال هذه البحيرة في سقاية الأراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية.
- 4 - تشكلت المصاطب النهرية إلى الشمال من مدينة أسوان على طرفي الوادي، وقبل مدينة كوم أمبو يبدأ مجرى بالنهر بالانحسار والتضييق حيث يتشكل خانق نهري بسبب قساوة الصخور ومقاومتها لعملية الحث المائي، ويصل عرض النهر هنا (320م).
- 5 - في بني سويف شمالاً يزداد عرض النهر حتى يصل إلى (23كم) غرباً، وشرقاً إلى (10كم).
- 6 - تتشكل السهول الرسوبية من إدفو إلى إسنا، حتى أرمنت.
- 7 - ثمة كوع نهري بين الأقصر وقنا ونجع حمادي، لأسباب ذكرت سابقاً.
- 8 - يزداد عرض النهر بين جرجا وسوهاج أسيوط، ويزداد تشكل الرسوبيات والمصاطب النهرية على طرفي الوادي في المنيا حتى بين سويف والواسط إلى الجيزة والقاهرة.
- 9 - يبدأ بعد القاهرة شمالاً تتشكل الدلتا ذات التوضعات الرسوبية الخصبة خلال الأزمان الجيولوجية وخاصة الزمن الجيولوجي الرابع وهي من أخصب الترب في العالم.
- 10 - تشكلت العديد من البحيرات العديد من المناطق على طول مجرى نهر النيل مثل بحيرة قارون في منطقة الفيوم بسبب النهر، وخاصة قرب مصب النهر في البحر المتوسط كما هو الحال في دمياط شرقاً وقرب رشيد غرباً.

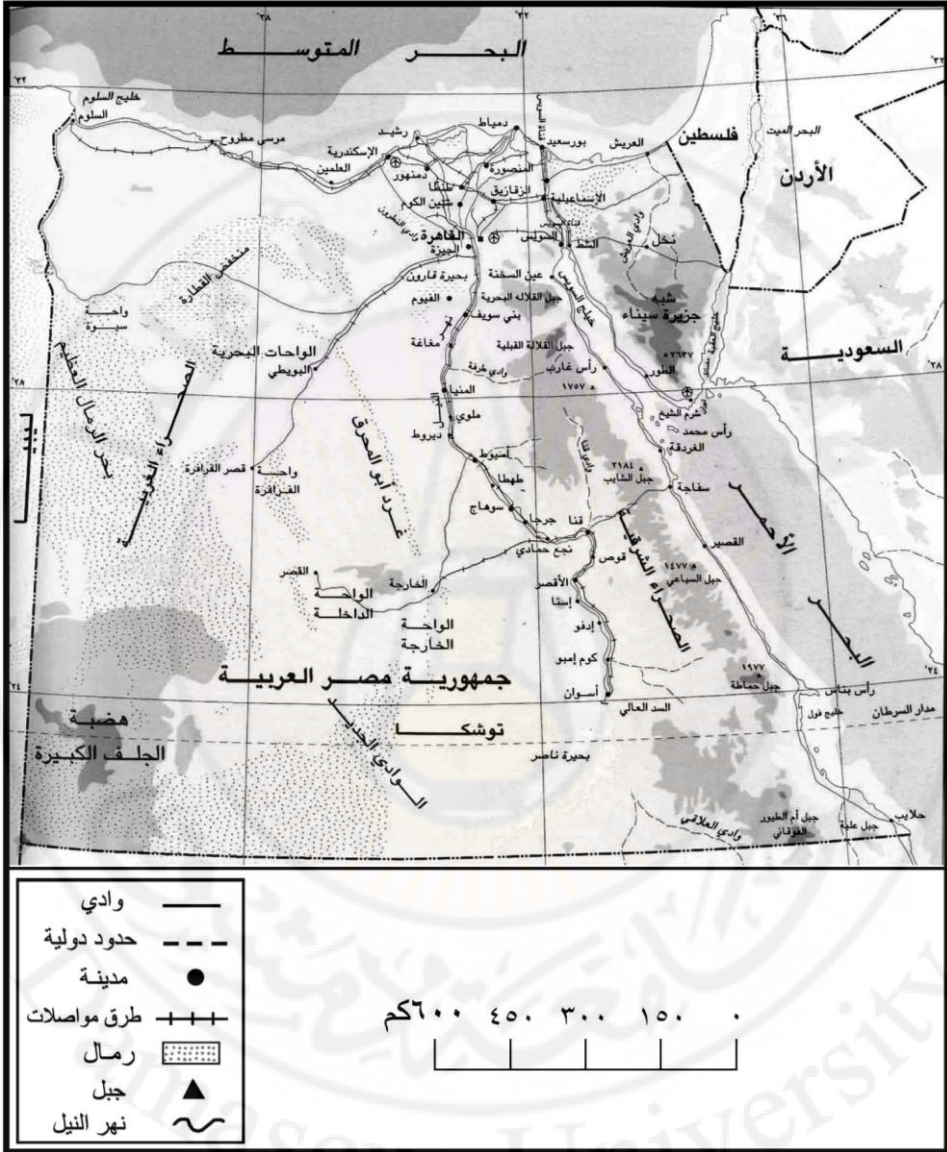
المنطقة الساحلية:

وتشمل خط الساحل والسهول الساحلية:

أولاً: خط الساحل:

تشرف مصر على خط ساحلي واسع، يشمل البحر المتوسط شمالاً، والبحر الأحمر شرقاً.

خريطة (3) مظاهر السطح في مصر



1 - ساحل البحر المتوسط:

ويتميز خط الساحل الشمالي بأن أغلبه رملي، وتقل فيه الصخور، وهو قليل التعاريج، حيث يبدأ من شرقي مدينة العريش، من الحدود الفلسطينية المصرية، ثم يتجه غرباً إلى بور سعيد، عند بداية قناة السويس شمالاً، ثم يتكون خليج بحري يستمر حتى

مدينة دمياط، ثم يتابع سيره نحو الغرب إلى مدينة رشيد، ثم يتجه نحو الجنوب الغربي، حتى مدينة الاسكندرية، ثم العَلَمين، ومن ثم يتجه نحو الشمال الغربي والغرب حتى ميناء مرسى مطروح، ومن ثم يتابع سيره غرباً إلى خليج السلوم حيث ينتهي عند الحدود الليبية المصرية.

2 - ساحل البحر الأحمر:

يمتد ساحل البحر الأحمر باتجاه شمالي غربي جنوب شرقي، وهو صالح للملاحة، وأغلبه صخري، ويتخلله بعض الرؤوس والخلجان، فهو يبدأ من جنوب مدينة حلايب، عند الملتقى الحدودي مع السودان، ويتجه نحو الشمال حتى رأس بناس، حيث يتكون خليج غول، ثم يتجه بخط شبه مستقيم نحول الشمال الغربي إلى مدينة القصير، ثم سفاجة، والغردقة وينتهي بخليج السويس، ومن هناك تم حفر قناة لسديس لتصل إلى شاطئ البحر المتوسط ويُعد ميناء السويس أهم الموانئ في الساحل الشرقي.

3 - السلاسل الجبلية:

تتوضع على الأراضي المصرية العديد من السلاسل الجبلية ذات الاتجاهات المختلفة وهي:

أ - سلسلة جبال البحر الأحمر: تأخذ سلسلة جبال البحر الأحمر اتجاهها شمالياً غربياً جنوبياً شرقياً، ومن خصائصها انحدارها الشديد شرقاً نحو البحر الأحمر، والخفيف غرباً باتجاه صحراء مصر الشرقية، كما تتحدر منها العديد من الأودية السيلية، التي تصل غرباً إلى الصحراء، ومن تلك الجبال جبل الشايب الذي يصل ارتفاعه إلى (2184م).

ب - سلسلة جبال صحراء سيناء: تقع صحراء سيناء في القسم الآسيوي العربي، وهي جزء من الأراضي المصرية، لذلك تمت دراستها ضمن إفريقيا العربية، وتتميز بوجود العديد من الجبال فيها وخاصة في الوسط الجنوبي حيث جبل موسى ويصل ارتفاعه إلى (2280م)، أما أعلاها فهو جبل سانت كاترين الذي يبلغ ارتفاعه (2640م) وجبل أم الشومر الذي يصل ارتفاعه إلى (2566م)، وتتحدر الجبال بشدة نحو خليج العقبة،

كما يوجد في أوسطها (هضبة التيه)⁽¹⁾ التي يصل ارتفاعها إلى (900م)، وتتخذ بانحدارها الكبير نحو البحر المتوسط والخفيف شرقاً، ومن خصائص صحراء سيناء أن سطحها متموج، وفيها منخفض القاع الذي تراوح أبعاده بين (25كم) عرضاً، و(125كم) طولاً وهو مليء بالرسوبيات الرملية التي تكونت بفعل عمليات الحت والنقل والترسيب الناجم عن هطل الأمطار وجريانها في ذلك المنخفض، كما فيها العديد من الأودية وخاصة في القسم الشمالي مثل أودية غايب، وحيران، وسدر وفي الوسط وادي العريش قرب مدينة العريش. وتبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء (61 ألف كم²)، يحدها شرقاً خليج العقبة، وغرباً مدينة السويس.

4 - الصحاري:

أ - صحراء مصر الشرقية: تبلغ مساحتها 223 ألف كم² أي 28% من مساحة مصر، وهي الصحراء الواقعة إلى الشرق من وادي النيل وتمتد جنوباً حتى الأراضي السودانية، وغرباً وادي النيل، وشمالاً الدلتا حتى البحر المتوسط، وشرقاً جبال البحر الأحمر وهي عبارة عن هضبة من الخرسان النوبي تغطيها الكثبان الرملية، ومنها هضبة المعازة وتشرق عليها من الشرق جبال البحر الأحمر بارتفاع يصل إلى (2000م)، وتتحدّر غرباً على نحو خفيف حتى منطقة وادي النيل بارتفاع يصل حتى (200م).

ب - صحراء مصر الغربية: وهي الصحراء الممتدة إلى الغرب من وادي النيل، يحدها غرباً الأراضي الليبية، وجنوباً السودان، وشمالاً البحر المتوسط وشرقاً وادي النيل، تبلغ مساحتها (681 ألف كم²) وهي تساوي 68% من مساحة مصر. وتتكون من أراضي تغطيها الكثبان الرملية، وتتميز بالمناخ الجاف والحار، حيث تصل درجات حرارتها إلى (50 م°)، وفيها العديد من الأودية، والمنخفضات وهي:

1 - منخفض الفيوم تبلغ مساحته (1700 كم²)، وهو محاط بالعديد من المرتفعات.

2 - منخفض الواحات الداخلة تصل مساحته إلى (400 كم²).

(1) سميت صحراء التيه لأن بني إسرائيل تاهوا فيها لمدة أربعين سنة، كعقوبة إلهية لهم في زمن النبي موسى عليه السلام.

- 3 - منخفض القطارة وتبلغ مساحته (19500 كم²).
 - 4 - منخفض الواحات الخارجية تصل مساحة إلى (3500 كم²).
 - 5 - منخفض الواحات البحرية: تبلغ مساحته (180 كم²).
 - 6 - منخفض الفرافرة تبلغ مساحته (18000 كم²).
 - 7 - منخفض الريان: تصل مساحته إلى (750 كم²).
 - 8 - منخفض سيوة ومنخفض وادي النطرون.
- ويعود تكون هذه المنخفضات إلى عوامل تكتونية وتضريبية ومناخية حيث تتحدر الأودية إليها من عدة جوانب، مما يؤدي إلى تشكل المستنقعات والبحيرات الملحية فيها. وتحول بعضها إلى واحات مثل واحة الفرافرة، كما تعيش القبائل البدوية في العديد منها حيث تربي الحيوانات الرعوية بسبب توفر البرك والمستنقعات فيها.

ثانياً: العوامل المؤثرة في مناخ جمهورية مصر العربية:

- يتأثر مناخ جمهورية مصر العربية بالعديد من العوامل، هي:
- 1 - **الموقع الفلكي:** تقع مصر في المنطقة المعتدلة المتوسطة ذات الأمطار الشتوية ويسيطر المناخ المداري على أغلب مناطق مصر.
 - 2 - **إشرافها على واجهة بحرية واسعة في الشمال** حيث البحر المتوسط، وتصل من خلاله المنخفضات الجوية المحملة بالرطوبة، وتؤدي إلى هطول الأمطار الغزيرة شتاءً.
 - 3 - **وجود مساحات واسعة من الأراضي المصرية الصحراوية، وهي الصحراء الشرقية والغربية، تُعدُّ أساساً جزءاً من الصحراء الكبرى الممتدة غرباً إلى بلدان إقليم المغرب العربي.**
 - 4 - **وجود وادي النيل الذي يشطرها قسمين شرقياً وغربياً.**

عناصر المناخ:

- 1 - **الحرارة:** يتصف مناخ مصر بأنه حار في أغلب أجزائه، وذلك بسبب سيطرة الصحراء على معظم مساحته، وتصل درجات الحرارة صيفاً إلى (45 - 50 م°) في الصحراء المذكورة، وقد بلغت العظمى (43 م°)، والصغرى عام 2009م (20 -

25 م) وإلى (15 - 20 م) شتاءً، وللمقارنة فإن أشد الأشهر حرارة في شهر آب (26.5 م) في الاسكندرية على ساحل البحر المتوسط. ومتوسطها في أسوان جنوب مصر (33.2 م).

2 - الرياح والضغط الجوي: تهب على مصر رياح متعددة الاتجاهات، وتشمل الرياح الغربية القادمة من البحر المتوسط، وتؤدي لهطول الأمطار، ورياح شمالية شرقية باردة أحياناً قادمة من آسيا، ورياح داخلية تهب من وسط الصحاري المصرية، وتحمل منها الغبار والأتربة والرمال، وتؤدي إلى حجب الرؤية أحياناً وتسمى باسم رياح الخماسين.

ويسيطر على مصر تأثير الضغوط المرتفعة الآشورية صيفاً، وشتاءً يسيطر عليها تأثير الضغط المنخفض.

3 - الرطوبة: تنخفض الرطوبة النسبية عامة في مصر وخاصة صيفاً، حيث يسيطر المناخ الجاف على أغلب أراضيها، وتصل نسبة الرطوبة صيفاً في أسوان (25%)، وشتاءً (33%)⁽¹⁾.

أما صيفاً في الإسكندرية فتصل النسبة إلى (71%)، و(69%) شتاءً، وذلك بسبب وقوعها على ساحل البحر المتوسط، وقد بلغت الرطوبة النسبية العظمى (76%) والصغرى (16 - 21%).

4 - الأمطار: تسبب الضغوط الجوية المنخفضة القادمة من الشمال والغرب بهطل الأمطار في مصر شتاءً. حيث تصل كمية الأمطار الهائلة في القاهرة إلى (3.3 سم)⁽²⁾، وفي الاسكندرية (19.5 سم)، بينما تنخفض في أسوان جنوباً إلى (0.1 سم) بسبب ضعف تأثير الضغوط المنخفضة.

(1) د. علي حسن موسى، جغرافية المناخ (2)، أقاليم العالم المناخية، منشورات جامعة دمشق، ص435، عام 2013 - 2014م.

(2) د. علي حسن موسى، جغرافية المناخ (2)، مرجع سبق ذكره، ص436.

أما في الصحراء الغربية أو الشرقية فإن كمية الأمطار الهائلة قليلة جداً بسبب ضعف تأثير تلك المنخفضات الجوية، وتكون الهطولات المطرية فجائية وغزيرة ولكن سرعان ما تنقطع.

وقد بلغت أعلى كمية أمطار هائلة عام 2009 م (80 ملم) وأدناها (16 ملم)⁽¹⁾.

ثالثاً: الموارد المائية:

تصنف الموارد المائية في مصر إلى نوعين: الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية.. وهي كما يلي:

1 - الموارد المائية التقليدية:

أ - **الموارد المائية السطحية:** وتشمل المياه السطحية والجوفية وتبلغ كميتها (59.60 مليار م³)، حيث يعد نهر النيل المورد الرئيسي للمياه في مصر، إذ تبلغ كمية تصريف النهر في اليوم (712 مليون م³)، وأدناها (48 مليون م³)، تزداد كمية تصريف النهر خاصة في فصل الشتاء والربيع، وهي الفترة التي تشهد أعلى تصريف للنهر بسبب الأمطار الهائلة عند منابعه، وفي السودان. ومن النيل الأزرق القادمة من أثيوبيا، ولكن بعد بناء سد النهضة فيها فقد انخفضت غزارة النهر، لأن النيل الأزرق مسؤول عن إمداد نهر النيل بـ (75%) من كمية تصريفه مما يؤثر هذا السد في انخفاض غزارة النيل بكامله، حيث يحجز كمية كبيرة من المياه، وتبلغ غزارة النهر عند خروجه من بحيرة فكتوريا (660 م³/ثا)، وعند أسوان في مصر (2640 م³/ثا)، وتصل كمية المياه السنوية التي يحملها النهر (84 مليار م³)، منها (70 مليار م³) في فترة الفيضان، و(14 مليار م³) في أيام الشح.

ب - **الموارد المائية الجوفية⁽²⁾:** تبلغ كميتها (4.100 مليار م³)، وهي تشمل المياه الجوفية المتجددة، التي يمكن ضخها من باطن الأرض وتتغذى من مصدري رئيسيين

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات مجلد عام، 2010م، ص126.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي عام 2010م، ص9.

هما مياه الأمطار المتسربة عبر الشقوق والصخور، والمياه التي يعتقد أنها تتسرب من مياه نهر النيل، في باطن الأرض بواسطة الصخور الكلسية المنفذة للماء، وهنالك المياه الجوفية غير المتجددة التي تكونت خلال ملايين السنين، وعبر الطبقات الصخرية بأعماق (1000 - 1500 م).

2 - الموارد المائية غير التقليدية:

تبلغ كميتها (4.821 مليار م³)، تشمل:

أ - مياه إعادة الاستخدام، كميتها (4.790 مليار م³)، وتتكون من تقنية مياه الصرف الصحي، ومياه إعادة الاستخدام الصناعي.

ب - المياه الناجمة عن تحلية مياه البحر أي تخلص قسم من مياه البحر من الأملاح، وتبلغ كميتها (38.7 مليار م³)، وعموماً فإن كمية المياه السطحية الجوفية تبلغ (64.421 مليار م³).

رابعاً: التربة:

تصنف التربة في مصر إلى عدة أنواع وهي:

1 - التربة اللحية الفيضية: وهي أهم أنواع التربة وتنتشر على ضفتي وادي النيل، وفي منطقة الدلتا، وهي تربة خصبة، صارت بفعل عمليات الحث والنقل والترسيب الناجمة عن فيضان نهر النيل خلال ملايين السنين، وهي من أخصب التربة في العالم وملائمة لزراعة كافة أنواع الخضراوات والفواكه والحبوب والمحاصيل الزراعية وغيرها.

2 - التربة الرملية: وهي تربة واسعة الانتشار في أنحاء مصر وخاصة في صحراء مصر الغربية والشرقية، وهي تربة فقيرة بالمخصبات وتكثر في صحراء سيناء وعلى حواف الدلتا، في العديد من المحافظات مثل محافظة البحيرة، ومحافظة الشرقية، ومحافظة القليوبية.

3 - التربة الصفراء: وهي تربة المناطق الساحلية الشمالية المتوسطة، وعلى ضفاف البحر الأحمر وهي تربة متوسطة الخصوبة، وجيدة الصرف، وتزرع بالحبوب وخاصة القمح والشعير.

4 - **تربة ملحية:** وهي تربة واسعة الانتشار وخاصة في مناطق الواحات والمنخفضات والمستنقعات وهي كثيرة الملح، وغير صالحة للزراعة ولكن تنمو وسطها العديد من النباتات الخاصة.

5 - **الترب الطينية السوداء:** وهي تنتشر في الجنوب والوسط وصالحة لزراعة الحبوب والبقول.

خامساً: النباتات الطبيعية:

وهي نباتات متنوعة وموزعة جغرافياً في أنحاء مصر، وتتأثر بالعديد من العوامل وخاصة كمية الأمطار الهائلة، ونوعية التربة حيث تبلغ مساحتها (4.364 مليون هكتار)⁽¹⁾ وتشمل ما يلي:

- 1 - الأشجار المنتشرة على هيئة غابات في العديد من المناطق.
- 2 - نباتات البردي وهو نبات ينمو على ضفاف وادي النيل، واستخدم منذ القديم للكتابة.
- 3 - نباتات الحلفا: وهو نبات ينمو قرب المجاري المائية وخاصة في منطقة وادي النيل.
- 4 - النباتات الصحراوية: وهي نباتات شوكية مؤلفة من السافانا، التين الشوكي (الصبار).
- 5 - أعشاب وحشائش تنمو في أعقاب هطول المطر.
- 6 - الحيوانات: وتشمل الثعالب والضباع والأرانب البرية، والزواحف والأفاعي، وكذلك الطيور.
- 7 - الثروة السمكية: وهي مصدر مهم للغذاء في مصر، إذ تكثر مصايدها في ساحل البحر المتوسط شمالاً، وفي ساحل البحر الأحمر شرقاً، وكذلك نهر النيل، وقد تقدم هذا القطاع المهم لما له من إسهام مهم في تحقيق الأمن الغذائي.

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سبق ذكره، ص128.

ثانياً: الخصائص الجغرافية البشرية

أولاً: أصل السكان وتركيبهم الاثني والعرقى والدينى والغوي:

يعود تاريخ مصر القديم إلى فترة موعلة في القدم تتراوح بين 10 آلاف - 4 آلاف سنة قبل الميلاد، وقد حكمتها الأسر الفرعونية العديدة. وبرز من الفراعنة تحوتمس الأول، أمنحوتب الثاني، وأخناتون، وتوت عنخ آمون، ورمسيس الثاني، ويُعتقد بأنه هو الفرعون الذي واجهه النبي موسى عليه السلام.

وقد تعرضت مصر لغزوات خارجية عديدة منذ تلك الفترة، وقد استعمر مصر من قبل: اللوبيون عام 945ق.م، والأحباش عام 722ق.م، والآشوريون عام 674ق.م، والاسكندر المكدوني عام 332ق.م، والهكسوس الذين هم رعاة من غرب آسيا، ثم المماليك العثمانيون، والاستعمار الفرنسي.

1 - أصل السكان وتكوينهم العرقى:

المصريون هم عرب حاميون هاجروا من شمال شبه الجزيرة العربية عبر سيناء منذ آلاف السنين وقد استوطنوا في منطقة الدلتا أولاً بسبب خصوبة تربتها وتوفر المياه، ثم انتشروا على ضفاف النيل. وقد امتزج هؤلاء بالمجموعات الوافدة وقد عاشت على ضفاف نهر النيل وكان له تأثير كبير على عموم سكان مصر، وهم ينتمون عرقياً إلى المجموعة القوقازية فرع البحر المتوسط كباقي العرب، ولكن في الجنوب ثمة مجموعات جنسية بشرية إفريقية الأصل - وهم النوبيون - ينتشرون بين حدود السودان وأسوان. ومنهم الفدجة، والكنوز، والبجا، والباريون لون بشرتهم أسود داكن. بينما سكان الشمال لون بشرتهم أسمر فاتح، وبعض البرابرة في الجنوب، وقد اختلط المصريون القدماء وغيرهم من سكان مصر.

2 - التركيب الدينى:

الدين الإسلامى هو الدين الرئيسى فى مصر، بالإضافة لنسبة ضئيلة من المسيحية، وكذلك اليهود الذين غادر قسم كبير منهم مصر.

3 - التركيب اللغوي:

تُعدُّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، إضافةً إلى اللغة النوبية في أقصى الجنوب التي يتحدث بها النوبيون ولهجاتها عند الدناقلة، والكنوز، وكذلك اللغة البربرية في سيوه ويتحدث بها بعض السكان ذوو الأصول البربرية فيما بينهم.

ثانياً: التركيب الديموغرافي:

تشتمل دراسة الخصائص الديموغرافية في مصر على ازدياد عدد السكان، والعوامل المؤثرة فيه، وتركيبهم العمري والنوعي، والهرم السكاني، ثم توزيعهم الجغرافي، والهجرة وحركة السكان وهي كما يلي:

1 - أطوار عدد السكان:

بلغ عدد سكان مصر عام 1973م (37.5) مليون نسمة، وفي عام 1990م وصل العدد إلى (57.785) مليون نسمة، وحصلت تلك الزيادة وهي (20.285) مليون نسمة، بسبب النمو الطبيعي للسكان والهجرة الوافدة، وارتفع عدد السكان عام 2010م ليصل إلى (78.728) مليون نسمة، وبلغت الزيادة (20.973) مليون نسمة وذلك للأسباب نفسها السابقة الذكر، أما في عام 2019م فقد وصل العدد إلى (105) مليون نسمة، بسبب ارتفاع حجم التزايد السكاني الطبيعي والهجرة الوافدة من أنحاء الوطن العربي وإفريقيا، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان عام 2050م 140 مليون نسمة، إذا استمر معدل النمو الطبيعي للسكان إلى ما هو عليه الآن.

العوامل المؤثرة في التزايد السكاني:

يتأثر التزايد السكاني بالعديد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وهي كما يلي:

1 - العوامل الديموغرافية: تشمل تلك العوامل ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان،

وبلغ عام 1975م (2.2%)، بينما أصبح عام 2006م (2.1%)، وحدث الانخفاض في ذلك المعدل بسبب التوجه نحو تنظيم الأسرة، أما معدل المواليد العام فقد بلغ عام 2010م (28.7 بالآلاف)، مقابل (6.1 بالآلاف) للوفيات، ويكون معدل الزيادة

الطبيعية للسكان (22.6 بالآلف)، وجاء انخفاض الوفيات بسبب تحسن الوضع الصحي، أما معدل الخصوبة الكلي فقد بلغ عام 2008م (3 نسمة)، ومن العوامل المؤثرة كذلك انخفاض سن الزواج الأول فقد بلغ عام 2010م (28.7 سنة)، وعند الإناث (23.1 سنة)، وبلغ معدل الزواج الخام للعام نفسه (11 بالآلف)، أما بالنسبة للطلاق فهو منخفض إذا بلغ معدله (1.90 بالآلف)، وكان لذلك تأثير على التزايد الطبيعي للسكان وارتفاع معدلاته رغم الإجراءات المتخذة للحد من النمو الطبيعي للسكان.

- 2 - **العوامل الاجتماعية:** وتشمل العادات والتقاليد لدى السكان، مثل الزواج المبكر وانخفاض مهر الزواج، والرغبة بإنجاب المزيد من الأبناء وخاصة الذكور، وهو عامل اجتماعي يتمثل في التفاخر بكثرة الأبناء وخاصة في المجتمع الريفي والقبلي.
- 3 - **العوامل الاقتصادية:** تعدّ العوامل الاقتصادية إحدى الدوافع الرئيسية في زيادة الإنجاب، ومنها خاصة رغبة الكثير من الأسر الريفية لإنجاب المزيد من الأبناء للعمل في القطاع الزراعي.

2 - **الثقل الديموغرافي:**

تمتلك مصر ثقلًا ديموغرافياً كبيراً، إذ يوجد فيها أكبر كتلة سكانية في الوطن العربي، فقد بلغت نسبتها (22.1%) من مجموع سكان الوطن العربي عام 2010م، وذلك لأسباب عديدة ديموغرافية واجتماعية واقتصادية، وقد انعكس ذلك على مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وارتفعت هذه النسبة عام 2020م لتصبح (26.25%).

3 - **السياسة السكانية في مصر:**

تقوم السياسة السكانية في مصر على أساس مواجهة التزايد السكاني الكبير من خلال ما يلي:

- 1 - تنظيم النمو السكاني بهدف خفض معدله الطبيعي.
- 2 - إنشاء عيادات تنظيم الأسرة في أنحاء مصر.
- 3 - العمل على خفض معدل الإنجاب.

- 4 - تشغيل المرأة ورفع مستواها الثقافي.
- 5 - تشجيع الهجرة من المدن إلى الريف لأنها تقلل من حجم النمو الطبيعي للسكان.
- 6 - استخدام الإعلام في تحقيق سياسة سكانية ناجحة تقوم على تحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

4 - التركيب العمري والنوعي للسكان:

بلغت نسبة السكان في مصر بين أعمار صفر - 14 سنة (31.7%) من مجموع السكان وهي نسبة مرتفعة بسبب ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان وفتوة السكان، بينما وصلت نسبة السكان بين أعمار 15 - 24 سنة (22.6%)، وهي نسبة مرتفعة بسبب ارتفاع نسبة الشباب، فيما بلغت النسبة بين أعمار 25 - 49 سنة (32.3%) وهي أعلى النسب وذلك للأسباب السابقة نفسها، بالإضافة إلى عودة الكثير من المهاجرين المصريين من الخارج، وأما من ذوي الأعمار بين 50 - 59 سنة، فقد وصلت نسبتهم إلى (7.3%)، وهي نسبة قليلة بسبب ازدياد عدد الوفيات في هذه الأعمار كذلك من ذوي الأعمار أكثر من 60 سنة حيث تنخفض نسبتهم إلى (6.1%) بسبب كثرة الوفيات بعد هذا العمر.

أما عن التركيب النوعي: فقد بلغت نسبة الذكور 105 ذكور مقابل كل 100 أنثى عام 2010م، وترتفع هذه النسبة بسبب الهجرة الوافدة إلى مصر من البلدان العربية والإفريقية، ونتيجة لارتفاع نسبة الوفيات عند الإناث في مرحلة الأعمار الأولى.

5 - الهرم العمري للسكان:

تتميز قاعدة الهرم السكاني لذوي الأعمار بين صفر - 4 سنوات، أقل اتساعاً وعرضاً من الفئة العمرية التالية بين 5 - 9 سنوات، وذلك بسبب اتباع الأسر المصرية لخطوات تنظيم الخصوبة السكانية، وتنظيم الأسرة وهي الخطة المتبعة من أجل الحد من التزايد السكاني الكبير الذي تشهده مصر.

6 - متوسط حجم الأسرة:

بلغ متوسط حجم الأسرة في مصر عام 2008م (4.2 نسمة)⁽¹⁾، وهو متوسط يميل نحو الانخفاض، بسبب التوجه نحو اتباع استخدام وسائل تنظيم الأسرة في مصر، بهدف تخطيط النمو السكاني، وتنظيم الخصوبة السكانية، وهي إجراءات جرى اتباعها في السياسة السكانية التي تقوم على محاولة ضبط الإنجاب، من خلال عيادات تنظيم الأسرة المصرية المنتشرة في أنحاء البلاد، وقد بلغ عدد الأسر في العام نفسه (17.989) مليون أسرة.

7 - المتوسط العمري للسكان:

يبلغ المتوسط العمري للفرد في مصر 70 سنة⁽²⁾، وهو (68.2 سنة) عند الذكور، و(70.9 سنة) عند الإناث، وسبب ذلك عند الذكور هو كثرة تعرضهم للحوادث والوفيات أكثر من الإناث.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للسكان:

1 - العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان:

يتأثر التوزيع الجغرافي للسكان في مصر بالعديد من العوامل الطبيعية والاجتماعية والخدمية والاقتصادية والتاريخية.

1 - العوامل الطبيعية: يعدّ وادي النيل الشريان الرئيس الذي تتركز حوله معظم التجمعات السكانية في مصر، بسبب توفر المياه، والتربة الصالحة للزراعة ويستوعب (95%) من سكان مصر، بالإضافة إلى الشريط الساحلي المتوسطي شمالاً، وضاف البحر الأحمر شرقاً، بينما تغطي الصحراء حوالى (90%) من مساحة البلاد وتشمل صحراء مصر الغربية، والشرقية، وصحراء سيناء وتكاد تنعدم فيها الكثافات السكانية باستثناء وجود بعض البدو الرحل الذين يبحثون عن مناطق تتوفر فيها المياه والأعشاب الرعوية في بعض الواحات المنتشرة في الصحراء الغربية، أما التربة فهي

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات عام 2011، مرجع سبق ذكره، ص121.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص121.

تُعَدُّ عاملاً مهماً من العوامل الطبيعية، حيث إنّ أغلب الأراضي المصرية فيها ترب صحراوية رملية لا تصلح للزراعة باستثناء الترب الحقية الخصبة المنتشرة على ضفاف وادي النيل والدلتا، وهي ترب صالحة للزراعة وتحتوي على أكبر كثافة سكانية.

أما عن المناخ: فهو متوسطي شمالاً على طول الساحل، وهو مناخ ملائم للاستقرار البشري، بينما يعدّ المناخ الصحراوي جاف وحر، تتعدم فيه كميات الأمطار الهائلة، ومن ثمّ ينعدم الاستقرار البشري، حيث درجة الحرارة العالية وتصل إلى (35 ° - 40 °)، كما تهب عواصف رملية تؤدي لموت النباتات الطبيعية، وتؤثر سلباً على المزروعات.

2 - العوامل التاريخية: تعدّ العوامل التاريخية من أهم عوامل الاستقرار حيث تركت الحضارات الفرعونية المصرية القديمة معالم حضارية تاريخية، ومناطق عاشت فيها، مثل القاهرة والاسكندرية، وأسوان جنوباً والفيوم، وأسيوط، وسوهاج، والأقصر، وكلها مدن استقطبت اليوم الملايين من أعداد السكان، وتحول بعضها إلى أماكن سياحية تاركة بصماتها الحضارية مثل الأهرامات، والأقنية الفرعونية المستخدمة في ري الأراضي الزراعية، ومصدرها مياه نهر النيل.

3 - العوامل الاجتماعية والخدمية: يعد توفر المؤسسات الاجتماعية في مصر عاملاً مهماً من عوامل استقطاب السكان بأعداد كبيرة، وتشمل المؤسسات التربوية من جامعات ومعاهد عليا ومدارس كما هو الحال في المدن المصرية، وكذلك المشافي والمراكز الصحية على اختلاف أنواعها وأشكالها، وكذلك مؤسسات الخدمات الاجتماعية كافة.

4 - العوامل الاقتصادية: تشمل العوامل الاقتصادية انتشار حرف الزراعة والصناعة والتجارة والتسوق، إذ يعدّ وجودها مناطق استقرار بشري وكثافة سكانية عالية، كما هو الحال في أنحاء الريف المصري بالنسبة لحرفة الزراعة التي يعمل بها النسبة الأكبر من السكان.

أما الصناعة فإنها تنتشر في أطراف المدن حيث المناطق الصناعية، بكل أنواعها وأشكالها، وأما بالنسبة للتجارة وأماكن التسوق فإنها تنتشر في معظم المدن المصرية على اختلاف أحجامها، وكانت هذه على الدوام من المناطق ذات الكثافات السكانية العالية قديماً وحديثاً.

2 - الكثافة السكانية:

تعدُّ الكثافة السكانية إحدى المقاييس المهمة للتوزيع الجغرافي للسكان، وهي تتبدل باستمرار بسبب تغير عدد السكان، وبلغت في مصر عام 2011م (85) نسمة⁽¹⁾/كم².

3 - واقع التوزيع الجغرافي للسكان:

يتوزع السكان في مصر على نحو غير متساو بالنسبة للريف والمدن والمناطق الهامشية.

أولاً: سكان الريف: تبلغ نسبة السكان الريفيين في مصر (48%) من السكان، وذلك بتأثير العوامل السابقة الذكر، وتتميز القرى بارتفاع الكثافة السكانية فيها، للعمل في القطاع الزراعي وتقارب التجمعات السكانية فيما بينها وخاصة في أطراف وادي النيل، أما البدو فإنهم يعيشون في الواحات وعلى أطراف الصحاري.

ثانياً: سكان المدن: تتميز المدن بارتفاع الكثافة السكانية فيها، وهذه المدن هي:

1 - القاهرة الكبرى: يبلغ عدد سكان القاهرة الكبرى (23 مليون) نسمة، وترتفع فيها الكثافة السكانية، وسبب ذلك كونها عاصمة البلاد السياسية والإدارية، والاقتصادية، والثقافية، والفنية، والخدمية والعلمية.

2 - الأسكندرية: ميناء مصر الرئيسي على البحر المتوسط، ويقدر عدد سكانها بحوالى 6 مليون نسمة، وهي المدينة الثانية، في البلاد إدارياً واقتصادياً واجتماعياً، وعلمياً.

3 - الجيزة: وهي من المدن المليونية المهمة في مصر، وتحتوي على المنشآت الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والإدارية، ويقدر عدد سكانها بحوالى (3 مليون) نسمة.

(1) د. علي فاعور، السكان والهجرات الدولية، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2016م، ص 167.

- 4 - أسوان: يقدر عدد سكانها بحوالى (1.5 مليون) نسمة وهي مدينة تقع في منطقة الصعيد.
- 5 - بور سعيد: يقدر عدد سكانها بحوالى (1.2 مليون) نسمة، وهي ميناء مهم لمصر، خاصة أنها تشرف على قناة السويس مما أعطاها أهمية كبيرة.
- 6 - السويس: يقدر عدد سكانها بحوالى (1 مليون) نسمة، وهي مدينة تشرف على قناة السويس، وذات أهمية اقتصادية وإدارية كبيرة.
- 7 - الإسماعيلية: تعدّ من المدن الرئيسية المشرفة على قناة السويس أيضاً، ويصل عدد سكانها إلى (700 ألف) نسمة.
- 8 - المنصورة: من المدن الرئيسية في مصر، ويقدر عدد سكانها بحوالى (1.5 مليون) نسمة، وهي من المدن المهمة إدارياً واقتصادياً في القسم الشمالي من مصر.
- 9 - طنطا: مدينة مهمة يقدر عدد سكانها بحوالى (1.3 مليون) نسمة.
- 10 - أسيوط: تعدّ من مدن وادي النيل المهمة، ويقدر عدد سكانها بحوالى (1 مليون) نسمة، وهي مركز إقليم هام.
- 11 - الفيوم: يبلغ عدد سكانها حوالى (650 ألف) نسمة، وهي مدينة اقتصادية إدارية مهمة.
- 12 - حلوان: تعدّ من المدن المهمة في جنب القاهرة، ويقدر عدد سكانها بحوالى (1.2 مليون) نسمة، وهي مركز صناعي مهم.
- 13 - سوهاج: من المدن الرئيسية في القسم الأوسط الجنوبي من مصر، يقدر عدد سكانها بحوالى (1 مليون) نسمة.
- 14 - الأقصر: مدينة رئيسة ومركزها إقليم مهم في القسم الأوسط الجنوبي من مصر ووادي النيل، يبلغ عدد سكانها حوالى (1.3 مليون) نسمة.
- 15 - قنا: مدينة مهمة تشرف على وادي النيل، ويقدر عدد سكانها بحوالى (1.2 مليون) نسمة.
- 16 - العريش: مدينة رئيسة في سيناء، وتطل على البحر المتوسط، ويقدر عدد سكانها بحوالى (900 ألف) نسمة.
- 17 - بور توفيق: ميناء مهم يطل على البحر الأحمر، ويقدر عدد سكانها بحوالى (900 ألف) نسمة.

18 - شرم الشيخ: من المدن السياحية المهمة في جنوب صحراء سيناء، ويقدر عدد سكانها بحوالى (700 ألف) نسمة.

19 - طابا: تعدُّ من المدن الرئيسية في سيناء، وتطل على خليج العقبة، وهي مدينة سياحية يقدر عدد سكانها بحوالى (600 ألف) نسمة.
ثم رشيد (1 مليون) نسمة، والمحلة الكبرى (700 ألف) نسمة.

رابعاً: الهجرة وحركة السكان:

تصنف الهجرة في مصر إلى نوعين رئيسيين من حيث الاتجاه هجرة داخلية وهجرة خارجية.

1 - الهجرة الداخلية:

ولها أنواع عديدة، وأهمها هجرة من الريف إلى المدن، ومن المدن إلى الريف، وهجرة بين المدن، وللحجرة من الريف إلى المدن العديد من العوامل وهي:

أ - العوامل الجاذبة من الريف إلى المدن: وتشمل العوامل الطبيعية من جفاف وتناقص مياه الأمطار والفقر والبطالة، وانخفاض الأجور، وعدم وجود مؤسسات تعليمية وقلة الخدمات وتزايد عدد السكان.

ب - العوامل الجاذبة في المدن: وتشمل توفر المؤسسات التعليمية والخدمية، وتوفير فرص العمل، وبهاء المدن ورونقها ووجود المعامل والمصانع، والسكن في أطراف المدن، ورخص أجورها كانت عوامل جذب مهمة بقدم المهاجرين إلى المدن، وتعد مدينة القاهرة من أهمها التي استقبلت مهاجرين من أنحاء الريف المصري، وكذلك مدن الاسكندرية والإسماعيلية، وكافة المدن الأخرى وأدى ذلك لزيادة حجم هذه المدن وزيادة عدد سكانها.

2- الهجرة الخارجية:

تأثرت الهجرة الخارجية أيضاً بالعديد من العوامل الجاذبة أيضاً، وهي تقسم إلى قسمين هجرة مغادرة وهجرة وافدة.

أ - الهجرة المغادرة من مصر، ولها أسباب دافعة، وتشمل انخفاض مستوى المعيشة، والحاجة إلى زيادة الدخل، وارتفاع المستوى التعليمي من حملة الشهادات العلمية، والبطالة والرغبة في تحسين الوضع المعيشي للسكان، ويبلغ حجم هذه الهجرة حتى

عام 2019م حوالى (2 مليون) مهاجر ينتشرون في مختلف أنحاء العالم، وبلغ عدد العلماء المصريين الذين هاجروا من مصر (465 ألف) عالم⁽¹⁾، إلى أوروبا وأمريكا، منهم (200 ألف) إلى أمريكا، و(60 ألف) إلى كندا، و(50 ألف) إلى استراليا، و(55 ألف) إلى أوروبا، وفي الستينيات من القرن الماضي هاجر إلى الغرب (61 ألف) طبيب مصري، و(100 ألف) مهندس، و(122 ألف) أخصائي آخريين بمختلف التخصصات.

كما تركزت هجرة المصريين من العمال العاديين الفنيين أصحاب الخبرات إلى بلدان الخليج والسعودية بأعداد كبيرة، وكذلك إلى ليبيا والجزائر والمغرب وبلدان أوروبا الشرقية بقصد العمل وبأعداد كبيرة.

ب - الهجرة الوافدة: وهي الهجرة التي كان مصدرها العديد من البلدان العربية والإفريقية، والسورية خاصة نتيجة للحرب الإرهابية الكونية على سورية، ويقدر عددهم عام 2014م (137.812) لاجئ⁽²⁾، كما استقبلت مصر أعداداً كبيرة من العراق ومن إفريقيا وآسيا، بقصد الإقامة والعمل.

خامساً: الخصائص الاجتماعية:

تشمل الخصائص الاجتماعية أنماط حياة السكان، والوضع التعليمي، والوضع الصحي، والثقافي، والخدمي.

1 - أنماط حياة السكان:

تتنوع أنماط حياة السكان في مصر حيث تبلغ نسبة السكان الحضريين (43%) من مجموع السكان عام 2010م⁽³⁾، وهذا ما يفسر ارتفاع الكثافة السكانية في المدن والمراكز الحضرية، مقابل (57%) للمراكز الريفية والبدوية، وهذا مؤشر على ارتفاع نسبة

(1) د. علي فاعور، جغرافية الشتات، كتاب إصدار المؤسسة الجغرافية مركز السكان والتنمية، عام 2015م، ص131.

(2) د. علي فاعور، الانفجار السكاني، كتاب إصدار المؤسسة الجغرافية، عام 2015م، ص112.

(3) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سبق ذكره، ص121.

السكان الريفيين الذين يعملون بالقطاع الزراعي، وجماعات البدو الذين يعتمدون على تربية الحيوانات الرعوية.. ويتوزعون في الواحات الصحراوية، أو في المناطق الهامشية، وفي أطراف صحراء سيناء.

2 - الوضع التعليمي:

بلغ عدد طلاب المدارس في مختلف المراحل التعليمية ما قبل الجامعية - (18.344)⁽¹⁾ مليون طالب وطالبة عام 2010م، وسبب هذا العدد الكبير هو وجود كتلة سكانية كبيرة، هم سكان مصر منهم (57.4%) تلاميذ المرحلة الابتدائية، وهي أعلى نسبة و(24.4%) تلاميذ المرحلة الإعدادية، و(13.1%) في المرحلة الثانوية.

3 - الوضع الصحي:

بلغ عدد المشافي في مصر عام 2010م (1912) مشفى حكومي⁽²⁾، أما المشافي الخاصة فهي بأعداد كبيرة، ومن مؤشرات الوضع الصحي عدد السكان مقابل طبيب عام فقد بلغت (1320) نسمة، و(7560) نسمة مقابل كل طبيب أسنان، ومتوسط عددهم بالنسبة لكل صيدلي فقد بلغ (5093) نسمة، و(717) نسمة مقابل كل ممرضة. وسبب ارتفاع عدد السكان من هذه المؤشرات هو الزيادة الكبيرة في عدد السكان.

4 - الأمية:

بلغت نسبة الأمية لذوي الأعمار (15 سنة) فأكثر (24.4%)⁽³⁾ عند الذكور، و(42.2%) عند الإناث في المجتمع المصري، وسبب ارتفاع نسبة الإناث هو عدم دخولهم المدارس وخاصة في الأرياف، أما بالنسبة للإناث إلى الذكور للإلمام بالقراءة والكتابة فقد بلغت (74.3%)، وذلك بسبب الإقبال الشديد على محو الأمية.

(1) جامعة الدول العربية، المرجع السابق، ص124.

(2) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سبق ذكره، ص123.

(3) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، ص124.

5 - في مجال خدمات البنية التحتية:

بلغ عدد المساكن عام 2006م (23.764) مليون⁽¹⁾ مسكن، كما بلغ متوسط عدد الغرف في المسكن الواحد 3.7 غرفة، وبلغت نسبة المساكن المخدومة بالكهرباء (93.9%)، و(84.9%) منها مخدومة بالمياه من خلال شبكة مخصصة لذلك، أما المساكن المخدومة بشبكة صرف صحي فقد بلغت (28.9%) ومعظمها في المدن، كما أن معظم التجمعات السكنية مخدومة بطرق موصلات تربط بين أوصالها.

6 - القوة البشرية:

بلغ حجم القوى البشرية⁽²⁾ في مصر عام 2010/ (49.883 مليون) نسمة، منهم (50.8%) ذكور، و(49.2%) إناث، إما إجمالي القوة⁽³⁾ البشرية أي قوة العمل فقد بلغ (26.180 مليون) نسمة، فمنهم (76.9%) ذكور، و(23.1%) إناث. أما معدل البطالة فقد بلغ (9%) من مجموع القوى البشرية، منهم (4.9%) ذكور، و(22.6%) إناث وسبب ذلك هو قلة المجالات التي تعمل بها الإناث. وتبلغ نسبة الإعاقة في مصر (54.8%)، وهي نسبة متوسطة بسبب ازدياد حجم البطالة.

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، ص122.

(2) القوى البشرية: تشمل كافة أعداد السكان بين الفئات العمرية 18 - 60 سنة.

(3) القوة البشرية: تشمل أعداد العاملين فعلياً بمختلف الأنشطة الاقتصادية والإدارية.

ثالثاً: الواقع الاقتصادي

يتضمن الواقع الاقتصادي في مصر العديد من الجوانب الرئيسية التي تشمل الزراعة والصناعة والتجارة والنقل، لتؤلف فيما بينها تكاملاً يعدّ أساساً في أي تخطيط تنموي، يعمل على تحقيق التقدم معتمداً على الموارد الطبيعية المتاحة، وفيما يلي دراسة تفصيلية لكل منها.

أولاً: الزراعة:

تمتلك الزراعة في مصر العديد من المقومات الطبيعية، والبشرية والاقتصادية، والفنية التقنية، كما أنها تواجه العديد من المشكلات.

1 - المقومات الطبيعية:

أ - الأراضي الزراعية والترب:

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في مصر (9.003 مليون) هكتار⁽¹⁾، وهي بشكل رئيس في منطقة وادي النيل ويمكن تقسيم أنواع الأراضي والترب إلى عدة أنواع وهي:

1 - **أراضي الترب الطينية السطحية:** وهي ترب تكونت على ضفاف وادي النيل، وفي منطقة الدلتا، وتبلغ مساحتها (766 ألف) فدان، وقد تكونت من الطمي حيث تكون فتاتها بفعل عمليات الحت للصخور.

2 - **الترب الصلصالية والرسوبية:** هي أقل خصوبة من السابقة لكنها صالحة للعديد من الزراعات، وهي منتشرة في العديد من المناطق في مصر، ولاسيما في منطقة الدلتا، وحول السدود والترع والقناطر التي تم إنشاؤها بغرض الزراعة.

3 - **الترب السوداء:** وهي ترب خصبة تنتشر في منطقة الدلتا، وفي القسم الجنوبي من مصر حول سد أسوان، وتبلغ مساحة الأراضي في منطقة الدلتا (650 ألف) فدان من غرب الدلتا، و(1.3 مليون) فدان وسطها، و(1.2 مليون) فدان شرقها.

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سبق ذكره، ص128.

4 - تربة صفراء: تتوزع في السواحل المتوسطية الشمالية بين رشيد والإسكندرية والسلوم.

5 - ترب رملية: واسعة الانتشار وهي غير خصبة تنتشر في صحراء مصر الشرقية والغربية وصحراء سيناء.

ب - المناخ:

يتميز مناخ مصر بأنه متوسطي ماطر شتاءً حار وجاف صيفاً، حيث تنخفض الحرارة على طول شاطئ البحر المتوسط شمالاً وفي المناطق الداخلية، متأثرة بالرياح الشمالية، والغربية الماطرة والتي تؤدي لتشكل منخفضات جوية فوق البحر المتوسط تسبب هطل أمطار غزيرة وتراوح كميتها بين (400 - 1000 ملم) في المناطق الساحلية.

يسيطر على المنطقة الجفاف ودرجة الحرارة العالية في صحراء مصر الغربية والشرقية، أما في الجنوب فيكون المناخ حاراً متأثراً بالمناخ المداري، والأمطار الموسمية أحياناً.

2 - الموارد المائية:

يُعدُّ نهر النيل المصدر الرئيس للمياه في مصر، حيث تعد مياه هضبة الحبشة مصدره الرئيسي، وتبلغ نسبتها (84%) من مجموع المياه، إضافة إلى (16%) مصدرها الأمطار الموسمية.

- المياه الجوفية: تشمل مياه الأحواض المائية الجوفية المنتشرة في أنحاء مصر، وقد سبق الحديث عنها وهي على أعماق بين (90 - 100م) غرب حوض النيل، أو بين (1000 - 1500م) في بقية المناطق، تُروى الواحات من الآبار والعيون.

3 - المقومات البشرية:

تشمل ما يلي:

- القوة البشرية: تمتلك مصر كتلة سكانية كبيرة تُعدُّ مصدراً للقوة البشرية العاملة في مجال الزراعة، حيث تقدر نسبة العاملين بالزراعة بحوالى (60%) منها في مختلف أنحاء مصر.

- **الخطط الحكومية:** يستفيد القطاع الزراعي من الخطط السنوية والخمسية التي يتم وضعها، بغية تحديث هذا القطاع المهم، ومن خلال رصد الموازنة المالية المناسبة، نظراً للأثر الأساسي والكبير للزراعة في تحقيق الأمن الغذائي.

4 - المقومات الفنية:

تشمل المكننة الزراعية المناسبة، مثل توفير الجرارات الزراعية وآلات الحصاد، وورش المبيدات، وتأمين الخبراء من مهندسين زراعيين، وفنيين آخرين، وكذلك إقامة المعامل لتصنيع الأسمدة الكيماوية المناسبة لزيادة خصوبة التربة. وكذلك بناء السدود وإقامة المشاريع الزراعية، وتحسين طرق الري، وكان ذلك من خلال ما يلي:

ب - طرق الري القديمة:

تتكون مما يلي:

1 - **الري الحوضي:** وهي طريقة تقوم على تقسيم الأراضي على طرفي وادي النيل على شكل أحواض بسيطة، تغمرها المياه عند الفيضان في كل موسم، وتتم زراعتها بالحبوب، ولاسيما القمح والأرز وعند انحسار مياه الفيضان النهري تنمو المزروعات ويتم حصادها.

2 - **حفر الترعة:** بهدف أخذ المياه بواسطتها من نهر النيل، وتوزيعها إلى الأراضي الزراعية المجاورة، مثل ترعة المحمودية، وترعة الاسكندرية عام 1820م، وترعة الإبراهيمية عام 1973م.

3 - **بناء القناطر:** حيث يتم رفع المياه إليها بطريقة بدائية، ويتم خلالها توزيع المياه إلى الأراضي الزراعية، مثل قناطر عند رأس الدلتا عام 1833م⁽¹⁾، وقناطر الدلتا في عهد محمد علي باشا، والقناطر الخيرية وقناطر أسيوط عام 1961م.

(1) د. رجاء دويدري، جغرافية الوطن العربي في أفريقيا، ص93، عام 1976م.

ب - الطرق الري الحديثة:

1 - **السد العالي:** يُعدُّ السد العالي من أهم السدود المقامة على نهر النيل، وقد أقيم على بعد (7 كم) جنوب خزان أسوان، ويبلغ طوله (2.6 ميل)⁽¹⁾ وارتفاعه 346 م قدماً، ووثخانة قاعدته (3900 م)، ويصل عرضه في الأعلى إلى (126 قدم)، وقدرته التخزينية (125 مليار م³)، وشكل بحيرة ناصر حيث تصل مساحتها إلى (2000 ميل²) وبامتداد طولي (310 ميل).

ومن فوائد السد زيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية بمقدار (1.3 مليون) فدان وسقاية (700 ألف) فدان بالري الدائم، ودرء الفيضانات، وتوليد الطاقة الكهربائية والتي تصل إلى (6 مليار) واط ساعي، وتطوير الملاحة النهرية، وتطوير القطاع السياحي، وزيادة المساحات المزروعة بالأشجار الحراجية.

2 - **سد أسوان:** كان إنشاؤه عام 1902م، حيث تبلغ سعته التخزينية (5.38 مليار م³)، وهو من أكثر السدود في مصر بالإضافة للعديد من السدود الترابية الصغيرة.

5 - مشكلات الزراعة:

تواجه الزراعة في مصر العديد من المشكلات، وهي تشمل مشكلات تملح التربة، ومقرها ولاسيما في مناطق الواحات حيث ترتفع نسبة ملوحة التربة، والمياه الجوفية، واتساع رقعة الأراضي الصحراوية، وهبوب الرياح الترابية التي تقضي على المزروعات وخاصة في مناطق الواحات، وانتشار الأراضي الرملية ومن المشكلات الأخرى شدة تبخر المياه في الواحات، بسبب ارتفاع درجة الحرارة ومشكلة تمويل الزراعة، وتصدير المنتجات الزراعية، وتعرضها للآفات في بعض السنوات.

أ - الإنتاج الزراعي:

يصنف الإنتاج الزراعي في مصر إلى ثلاثة أنواع حسب المواسم التي تتم فيها زراعة كافة المنتجات، وهي المحاصيل النقدية، والغذائية، والنباتات العلفية.

(1) د. أحمد نجم الدين فليجة، د. يسري عبد الرزاق الجوهري، كتاب إفريقيا، صفحة 422، نشر مكتبة الجامعة العربية، بيروت، 1968م.

1 - المحاصيل النقدية: وتشمل زراعة محاصيل القطن في كافة المناطق الملاصقة لوادي النيل، وهو من المحاصيل الرئيسية ذات الأهمية التجارية، يستحوذ على (56%) من أراضي الزراعات الصيفية، وكذلك الكتان والقنب، والتبغ الذي تنتشر زراعته في منطقة الصعيد.

2 - الحاصلات الغذائية: وتشمل القمح الذي يعد المنتج الزراعي الأول بسبب حاجة السكان إليه كمادة غذائية رئيسة، ونسبة الأراضي المزروعة بالقمح أكثر من (35%) من مجموع الأراضي، وبلغت كمية إنتاج عام 2018م، (7.169 مليون) طن، وكذلك الخضراوات وقد بلغت كمية إنتاجها بنفس العام (21.167 مليون) طن، وتنتشر زراعتها في منطقة وادي النيل، وخاصة في محافظات القاهرة، والدلتا، والفيوم، وأسيوط، وطنطا وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان وغيرها من المناطق، وكذلك العدس والحمص والبصل، والعديد من الخضراوات، والأرز الذي يغطي زراعة (22%) من مجموع تلك الأراضي، وخاصة في منطقة الدلتا وأطراف وادي النيل في مختلف المحافظات التي يمر فيها النهر، وكذلك الفواكه والأشجار المثمرة، وخاصة على ضفاف النيل وساحل البحر المتوسط، مثل الزيتون والنخيل في الجنوب، وكذلك قصب السكر في عدة مناطق من أنحاء مصر.

3 - النباتات العلفية: وتشمل البرسيم في أغلب مناطق الصعيد وعلى ضفاف وادي النيل، لتأمين الغذاء للحيوانات الرعوية، وكذلك الذرة الرفيعة، والذرة الشامية، والشعير حيث بلغت الكمية ما يزيد (117 ألف) طن عام 2018م، وكذلك الفول ويزرع خاصة في منطقة الفيوم وقنا وأسوان.

ب - الرعي والثروة الحيوانية:

1 - حيوانات الركوب يستخدمها الفلاحون.

2 - الحيوانات الرعوية تشمل الأبقار، ويقدر عددها عام 2016م بـ (3 مليون) رأس، ثم الجاموس (2.5 مليون) رأس، والأغنام (3 مليون) رأس والماعز (1.7 مليون) رأس، وتتوزع في منطقة الدلتا ووادي النيل، والوجه القبلي، وفي مناطق الواحات، وبلغ إنتاج

الحليب (5.623 مليون) طن، وإنتاج اللحوم الحمراء عام 2009م لـ (2.084 مليون) رأس من الأبقار⁽¹⁾ والأغنام والماعز، ومن الحليب (1.560 مليار) ليتر.

3 - الدواجن: تنتشر تربية الدواجن في أنحاء مصر، ولاسيما في الريف المصري، وفي أطراف المدن، وبلغ إنتاجها من اللحوم عام 2009م (878.295) طن، ومن البيض (274.956) طن.

ج - الثروة المائية:

تشمل صيد الأسماك، حيث تنتشر مصايده في البحر المتوسط شمالاً على طول الساحل، وفي ساحل البحر الأحمر، وتقدر الكمية بـ (100 ألف) طن، علماً بأن طول السواحل البحرية المصرية هو (2900 كم). وهناك (20 ألف طن) من نهر النيل وبحيرة ناصر.

- الإسفنج يتم إحضار الإسفنج من عدة مناطق من البحر المتوسط، وخاصة في المنطقة الواقعة بين الإسكندرية.

وكذلك تنتشر تربية النحل، حيث تنتشر المناحل في المناطق الريفية لإنتاج العسل.

ثانياً: الصناعة والثروة المعدنية والطاقة:

تمتلك مصر مقومات الصناعة الأساسية، التي تشمل المواد الخام، والقوى المحركة، والقوى البشرية، ورأس المال، والسوق الاستهلاكية وتتنوع جغرافياً في أغلب المناطق، ولكن طبيعة هذه الصناعات تختلف بين منطقة وأخرى من جهة النوع والحجم وهي كما يلي:

1 - المواد الخام:

تصنف المواد الخام إلى نوعين:

أ - المواد الخام للصناعات الزراعية، وتشمل، منتجات الحبوب، إذ يتم طحنها وخاصة القمح، ثم الذرة والشعير، وكذلك الخضراوات والفواكه التي يتم تعليبها في معامل

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 122.

الكونسروة، والزيتون، والقطن التي تعتمد عليها الصناعات النسيجية وعصر الزيوت، من بذور القطن والذرة، والثروة السمكية حيث يأتي تعليب الفائض عن الاستهلاك.

ب - مواد خام الصناعات التحويلية، وتشمل الفوسفات التي تستخدم في صناعة الأسمدة، والحديد المستخدم في الصناعات الثقيلة، ثم النحاس والقصدير، والرمال، والحجارة، ومواد البناء، وصخور الصناعات الإسمنتية.

2 - القوى المحركة:

تشتمل القوى المحركة على ثلاثة مصادر رئيسية، وهي النفط والغاز والطاقة الكهربائية:

أ - النفط: بلغت كمية النفط المنتج في مصر عام 2010م (27.840 مليون) طن، وبلغت صادراته (9.027 مليون) طن، والكمية المستهلكة (33.535 مليون) طن، وتنتشر آباره على نحو رئيسي في سواحل البحر، وخليج السويس، وتتوزع حقوله جغرافياً في أربع مناطق رئيسية، وهي حقول الصحراء الشرقية في رأس غارب منذ عام 1938م، والغردقة منذ عام 1913م، وكريم، وجمسة منذ عام 1908م، وحقول شبه جزيرة سيناء وتشمل سدر، وعسل، وأبوار ديس، وبلاعيم، وفيران التي تم اكتشافها، ثم الحقول البحرية في خليج السويس وتشمل بلاعيم بحري والمرجان، ثم حقول الصحراء الغربية وأهمها حقل العلمين.

ب - الغاز: بلغت كمية الغاز الطبيعي المنتجة عام 2010م (64.686 مليون) طن متري، بينما بلغت كمية الاستهلاك (31.205 مليون) طن متري.

ج - الغازولين: بلغت كمية المنتجة عام 2010م (4.223 مليون) طن متري الاستهلاك (4.876 مليون) طن متري، ويتم التعويض عن ذلك باستيراد الحاجة.

د - الطاقة الكهربائية: بلغت كمية الطاقة الكهربائية المنتجة عام 2010م (1.139.183 مليون) كيلو واط ساعي، وبينما يبلغ الاستهلاك (120.083 مليون) كيلو واط ساعي.

3 - القوة البشرية:

يمتلك القطاع الصناعي في مصر (9%) من مجموع القوة البشرية، وتشمل العاملين في المصانع والمعامل، والماكينات، والصناعات الاستخراجية والغذائية، والتحويلية الثقيلة، والخفيفة، يضاف إليهم العاملين في المهن العادية والحرفية والبالغة نسبتهم عام 2010م (7.4%) من مجموع القوة العامة.

4- رأس المال:

تحظى الصناعة المصرية بنسبة من رأس المال المخصص في الموازنة العامة للدولة، وهناك العديد من المشاريع الاستثمارية الخارجية الوافدة إلى مصر من خلال الشركات والمؤسسات الصناعية على اختلاف أحجامها وأنواعها.

5 - السوق الاستهلاكية:

تستهلك الأسواق الداخلية أغلب الصناعات الغذائية والنسيجية والخفيفة، والصناعات التحويلية، بالإضافة للأسواق الخارجية لبعض الصناعات التصديرية النسيجية والزيوت، والغذائية وتصدير بعض المنتجات الزراعية بعد تجهيزها.

6 - الصناعات وتوزيعها الجغرافي:

أ - الصناعات الغذائية:

وتشمل ما يلي:

- 1 - صناعة تكرير السكر: وهي من الصناعات القديمة، ولكن جاء تحديثها بآلات جديدة، وأقيمت المصانع في مناطق زراعة قصب السكر، ومنها معمل تكرير السكر في جنوبي القاهرة، وتقوم شركة السكر والتقطير، وشركة تكرير السكر بالإشراف على صناعتها في كوم أمبو بالوجه القبلي، والمناطق الأخرى، وصناعة الحلوى في أنحاء المدن، والمناطق الأخرى.
- 2 - صناعة طحن الحبوب، والمعكرونة، وصناعة ضرب الأرز في الوجه البحري، وصناعة الحلاوة الطحينية في القاهرة والإسكندرية وصناعة الألبان.

3 - صناعة السجائر ولف التبغ وتقوم عليها الشركة الشرقية للدخان.

4 - صناعة زيت الزيوت من بذور القطن، وزيت السمسم في الاسكندرية.

ب - الصناعات النسيجية:

تشتهر مصر بالصناعات النسيجية منذ القديم بسبب توفر موادها الأولية، من القطن والكتان والصوف والحريز، وبعد أن كانت يدوية سابقاً، أصبحت اليوم صناعة آلية متقدمة، إذ يمر القطن بمراحل الحلج والغزل والنسيج، ومما يساعد على ذلك الاستهلاك الكبير لها داخلياً وخارجياً، وتتركز أساساً في مدن الوجه البحري، وتقوم شركات عديدة محلية بامتلاك معامل المنسوجات القطنية، ويبلغ عدد محالج القطن أكثر من (150) محلج، وتتوزع صناعتها في عدة مناطق ومن أشهرها (شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة)، والشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف (بشبرا الخيمة) بيد أن الحريز متوزع صناعته: نسجه وغزله في القاهرة، ودمياط، وأسوان، والاسكندرية.

ج- الصناعات الاستخراجية:

تشمل هذه الصناعة:

أ - استخراج الحديد: من الصحراء الشرقية، وصحراء سيناء، والواحات البحرية والخارجية وتقدر كمياته (100 مليون) طن.

ب - الفوسفات: يتم استخراجه من الصحراء الشرقية، وعلى شاطئ البحر الأحمر، وقرب أسنا، وفي منطقة الواحات الداخلية والخارجية، وفي شواطئ وادي النيل في منطقة السباعية، وبلغ الإنتاج (900 ألف) طن.

ج - المنغنيز: تعد صحراء سيناء من أهم المناطق لاستخراجه، وجنوبي الصحراء الشرقية، وكذلك الرصاص والزنك غرب خليج السويس، ومنطقة جنوب الأقصر، والقصدير في الصحراء الشرقية، والكبريت على سواحل البحر الأحمر، والكروم في الصحراء الشرقية، والنظرون من البحيرات المالحة في محافظة البحيرة والملح البحري يستخرج من سواحل البحر المتوسط.

د - النفط والغاز: يعد الحصول عليها من أهم الصناعات الاستخراجية وقد تم الحديث عنها، وتعد مصافي النفط في السويس من أهم مناطق تكريره.

5 - الصناعات المعدنية:

تعد صناعة الحديد الصلب في حلوان، من أهم الصناعات المعدنية، بسبب قرب وجود المواد الأولية مثل فحم الكوك وحجر الدولوميت، والمنغنيز من صحراء سيناء، وكذلك صناعة الماكينات، وهياكل السيارات، (شركة نصر للسيارات)، والأدوات الكهربائية وصناعة القضبان الحديدية.

6 - الصناعة الكيماوية:

وتشمل صناعة الأسمدة الأزوتية والبوتاسية اللازمة للزراعة في أسوان جنوباً، وعدة محافظات شمالاً، وخاصة في منطقة الدلتا، والاسكندرية، وكذلك صناعة الصابون في القاهرة والاسكندرية، وطنطا وكفر الزيات، وصناعة الأدوية، وصناعة الزجاج، والجلود، والورق ومواد البناء وأهمها صناعة الإسمنت في أسوان وقرب القاهرة، ومدن أخرى.

7 - مشكلات الصناعة في مصر:

تواجه الصناعة العديد من المشكلات وهي:

- 1 - نقص التمويل المالي للنهوض بالقطاع الصناعي.
- 2 - عدم تحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الأساسية.
- 3 - عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، وخاصة من الصناعات الحديثة.
- 4 - عدم التوسع في الصناعات الثقيلة.
- 5 - يسيطر على الصناعة الجانب الخفيف والاستهلاكي.

رابعاً: التجارة والنقل والمواصلات

أولاً: التجارة:

ترتبط مصر بالعديد من بلدان العالم بعلاقات اقتصادية تجارية متبادلة تشمل العديد من الصادرات والواردات.

1 - الصادرات:

بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى بلدان العالم عام 2010 / (27.335 مليار دولار، منها (31.7%) إلى البلدان العربية، وإلى البلدان الأجنبية (68.3%)، وقد شملت بلدان إيطاليا بقيمة (2.235 مليار دولار، وأمريكا (1.691 مليار دولار، وإسبانيا (1.664 مليار دولار، في حين بلغت قيمة الصادرات إلى السعودية بقيمة (1.677 مليار دولار، شملت الصناعات النسيجية القطنية، وبعض المواد الغذائية، والخضراوات، بينما البلدان الأجنبية فقد شملت الغاز الطبيعي بقيمة (1.776 مليار دولار، والنفط المكرر جزئياً بقيمة (1.734 مليار دولار، والذهب المطلي بالبلاتين.

2 - الواردات:

بلغت قيمة الواردات عام 2010م (53.018 مليار دولار، منها (11.8%) من البلدان العربية، و(89.2%) من البلدان الأجنبية التي شملت أمريكا بقيمة (4.962 مليار دولار، والصين بقيمة (4.902 مليار دولار، وألمانيا بقيمة (4.024 مليار دولار، وإيطاليا (2.963 مليار دولار. وكانت السلع المستوردة "القمح القاسي" بقيمة (2.141 مليار دولار، وغاز السولار بقيمة (2.075 مليار دولار، وصناعات أخرى عديدة من حديد وصلب وغيره، بقيمة (1.380 مليار دولار، وبترول خام بقيمة (1.321 مليار دولار.

ثانياً: طرق النقل والمواصلات:

1 - النقل البري:

بلغ طول الطرق البرية في مصر عام 2010م (102.257 كم)، وهي طويلة بسبب اتساع مساحة مصر، وأبعادها من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب والحاجة إلى تلك الطرق.

وأغلبها طرق مواصلات اسفلتية حديثة، وهذه الطرق هي:

- 1 - القاهرة الاسكندرية، القاهرة، السويس.
 - 2 - القاهرة دمياط، رشيد، الإسماعيلية.
 - 3 - القاهرة حلوان، الفيوم.
 - 4 - القاهرة إلى أسوان، وهو المار بمحاذاة وادي النيل ماراً بكافة المدن المصرية، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان.
 - 5 - الطريق المحاذي لساحل البحر المتوسط من رشيد، الإسكندرية حتى السلوم غرباً عند الحدود الليبية.
 - 6 - طريق من أسوان إلى الحدود السودانية.
 - 7 - طريق من الإسماعيلية عبر سيناء إلى الأردن ويتجه فرع منه إلى غزة في فلسطين.
- في حين يبلغ عدد سيارات الركاب (2.820.242) سيارة حتى عام 2010م، وعدد عربات البضائع (937.234) عربة.

2 - السكك الحديدية:

يبلغ طول السكك الحديدية، (9.57 كم)، وهي تشمل:

- 1 - سكة حديد الاسكندرية القاهرة التي كان إنشاؤها عام 1854م.
- 2 - سكة حديد القاهرة السويس، وكان الغرض منها نقل السلع بين أوروبا والهند من خلال أقصر الطرق.
- 3 - سكة حديد الأسكندرية السلوم، المحاذياً لساحل البحر المتوسط.
- 4 - سكة حديد السويس سفاجه على البحر الأحمر.

5 - سكة حديد القنطرة العريش وغزة.

3 - النقل البحري:

في مصر أربعة موانئ رئيسية هي ميناء الإسكندرية، وبور سعيد على البحر المتوسط، وميناء السويس والغردقة على البحر الأحمر، كما أنَّ قناة السويس من أهم الطرق البحرية الرئيسية، وهي شريان مهم يربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر. وقد بلغ عدد السفن الوافدة إلى الموانئ المصرية كافة عام 2010م (20.343) سفينة وعدد السفن المغادرة من تلك الموانئ (20.343) سفينة وأهم الطرق البحرية هي قناة السويس.

4 - النقل النهري:

يتميز النقل النهري في مصر برخص تكاليفه، وهو وسيلة نقل مهمة. ونهر النيل صالح للملاحة في مصر اعتباراً من أسوان حيث الشلال الأول، ومما يعيق حركة النقل النهري ضحالة المياه في بعض أشهر السنة، أو ارتفاع منسوب المياه الكبير في الشتاء، أو وجود الكباري والقناطر حيث تحجز المياه ويتوقف النقل النهري.

5 - قناة السويس:

أ - لمحة تاريخية: تعود فكرة حفر قناة توصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر إلى عهد الفراعنة، ولكن أشار أحد المهندسين إلى الفرعون نخاو إذا تم ذلك فإن منطقة الدلتا ستغرق لأن مستوى سطح البحر المتوسط أعلى من مستوى البحر الأحمر، وكانت هذه فكرة خاطئة، وتم الاعتراض على حفر تلك القناة آنذاك، وبقي الأمر حتى عهد الخليفة عمرو بن العاص عندما فكر جدياً بحفر تلك القناة كي يتم وصل موانئ بلاد الشام، بموانئ الحجاز، ومع اكتشاف رأس الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين تمَّ صرف النظر عن هذا المشروع حتى القرن التاسع عشر، حيث إقناع الحكام في مصر من قبل المهندس الفرنسي فرديناند دوليبيس عام 1854م، بحفر القناة، وكان ذلك خلال أربع عشرة سنة، وكان افتتاحها عام 1869م، وتأميم القناة في شهر تموز

عام 1956م من قبل الحكومة المصرية، رداً على ذلك حصل العدوان الثلاثي على مصر من قبل فرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني.

ب - الأهمية الاقتصادية: تكمن الأهمية الاقتصادية لقناة السويس خلال ما يلي:

- 1 - عملت على اختصار الطريق بين أوروبا وجنوب آسيا بنسبة (70%).
 - 2 - تخفيض تكاليف النقل بالسفن بنسبة كبيرة تقل عما هي عليه من خلال طريق رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب القارة الإفريقية.
 - 3 - الربط بين قارتي أوروبا وآسيا من خلال طريق سريع هو قناة السويس.
 - 4 - حدوث صراع بين الدول الكبرى للسيطرة على هذا الممر الاستراتيجي المهم.
 - 5 - العودة بالفوائد المالية الكبيرة على مصر من خلال رسوم مرور السفن عبر القناة.
 - 6 - تنشيط الحركة العمرانية على طول شاطئ القناة من خلال إحداث محطات جديدة، لخدمة الملاحة البحرية، وتنشيط المدن الساحلية عليها.
- ج - أبعاد القناة: يبلغ طول قناة السويس (193كم)، ويصل عرضها إلى (350م)⁽¹⁾، وهو يتسع لمرور السفن المتجهة شمالاً أو جنوباً بنفس الوقت، وعمقها (24م)، ويوضح ذلك الخريطة (4).

6 - النقل الجوي:

في مصر عدة مطارات للنقل التجاري المدني هي في القاهرة، والاسكندرية والأقصر، وبور سعيد وأسيوط، وأسوان، وأبو أرديس، والغردقة، ومرسى مطروح، ومينا الوادي الجديد.

وبلغ عدد الطائرات القادمة عام 2010م (179.506) طائرة، وعدد طائرات المغادرة (179.441) طائرة، وبلغ عدد الركاب الذين قدموا (19.807 مليون) راكب، وعدد الركاب المغادرين (20.267 مليون) راكب.

وترتبط المطارات المصرية في خطوطها الجوية بمطارات العالم المختلفة، من خلال حركة النقل المستمرة بينها، ومن أهمها ما يلي:

(1) موقع قناة السويس على الشبكة.

خريطة (4) مخطط قناة السويس



- 1 - خط القاهرة - دبي - أبو ظبي - الدوحة.
- 2 - خط القاهرة - المنامة - مسقط.
- 3 - خط القاهرة - طوكيو - كراتشي.
- 4 - خط الاسكندرية - جدة - مكة المكرمة - الرياض.
- 5 - خط الاسكندرية - القاهرة - باريس - لندن - فيينا.
- 6 - خط القاهرة - الاسكندرية - واشنطن - موسكو - يرفان.

خامساً: السياحة

يُعدُّ قطاع السياحة مصدراً مهماً للدخل الوطني في مصر، ويعود ذلك لأهمية هذا القطاع وما يتمتع به من مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية. وانعكس هذا على حجم السياحة الوافدة والاستثمارات الموظفة لتحديثه.

ثانياً: حجم السياحة في مصر:

بلغ عدد السياح الوافدين إلى مصر عام 1952م (76 ألف) سائح⁽¹⁾، وعام 1973م (535 ألف) سائح، وذلك بسبب تغير الاهتمام بهذا القطاع المهم، في حين وصل عدد السياح الوافدين إلى مصر عام 2010م (14.731 مليون) سائح، منهم (14.2%) عرب، و(75.8%) سياح أوروبيين، و(4.8%) سياح أمريكيين، و(4.8%) آسيويين من غير العرب، وما تبقى من بلدان عالمية أخرى⁽²⁾.

ثالثاً: أنواع السياحة: تمتلك السياحة عدة مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية:

- 1 - **السياحة الشعبية:** وهي السياحة الداخلية للسكان المصريين حيث يذهبون أيام العطل الرسمية إلى ضفاف وادي النيل، وأطراف البحيرات، والدلتا، والمدن الساحلية المصرية، والأماكن التاريخية، وأماكن الاستجمام القريبة من إقامتهم وأطراف قناة السويس.
- 2 - **السياحة العلاجية:** وهو الذهاب إلى أماكن العلاج والنقاهة والمصحات المنتشرة في أنحاء البلاد.
- 3 - **السياحة الثقافية:** وتشمل السياحة الوافدة لحضور المهرجانات الثقافية والمحاضرات، والندوات، في أنحاء المدن المصرية.
- 4 - **السياحة الترفيهية:** ويقصد بها الذهاب إلى أماكن الراحة والترفيه، والأماكن التاريخية، وضفاف الأنهار والواحات في الصحاري.

(1) د. رجاء دويدري، جغرافية الوطن العربي في آسيا، أملية جامعية عام 1976م، ص204.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص124.

الفصل الثالث

جمهورية السودان

كان يطلق اسم السودان على الأرض الواقعة بين صحراء النوبة شمالاً وأرض السافانا جنوباً، وتعود التسمية المذكورة إلى تلك الأرض السمراء الواقعة في تلك المنطقة، ويدل هذا الاسم أيضاً على السمرة الشديدة التي تتصف بها لون بشرة السكان الذين يعيشون في تلك البلاد، بسبب شدة الإشعاع الشمسي، والحرارة العالية التي تصبغ لون بشرتها باللون الأسود، وهو ناجم عن تأثير البيئة على الإنسان في هذه المنطقة، وكلما كان الاتجاه جنوباً كلما كان لون البشرة شديد السواد، والاسمرار كما هو الحال في جنوب السودان. ومنذ إخماد الثورة المهدية عام 1899م خضعت السودان للحكم الثنائي المصري الإنكليزي، من خلال اتفاقيات ومعاهدات وبقيت الأمور، كذلك حتى نالت السودان استقلالها في 1956/1/1م، وعقدت اتفاقية مع مصر عام 1959م لتقاسم مياه نهر النيل بينها وبين مصر، ومنذ ذلك التاريخ بدأت جمهورية السودان بإقامة مشاريع الري ضمن حدودها الجغرافية. وقد انضمت إلى جامعة الدول العربية في 1956/1/19م. كما تعرض السودان لحرب أهلية داخلية في الجنوب نجم عن ذلك، سلخ قسم منها سمي جمهورية جنوب السودان عام 2011م، ويقدر عدد سكانها بـ (9.7 مليون) نسمة⁽¹⁾، عاصمتها جوبا، وتتكون من عشر ولايات وهي عضو في الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، لغتها الرسمية الإنكليزية، وهي ليست عضواً في جامعة الدول العربية، لذلك ستتم دراسة جمهورية السودان بمعزل عن جنوبها، وعملتها النقدية الجنيه السوداني.

(1) موقع جمهورية السودان على الشابكة.

أولاً: الخصائص الجغرافية الطبيعية

1 - الموقع:

أ - الموقع الفلكي:

تقع جمهورية السودان بين دائرتي عرض (25° 9' - 22° 22' شمالاً⁽¹⁾)، وبين خطي طول (22° غرباً، و30° 38' شرقاً)، ويبلغ طول سواحلها على البحر الأحمر بواجهة قدرها (800 كم)، ويوضح ذلك الخريطة (5).

ب - الموقع الجغرافي:

يتمتع جمهورية السودان بموقع مهم بالنسبة للبلدان المجاورة له، فهو بالنسبة لمصر يمثل المدخل الجنوبي للقارة السوداء، والبلدان المجاورة من أثيوبيا وتشاد. وكذلك الأمر بالنسبة لتشاد الواقعة غرباً، حيث يمثل بالنسبة لها البوابة الشرقية نحو شرق إفريقيا.

ومن هنا تأتي أهمية موقع السودان بالنسبة للقارة الإفريقية، الذي يمثل أحد أركانها في الشمال الشرقي للقارة، ومما يمنحها تلك الأهمية وجود واجهة بحرية على البحر الأحمر، في القسم الشمالي الشرقي، ومن هناك يتم الانطلاق نحو شبه الجزيرة العربية، والقارة الآسيوية.

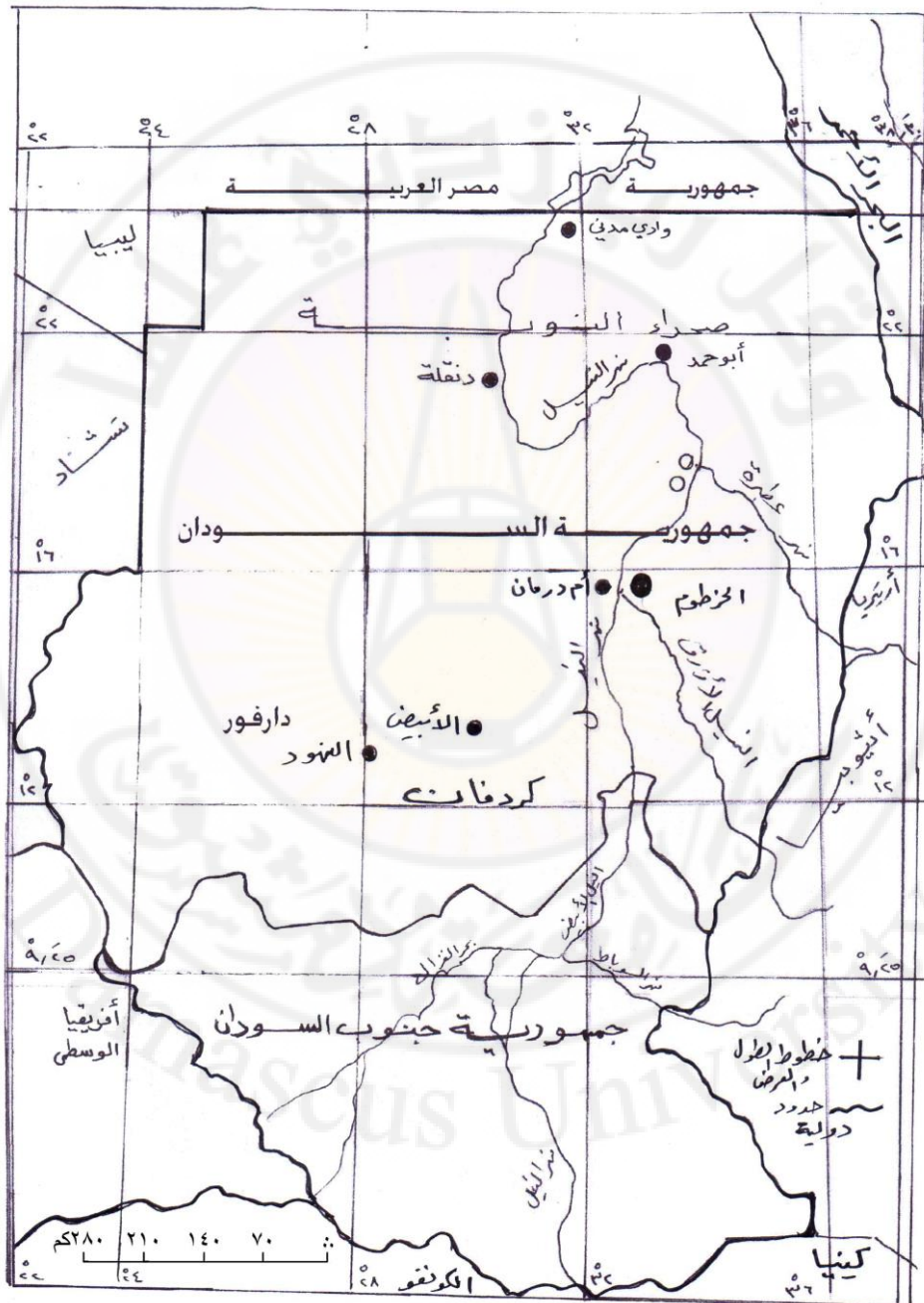
ج - الموضع:

تحظى جمهورية السودان بموضع متميز بخصائصه الطبيعية المتنوعة، حيث إن المظهر العام للسطح هو سهل واسع، صحراوي في الشمال، حيث صحراء النوبة، وغني بالنباتات والأعشاب وحشائش السافانا، بالإضافة إلى الثروات السطحية والباطنية المتعددة، ووادي النيل في الوسط وروافده المتعددة، مما أعطى للموضع أهمية كبيرة أيضاً.

(1) د. أحمد نجم الدين فليجة، د. يسري عبد الرزاق الجوهري، كتاب إفريقيا، الجزء الثاني، ص 497،

مكتبة الجامعة العربية، بيروت، عام 1968م.

خريطة (5) الموقع والحدود لجمهورية السودان



د - الحدود والمساحة:

يحدُّ جمهورية السودان من الجنوب: جمهورية جنوب السودان، ومن الغرب تشاد، وجزء من ليبيا، ومن الشمال جمهورية مصر العربية، ومن الشرق أريتريا وأثيوبيا⁽¹⁾. ولكن بعد انفصال جمهورية جنوب السودان عنها في 9 يوليو 2011م ذات المساحة (619.745 كم²) أصبحت مساحة جمهورية السودان⁽²⁾ (1.865.813 كم²).

2 - التكوين الجيولوجي:

تتكون أراضي جمهورية السودان جيولوجياً من مجموعة من الطبقات التي تكونت خلال العصور الجيولوجية المتعاقبة، نتيجة للطغيان البحري على اليابسة تارة وانحساره نتيجة لارتفاع اليابسة تارة أخرى، وقد شمل مساحات واسعة من القارة الإفريقية، وخاصة شمالها وشرقها ويتكون التطبيق الجيولوجي في جمهورية السودان مما يلي:

أ - طبقات صخور ما قبل الكامبري:

تتكون صخور ما قبل الكامبري من صخور نارية ومتحولة، شملت الغرانيت والبالزلت، والشيت، وهي القاعدة الصلبة التي يطلق عليها اسم (الركيزة العربية) وتظهر في عدة مناطق، وخاصة في شرق جمهورية السودان، والمنطقة الجبلية في غربها، وظهر الكثير منها على السطح بفعل الثورات البركانية التي تخرج صخورها المنصهرة على هيئة لابات سائلة ملتهبة، نحو الأراضي المنخفضة، والتي تبردت مع مرور ملايين السنين، وتحولت بفعل عمليات الحث والنقل والترسيب إلى سهول زراعية خصبة.

ب - طبقات صخور الزمن الجيولوجي الأول:

توضعت فوق صخور ما قبل الكامبري، وهي مكونة من طبقات السيلوري، والديفوني الكربوني الفحمي على نحو رئيسي، وتظهر في وسط جمهورية السودان، في إقليم كردفان ودارفور.

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، نشرة عام 2011م.

(2) موقع جنوب السودان موقعها على الشبكة.

ج - طبقات صخور الزمن الجيولوجي الثاني:

وتتكون من صخور الكريتاسي والجوراسي والترياسي أساساً، إذ تعرضت أراضي السودان إلى طغيان بحري نجم عنه تراكم رسوبيات عديدة، عرفت بالحجر الرملي، وتظهر توضعاته في المنطقة الواقعة إلى الشرق من وادي النيل، وشمال السودان، وفي إقليم كردفان، وهو ما يعرف بالحجر الرملي النوبي.

د - طبقات صخور الزمن الجيولوجي الثالث:

تتكون طبقاته على نحوٍ رئيسي من صخور الأيوسين، والميوسين⁽¹⁾، والأوليغوسين، والبليوسين، والبلايستوسين، وتظهر توضعاته في مساحات واسعة من دارفور في أقصى الجنوب الغربي، وهي عبارة عن ترسبات واسعة الانتشار، وتراكمت على هيئة صخور وتوضعات بركانية غطت مساحات واسعة قرب الخرطوم.

هـ - توضعات الزمن الجيولوجي الرابع:

وهي عبارة عن توضعات رسوبية، تكونت بفعل عمليات الطغيان البحري التي حدثت على اليابسة، ولكونه على نحوٍ رئيسي من الرمال، وقد غطت صحراء النوبة شمالاً، والأودية والمنخفضات وشواطئ ساحل البحر الأحمر⁽²⁾.

3 - المظاهر التضريبية:

1 - المنطقة الساحلية: وتشمل خط الساحل الذي يبدأ من نقطة الحدود مع أريتريا على البحر الأحمر عند رأس كسار، ويمتد نحو الشمال الغربي ثم الشمال حتى سواكنوبور سودان، وشمالاً من عند نقطة الحدود المصرية السودانية على البحر الأحمر، ويتميز خط الساحل بأنه قليل التعاريج، وهو من النوع المرجاني، حيث تكثر فيه الأخوار نتيجة شدة الحت المائي الناجم عن حركة الأمواج البحرية، واصطدامها بخط الساحل المرجاني.

(1) د. قاسم الربداوي، جغرافية الوطن العربي في آسيا، كتاب منشورات جامعة دمشق، عام 2019 - 2020م، ص 68.

(2) د. رجاء دويدري: جغرافية وادي النيل، منشورات جامعة دمشق 1976م، ص 10.

2- السهول الساحلية: يبلغ أقصى عرض للسهل الساحلي الواقع بين جبال البحر الأحمر وخط الساحل حوالى 55 كم، لكنه يضيق جنوباً بسبب اقتراب تلك الجبال من البحر، ويعود للاتساع شمالاً حتى الحدود المصرية، وتتكون تربته من الرمل والحصى وفتات الصخور المرجانية على هيئة رواسب نقلتها مياه الأمواج، كما في بعض الكثبان الرملية العالية على شكل تلال صغيرة يتراوح ارتفاعها بين (25 - 100م)، وقد تكوّن السهل الساحلي المرجاني خلال العصور الجيولوجية السابقة في فترة طغيان البحر على اليابسة، وتراجعها فيما بعد.

3- الأخوار: تُعدّ ظاهرة الأخوار إحدى الظواهر الأساسية في التكوينات التضرسية السودانية، وهي عبارة عن أنهار تنتهي في السودان بعضها قادم من أريتريا والحبشة، وبعضها محلي هي:

أ - **خور القاش:** ينبع من شمال شرق هضبة الحبشة، ويؤلف ومجره الأعلى حدوداً فاصلة بين الحبشة وأريتريا، وينتهي شمالاً في سهول كسلا، وتستمر دلتاه إلى الشمال منها، ويتميز بفيضانه الشديد ومياهه الغزيرة.

ب - **خور بركة:** ينبع من هضبة الحبشة الشمالية، ويبلغ طوله (500كم)، ويتجه شمالاً عبر الأراضي السودانية، ويتصل مع خور لانجي القادم من مرتفعات شمال دلتا خور القاش، ويفيض في الشتاء والربيع، ليشكل دلتا مروحية على بعد (90كم) من ميناء سواكن.

4 - الأودية: تُعدّ ظاهرة الأودية المنحدرة من جبال البحر الأحمر، ظاهرة بارزة تصب شرقاً نحو السهل الساحلي ثم البحر، بانحدار شديد الميل، ونحو الشرق تمتد أودية طولية وعرضية سبق الحديث عنها، وبعضها ذات انحدارات شديدة مثل خور عرب وخور هبوب أما الأودية التي تنحدر غرباً بانحدار خفيف فإنها تنتهي نحو وادي النيل، ومنها وادي عامور، ووادي الشيخ، ووادي علاقي ووادي أماب.

5 - جبال البحر الأحمر: وهي الجبال المطلة على السهل الساحلي للبحر الأحمر وتأخذ اتجاهاً شمالياً جنوبياً محاذية للساحل، وبعضها ذو اتجاه شمالي غربي جنوبي شرقي،

وهي متوسطة الارتفاع حيث يبلغ ارتفاع بعضها (2217م) في جبل أستوريا، وجبل أبداب بارتفاع (1596م). ومن خصائصها الانحدار الشديد شرقاً والخفيف غرباً.

6 - صحراء النوبة: تكونت صحراء النوبة خلال الزمن الجيولوجي الرابع، وهي عبارة عن صحراء في القسم الشمالي من السودان وصولاً جنوب مصر، تغطيها الكثبان الرملية، وتمثلها بعض المرتفعات الجبلية، وقد حدث القسم الأكبر من الترسبات الرملية فيها في الزمن الجيولوجي الثالث.

7 - وادي النيل: يبلغ طوله ضمن السودان (4670كم)، و(505كم) حتى وصوله إلى جمهورية جنوب السودان: تكون وادي النيل نتيجة مجموعة من العوامل، وهي الحركات الباطنية في عصر البلايستوسين، وفي منتصف عصر الميوسين حيث ارتفعت اليابسة في الشمال الشرقي، وحدث الجريان السطحي نحو الصدع الذي شكل وادي النيل، وخاصة في حوض بحر الغزال، وبحر الجبل، الذي أصبح مجرى النيل الرئيسي، وترافق ذلك بنشاط بركاني أدى لتشكل بحيرة بايا، وتشكل النيل الأزرق وتعمق مجراه.

وقد مر تشكل وادي النيل بعدة مراحل وهي:

- **مرحلة تشكل الصدع** والذي نجم عنه تشكل مجرى وادي النيل ثم مرحلة الطغيان البحري حيث وصلت مياه البحر إلى الوادي، وبعد ذلك مرحلة العصر المطير، وازدياد تدفق المياه الجارية بغزارة نحو المقعر والوادي، ثم المرحلة الرابعة ازدادت عمليات الحت المائي وتعمق مجرى الوادي والنهر، وبدأت عملية الحت والنقل والترسيب وتشكلت الدلتا.

أما روافد نهر النيل فهي:

أ - بحر الغزال: هو أكبر الأحواض النهرية، تكون في الزمن الجيولوجي لأول يتصف بأن مجراه خفيف الميل ويرفده العديد من المجاري المائية والأودية، التي تنحدر من الجبال الغربية.

ب - **بحر الجبل**: ينبع من هضبة البحيرات الاستوائية، ويؤلف جريانه (32%) من مجموع إيراد نهر النيل من المياه، ويتعرض للترنح وضياح مياهه وتبخر قسم منها، ويشكل مستنقعات تصل مساحتها إلى (8300 كم²).

ج - **نهر السوبات**: ينبع من جنوب هضبة الحبشة، ويمتد نحو الشمال الغربي، ويلتقي حوض بحر الغزال، ويجري لمسافة (225 كم) دون أي رافد، من جنوب وتؤلف مياهه (14%) من موارد نهر النيل المائية.

د - **النيل الأزرق**: ينبع من هضبة الحبشة ويتجه نحو الشمال الغربي، وينحدر من ارتفاع (445.9 م) عند الرصيرص، ويلتقي النيل الأبيض عند الخرطوم، وتبلغ مساحة حوضه (217.620 كم²)، وهو من أكثر مصادر المياه نهر النيل حجماً وغازة، وخاصة في موسم الفيضان الذي يكون أعلاه في شهر آب وأدناه في شهر حزيران، إذ تبلغ نسبته تغذيته للنيل بحوالي (70%) من مياهه، وهذا ما يفسر خلاف مصر والسودان مع أثيوبيا بعد قيامها بإنشاء سد النهضة، الذي سيحول النسبة الأكبر من مياه النيل الأزرق إلى أثيوبيا بدلاً من جريانه باتجاه السودان ومصر.

هـ - **نهر عطبرة**: وهو أحد روافد نهر النيل يبلغ طوله (322 كم)، الذي يتجه نحو الشمال الغربي وهو قليل الموارد المائية، ويزداد غزارة بعد هطول الأمطار الموسمية الغزيرة، وينظم مجراه في شهر حزيران.

و - **النيل النوبي**: يبلغ طوله (1900 كم)، ويشكل مجراه شكل كوع نهري واسع يأخذ شكل حرف S، وتكثر فيه الجنادل والشلالات، حيث يضيق مجرى الوادي وخاصة بعد خانق سبلوقة، وينحدر بشدة نحو قاعه الذي يجري فيه النهر، ويعبر صحراء النوبة، ويكون نهر النيل قد قطع مسافة (3485 كم) حتى وصوله إلى النيل النوبي حيث يواجه جزراً صخرية كثيرة.

- **الشلالات**: تعود تسمية الشلالات إلى كلمة (شل) هو المكان الذي تُشل فيه حركة الماء عن السير على نحو جريان طبيعي دون عوائق، لتتحول إلى مساقط مائية ينحدر من ارتفاعات عالية، إلى قاع الوادي، والسرعة كبيرة، وسبب ذلك هو الأرض

الوعدة الشديدة في منطقة جريان الوادي، مما يعيق حركة الملاحة النهرية فيها، وتتوقف المراكز الشهيرة عن المسير عبر النهر، وهناك ستة شلالات رئيسية، وهي كما يلي:

1 - الشلال الأول: يقع إلى الشمال من مدينة الخرطوم بعد خانق سبلوقة مباشرة، وهو يقع في منطقة وعرة تكثر فيها الحجارة والجزر الصخرية.

2 - الشلال الثاني: يقع إلى الشمال من الشلال السابق عند قرية سرس.

3 - الشلال الثالث: يقع بعد الشلال الثاني بعد اتخاذ النهر شكل كوع كبير وإلى الشمال من مدينة كريمة.

4 - الشلال الرابع: يقع إلى الشمال من الشلال الثالث بعد مدينة دنقلة.

5 - الشلال الخامس: يعبر أرضاً وعرة ويقع عند قرية سرس حتى خانق سمنا.

6 - الشلال السادس: يقع في أقصى شمال مجرى وادي النيل قبل دخول الأراضي المصرية.

وهناك عشرات الشلالات الصغيرة التي تنتشر على طول مجرى وادي النيل، مثل شلالات حلفا، وعمكة.

ويكون الوادي قد قطع مسافة (4670 كم) في الأراضي السودانية.

- **المرتفعات الجبلية:** في السودان العديد من المرتفعات الجبلية إضافة لما سبق الحديث عنه، ومنها مرتفعات دار فور والتي يبلغ ارتفاعها إلى (1237م)، وجبل مرة بارتفاع (3042م)، في غرب السودان، وفي أقصى الجنوب جبل كينيتي قرب الحدود مع أوغندا، جنوب السودان ويصل ارتفاعه إلى (3178م)، ويوضح ذلك الخريطة (6).

4 - المناخ:

يتميز مناخ جمهورية السودان بالتنوع ذلك بسبب امتداده الواسع من الشمال للجنوب ومن الشرق للغرب، وهو كما يلي:

1 - درجة الحرارة:

في جمهورية السودان تباين في درجات الحرارة بين الشمال والجنوب والوسط إذ يبلغ المتوسط العام للحرارة فيها (25 °) ، وتعد أكثر الأراضي حرارة في الصيف شمال السودان،

حيث تصل إلى (45 °) في صحراء النوبة، وأشدّها برودة شمالاً في الشتاء في شهر كانون الثاني وشباط، وتتراوح حرارتها بين (5 - 10 °)، أما أكثر الأشهر حرارة صيفاً في الوسط حيث تكون درجة الحرارة ذات معدل يصل إلى بين (10 ° - 30 °)، ووصلت عام 2009م درجة الحرارة العظمى إلى (46.2 °)، والصغرى (8.8 °).

2 - الرياح:

تهب على جمهورية السودان أنواع عديدة من الرياح هي:

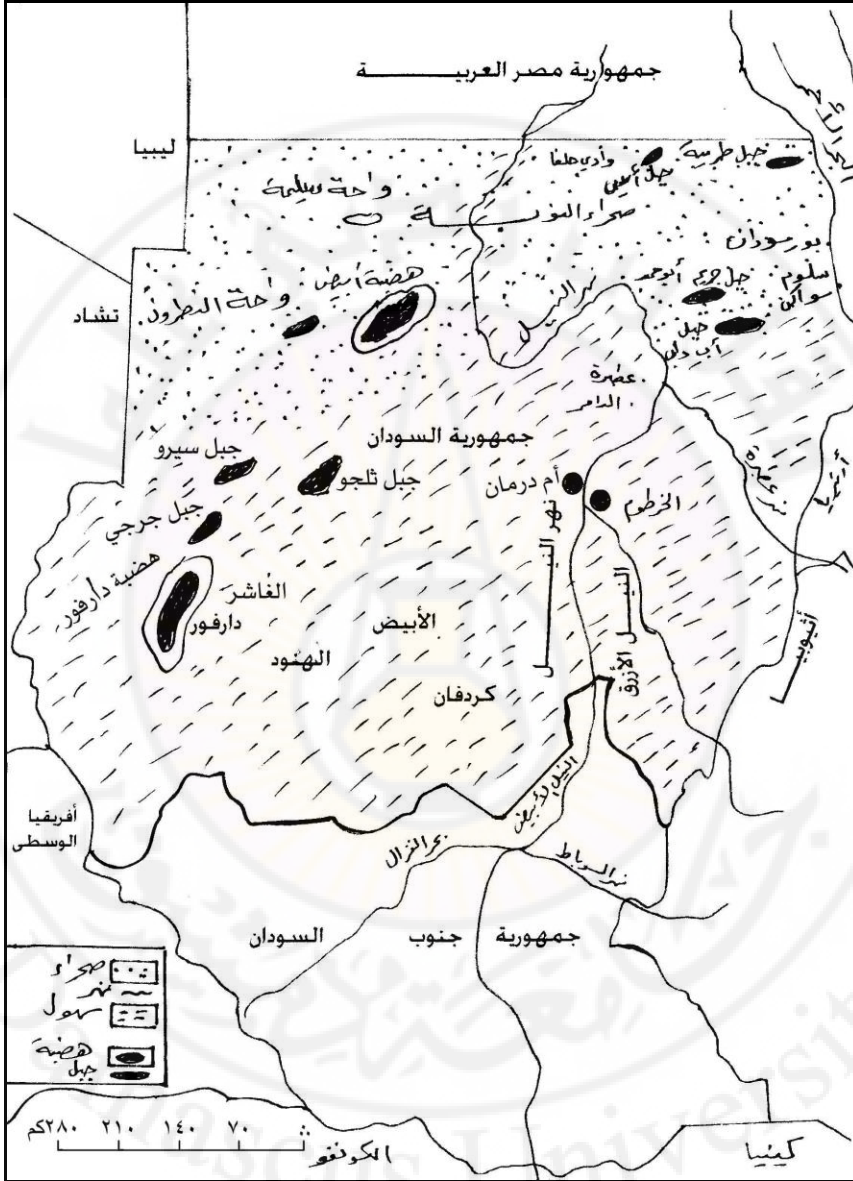
- 1 - رياح حارة جافة مصدرها الصحراء الكبرى، التي تهب نحو الجنوب والجنوب الشرقي، وتسبب ارتفاعاً في درجة الحرارة، وغباراً وأتربة.
- 2 - رياح قطبية باردة قادمة من شمال أوروبا تهب شتاءً تحمل معها الصقيع في أوقات عديدة من السنة.
- 3 - رياح غربية أطلسية تؤدي لهطول كميات كبيرة من الأمطار شتاءً.
- 4 - رياح شمالية شرقية تؤدي لهطول الأمطار عاصفة فجائية.
- 5 - رياح استوائية قارية وتتميز بارتفاع حرارتها وتؤدي لهطول كميات من الأمطار، أما عن سرعة الرياح فقد بلغ أعلاها (10) عقدة، وأقلها (2) عقدة.

3 - الضغط الجوي:

يتركز ضغط جوي مرتفع فوق الصحراء الغربية شتاءً، مقابل ضغط جوي منخفض فوق المساحات المائية فوق المحيط الأطلسي غرباً، مما يؤدي لهطول أمطار غزيرة شتاءً.

أما صيفاً: فيتركز ضغط منخفض فوق اليابسة في شمال السودان وشرقه وجنوبه، وضغط مرتفع فوق المساحات المائية في المحيط الأطلسي والبحر الأحمر، مما يؤدي لانقطاع الأمطار، عدا الأمطار الموسمية الصيفية التي تهطل فوق جنوب السودان وشماله الشرقي يسببها اختلاف قيم الضغط الجوي فوق المحيط الهندي وبحر العرب، ويصل تأثيرها إلى قسم من أراضي السودان.

خريطة (6) مظاهر السطح في جمهورية السودان



4 - الرطوبة والأمطار:

بلغت نسبة الرطوبة في جمهورية السودان عام 2009م (75%)، وأقلها (9%).

الأمطار: تهطل في الشمال أمطار شتوية يصل تأثيرها حتى وسط السودان، وموسمية ضعيفة في الشمال الشرقي، ودائمة استوائية في الجنوب، وتتراوح كمية الأمطار بين (500 - 800 ملم)، ومتوسطها (235.7 ملم) عام 2009م، وأدناها صفر.

5 - التربة:

تتنوع التربة في جمهورية السودان، وهي كما يلي:

- 1 - **تربة اللاتيريت:** وهي تربة حمراء تتميز بقلّة خصوبتها، بسبب تعرضها لغسل المياه، واكتسبت لونها الأحمر من ارتفاع نسبة الحديد فيها، ويتم إضافة الأسمدة لها لتصبح صالحة للزراعة، وتنتشر في العديد من المناطق المرتفعة.
- 2 - **التربة الفيضية:** وهي أكثر أنواع التربة انتشاراً عبر ضفاف وادي النيل، بسبب عمليات الحت والنقل والترسيب التي تقوم بها المياه ونقلها للمجروفات من مناطق بعيدة، كما تتوزع جغرافياً في مناطق أحواض روافد النيل، وتشمل النيل الأبيض والأزرق، وبحر الجبل، والسوبات وعند دلتا خور القاش وخور بركة، وحوض بحر الغزال، وفي الأراضي المنخفضة، وفي سهول الجزيرة السودانية، وفي شمال السودان، ولكنها تكون منزلة شتاءً، ومتشققة وتصلح لزراعة القطن والأرز، والبطاطا والخضراوات.
- 3 - **التربة الغبارية (تربة اللويس):** وهي تربة ذرتها الرياح، وحملت إلى مناطق عديدة في كردفان، ودارفور، ويظهر بعضها على هيئة كتبان ويطلق عليها اسم القوز، وهي فقيرة بالمخصبات.
- 4 - **التربة اللحية:** تظهر قرب مجاري الأنهار، وعلى سفوح جبال النوبة.. وهي نوع من التربة الكلسية.
- 5 - **التربة الرملية:** وهي واسعة الانتشار من صحراء النوبة، وتبدو على هيئة كتبان رملية، وهي جافة غير صالحة للزراعة بسبب فقرها بالمخصبات.

5 - النباتات الطبيعية:

- 1 - الغابات النفضية: وهي غابات تنفض أوراقها في فصل الخريف، وكذلك الغابات ذات الأوراق العريضة، وتنتشر في جنوب غرب جمهورية السودان.
- 2 - الغابات المغلقة: وهي المنتشرة غرب السودان في المديرية الاستوائية، ومنها أشجار الكولا والماهونجي.
- 3 - غابات كثيفة: هي غابات الأروقة حول المجاري المائية، وفي الوسط والجنوب.
- 4 - غابات تنتشر على سفوح الجبال ولاسيما المنتشرة على سفوح مرتفعات دارفور وجبل مرة.
- 5 - السافانا: وهي عبارة عن حشائش كثيفة، في مناطق ذات أمطار غزيرة تصل حتى (500 ملم)، وتزداد كثافة فيضانها مع فيضان وادي النيل، وروافده، وتظهر خاصة في الوسط في مناطق وجود الترب الصلصالية.
- 6 - حشائش وأعشاب في مناطق المستنقعات مثل أشجار السنط.
- 7 - الأدغال الكثيفة: في مناطق خور القاش، ومن أنواع أشجارها القرموط، والسُمر، واللاعوط.
- 8 - النباتات الصحراوية: وهي نباتات شوكية، وبعضها حولي ينمو بهطول الأمطار ومن أنواعها التين الشوكي، ونباتات أخرى عديدة. كما تظهر نباتات عديدة على سفوح جبال البحر الأحمر، وحشائش متنوعة.

6 - الحيوانات البرية:

وهي عديدة ومن أنواعها الفيل، والزرافة، والثعلب والضباع، والفهود وسط الغابات والطيور بأنواعها مثل العقاب والصقر، والنسور في أعالي الجبال.

ثانياً: الخصائص الجغرافية البشرية

تشمل الحياة البشرية في السودان مجموعة من العناصر والمكونات، مثل أصل السكان وتكوينهم السلالي، ثم خصائصهم الديموغرافية، وتوزيعهم الجغرافي، وهجرتهم وحركة تنقلهم، سواء كانت داخلية أم خارجية، ثم خصائصهم الاجتماعية، والواقع العمراني للتجمعات السكانية، ثم حركة السياحة أطوارها، وتأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

1 - أصل السكان وتكوينهم السلالي:

يعود أصل السكان في جمهورية السودان إلى عدة مجموعات بشرية وسلالية مختلفة سكن منها أراضي السودان منذ (5 آلاف) سنة قبل الميلاد، وهي تشمل المجموعات العربية السامية، والحامية، والمتزوجة، والنيلية الحامية.

أ - المجموعة العربية:

وهي المجموعة البشرية ذات الأصول السامية التي وصلت إلى السودان عبر مضيق باب المندب، قادمة من شبه الجزيرة العربية، وعبر البحر الأحمر، ونزلت في موانئ سواكن وعيذاب وباضع، ثم انتشرت في أنحاء السودان وسلك بعضها طريقاً آخر من مصر نحو الجنوب، ومن ليبيا إلى جنوباً إلى غرب النيل.

وهم من العرب العاربة القحطانيين، ومن العرب المستعربة، وهم من العدنانيين ووصل بعضهم إلى كردفان ودارفور، وبين نهر النيل وكردفان ومنهم الجعليون والمناصير والشابعة والركابية والبديرية والجوامعة والعذبات.

ب - المجموعة النوبية:

وهم ينتمون إلى الأصول الحامية وعبروا إلى السودان عبر مضيق باب المندب منذ الألف الخامس قبل الميلاد ولغتهم القديمة حامية، وسكنوا في الخرطوم وهم قبائل البجا.

ج - المجموعة البجاوية:

وهم ينتمون إلى السلالة القوقازية - وأقاموا بجوار وادي النيل النوبي وأعدادهم كبيرة، ووصلوا أيضاً عبر البحر الأحمر إلى ليبيا ومصر.

د - المجموعة المتزوجة:

وهي مجموعة بشرية تقيم بين السودان الشمالي والجنوبي، وهم من الأفارقة من غير العرب لونهم الأسود الفاتح، الرأس العريض، والقامة المتوسطة.

هـ - المجموعة النيلية:

وينتمي أفراد هذه المجموعة إلى الأصول الحامية أيضاً. وهناك قبائل في دارفور يربون الأبقار، والجمالة الذين يربون الإبل مثل الكبابيش وغيرهم.

2 - الخصائص الديموغرافية:

أ - تقدم عدد السكان ومؤشراته:

يأتي ترتيب جمهورية السودان⁽¹⁾ في عدد السكان الثالثة عربياً قبل انفصال الجنوب عنه، و(19) إفريقياً، و(35) عالمياً. حيث بلغ عدد سكان السودان عام 1956م (10.262.536) نسمة، وهو نتيجة تعداد شامل للسكان تم في ذلك العام، بينما وصل العدد عام 1976م إلى (15 مليون) نسمة، وحصلت تلك الزيادة بسبب ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان، أما في عام 1980م، فقد وصل العدد إلى أكثر من (20 مليون) نسمة، واستمر عدد السكان بالتزايد حتى عام 2009م ليصل إلى (40.299 مليون) نسمة، أما في عام 2020م حيث بلغ عدد سكان جمهورية السودان (33.419.625) نسمة، بعد انفصال جنوبه عن شماله.

ويعود تقدم عدد السكان إلى ارتفاع معدل الولادات وقد بلغ عام 2009م (41 بالألف)، وانخفاض معدل الوفيات بسبب تحسن الوضع الصحي إلى (16.7 بالألف)،

(1) موقع جمهورية السودان على الشبكة عام 2021م.

وأصبح صافي معدل النمو الطبيعي الخام السكان في ذلك العام (28 بالآلف) عام 2020م، ومعدل الوفيات (16.7 بالآلف).

أما عن العوامل المؤثرة في التزايد السكاني في السودان إضافته للعوامل السابقة فهي كما يلي:

1 - العوامل الاجتماعية: وتشمل العادات والتقاليد والرغبة في إنجاب المزيد من الأبناء الذكور والتفاخر بالأبناء، وزيادة أعدادهم خاصة بوجود النظم الاجتماعية القبلية والعشائرية، حيث تقاس قوة القبلية بعدد أفرادها الذكور، الذين يحمون مضاربها ويعملون على تأمين مواردها الاقتصادية والمعيشية.

بالإضافة إلى العوامل الدينية التي تحض على زيادة الإنجاب، ومنع تحديد النسل، وكذلك الزواج المبكر، وتعدد الزوجات، وانخفاض مهر الزواج.

2 - العوامل الاقتصادية: تشمل زيادة الحاجة للقوى العاملة للمساهمة في التنمية الاقتصادية الأسرية والقبلية، والعامة، ومشاركة المرأة للرجل في العمل الزراعي وجني المحاصيل الزراعية، ومساهمة لأبناء بمختلف فئاتهم العمرية بذلك⁽¹⁾.

ب - التركيب العمري والنوعي:

ترتفع نسبة الأطفال بين سن (0 - 14 سنة)، حيث تصل إلى (43.2%)، وذلك بسبب زيادة معدلات الولادة، وبين (15 - 65 سنة)، حيث تصل إلى (53.4%)، أما عند الفئة العمرية بين (15 - 24 سنة)، فإنها تبلغ (19.7%)، وهي نسبة مرتفعة بسبب الحاجة إلى قوة العمل، أما الفئة العمرية بين أعمار (25 - 49 سنة)، فإنها تبلغ (28.1%)، وبين (50 - 59 سنة)، فإنها تصل إلى (4.4%)، وتقل النسبة عند السكان من ذوي الأعمار (65 سنة) فأكثر إلى (3.4%)، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الوفيات من هذه الأعمار.

(1) موقع جمهورية السودان على الشبكة عام 2021م.

أما عن التركيب النوعي فإن النسبة قد بلغت عام 2009م (105.2) لكل 100 أنثى، وذلك بسبب قدوم المزيد من المهاجرين الوافدين الذكور للعمل في القطاع الزراعي وهم من خارج السودان.

3 - التوزيع الجغرافي للسكان:

يتميز السودان بأنه بلد واسع المساحة قليل السكان، والتوزيع الجغرافي للسكان فيه تداخل بسبب العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية ويظهر تأثير ذلك من خلال ما يلي:

أ - العوامل الطبيعية:

تشمل اتساع مساحة السودان التي ذكرت سابقاً، جعل التوزيع السكاني مخلخلاً، حيث تشغل الصحراء الغربية، مساحة كبيرة من شمال السودان، ثم نهر النيل الذي يعد من أكثر المناطق استقطاباً للسكان في السودان، وكذلك وجود مساحات واسعة من الغابات، وخاصة في الوسط، وكثرة المستنقعات، ومناطق السافانا مما جعل هذه المناطق طاردة للسكان والاستقرار، ولكنهم يتكاثرون ويتركزون على نحو رئيسي عند ضفاف النيل.

وتؤلفُ التربة الخصبة واللحقية عامل استقطاب مهم للسكان، وذلك لممارسة حرفة الزراعة فيها، حيث تتركز الكشافات السكانية في وادي النيل، وتتميز هنا التجمعات السكانية بالكثافة العالية.

ب - العوامل البشرية:

وهي تتضمن العوامل التاريخية حيث تتمتع الكثير من المواقع بأهمية عبر التاريخ كما هو الحال بالنسبة لمدن الخرطوم، وأم درمان وسنار، ووادي مدني، وقضارف، وموانئ بور سودان، وسواكن، وغيرها من المدن التي يحتوي العديد منها على القلاع والحصون.

ج - العوامل الاقتصادية:

وتشمل القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية، حيث تؤلف عوامل استقرار، وجذب سكانية إليها، ومن المعروف أنها تتركز في المدن خاصة.

وأصبحت المصانع بحاجة إلى مزيد من القوى العاملة، وكذلك النشاط الزراعي فإنه يتطلب قوى عاملة كثيرة، وهذا ما يميز مناطق الاستقرار الزراعي بكثافة سكانية عالية.

د - واقع التوزيع الجغرافي للسكان:

الكثافة العامة للسكان: بلغت الكثافة العامة للسكان في جمهورية السودان عام 2008م (15 نسمة/كم²)، أما في عام 2020م فإنها تبلغ (17.91 نسمة/كم²)، وهي (2 - 3 نسمة/كم²) في المناطق الصحراوية (218 - 230 نسمة/كم²)، في مناطق السافانا.

هـ - سكان المدن:

يتوزع سكان السودان في المدن الآتية: وهي مراكز مديريات:

1 - الخرطوم: هي العاصمة، ويقدر عدد سكانها عام 2018م، بـ (5 مليون) نسمة، وازداد عدد سكانها بسبب الهجرة الوافدة إليها، والنمو الطبيعي للسكان حيث تُعدُّ أكبر مركز إداري وتجاري واقتصادي في البلاد.

2 - أم درمان: يقدر عدد سكانها عام 2018م بحوالي (1.8 مليون) نسمة، وهي تحوي كتلة اقتصادية مهمة.

3 - بور سودان: وهي ميناء مهم للسودان ويبلغ عدد سكانها بـ (600 ألف) نسمة عام 2018م.

4 - كسلا: من المدن المهمة في السودان، ويقدر عدد سكانها بحوالي (500 ألف) نسمة.

5 - الأبيض: يبلغ عدد سكانها عام 2018م بـ (400 ألف) نسمة.

6 - وادي مدني: يبلغ عدد سكانها عام 2018م (350 ألف) نسمة وهي من المدن المهمة.

- 7 - القصارف: وهي مدينة يقدر عدد سكانها عام (2018م) (400 ألف) نسمة، وتحتوي على المراكز التجارية والصناعية والإدارية مما جعلها مركز استقطاب سكاني عام.
- 8 - عطبرة: هي من المدن الكبيرة في السودان ويقدر عدد سكانها بـ (750 ألف نسمة) عام 2018م.

4 - الهجرة والتحركات السكانية:

أ - الهجرة الداخلية:

وتتمثل أساساً من الريف إلى المدن، في مختلف الأقاليم والمناطق الجغرافية وتعود للأسباب الآتية:

1 - الأسباب الدافعة: تشمل العوامل الطبيعية مثل وجود المستنقعات والمساحات الكبيرة من النبات، التي تعيق التوسع السكني، وحدوث الفيضانات في أعقاب هطول الأمطار الغزيرة وفيضان روافد نهر النيل عبر جمهورية السودان. وكذلك الأسباب الديموغرافية، وتتمثل في ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان وزيادة عدد سكان الريف، ومن الأسباب الاجتماعية: قلة وجود مراكز الرعاية الصحية، وانخفاض عدد المؤسسات التعليمية، وقلة خدمات البنية التحتية بيد أن الأسباب الاقتصادية فإنها تتمثل في انتشار ظاهرة البطالة، وقلة المؤسسات الصناعية والتجارية في الريف.

2 - العوامل الجاذبة: تتميز المدن بوجود الخدمات التعليمية والصحية، والبنية التحتية والمؤسسات الثقافية، وتركز المعامل والمصانع فيها على نحو رئيسي، ووجود مجالات العمل التي تستوعب المزيد من القوى العاملة، وتركز المؤسسات التجارية فيها وعدم وجود قوانين تحد من حركة الهجرة من الريف إلى المدن.

وكان من نتيجة ذلك تركيز ما يزيد على (30%) من سكان جمهورية السودان في مدينتي الخرطوم وأم درمان، بالإضافة إلى بقية المدن التي تستوعب ما يزيد على (10%) من مجموع السكان. مما أحدث خللاً في التوزيع الجغرافي للسكان بسبب الهجرة

الداخلية، وهناك هجرة نسبة قليلة من سكان المدن إلى الريف والضواحي القريبة من المدن.

حركة توطين السكان:

بعد إقامة العديد من المشاريع الزراعية المروية في العديد من مديريات السودان، مثل إقامة السدود والمنشآت المائية الأخرى التي تهدف إلى ري مزيد من الأراضي الزراعية، كان التوجه من قبل الجهات الحكومية لنقل وتوطين عشرات الآلاف من السكان للإقامة والعمل في تلك المناطق مثل مشروع سد خشم القربة عام 1964، ومشروع سد الرصيرص وغيره من المشاريع.

ب - الهجرة الخارجية:

1 - الهجرة المغادرة: وهي هجرة تمثلت في حركة تنقل سكاني من جمهورية السودان إلى الخارج بفعل عوامل عديدة:

أ - العوامل الدافعة: وتتمثل في ارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض الدخل، وقلة المشاريع التتموية الكبيرة في السودان، ومتابعة الدراسة، والطموح لزيادة الدخل عند أصحاب الكفاءات العلمية وغيرهم.

ب - العوامل الجاذبة: وجود مجالات العمل في الخارج، وتحسن الأجور، ووجود أقارب للمهاجرين الجدد الذين يقدمون لهم المساعدة عند وصولهم، وسهولة الوصول إلى تلك البلدان وخاصة إلى السعودية، وبلدان الخليج العربي، ومصر، وليبيا، والجزائر والعديد من البلدان العربية، والأوروبية وأمريكا.

حجم الهجرة المغادرة واتجاهها: يقدر حجم الهجرة التي غادرت السودان منذ عام 1960م حتى عام 2019م، بحوالي (1.5 مليون) مهاجر، إلى مختلف البلدان العربية وإفريقيا، وأوروبا وأمريكا، وآسيا بقصد العمل وعاد قسم كبير منهم إلى السودان.

2 - الهجرة الوافدة: يتميز السودان بأنه بلد مفتوح على العالم، أي لا قوانين تحد من قدوم المهاجرين الوافدين إليه، حيث يستطيع أي شخص أن يدخل البلاد بتأشيرة على

الحدود فقط، وليس بحاجة إلى الحصول مسبقاً على تأشيرة الدخول، وذلك بسبب فقر البلاد وانخفاض موارده الاقتصادية⁽¹⁾.

وكان مصدر هذه الهجرات الوافدة هو:

أ - بلدان غرب إفريقيا؛ وهم من الزوج الذين وصلوا إلى السودان في بداية القرن العشرين، ويتكلمون اللغة العربية ولغة خاصة بهم وهي لغة (الهوسا).

ودافع هذه الهجرة الرئيسي هو الوصول لأداء فريضة الحج في السعودية والبقاء في السودان أطول فترة ممكنة، وتقدير عددهم عام 1956م بحوالي (456 ألف) وافد، وأغلبهم من الهوسا والتوركاني والتكروري⁽²⁾. ومن نيجيريا وهم حوالي (30%) من مجموع المهاجرين، ومن إفريقيا الاستوائية ويتوزعون جغرافياً في مناطق كردفان وامتداداً حتى النيل الأزرق وكسلا.

ب - هجرة المصريين إلى السودان؛ ويقوم أغلب هؤلاء في ميناء بور سودان، والنيل الأزرق ومما ساعد على قدوم هؤلاء سهولة الوصول إلى السودان، ووجود اتفاقيات للتعاون بينهما.

ج - هجرة وافدة من اليمن؛ ويقدر عددها بحوالي (30 ألف) وافد، ومما شجع على ذلك سابقاً هو عبور مضيق باب المندب بسهولة، ويقوم أكثرهم في مديرية كسلا والخرطوم.

وهناك هجرات للأجانب وخاصة من اليونان وقبرص وإيطاليا، وأثيوبيا، ويقوم أغلبهم في مديرية كسلا بالإضافة إلى جاليات هندية وباكستانية.

5 - الخصائص الاجتماعية:

تشمل الخصائص الاجتماعية والوضع التعليمي والصحي والخدمي بما يلي:

(1) د. رجاء دويدري، جغرافية الوطن العربي في إفريقيا عام 1976.

(2) التكروري نسبة إلى مملكة تكرور القديمة ومنطقتها اليوم هي السنغال.

أ - الوضع التعليمي:

بلغ عدد طلاب المؤسسات في مختلف المراحل التعليمية عام 2008 - 2009م (7.580.484) طالباً وطالبة، منهم (76.5%) في مرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي، و(10%) في مرحلة التعليم الثانوي، أما في مرحلة التعليم الجامعي والدراسات العليا فيبلغ العدد (519.109) طالب وطالبة، وحصلت الزيادة في هذه المرحلة بسبب إحداث المزيد من الجامعات الحكومية الخاصة، أما في عام 2018 - 2019م فيقدر عدد الطلاب في مختلف المراحل التعليمية بحوالي (9 مليون) طالب وطالبة، بسبب زيادة عدد السكان، وزيادة عدد المؤسسات التعليمية الجديدة، والإقبال على متابعة الدراسة.

ب - الأمية:

بلغت نسبة الأمية في السودان عام 2008م (41.3%) من مجموع السكان ذوي الأعمار (15 سنة) فأكثر، وهي نسبة عالية منهم (33.5%) ذكور، (48.9%) إناث، وسبب ذلك هو أن مجال متابعة الدراسة متوفر لدى الذكور أكثر من الإناث.

د - الوضع الصحي:

بلغ عدد المشافي في السودان عام 2009م (407) مشفى، ومتوسط عدد السكان لكل طبيب عام (3621) نسمة، وهو متوسط عالٍ بسبب زيادة عدد السكان وقلة عدد الأطباء.

وبلغ عددهم مقابل طبيب أسنان (86.109) نسمة⁽¹⁾، وهذا مؤشر آخر على تدني المستوى الصحي بسبب قلة عدد أطباء الأسنان، وزيادة عدد السكان، و(45.742) نسمة مقابل كل صيدلي لنفس الأسباب السابقة، و(2.251) نسمة مقابل كل ممرض وممرضة.

ومن الأمراض الفتاكة مرض السل، والذي يعاني منه حوالي (27.37) نسمة، بسبب تلوث البيئة وانتشار المستنقعات، وذبابة تسي تسي التي تؤدي لإصابة الكثيرين بمرض النوم أيضاً، ويبلغ معدل الإصابة بالإيدز (67%).

(1) جامعة الدول العربية، أرقام ومؤشرات مرجع سبق ذكره، ص 57.

هـ - الوضع الخدمي:

يتميز الوضع الخدمي بقلّة خدمات البنية التحتية مثل الطرقات الإسفلتية ومياه الشرب، والصرف الصحي حيث تبلغ نسبة المساكن المخدّمة بها (24.5%) فقط، وهي تساوي (55%) في المراكز الحضرية، ممّا يؤدي للإصابة بالأمراض الناجمة عن سوء الصرف الصحي، أما الكهرباء فتخدم بها المدن وكثير من البلدات والقرى⁽¹⁾.

و - أنماط حياة السكان:

يحتوي السودان على تنوع في حياة سكانه وهي كما يلي:

1 - سكان المدن: تبلغ نسبة السكان الحضر (28.8%) عام 2009م، وهم سكان المدن، بينما تصل نسبة البداوة إلى (15%) من مجموع السكان، وهم أصحاب حركة تنقل مستمر ولكن هذه ليست مرتقعة، وفي مديريات كردفان ودارفور بين نسبة (40 - 50%)، وخاصة في مديريات النيل الأزرق، والخرطوم، وكسلا، ونسبة (56%) هم سكان ريف، ومعهم البدو الذين استقروا في بيوت سكنية دائمة، وهم يمارسون حرفة رعي الأبقار، وخاصة في وسط وجنوب السودان وللمقارنة ففي مديرية النيل الأزرق تنخفض نسبة البداوة إلى (10%) فقط، وتضم هذه المديرية مدن الخرطوم وأم درمان، وفي مديرية كسلا تصل نسبة البداوة إلى (55%)، وسكان المراكز الحضرية المستقرة إلى (45%)، وسبب ذلك مساحات واسعة من الأراضي الرعوية، أما في دارفور فترتفع نسبة البداوة إلى (20%) من مجموع السكان، مقابل (80%) لسكان المدن والريف.

ز - متوسط حجم الأسرة ومعدل الإعالة:

يبلغ متوسط حجم الأسرة السودانية (5.7) نسمة، وهي نسبة متبدلة بسبب التزايد الطبيعي المستمر للسكان، أما نسبة الإعالة فإنها تصل إلى (84.1%) من مجموع السكان وهي نسبة عالية بسبب ارتفاع نسبة البطالة، وزيادة معدلات النمو الطبيعي للسكان، حيث بلغ حجم البطالة (15.9%) من مجموع القوة البشرية، وهي (13%) عند الذكور، (23.8%) عند الإناث.

(1) جامعة الدول العربية، المرجع السابق، ص 56.

ثالثاً: الواقع الاقتصادي

يرتكز الاقتصاد السوداني على ثلاثة جوانب مهمة تؤلف قاعدته التنموية، التي يسعى خلالها إلى تحقيق الأمن الغذائي لسكانه، من خلال استغلال كافة موارده السطحية والباطنية، وفق خطط متكاملة رغم وجود العديد من المعوقات مثل الحرب الأهلية التي شهدتها خلال الفترة الماضية، وانفصال جنوبه عنه، وتشمل تلك الجوانب القوة البشرية التي يملكها والتركيب المهني للعاملين ثم النشاط الزراعي والصناعي والسياحي، ثم التجارة والنقل والمواصلات.

1 - القوة البشرية:

بلغ حجم القوة البشرية في السودان عام 2008م (7.084) مليون نسمة، منهم (75%) ذكور، (25%) إناث. وهم يتوزعون على مختلف جوانب الأنشطة الاقتصادية.

2 - التركيب المهني للعاملين:

يتوزع العاملون في السودان على مختلف القطاعات المهنية ، فقد بلغت نسبة العاملين في قطاع المهن الفنية والعملية عام 2008م (6%) من مجموع القوة البشرية، والمشتغلون بأعمال الكتابة (8.6%)، وفي مجال التجارة والبيع (7%)، وفي الزراعة (27.4%). وتقل نسبة العاملين في القطاع الصناعي بسبب الحاجة إلى خبراء فنيين.

3 - الأنشطة الاقتصادية:

أ - الزراعة:

يملك السودان العديد من العوامل المؤثرة في تقدم القطاع الزراعي، بالإضافة لوجود معوقات تحد من ذلك.

1 - العوامل الطبيعية:

أ - التربة والأراضي الزراعية: تقدر مساحة التربة الصالحة للزراعة في السودان بحوالي (35%) من مجموع المساحة العامة، ويتركز أغلبها عند ضفاف وادي النيل، وروافده وتشمل النيل الأزرق، والأبيض، التي تكونت بفعل عمليات الحت والترسيب في أعقاب فيضانات النهر وروافده.

ب - الموارد المائية: تشمل مياه نهر النيل وروافده السابقة الذكر، والأمطار الغزيرة التي تهطل صيفاً خاصة، بالإضافة للأمطار الشتوية على ضفاف البحر الأحمر وتصل كميات الأمطار بين (1000 - 1200 ملم).

2 - العوامل الفنية:

تشمل كافة المنشآت والمشاريع المائية ومن أهمها في جمهورية السودان ما يلي:

أ - سد جبال الأولياء ثم إنشاؤه عام 1937م على النيل الأبيض.

ب - سد بحيرة طانا.

ج - سد الرصيرص على النيل الأزرق وعلى بعد 550 كم جنوب الخرطوم.

د - سد سنار.

هـ - سد خشم القربة على نهر عطيرة.

3 - الاستثمار الزراعي:

توظيف رؤوس الأموال المستخدمة من الزراعة للمشاريع العامة والخاصة.

4 - طرق الري:

هناك العديد من طرق الري القديمة والحديثة، نذكر منها:

أ - الري الحوضي: ويقوم على أساس إنشاء أحواض وجر المياه إليها مثل حوض وادي حماد، وحوض كرمة دنقلة.

ب - الري الفيضي: وهو من أقدم أنواع الري، حيث يتم سقاية الأراضي بسبب حدوث فيضان نهر النيل، وخاصة في كسلا وطوكر عند نهر القاش وخور بركة.

ج - الري بالراحة: كان من خلال بناء خزان سنار وقد تم إنشاؤه منذ عام 1914م.

- د - الري بالضخ: من نهر النيل وروافده، وخاصة النيل الأزرق، باستخدام مضخات تعمل على الديزل منها حكومية وخاصة.
- هـ - الري بالشادوف وهي طريقة تقليدية قديمة، حيث يتم إخراج المياه من النهر بالشادوف اليدوي، ويتم من خلالها إرواء مساحات صغيرة من الأراضي المجاورة للنهر.

5 - المشاريع الزراعية:

- هناك العديد من المشاريع الزراعية ومن أهمها.
- أ - مشروع الزيداب شمال الخرطوم.
- ب - مشروع الجزيرة والنداقل بين نهر النيل الأبيض والأزرق
- ج - مشروع الجنيد: شرق النيل الأزرق.

6 - معوقات الزراعة:

- يعترض تقدم الزراعة في جمهورية السودان العديد من المعوقات وهي:
- 1 - معوقات طبيعية: تتمثل بغزارة الأمطار وعدم انتظامها في كثير من أيام السنة مما يؤدي إلى إتلاف بعض المزروعات، وكذلك ارتفاع مستوى الأراضي الزراعية فوق مستوى ومنسوب الأنهار، مما يعيق سقاية الأراضي بالراحة، بالإضافة إلى طبيعة التربة ونوعيتها وخاصة الطينية التي تتشقق في فترة الخفاف، وتنزل في موسم هطول الأمطار وعند سقيتها.
 - 2 - معوقات بيئية: تتمثل في تعرض المزروعات في بعض أوقات السنة إلى انتشار الآفات الزراعية، ووصول أسراب الجراد من البلدان والمناطق المجاورة.
 - 3 - معوقات فنية وتقنية: تتجلى في عدم اتباع دورة زراعية مناسبة، واستخدام وسائل الزراعة اليدوية مثل الممرات القديمة، وأدوات الغرف والفلاحة، وجني المحاصيل بالأيدي والوسائل التقليدية، ووجود الطرق الترابية غير الإسفلتية التي تنزل شتاءً وتعيق نقل الإنتاج الزراعي.
 - 4 - حدوث الفيضانات لنهر النيل وروافده مما يؤدي لتخريب المزروعات لذلك أقيمت المشاريع الآتية:

- أ - مشروع دلتا القاش لزراعة القطن عام 1924م.
- ب - مشروع طوكر: لزراعة القطن عام 1943م.
- ج - مشروع عبد الماجد عام 1937م امتداداً لمشروع الجزيرة.
- د - مشروع كنانة لإرواء مليون فدان.
- هـ - مشروع الزانداي: أقيم في جنوب السودان.
- و - مشروع خشم القربة: أقيم على نهر عطبرة.
- ز - مشروع الرهد أقيم على 1967م يروي (1.5 مليون) فدان.
- ح - مشروع القصارف: أقيم عام 1968م يروي (750 ألف) فدان.

7 - الإنتاج الزراعي:

أ - القطن:

هو أهم محصول ينتجه السودان، وأغلبه من النوع الجيد طويل التيلة ويؤلف حوالي (82%) من مجموع الإنتاج، ويحل بالدرجة الأولى بين الصادرات وقسم ضئيل منه يستهلك محلياً، وتتوزع زراعته جغرافياً في منطقة الجزيرة والمناقل، والقربة، والزيداب، وهناك نوع آخر (قصير التيلة) حيث يزرع في مناطق القصارف، وجبال النوبة، والقاش وطوكر، وتتم سقايته من مياه نهر النيل الأزرق والنيل الأبيض بواسطة مضخات. وتعد أراضي كردفان وطوكر من أقدم المناطق زراعةً للقطن، وكما تزرع مساحات واسعة منه في كسلا، حيث تعتمد على مياه الري الفيضي، ويعتمد قسم منه على مياه الأمطار وخاصة في منطقة جبال النوبا. وتقدر المساحات المزروعة بالقطن (5 مليون) فدان وبلغت كمية الإنتاج (2 مليون) طن عام 2015م.

ب - الحبوب:

تشمل الحبوب عدة أنواع حيث تعد مصدراً غذائياً للسكان، وهي كما يلي:

1 - الذرة: تزرع في عدة مناطق وخاصة في كردفان، ودارفور النيل الأزرق، وكسلا، وتعتمد على مياه الأمطار بين (300 - 900 ملم)، وعلى الري، وتبلغ مساحتها (3.5 مليون) فدان، وبلغ الإنتاج (4.197) مليون طن.

2 - الدخن: يوزع في كسلا ودلتا القاش وبركة وكردفان وحوالي (75%) من إنتاج دخن السودان.

3 - الذرة الرفيعة: تزرع في منطقة الجزيرة على نحو رئيسي وفي منطقة شندي وبلغ إنتاجها عام 2009م (4.197) مليون طن.

4 - القمح: هو من المحاصيل الشتوية، ويزرع في عدة مناطق، وخاصة في منطقة الجزيرة والقرية، وضفاف النيل الأزرق، ويعتمد على مياه الأمطار، ومياه الري، وقد بلغ إنتاجه عام 2009م (403 ألف) طن.

5 - الشعير: تتركز زراعته في المناطق الشمالية الفقيرة، ولكن تتم سقايته بالمضخات.

6 - الأرز: يحتاج الأرز لغمر المياه، وتزرع مساحات منه في وسط جمهورية السودان.

7 - الخضراوات: وتشمل الفاصولياء، والبصل، واللوبياء، والبندورة والبقول والبازلاء، ويزرع في أغلب المناطق حيث تتوفر المياه.

8 - الحبوب الزيتية: وتشمل السمسم في دارفور وكردفان وضفاف النيل الأزرق.

9 - الفول السوداني: يزرع في كردفان، ودارفور، والجزيرة، وجبال النوبة، ومن شمالي السودان، وقد بلغ إنتاجه عام 2010م (549 ألف) طن. وهناك زراعات أخرى وهي:

- قصب السكر: يعد من الزراعات الشهيرة في جمهورية السودان بسبب ملائمة المناخ والتربة المناسبة، ودرجة حرارة عالية.

- النخيل: هو من الزراعات الرئيسية في دارفور، وشمال عطبرة، والواحات والشمال.

- البطاطا: تزرع في المديرية الاستوائية في الجنوب خاصة، وهناك زراعات تتوزع مثل البطيخ والكاسافا، والبنّ، وكذلك النباتات العلفية مثل البرسيم.

8 - الثروة الحيوانية:

- الأبقار: تعد الأبقار الثروة الحيوانية الرئيسية في السودان، وذلك بسبب توفر المراعي الطبيعية التي تنتشر في أنحاء البلاد وخاصة في الوسط، حيث المستقعات وحشائش السافانا، وهي غذاء رئيسي للأبقار، ويقدر عدد رؤوسها بـ (45 مليون) رأس وهي عماد الثروة للقبائل السودانية، وقد بلغ إنتاج اللحوم في السودان عام 2009م (1.481) مليون طن.

- الثروة السمكية: تعد الثروة السمكية مصدراً مهماً للغذاء في السودان، وقد بلغ إنتاجها (700 ألف) طن، خاصة من نهر النيل، وروافده مثل النيل الأزرق والأبيض، وكذلك من البحر الأحمر.
- الدواجن: تنتشر في السودان المداجن بأعداد كبيرة التي ترعى تربية الدجاج، وقد أنتج من لحوم الدواجن عام 2009م (28 ألف) طن⁽¹⁾، ومن البيض (32 ألف) طن.

ب - الصناعة:

مقومات الصناعة:

- 1 - المقومات الطبيعية: تشمل الموارد الطبيعية في باطن الأرض من معادن وفلزات معدنية، وفوسفات، ومواد البناء الخشبية والأخشاب من الغابات التي تعد مصدراً للصناعات المتعددة.
- 2 - القوة البشرية: يمتلك السودان قوة بشرية عاملة، بعضها عادي، وبعضها خضع للتأهيل والتدريب، يضاف إلى ذلك ما يتم تخريجه من الجامعات والمعاهد.
- 3 - القوى المحركة: إن امتلاك السودان للنفط والغاز، وإن كانت بكميات محدودة في بعض المناطق جعله، يؤمن عنصراً مهماً من عناصر مقومات الصناعة، وكذلك الطاقة الكهربائية المولدة من المساقط المائية.
- 4 - رأس المال: إن اعتماد السودان على رأس المال المحلي جعل هذه الصناعة تعاني من مشكلة التمويل المحدود، وأدى ذلك إلى غلبة الطابع لاستهلاكي المحلي.
- 5 - السوق الاستهلاكية: إن الصناعة في السودان تعتمد على السوق المحلي في أكثر الأحيان، وهذه مشكلة أخرى تعاني منها الصناعة.

المشكلات التي تعاني منها الصناعة في جمهورية السودان:

تواجه الصناعة في السودان العديد من المشكلات:

- 1 - مشكلة التمويل: عدم وجود التمويل اللازم والكافي لتقدمها.

(1) جامعة الدول العربية، أرقام ومؤشرات مرجع سبق ذكره، ص56.

2 - مشكلة قدم الآلات: إن الآلات الموجودة استهلكتها الصناعة خلال عشرات السنين بحاجة إلى تجديد وصيانة.

3 - يغلب على الصناعة الطابع التحويلي الاستهلاكي مثل الصناعات الغذائية والأخشاب.

4 - عدم مقدرتها على منافسة الصناعات الحديثة في الأسواق العالمية.

5 - تركز أغلبها في المدن الرئيسية مثل الخرطوم وأم درمان وغيرها من المدن بينما التقدم يحتاج إلى توزيع جغرافي في أنحاء البلاد رغم مساحتها الواسعة.

6 - تعتمد في العديد منها على الصناعة التجميعية مثل الصناعات الكهربائية، والميكانيكية.

7 - انخفاض مساهمتها في الدخل القومي في عام 1960 كان تساهم نسبة 2% فقط.

2 - أنواع الصناعات:

أ - الصناعات الغذائية: تشمل ما يلي:

1 - صناعة السكر حيث أقيم العديد من مصانع إنتاجه في منطقة خشم القربة، وقرب الخرطوم، وازداد الإنتاج بسبب التوسع في زراعة قصب السكر في أنحاء جمهورية السودان والاهتمام بتوفيره للاستهلاك المحلي منذ عام 1975 - 1990م وحتى عام 2015م، وحسب الخطط الخمسية الاقتصادية حيث ازداد الإنتاج بين (250 - 300 ألف) طن.

2 - صناعة عصر الزيوت: حيث شمل ذلك عصر السمسم وبذور القطن، وزيت الخروع، وعصر الزيتون في بعض المناطق وخاصة شمالاً وبناطق محدود. وكذلك صناعة الألبان، ومشتقات الحليب حيث تم إنشاء معمل في عام 1968م، بسبب وجود مراعي لأبقار هناك حيث تقوم القبائل بتربيته بأعداد كبيرة ويعد الثروة الرئيسية في البلاد.

3 - صناعة طحن الحبوب: حول المدن حيث أقيمت المطاحن، ومعامل المعكرونة والشعيرية.

4 - صناعة الحلويات والبسكويت في وسط المدن والتجمعات السكانية، وهي من الصناعات الغذائية الرئيسية بسبب الإقبال على استهلاكها.

5 - صناعة حفظ الخضار والفواكه، وهي صناعات تنتشر في أطراف المدن وفي مناطق لإنتاج الزراعي مثل الفول والبازلاء، وأقيم مصنع في مدينة "واو" وآخر في كريمة.

6 - صناعة حفظ اللحوم والمرديلا: وهي صناعة تنتشر حول المدن بسبب توفر المواد الأولية وسوق استهلاكه.

ب - الصناعات النسيجية:

توسعت هذه الصناعات وخاصة القطنية منها في أنحاء السودان، بالإضافة إلى الصناعات الصوفية، والحريز الصناعي خاصة حول المدن.

ج - الصناعات الجلدية:

تشمل هذه الصناعة تجفيف جلود الأبقار، والماعز والتماسيح، ويشمل كذلك صناعة الأحذية، والمعاطف الجلدية وتنتشر حول المدن.

د - صناعة مواد البناء:

وتشمل صناعات أحجار البناء، والدهانات والإسمنت، والبلاط، والرخام وتنتشر حول المدن وفي أنحاء الريف.

هـ - الصناعات الاستخراجية:

وتشمل استخراج المعادن مثل الحديد والنحاس في الوسط، واستخدام الفوسفات، والرصاص، والزنك، والنفط والغاز ومعادن أخرى عديدة.

و - الصناعات الكيميائية:

وتشمل الأدوية والصابون والأسمدة الكيميائية، وصناعات المركبات الكيميائية، وتنتشر حول المدن بسبب توفر المواد الأولية، وقد كان إنشاء أول مصنع عام 1969.

ج - الطاقة ومصادرها في جمهورية السودان:

بلغ إنتاج النفط الخام في جمهورية السودان عام 2009م (500 ألف) برميل يومياً⁽¹⁾، ويتركز إنتاجه في الجنوب والوسط، أما الاحتياطي فقد تم تقديره بـ (5 مليار) برميل في نفس العام، واستهلاكه يومياً (90 ألف) برميل.

أما عن الغاز الطبيعي فقد بلغ الاحتياطي في عام 2009م (85 مليار) م³. وبلغ إنتاج الطاقة الكهربائية (6.382) جيجا واط/ساعي أما إجمالي استهلاك الطاقة اليومي لكافة الاستخدامات فقد بلغ (124 ألف) برميل مكافئ فقط/ في اليوم، أما إنتاج الغازولين فهو (47 ألف) برميل عام 2009م. وهذا يُعدّ عاملاً مهماً من عوامل قيام الصناعة.

د - السياحة في جمهورية السودان:

يُعتبر النشاط السياحي أحد الجوانب في التنمية الاقتصادية في السودان، وذلك بسبب مساهمته في الدخل القومي، وبسبب استيعابه للقوى العاملة وازداد نشاطه حديثاً بسبب إقبال السياح الكبير للتوجه إلى السودان من البلدان العربية والأجنبية، وبسبب التسهيلات للقادمين بدخول البلاد.

فقد بلغ عدد السياح الذين وفدوا إلى السودان عام 2010م (495 ألف) سائح، وقد بلغ عدد الفنادق (85) فندقاً من مختلف الدرجات، وبلغ إجمالي عائدات، السياحة بقيمة قدرها (521.7) مليون دولار عام 2009م.

هـ - التجارة في جمهورية السودان:

لجمهورية السودان علاقات تجارية بمختلف بلدان العالم كما يلي:

1 - الصادرات: بلغت بقية الصادرات في السودان عام 2009م (7.812) مليون دولار، منها (10.6%) إلى البلدان العربية.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص59، عام 2010م.

وأهم السلع المصدرة هي البترول الخام، بقيمة (6.873) مليون دولار، ولحم الضأن (220) مليون دولار، ومن البنزين (173) مليون دولار، ومن السمسم (147) مليون دولار.

والدول المصدرة إليها هي الصين بقيمة (5.931) مليون دولار، ثم الإمارات العربية المتحدة بقيمة (343) مليون دولار، والسعودية (650) مليون دولار، والهند (203) مليون دولار.

2 - الواردات: وأهم السلع المستوردة هي آلات ومعدات بقيمة (1.810) مليار دولار، الحديد والصلب ومصنوعاته المختلفة (849) مليون دولار، وكذلك المركبات المختلفة (849) مليون دولار، وكذلك مركبات وسيارات لنقل المواد (533) مليون دولار، وقمح وطحين، لتغطية حاجة السكان منها بقيمة (406) مليون دولار. وأهم الدول المستوردة منها، الصين بقيمة (1.427) مليون دولار، ثم اليابان (817) مليون دولار ومن السعودية بقيمة (650) مليون دولار، والإمارات (634) مليون دولار.

و - النقل والمواصلات في جمهورية السودان:

1 - النقل البري: بلغ طول الطرق البرية في جمهورية السودان عام 2009م (7564 كم)، ويقدر طولها عام 2020م بـ (8 آلاف كم)، وخاصة بعد انفصال جمهورية جنوب السودان، وهذه الطرق كما يلي:

- أ - طريق يصل بين الخرطوم وأم درمان شرقاً إلى كسلا شرقاً.
- ب - طريق الخرطوم أم درمان - الأبيض الهنود - دارفور - الفاشر ثم يتجه إلى تشاد والدول المجاورة غرباً.
- ج - طريق من الخرطوم وأم درمان إلى عطبرة - ثم بورسودان على البحر الأحمر.
- د - طريق من الخرطوم وأم درمان محاذياً لوادي النيل شمالاً إلى الدار - عطبرة أبو أحمد حتى الحدود المصرية، ويدخل مصر من طريق أسوان.
- هـ - طريق من السودان إلى ليبيا، وهو المنفرع من الطريق البري المحاذي لوادي النيل شمالاً حيث يتجه غرباً إلى الحدود الليبية.

و - طريق من الخرطوم إلى الرصيص محاذ للنيل الأزرق والمتجه إلى أثيوبيا شرقاً.
ز - طريق محاذ لوادي النيل جنوباً ثم إلى كردفان. ويتابع اتجاهه إلى جمهورية جنوب السودان.

ح - طرق من دارفور إلى جمهورية إفريقيا الوسطى في الجنوب الغربي.

2 - النقل البحري: يطل السودان على واجهة بحرية ليست كبيرة، وأهم موانئها هو بورسودان، وسواكه، وسلوم. وقد بلغ عدد السفن القادمة عام 2009م (1738) سفينة، بالإضافة إلى النقل المائي عبر نهر النيل.

3 - السكك الحديدية: بلغ طول السكك الحديدية في عام 2009م (5901كم)، وهي تمتد كما يلي:

طريق الخرطوم أم درمان - عطبرة - الأبيض - كردفان، وطريق الخرطوم كسلا شرقاً، وطريق أبو أحمد - وادي حلفا شمالاً مع طريق بريس، وسكة حديد وادي مدني كسلا.

4 - النقل الجوي: توجد في جمهورية السودان العديد من المطارات المدنية، وهي كمايلي:

أ - مطار الخرطوم وأم درمان الدولي.

ب - مطار بورسودان. ويوضح ذلك الخريطة (7).

خريطة (7) الطرق والمواصلات في جمهورية السودان لعام 2019م





الباب الثاني

الفصل الأول

إقليم المغرب العربي

الخصائص العامة والطبيعية للإقليم

يُعدُّ إقليم المغرب العربي وحدة طبيعية وبشرية واقتصادية متكاملة، ويشغل (42.3%) من مساحة الوطن العربي، ويتميز بامتداده الواسع، وإطلاله من الشمال على البحر المتوسط، وغرباً على المحيط الأطلسي، إضافة إلى خصائصه العامة والطبيعية، وتشمل الموقع والموضع، والحدود، والمساحة، وبنيته وتركيبه الجيولوجي، ومظاهر السطح وأشكاله الجيومورفولوجية، وعناصره المناخية بالإضافة للغطاء الحيوي، وما يتمتع به من تنوع في الخصائص البشرية والاقتصادية، وكل ذلك انعكس على الجانب التاريخي له مما أثار أطماع الغزاة والمستعمرين بخيراته، وثرواته على مر العصور والأزمان، بهدف السيطرة عليه، ومحاولة استثمار تلك الثروات واستغلالها بأشكال وأساليب وطرق مختلفة.

ثانياً: الخصائص العامة

إقليم المغرب العربي هو مجموعة البلدان العربية الواقعة في الشطر الغربي للوطن العربي، وتشمل كلاً من ليبيا، وتونس، والجزائر، والمملكة المغربية، وموريتانيا. وتُعدُّ هذه البلدان إقليماً واحداً، من حيث الشكل العام، وكان يطلق على هذه المنطقة الواسعة، "بلاد المغرب العربي".

ولم تكن هنالك حدود سياسية وطبيعية واضحة بين بلدان الإقليم إلا من خلال خرائط الدول الاستعمارية التي اقتسمت الوطن العربي، بهدف السيطرة عليه، وتمثل ذلك باتفاقيات سايكس بيكو، بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. وكانت بلدان المغرب العربي من نصيب فرنسا التي استعمرت تونس والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، بينما كانت ليبيا من نصيب إيطاليا. تشمل تلك الخصائص الموقع والموضع، والحدود والمساحة.

1 - الموقع:

يصنف موقع الإقليم إلي نوعين هما الموقع الفلكي والموقع النسبي.

أ - الموقع الفلكي:

تقع بلدان المغرب العربي بين دائرتي عرض 46° 14' - 20° 37' شمالاً وخطي طول 25 شرقاً و 17.8 غرباً، والمقصود هنا إلى الشرق من خط الطول غرينتش، وغرب خط الطول غرينتش، وهو الخط صفر يبدأ من مدينة غرينتش في بريطانيا، ويمر من هذا الإقليم ويقسم الكرة الأرضية إلى نصفين كل منهما 180 خطاً.

ب - الموقع الجغرافي النسبي:

يتمتع إقليم المغرب العربي بعدة خصائص تميز موقعه النسبي، وهي:

- 1 - موقعه بالنسبة للوطن العربي، حيث يقع في قسمه الغربي، ومن هنا الأصل في تسميته التي جاءت "إقليم المغرب العربي" حيث يقابله شرقاً "إقليم المشرق العربي" الذي يضم بلاد الشام والعراق، وشبه الجزيرة العربية.
- 2 - موقعه بالنسبة للقارة الإفريقية، يُعدُّ يعتبر جزءاً مهماً من إقليم شمال إفريقيا، فهو بالنسبة لتلك القارة يمثل حيزاً مهماً من ركنها الشمالي، ويشكل زاويتها الشمالية الغربية.

3 - يعد ساحل إقليم المغرب العربي الشمالي جزءاً مهماً من الجدار الجنوبي للبحر المتوسط، يتمتع الإقليم بواجهة بحرية واسعة تطل عليه، حيث منحه ذلك أهمية استراتيجية كبيرة عبر التاريخ، وكان هذا سبباً في إثارة أطماع الدول الاستعمارية عليه قديماً وحديثاً، وتمثل ذلك بأطماع اليونان والرومان، والصليبيين، والانكليز، والفرنسيين، والإيطاليين، وغيرهم من شعوب البحر.

ولذلك نشأت مدن تاريخية على طول شواطئه مثل طرابلس، وقرطاجنة وتونس، وبنزرت، والجزائر، ومليلة وسبته وغيرها.

بالإضافة لإشرافه على جزء مهم من واجهة بحرية محيطية أخرى، تشغل جزءاً مهماً من الجدار الشرقي للمحيط الأطلسي، تتجلى في خط الساحل المغربي والموريتاني المطل عليه. فنشأت مدن طنجة، والدار البيضاء والرباط وأغادير وغيرها من المدن الساحلية.

2 - الموضع:

يتوضع إقليم المغرب العربي على سطح سهلي هضبي وجبلي متنوع، سيتم الحديث عنه في أثناء دراسة الخصائص الجيولوجية له. ولكن يتميز ذلك الموضع بما يلي:

1 - تؤلف المنطقة الصحراوية نسبة كبيرة من مساحته، وهي جافة غير صالحة للزراعة، وتزايد فيها الكثبان الرملية، وهي حوالي (70%) من مساحته، ولا تصلح للاستثمار والاستقرار البشري والاستثمار الاقتصادي.

2 - يحتوي الموقع على الكثير من الموارد الاقتصادية وخاصة في قسمه الشمالي، والشمالي الغربي والغربي، سواء كان ذلك ثروات باطنية، مثل النفط والغاز والمعادن، أم سطحياً حيث التربة الصالحة للزراعة والغطاء النباتي ومياه الأنهار.

3 - تتميز مساحات كبيرة منه بوجود كثافات سكانية كبيرة، بسبب خصائصها الطبيعية الملائمة للاستقرار، مثل المياه والتربة والمناخ البحري المتوسطي شمالاً والأطلسي غرباً.

4 - وجود جبال شاهقة الارتفاع مثل جبال الأطلس، التي تصلح للاستقرار البشري مثل جبال أطلس التل، والأطلس الصحراوي، والأطلس الكبير.

5 - وجود هضاب متوسطة الارتفاع، مثل هضبة تادميت، وبعض الواحات مثل واحة توات والكفرة في ليبيا.

3 - الحدود:

يحد الإقليم من الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب تشاد، والنيجر، ومالي والسنغال، ومن الشرق جمهورية مصر العربية، والسودان، ومن الغرب المحيط الأطلسي، وأعطتها هذه الحدود الواسعة أهمية كبيرة من حيث انفتاحها على واجهات بحرية واسعة من جهة الشمال والغرب، بالإضافة إلى علاقات جوار ببلدان عديدة إفريقية تؤلف عمقاً حدودياً كبيراً.

4 - المساحة:

تبلغ مساحة إقليم المغرب العربي (6.046.981 كم²)⁽¹⁾، وقد كان اتساع المساحة أحد العوامل الاستراتيجية المهمة في الإقليم، حيث منحها ذلك أهمية اقتصادية كبيرة وتجلّى ذلك في البحث عن مصادر الثروة الباطنية، والسطحية وقدرة جيوسياسية واسعة، فهي ذات عمق وظهير استراتيجي جعلها تتصل من خلال ذلك مع البلدان الإفريقية المجاورة، حيث تشكل الصحراء الكبرى قاسماً مشتركاً بينها.

يتميز إقليم المغرب العربي بتنوع خصائصه الطبيعية، وذلك نتيجة لامتداده الواسع من الشرق للغرب بمسافة (4800 كم)⁽²⁾، اعتباراً من البحر الأحمر شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً بما فيها الأراضي المصرية.

ومن الشمال للجنوب ما يزيد على (3000 كم) بين البحر المتوسط شمالاً، وجمهوريات إفريقيا الصحراوية جنوباً.

أما عن الخصائص الطبيعية والواقع البشري والنشاط الاقتصادي فإنها ستظهر في أثناء دراسة دول الإقليم، وذلك تجنباً لتكرار المعلومات.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد الثالث 2011م.

(2) د. علي موسى، د. محمد الحمادي، جغرافية القارات، دار الفكر، دمشق، ص 382 - 383.

الفصل الثاني ليبيا

تُعَدُّ ليبيا إحدى بلدان إقليم المغرب العربي والواقعة في مقدمته الشرقية، وهي بنفس الوقت إحدى بلدان الإقليم الصحراوي الواقعة في قسمه الشمالي، وتشتمل دراسة ليبيا جغرافياً على دراسة الخصائص العامة، والطبيعية، ثم دراسة الواقع البشري، والواقع الاقتصادي، وقد نالت استقلالها بتاريخ 1951/12/24م، وانضمت لجامعة الدول العربية بتاريخ 1953/3/28م، عملتها النقدية (دينار ليبي).

أولاً: الخصائص العامة والطبيعية

1 - الخصائص العامة:

تشتمل الخصائص الجغرافية العامة للجماهيرية الليبية على دراسة الموقع والموضع، والحدود، والمساحة.

أ - الموقع:

وهو يتضمن الموقع الفلكي، والموقع النسبي.

1 - الموقع الفلكي:

تقع ليبيا بين دائرتي عرض (5° ، 18° - 33°) شمالاً، إلى الشمال من خط الاستواء، وبين خطي طول (9° - 20° ، 25°) شرقاً إلى الشرق من خط الطول غرينيتش.

2 - الموقع الجغرافي النسبي:

موقع ليبيا بالنسبة لإقليم المغرب العربي، مقدمته الشرقية، وهي صلة الوصل بين جمهورية مصر العربية وتونس وبقية أنحاء الإقليم غرباً، ولهذا فإنها تتمتع بأهمية استراتيجية داخلية في الوطن العربي عامة، وإقليم المغرب العربي خاصة. أما بالنسبة لبلدان الإقليم الصحراوي المؤلف من تشاد ومالي والنيجر وموريتانيا فإن ليبيا تؤلّف الحدود الشمالية لها والمطلّة على البحر المتوسط.

ب - الموضع:

يتميز موضع ليبيا بالخصائص الآتية:

- 1 - التنوع التضريسي بأشكاله المختلفة من السهول، سواء كانت داخلية أم ساحلية، مثل سهل الجيفارة، وسهل بنغازي، وغيرها من الجبال والهضاب، والواحات، بالإضافة للصحراء الكبرى التي هي النسبة العظمى من مساحة ليبيا.
- 2 - غنى الموضع بالثروات الباطنية، ويأتي في طليعتها النفط والغاز والمعادن، حيث يتم استثمارها.
- 3 - احتواء الموضع على موارد مائية متجددة، وغير متجددة حيث تقوم ليبيا باستثمارها، ومثال على ذلك النهر العظيم الذي حيث جاء استثمار المياه الجوفية غير المتجددة من قلب الصحراء، عبر ذلك المجرى الذي هو عبارة عن أنابيب معدنية إلى ساحل بنغازي وطرابلس شمالاً.
- 4 - امتداد الصحراء على مساحة واسعة من الموضع، جعل التجمعات السكانية، تتباعد عن بعضها، وخاصة في الوسط والجنوب، بينما تقترب من بعضها شمالاً في أماكن كثيرة.

ج - الحدود:

يحد ليبيا من الشمال البحر المتوسط، ومن الغرب تونس بطول (459 كم)، والجزائر بطول (982 كم)، ومن الجنوب النيجر بطول (354 كم)، وتشاد بطول (155 كم)، ومن الجنوب الشرقي السودان بطول (383 كم)، ومن الشرق جمهورية مصر العربية بطول (1115 كم).

أما مساحة ليبيا فتبلغ (1.759.540 كم²)⁽¹⁾، وهي تساوي (11.8%) من مساحة الوطن العربي.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، أرقام مؤشرات، العدد الثالث، ص 115.

2 - الخصائص الجغرافية الطبيعية:

تتكون الخصائص الطبيعية من مجموعة عوامل هي، التركيب الجيولوجي، ومظاهر السطح، والمناخ، والموارد المائية، والغطاء الحيوي.

أ - التركيب الجيولوجي:

كانت ليبيا جزءاً من قارة غندوانا القديمة، التي كانت تشمل المنطقة العربية بأكملها ويتكون التركيب الجيولوجي لها مما يلي:

1 - صخور القاعدة الأساسية (الزمن الأركي) ما قبل الكامبري (الدرع العربي): وهي صخور متبلورة بازلتية وجرانيتية وصخور ما قبل الكامبري، وتتكون من الصخور الاندفاعية الصلبة وقد تراكمت فوقها رسوبيات مختلفة، في الأزمان الجيولوجية المتعاقبة ونظراً لحركات الطغيان البحري بين المد والانحسار وخلال الزمن الجيولوجي الأول والثاني والثالث والرابع توضع رسوبيات مختلفة السماكة، فوقها. ولكن تظهر صخور القاعدة الأساسية المذكورة في عدة مناطق وخاصة في الجزء الشمالي الغربي، كما تظهر في جبال تيبستي في أقصى جنوب ليبيا، وجنوبها الشرقي نظراً لبعدها عن البحر، والتأثير المحدود لموجات الطغيان البحري في تلك المناطق، وتظهر تلك الصخور أيضاً في الزاوية الشمالية الغربية من ليبيا على نحو محدود، وقد تعرضت صخور ما قبل الكامبري إلى حركات انكسارية، مع براكين ظهرت توضعاتها في منطقة الهودج، وفي جبل السودا في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا.

2 - صخور الزمن الجيولوجي الأول الكامبري (الباليوزي): وهي عبارة عن توضعات رسوبية غطت معظم الأراضي الليبية، وتراكمت فوق صخور الركيزة الأساسية، وهي مؤلفة من صخور الكامبري والسيلوري والديفوني⁽¹⁾، والكاربوني، والبرمي، ويظهر قسم منها في جنوب الصحراء وخاصة في أسفل جبال تيبستي، وبعض الواحات

(1) ماكس ديرو. ترجمة د. عبد الرحمن حميدة، أشكال الأرض، 1969م، ص 75.

والمنخفضات في الوسط وقد تراكمت طبقاته على هيئة طبقات رسوبية تظهر في ساحل برقة، حيث تنتهي في البحر المتوسط⁽¹⁾.

3 - صخور الزمن الجيولوجي الثاني (الميسوزي): وهي مؤلفة من صخور الكريتاسي والجوراسي، واللياسي، والترياسي، ويظهر قسم منها في الشمال الغربي وتظهر توضعاته في الحمادة الحمراء بين غريان ووادي الشاطئ.

4 - صخور الزمن الجيولوجي الثالث (الكينوزي): تتكون من توضعات صخور الأيوسين، والأوليغوسين، والميوسين، والبليوبين، وتظهر توضعاته في منطقة طرابلس، كما تظهر توضعات الميوسين في برقة وسرت وشمال شرق ليبيا في منخفض غدامس وفي الجبل الأخضر.

5 - صخور الزمن الجيولوجي الرابع (البليوستوسين): وهي عبارة عن توضعات مثل الكونغلوميرا والحصى وغيرها رسوبية، وتظهر في أكثر الأراضي الليبية ولكنها تغطيها بعض الكتلان الرملية.

ب - مظاهر السطح (التضاريس):

أولاً: إقليم الساحل:

1 - خط الساحل: يبلغ طول خط الساحل (1820 كم)، يبدأ من الحدود المصرية شرقاً حتى الحدود التونسية غرباً، ويتميز بما يلي:

أ - كثرة التعاريج والخلجان، فهو يبدأ شرقاً من الحدود المصرية إلى مدينة طبرق، ثم يتجه نحو الغرب والشمال الغربي إلى درنة، ورأس الهلال، ثم يتجه غرباً نحو الجنوب الغربي ثم الجنوب، عند مدينة بنغازي، ليبدأ خليج سرت بالتشكل إلى مدينة قمينس، والزويتية والبريقة، ثم يتجه غرباً إلى رأس لانوف، وميناء سدر، ثم نحو الشمال الغربي إلى العويجة، ثم إلى مدينة سرت، والبويران وبعدها يتجه نحو الشمال إلى مصراته،

(1) د. جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، طبعة جديدة عام 1998م، ص 280.

وبعد ذلك يتجه نحو الغرب إلى زليطن، والخميس ثم طرابلس، والزاوية وزوارة، وأخيراً مدينة إلى بوكماش قرب الحدود والتونسية.

ب - صلاحيته للملاحة، ومما يدل على ذلك كثرة انتشار المدن الساحلية، والموانئ العديدة الرئيسية مثل بنغازي، وطبرق، وزليطن، وطرابلس.

ج - تتحدر كثير من الطبقات الجيولوجية تحت سطح الماء في خط الساحل، كما هو الحال في الزاوية الشمالية الغربية.

2 - السهول الساحلية: تتميز السهول الساحلية بأنها تقع بين الجبال الساحلية والصحراء أحياناً، وخط الساحل وهي:

أ - سهل بنغازي: وهو سهل خصب يقع بين الجبل الأخضر وساحل البحر المتوسط، ويتخذ اتجاهاً شمالياً جنوبياً، يبلغ عرضه (50 كم)، بعد أن يبدأ من مدينة توكرة شمالاً إلى مدينة الزويتية، وأجدابيا، تتخلله بعض الأودية مثل وادي السلايب ووادي القطارة، حيث يستفيد السهل من تلك الأودية التي تجري فيها المياه بغزارة في فصل الشتاء بفعل هطولات الأمطار الغزيرة نظراً لقربها من الساحل.

ب - سهول سرت: وهي سهول تتميز بكثرة الرمال، تشرف على البحر المتوسط شمالاً، وتمتد بين بلدة الزويتية شرقاً مصراتة غرباً.

ج - هنالك بعض السهول مثل سهل مصراته زليطن - الخمس، ومن مدينة مصراته، تمتد نحو الشرق بعض السهول التي تضيق أحياناً، وتكاد تنعدم مع اقتراب الكثبان الرملية الصحراوية إلى الشاطئ، وأحياناً تتسع حيث يقوم السكان بزراعتها.

د - سهل الجفارة: وهو من أخصب السهول الساحلية في ليبيا، وهو يقع بين (جبل نفوسة) أو جبل طرابلس، وخط الساحل، ويتميز بامتداده البالغ من الشرق إلى الغرب بطول حوالي (160 كم)، ويبدأ من مدينة الخميس، ويتجه غرباً إلى الحدود التونسية، حيث يبلغ أقصى عرض له (130 كم)، ويمتد إلى داخل الأراضي التونسية ويتكون سهل الجفارة من تراكم رسوبيات عديدة، مثل البحص والرمل وتوضعات كونغولوميرا تكونت بفعل عمليات الحث والنقل والترسيب خلال ملايين السنين، وخاصة في الزمن الجيولوجي الرابع.

وينحدر هذا السهل من الجنوب للشمال عموماً، ويفارق ارتفاع قدره (350م) في الجنوب الغربي إلى الصفر عند الشاطئ ويوضح ذلك خريطة (8)، ويخترقه العديد من الأودية وأهمها وادي المجنين، ويتغذى بالعديد من ينابيع المنطقة الغربية مثل ينابيع آتية من مدينتي ترهونة والغريان وغزارة مياه الأمطار في فصل الشتاء، وينتهي في البحر المتوسط.

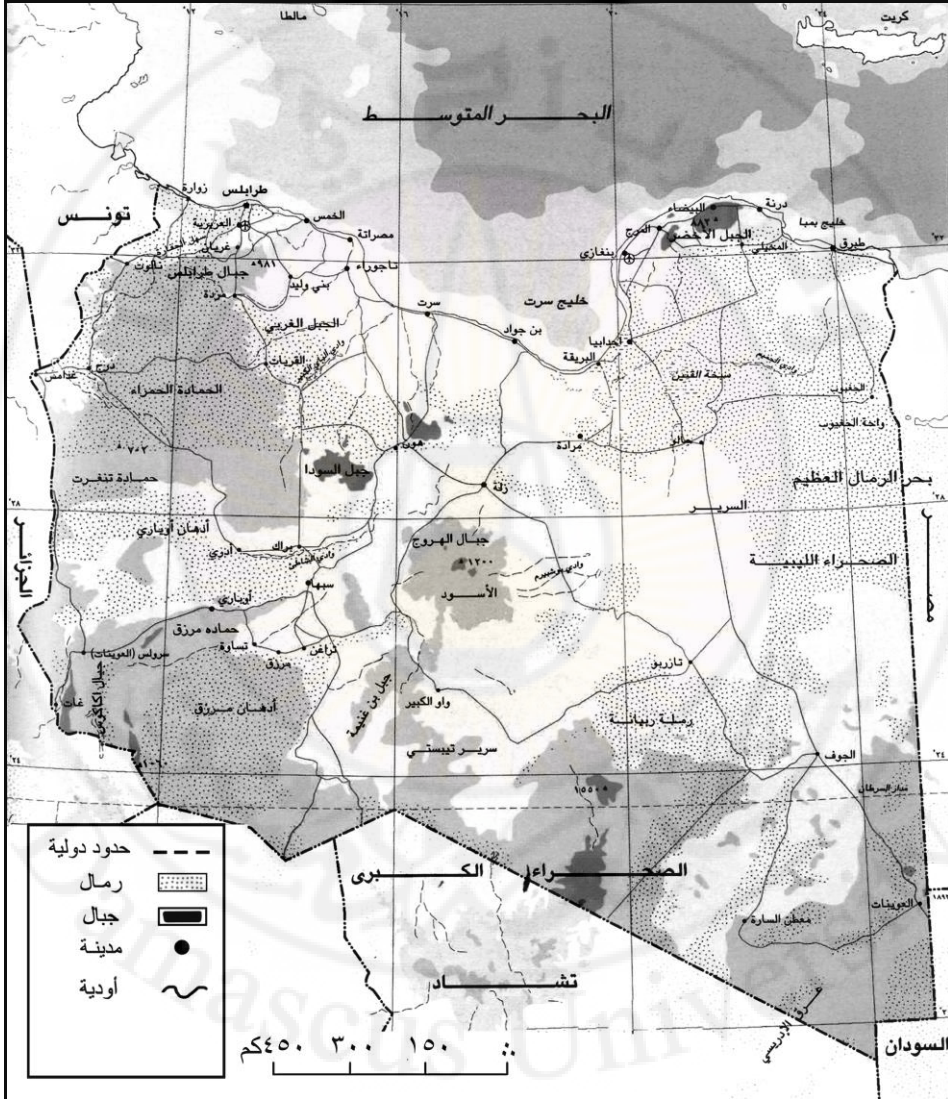
ثانياً: إقليم الشمال الشرقي (برقة):

وهو يشمل المنطقة الشمالية الشرقية من ليبيا وتقع بين سرير كلانشو الرملي الكبير جنوباً والبحر المتوسط شمالاً، ومصر شرقاً، ومصراته غرباً، ويتميز هذا الإقليم بما يلي:

- 1 - وجود الكثبان الرملية من أقصى الشمال.
- 2 - انتشار العديد من الواحات ومن أهمها - واحة الجنوب، واحة جالو، أوجلته، حنجرة، مرادة، درنة، أجدابيا منخفض غدامس.
- 3 - تكثر هنا التجمعات السكانية وخاصة القريبة من الساحل الغربي في خليج سرت مثل سلوق، انتلات، جردينة، البيضا.
- 4 - الجبل الأخضر: يقع إلى الجنوب من سهل بنغازي، وينحدر بشدة نحو الشمال، ويكون انحداره خفيفاً نحو الجنوب، وهو يتربع على هضبة برقة، ويصل ارتفاعه إلى (880 م)، بيد أن هضبة برقة فيتراوح ارتفاعها بين (450 - 600م).
- 5 - وجود العديد من الأودية في هذه المنطقة مثل وادي بوضحاك، وادي الكوف، وادي الناقة، وادي المعلق وادي درنة.
- 6 - هضبة برقة: هي عبارة عن أرض متوسطة الارتفاع تقع بين الحدود المصرية شرقاً والصحراء من الغرب والجنوب، وشمالاً الجبل الأخضر، وفي الجنوب يحدها سرير كلانشو، وتنحدر على نحو بسيط نحو الجنوب، وتتماز بأنها وعرة في بعض أجزائها،

وفيهما بعض السبخات، مثل سبخة «بلطة الزراق»⁽¹⁾، التي تشقق سطحها العديد من الأودية، والأسرة مثل، سرير (كلانشو)⁽²⁾ «الرمل الكبير».

خريطة (8) مظاهر السطح في ليبيا



(1) د. جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، طبعة جديدة عام 1992م، ص 292.

(2) د. جودة حسين جودة جغرافية إفريقيا الإقليمية، نفس المرجع السابق، ص 287.

7 - وهنالك أيضاً هضبة مارماريكا: هي هضبة تمتد من خليج بمبة غرباً إلى حدود مصر شرقاً، ومن أهم مدنها مدينة طبرق، وتكثر فيها الآبار وبعض السبخات والواحات.

ثالثاً: منطقة الصحراء الليبية:

تمتد الصحراء الليبية بين جبال تيبستي والحدود مع تشاد والنيجر جنوباً إلى سرت ومصراته شمالاً، ومن الحدود المصرية والسودانية شرقاً إلى منطقة فزان والحمادة الحمراء غرباً.

وتتشر على أطرافها العديد من الواحات والمنخفضات وهي:

أ - منخفضات الجنوب، وجالو، ومراده، وغدامس، وهي منخفضات شمالية تتميز بالرسوبيات الرملية، وكثرة الأودية السيلية، وتتوفر فيها الآبار والعيون لتصبح واحات واسعة.

ب - منخفض الكفرة: هو عبارة عن منطقة منخفضة، صخورها رملية، يبلغ طوله من الشرق للغرب (50 كم)، ومن الشمال للجنوب (20 كم)، ويتكون من حجارة خرسان نوبي يحده غرباً بحر رمال ربيانه، ومن الشرق مصر، ومن الشمال العديد من الواحات.

ج - انتشار العديد من الواحات فيها، مثل واحة الكفرة، وهي أكبرها، وواحة نازريو وفيها العديد من الآبار مثل بئر الذكر، وبئر بوزريق، وبئر العطش، وواحات الكفرة، والتاج، والجوف والطلاب ويوما، وبويمة، والزويرق.

رابعاً: إقليم المنطقة الغربية:

ويتكون مما يلي:

1 - منطقة فزان:

وهي عبارة عن منطقة واسعة تمتد من جبل السود أو الحمادة الحمراء في الشمال والغرب إلى أقصى الحدود الجنوبية الليبية، حتى جبال تيبستي، وتتميز بتنوع تضريسي كما يلي:

أ - حوض فزان: عبارة عن أرض منخفضة تحيط بها الجبال من عدة جهات، مثل جبال السود شمالاً، وجبل الهاروج الأسود شرقاً، وجبل بين غنيمة في الجنوب، وتكثر فيه المدن والتجمعات السكانية، بسبب ملائمة خصائصها الطبيعية للاستقرار مثل المياه والتربة الصالحة للزراعة، ومن أهم المدن هنا مدينة سبها، وغدوة، وزويله. كما تنتشر فيها العديد من الأودية، مثل وادي الشاطئ، ووادي الآجال، ووادي الجفرة، ووادي حكمة، ووادي تنزفت، وهي أودية تتوفر فيها المياه والأنشطة البشرية.

ب - حوض أوباري ومرزق: وهما عبارة عن حوض تبلغ مساحته (192) ألف كم².

ج - هضبة أوباري: وهي هضبة تجاور الحوض المذكور سابقاً وتبلغ مساحتها (178) ألف كم²، وتمتد إلى أقصى الجنوب لتصل إلى الصحراء والحمادة.

أهم الجبال المحيطة بمنطقة فزان:

1 - جبل الهاروج الأسود: هو جبل بركاني المنشأ يبلغ ارتفاعه (1200م) يقع على الحافة الشرقية لمنطقة فزان.

2 - جبل السود: وهو جبل بركاني المنشأ، يقع إلى الشمال من منطقة فزان تكون في الزمن الجيولوجي الثالث.

3 - جبال تيبستي: وهي جبال تقع في أقصى جنوب ليبيا، وتمتد إلى تشاد حيث تغطي مساحة قدرها (130) ألف كم²، ويبلغ ارتفاعها ضمن الأراضي الليبية (2800م)، وفي قمة بيك بيتي يصل ارتفاعها إلى (2286م)، بيد أن ارتفاع جبال تيبستي الأقصى فيصل إلى (3415م) في تشاد.

4- جبال تومو: وهي عبارة عن مجموعة مرتفعات يقع أغلبها في الأراضي الليبية جنوباً، ويصل ارتفاعها إلى (1000م).

2 - جبل طرابلس:

يقع هذا الجبل في شمال غرب ليبيا، ويشرف على سهل الجفارة على نحو مباشر، ويعود تكوينه إلى الزمن الجيولوجي الثاني، في عصر الكرتاسي، وهو مكون من صخور كربونية، ومن خصائصه أنه ينحدر بشدة نحو الشمال إلى سهل جيفارة، بينما ينحدر على نحو خفيف نحو الجنوب. كما أنه يتخلل هضبة يبلغ طولها (320كم).

ويبلغ الفارق في ارتفاعه نحو جبل نفوسة من (500 إلى 250م) ويهبط منه العديد من الأودية مثل وادي الرملة، المتجه إلى البحر المتوسط، عند بلدة «سيدي بانور»، ويبلغ طوله (45كم)⁽¹⁾.

لكن المنخفضات والوحدات سبقت دراستها والحديث عنها في فقرة الصحراء الليبية.²

3 - الحمادة الحمراء:

هي عبارة عن هضبة تمتد من منطقة غريان وجبل طرابلس شمالاً إلى وادي الشاطئ جنوباً، ومن فزان شرقاً إلى الحدود التونسية والجزائرية غرباً، وهي تتحدر على نحو خفيف نحو الجنوب، وتتميز بامتدادها الواسع حيث تبلغ مساحتها 100 ألف كم²، ويغطي سطحها الحصى والحجارة الصغيرة.

ج - المناخ:

يتكون المناخ من عدة عناصر وهي درجة الحرارة، والرطوبة الجوية، والأمطار، والضغط الجوي والرياح، ولكن مناخها يتأثر بعدة عوامل، هي:

(1) د. جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، المكتب الجامعي الحديث - طبعة جديدة 1998م، ص283.

(2) وانظر (هنا 110)

- 1 - سيطرة الجفاف على النسبة العظمى من مساحته، وهي الصحراء الكبرى.
- 2 - الامتداد الواسع على درجات الطول والعرض.
- 3 - الإشراف على واجهة بحرية متوسطة، مما يجعلها عرضة، لتأثيرات الضغوط المنخفضة في فصل الشتاء، وهي تسبب هطول الأمطار الشتوية وخاصة في المنطقة الساحلية، والداخلية.
- 4 - الارتفاع الشديد في درجات الحرارة وسط الصحراء الكبرى وفي أغلب المناطق الليبية.
- 5 - وجود نوع من المناخ المعتدل في القسم الساحلي الشمالي الماطر شتاءً، والحر الجاف صيفاً.
- 6 - تهب من وسط الصحراء رياح جافة حارة صيفاً وخريفاً مغبرة، تحمل معها الغبار والأتربة والرمال، حيث تؤثر على مختلف أنحاء ليبيا.
- 7 - وجود جبال مرتفعة مثل (جبل طرابلس) في الشمال، والجبل الأخضر شرقاً، وجبال تيبسيتي، والعوينات جنوباً، ذات الحرارة المعتدلة في قممها وعلى سفوحها، ضمن بيئة صحراوية حارة جافة.

1 - عناصر المناخ:

- أ - درجة الحرارة: تتراوح درجات الحرارة بين (40 - 50 °) في الجنوب والوسط، وفي قلب الصحراء الليبية، وتهبط شتاءً حتى (15 - 20 °) أحياناً، وتنخفض أحياناً في شهري كانون الأول والثاني إلى (5 - 10 °). ففي عام 2009م بلغت درجة الحرارة العظمى في ليبيا (41.8 ° مئوية)، و(4.9 ° مئوية).
- ب - الرياح: تهب على ليبيا رياح رطبة شمالية، وشمالية غربية وغربية قادمة من فوق البحر المتوسط شتاءً تسبب هطول الأمطار، ورياح جنوبية حارة جافة صحراوية تحمل معها الغبار والأتربة، لافحة صيفاً يطلق عليها اسم رياح القبلي - وفي شهر تشرين الأول والثاني تهب رياح شرقية وشمالية شرقية باردة، لكن في شهر كانون الثاني تهب على ليبيا رياح شمالية باردة قادمة من أوروبا، ووجود البحر المتوسط يلطف من برودتها.

ج - الأمطار: تهطل الأمطار في ليبيا شتاءً، وخاصة في المنطقة الساحلية، بفعل المنخفضات الجوية، القادمة من المحيط الأطلسي غرباً، والبحر المتوسط شمالاً وتبلغ كمية الأمطار الهاطلة بين (250 - 410مم)، وخاصة في منطقة سهل الجفارة غرباً وتُعدُّ أغزر الأمطار هطولاً في منطقة الجبل الأخضر شرقاً. وفي سهل بنغازي لأنه مواجه للرياح الغربية المحملة بالرطوبة، وكذلك في جبل طرابلس.

2 - الأقاليم المناخية: وهي تشمل مايلي:

أ - إقليم المناخ البحري: وهو إقليم على طول الشواطئ البحرية الليبية، ويتميز بأمطاره الشتوية واعتداله صيفاً.

ب - إقليم مناخ السهول الشمالية: الواقع بين الشريط الساحلي ونطاق الجبال، ويتميز بأنه جاف وحار.

ج - إقليم مناخ المرتفعات الجبلية: يشمل أغلب الجبال في ليبيا مثل الجبل الأخضر شرقاً، وجبال طرابلس غرباً، وتيبستي جنوباً، والعوينات، وجبال أركنو شرقاً، وجبل الهاروج الأسود، وبنى غنيمة وجبل السودا في الوسط الغربي، ويتميز بمناخ معتدل بارد وماطر شتاءً.

د - إقليم مناخ المناطق الانتقالية بين الجبال والصحراء: وهو حار وجاف ويشمل المنطقة الهامشية مدخلاً للصحراء.

هـ - إقليم المناخ الصحراوي: يشغل النسبة العظمى من الأراضي الليبية، هو حار وجاف، وتكثر فيه العواصف الرملية.

د - الضغط الجوي والرياح:

تتأثر ليبيا بنوعين من الضغط الجوي، ضغط جوي منخفض شتاءً على سواحل البحر المتوسط، متأثراً بحركة الضغوط المنخفضة التي تتكون فوق المحيط الأطلسي، مقابل وجود ضغط جوي مرتفع في وسط الصحراء الليبية، بينما يؤدي ذلك لهبوب رياح قوية فيها، وفي الصيف يتحول الضغط الجوي المنخفض إلى ضغط مرتفع فوق البحر المتوسط وعلى الساحل الشمالي، ويؤدي ذلك لهبوب رياح خفيفة تخفف من شدة الحرارة على المنطقة الساحلية.

هـ - التربة:

- 1 - **تربة البحر المتوسط «البنية الحمراء»:** وهي تتوزع جغرافياً في المنطقة الساحلية الممتدة على أغلب المناطق الساحلية، وخاصة في سهل بنغازي شرقاً وعلى طول خط الساحل في طبرق، ودرنة وبنغازي، وقمنيس، ثم تختفي لتظهر من جديد في مصراته والخمس حتى طرابلس، وتزداد هذه التربة مساحة في سهل الجفارة الزراعي.
- 2 - **تربة محلية جصية:** وهي تربة تكثر فيها نسبة الأملاح، وتتوزع جغرافياً حول الجبل الأخضر في المنطقة الشمالية الشرقية، وفي أطراف سهل الجفارة في أقصى الشمال الغربي وغرب طرابلس.
- 3 - **التربة الجافة الصحراوية:** وهي تربة واسعة الانتشار وخاصة في منطقة سرت وقريبة من منطقة البريقة، ودرنة، وأوباري، وحول جبل العوينات وأركنو في الزاوية الجنوبية الشرقية من ليبيا وفي وسط الصحراء الليبي.
- 4 - **التربة الرسوبية:** وهي تربة تكوَّنت بفعل عمليات الحث والنقل والترسيب، حيث قامت المياه بنقل الحصى والمجروفات المختلفة وترسيبها في مناطق المنخفضات، وهي تتوزع جغرافياً قرب الساحل الشمالي في سهل الجفارة قرب مدينة الخمس ومصراته والبويرات وسرت، وكذلك في منطقة فزان.
- وهي تربة خصبة صالحة للزراعة حيث تكثر فيها المواد العضوية المغذية للتربة.
- 5 - **التربة الجبلية:** وهي تربة ضحلة تغطي الجبال وخاصة السفوح القريبة منها، وتتميز بأنها رقيقة تكونت بفعل عوامل ميكانيكية عديدة، ونبتت عليها بعض الأعشاب والأشجار، كما هو الحال في سفوح الجبل الأخضر، في الشمال الشرقي، وسفوح جبل "طرابلس" وجبل الهاروج الأسود، وجبل السودا، في منطقة فزان وجبال التيبستي، والعوينات وأركينو.
- 6 - **التربة الرملية الصحراوية:** وهي تربة واسعة الانتشار وتؤلف حوالي 75% من مساحة ليبيا حيث تتوزع جغرافياً في أنحاء الصحراء الليبية، وهي عبارة عن رمال صحراوية مفككة لا تصلح للزراعة، وتتراكم على هيئة كثبان مختلفة الأشكال والأنواع، تغطي معظم المناطق الصحراوية، وتصل إلى شاطئ البحر المتوسط، وخاصة في

منطقة خليج سرت، وقد تكونت منذ ملايين السنين وخاصة في الزمن الجيولوجي الرابع، بفعل عمليات الطغيان البحري على اليابسة. ومن أكثرها سماكة منطقة بحر رمال ربيانه في الصحراء الشرقية الليبية، وفي سرير كلانشو الرملي الكبير، وفي وسط ليبيا، وسريرتيستي والجنوب الشرقي من ليبيا.

و - الموارد المائية:

تعاني ليبيا من عجز مائي قدره (1.68) مليون م³ سنوياً.

1 - الموارد المائية التقليدية:

تشمل الموارد المائية التقليدية مياه الأمطار، والمياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة في جوف الأرض، بالإضافة للآبار الارتوازية، والينابيع وقد بلغت كميتها عام 2010م (1047) مليون⁽¹⁾ م³. وهي تؤلف (76.59%) من مجموع الموارد المائية الليبية وهي كما يلي:

أ - مياه الأمطار: تُعدّ مياه الأمطار المصدر الرئيسي للمياه السطحية الجارية في فصل الشتاء، وتُعدّ المناطق الساحلية من أكثر المناطق غزارة، وخاصة في سهل الجفارة، وسفوح جبل طرابلس، وخاصة الغربية والشمالية مما يتسبب بجريان المياه في الأودية السيلية، كما هو الحال في وادي الرمال الكبيرة، الذي يتغذى بمياه الأمطار والينابيع المنحدرة من السفوح الجانبية للوادي.

بالإضافة لوادي الشاطئ المنتهي في البحر المتوسط، وهو وادٍ سيلبي سرعان ما يتوقف مجراه بعد توقف الأمطار عن الهطول.

وتتراوح كميات الأمطار الهاطلة بين (800 - 1000 ملم) في الجبال الساحلية، وحوالي (200 - 150 ملم) في الداخل. وكلما كان الاتجاه نحو الداخل اعتباراً من الساحل كلما شحت المياه، وانخفضت كمياتها إلى أن تنعدم وسط الصحراء.

ب - المياه الجوفية المتجددة: وهي تقسم إلى قسمين المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض، حيث تم حفر آلاف الآبار الارتوازية في المناطق الساحلية، والداخلية للحصول على المياه الجوفية، وهي المياه التي يمكن أن تتجدد بفعل الأمطار الهاطلة

(1) بيتر روجر وبيتر ليدون، ترجمة شوقي جلال، مرجع سبق ذكره، ص 241.

في كل من طرابلس، وسرت، وبرقة، وفزان، والكفرة وبنغازي، وطبرق، وسبها، ودرنة وغريان، والزناتان، ومصراته، وكافة المدن والقرى الليبية.

ج - المياه الجوفية غير المتجددة: هي المياه التي تكونت في عصر البلايستوسين الزمن الجيولوجي الرابع خاصة في الصحراء الكبرى، حيث انحسرت مياه البحر عن أرض الوطن العربي، بنفس الوقت الذي حصلت فيه الحركات الانكسارية والمؤثرات البركانية، في فترة التغيرات المناخية، وهو مناخ العصر المطير، حيث تكونت تلك المياه الجوفية والأحواض الرسوبية في الزمن الجيولوجي الثالث في عصر الميوسين.

2 - الموارد المائية غير التقليدية:

تشمل المشاريع قسماً من مياه البحر، وتخليصها من الأملاح، في عملية تقنية يطلق عليها مفهوم (تحلية مياه البحر) بمحطات حديثة، وكذلك تنقية ومعالجة مياه الصرف الصحي، والمياه العادمة المستخدمة في الصناعة وإعادة استخدامها في الزراعة، أو تنظيف الطرقات والشوارع، بالإضافة إلى القيام بعملية الاستمطار، وهي قيد التجربة فقط.

وتبلغ كمية هذه الموارد غير التقليدية للمياه في ليبيا (320) مليون م³.

ز - الغطاء الحيوي:

يتنوع الغطاء الحيوي في ليبيا ويتكون مما يلي:

- 1 - الإقليم الساحلي: يحتوي على نباتات متفرقة حسب كميات الأمطار الهائلة.
- 2 - إقليم الجبال الشمالية: يحتوي على الغابات والأشجار الحراجية وتنتشر على نحو خاص في المناطق الساحلية الجبلية، وخاصة في الجبل الأخضر شرقاً، وجبل طرابلس غرباً وبعض المناطق الساحلية، وذلك بسبب الأمطار الغزيرة على هذه المناطق مما يساعد على نموها.
- 3 - إقليم شبه الصحراوي: وفيه الصباريات والنباتات الشوكية التي تنتشر في أطراف الصحراء ووسطها، وهي نباتات لا تعمر طويلاً، فتغطي أكثر الأراضي الليبية جنوب المنطقة الساحلية، لكن مناطق الرمال والكثبان الرملية عديمة النباتات في الأغلب.

- 4 - الإقليم الصحراوي: ويشمل منطقة الحمادة الحمراء، التي تتميز بفقرها الشديد بالنباتات باستثناء وجود النباتات «المتخشب الحرقية»⁽¹⁾ وتمتد جذورها في الأعماق.
- 5 - إقليم الاستبس المداري: وهو غني بالنباتات وبعض الأعشاب القصيرة.
- 6 - في المناطق الواحات، تكثر أشجار النخيل، نظراً لمقدرة هذه الشجرة على العيش في ظروف الحر الشديد، حيث تمتد جذورها في باطن الأرض بقدر ارتفاعها نحو الأعلى. كما هو الحال في واحات جغبوب، وجالو، وأوجلة، مراده، ودرنة ومنخفض غدامس.
- كما تعيش في ليبيا العديد من الحيوانات البرية، مثل الأرانب البرية والضباع والفهود، والزواحف مثل الأفاعي والعقارب، وحيوانات كثيرة عديدة اعتادت العيش فيها، بالإضافة إلى الطيور الجارحة وخاصة على أطراف الصحراء، وفي قمم الجبال مثل الصقور والعقاب والنسر، بالإضافة للطيور البرية العديدة مثل الحمام البري والحجل وغيره.

(1) د. عماد الدين موصلي، الجغرافية الحيوية، أملية جامعية - جامعة دمشق، 1974، 1975، ص

ثانياً: الواقع البشري والاجتماعي للسكان

تشمل دراسة الواقع البشري أصل السكان وموطنهم، وتركيبهم السلالي، ثم الواقع الديموغرافي، والتوزيع الجغرافي لهم وهجرتهم.

أما الواقع الاجتماعي فهو يتضمن التعليم، والوضع الصحي، ومستوى المعيشة والواقع الجغرافي مثل توفير المياه والكهرباء والنقل والمواصلات.

1 - أصل السكان وموطنهم:

يشكل العرب الليبيون النسبة الكبرى من سكان ليبيا، وهم السكان الأصليون، الذين وفدوا من شبه الجزيرة العربية، عندما حل الجفاف بشبه الجزيرة العربية، وتحركت في أثنائها القبائل العربية بالهجرة بعد خراب سد مأرب، منذ حوالي (3000) سنة قبل الميلاد.

وآخر القبائل العربية التي وصلت إلى ليبيا هي قبيلة بني هلال التي توجهت غرباً في شمال إفريقيا بأعدادهم الكبيرة، وأطلق عليها اسم "تغريبة بني هلال" الشهيرة عبر التاريخ، حيث تابع قسم كبير منهم التوجه غرباً إلى بلاد تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

2 - تركيبهم السلالي:

أ - العرب الأصليون: يؤلفون النسبة العظمى لسكان ليبيا، وينتسبون إلى مجموعة سلالة البحر المتوسط، ويطلق عليها أحياناً اسم المجموعة القوقازية فرع البحر المتوسط، وهم السلالة الرئيسية في ليبيا، وتتميز بلون البشرة الأسمر الفاتح، والشعر الجعدي، والفك السفلي غير البارز، والأنف الضيق أما القامة فهي متوسطة، وأما عن الرأس فهو ذو شكل متطاوّل في أغلب الأحيان وهذه هي المجموعة العربية.

ب - البربر: فهم الذين ينتسبون أغلبهم إلى مجموعة البحر المتوسط العربية ذات لون بشرة الأبيض والأشقر، وتقترب إلى المجموعة الآرية الأوروبية بسبب المصاهرة معها أحياناً وخاصة في المناطق الساحلية.

ج - الزنوج: وهم الذين يعيشون في ليبيا، لون بشرتهم بني غامق وأسود فاتح، والشعر المفلقل⁽¹⁾، والأنف عريض، والوجنتان بارزتان.

د - القولوغلي: وهم ذو أصل تركي نتيجة لمصاهرة الجنود الأتراك سابقاً للعرب.

3 - الواقع الديموغرافي:

يتضمن الواقع الديموغرافي كثرة عدد السكان حاضراً ومستقبلاً من خلاله تحديد وتوقع آفاقه المستقبلية حتى عام 2050م، بالإضافة إلى دراسة العوامل المؤثرة في ذلك التغير، من خلال الولادات والوفيات، وهما يحددان معدل النمو الطبيعي للسكان، وكذلك التركيب العمري والنوعي للسكان.

أ - تطور عدد السكان وآفاقه المستقبلية:

بلغ عدد سكان ليبيا عام 1954م (1.088.873) نسمة، وعام 1964م (1.564.369) نسمة، وفي عام 1973م وصل العدد إلى (2.249.222) نسمة، بينما أصبح العدد عام 2006م (5.499) مليون نسمة، وعام 2008م (5.657) مليون نسمة بزيادة قدرها (158.618) نسمة، وعام 2019م (6.5) مليون نسمة، وذلك بسبب زيادة النمو الطبيعي للسكان والهجرة الوافدة، طلباً للعمل من البلدان العربية والأفريقية. أما عن الآفاق المستقبلية لعدد سكان ليبيا، فمن المتوقع أن يصل عام 2025م (7.896.796) مليون نسمة، وعام 2050م (10.869.000) مليون نسمة، إذا بقي معدل النمو الطبيعي لسكانها على ما هو عليه، وهو (20.8) بالآلف.

ب - العوامل المؤثرة في التزايد السكاني:

يتأثر تقدم عدد السكان بالعديد من العوامل هي:

(1) د. فؤاد محمد الصقار، دراسات في الجغرافية البشرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص820.

1 - ارتفاع نسبة الولادات: يُعَدُّ ارتفاع بنسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات السبب الرئيسي في الزيادة الطبيعية للسكان في ليبيا، إذ بلغ معدل الولادات الخام عام 2008م (24.9) بالآلف⁽¹⁾، مقابل انخفاض نسبة الوفيات.

ويعود سبب ارتفاع الولادات إلى عوامل ديموغرافية تتمثل في انخفاض سن الزواج، عند الذكور والإناث، بالإضافة للأسباب الاجتماعية مثل، الرغبة في إنجاب البنين الذكور، وتعدد الزوجات، وانخفاض المستوى الثقافي، وارتفاع نسبة الأمية.

2 - انخفاض معدل الوفيات: بلغ معدل الوفيات الخام في ليبيا (4.1) بالآلف عام 2008م، ويعود ذلك إلى ارتفاع مستوى الخدمات الصحية، وبناء مزيد من المستشفيات، وتحسن الوعي الصحي للسكان، والقضاء على الأوبئة والأمراض المعدية، وتحسن المستوى الغذائي للسكان بسبب ارتفاع الدخل.

ج - معدل النمو الطبيعي للسكان:

نظراً للأسباب السابقة الذكر، فإن معدل النمو الطبيعي للسكان قد تبدل خلال العقود السابقة إذ كان عام 1954م (11.40) بالآلف، وازداد عام 1964م إلى (37) بالآلف، وإلى (41) بالآلف عام 1973م بسبب تشجيع الإنجاب. بينما أصبح عام 1998م (32.6) بالآلف، أي بتناقص قدره (4) بالآلف، وانخفض عام 2008م إلى (20.8) بالآلف، بسبب لجوء بعضهم إلى تخطيط حجم الأسرة، والرغبة لدى الكثيرين بضرورة ضبط الخصوبة السكانية، ويجب الإشارة إلى أن انخفاض معدل النمو الطبيعي للسكان لا يعني أن التزايد الطبيعي لن يحدث، بل تنخفض وتيرته.

د - التركيب العمري النوعي للسكان:

بلغت نسبة السكان في الفئات العمرية بين أعمار (0 - 14) سنة، (26.17%) من مجموع السكان عام 2020م، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الولادات، بينما تنخفض

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، العدد

الثالث، عام 2011م، ص 115.

النسبة عند ذوي الأعمار (15 - 24 سنة) إلى (21.6%)، بسبب التأثير بالانخفاض العام للنمو السكاني، بينما ترتفع النسبة بين أعمار (25 - 49) سنة بسبب ازدياد حركة الهجرة الوافدة من القوى العاملة العربية والإفريقية نتيجة لوجود فرص العمل في ليبيا، أما عند الفئات العمرية بين (50 - 59) سنة حيث تنخفض النسبة إلى (4.8%) نتيجة لانخفاض العمر الوسيط للفرد، ومغادرة الكثير من الوافدين الأراضي الليبية بعد بلوغهم سن التقاعد، أما في سن (60 سنة) فأكثر، حيث تبلغ النسبة (6%)، وهي منخفضة عن النسب السابقة بسبب كثرة الوفيات بعد هذا السن.

هـ - التركيب النوعي:

بلغت نسبة الذكور في ليبيا (102.9) ذكور مقابل كل (100) أنثى، عام 2019م، وذلك بسبب الهجرة الوافدة، وأغلبها من الذكور طلباً للعمل، وهنالك نسبة من الوافدين يصطحبون معهم أسرهم، بعد حصولهم على إجراءات الإقامة.

4 - التوزيع الجغرافي للسكان:

يتأثر التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية وهي:

أ - العوامل الطبيعية:

تتكون العوامل الطبيعية المؤثرة في توزيع السكان من مظاهر السطح، والتربة، والمياه والمناخ.

1 - مظاهر السطح: تعد المنطقة الساحلية المطلة على البحر المتوسط من أكثر

المناطق ازدحاماً بالسكان، بسبب توفر السهول المناسبة للاستقرار الزراعي، كما هو الحال في سهل الجفارة، وسهل بنغازي، ولهذا تكثر التجمعات السكانية، على طول الساحل الليبي وانتشار المدن والقرى، كما هو الحال في مدن طرابلس وبنغازي، والخمس، وسرت، ودرنة وطبرق، وزليطن، وتعد أيضاً موانئ مهمة.

2 - التربة: تتوزع التربة الخصبة في الشمال الغربي والشرق الساحلي، وهي تربة البحر

المتوسط، الحمراء "اللايتريت"، والتربة المنتشرة في مناطق الأودية والواحات، والتربة

الطميّة، وهي من أكثر الترب ملائمة للاستقرار، كما هو الحال في المناطق الساحلية، والواحات الشرقية، بينما تُعدُّ الترب الرملية المنتشرة على هيئة كثبان ومناطق رملية نادرة السكان.

3 - المياه: إن توفر مياه الأمطار في الساحل الليبي وغازتها فصل الشتاء، جلب الاستقرار إلى مناطق هطولها شمالاً، وكذلك وجود الينابيع في سهل الجفارة ومنطقة الجبل الأخضر ومناطق وجود الآبار الارتوازية المنتشرة في أنحاء ليبيا تعد مراكز استقرار سكاني، فأينما تتوفر المياه يتركز السكان، كما هو الحال في منطقة صبيب النهر العظيم الاصطناعي، الذي ينقل المياه الجوفية غير المتجددة إلى ساحل بنغازي شمالاً.

4 - المناخ: يعتبر المناخ المتوسطي المعتدل الماطر البارد شتاءً، والمعتدل الحار صيفاً، من أكثر المناطق استقراراً، بسبب ملائمة الحرارة مع الرطوبة والأمطار، كما هو الحال على طول ساحل البحر المتوسط بينما يُعدُّ المناخ الصحراوي الجاف والحار والقاحل جنوباً ذا الرياح العاتية التي تحمل معها الأتربة والرمال والغبار، مناطق مقفرة وطاردة للسكان، تخلو من التجمعات السكانية باستثناء بعض الواحات ولذلك فإن السكان يتركزون حول وجود خط المطر (400) شمالاً، وكلما تم الاتجاه جنوباً حيث يتناقص خط المطر (300 - 200 - 100 - 50 ملم)، وتتبعثر التجمعات السكانية، وتعدم جنوباً.

2 - العوامل البشرية:

يعد توفر الخدمات الأساسية مثل توفر طرق المواصلات، ومياه الشرب، وشبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى الكهرباء والخدمات الهاتفية وكذلك الخدمات الاجتماعية مثل المدارس، والجامعات والمدارس والمعاهد العلمية ودور الثقافة، والمستشفيات والخدمات الطبية، مثل الأطباء والصيديات، من أكثر العوامل جذباً للاستقرار والإقامة. كما هو الحال في المدن مثل طرابلس وبنغازي ومصراته، والزواية، والخمس وسبها، ودرنة، وطبرق، والزنتان، وسرت وغيرها من المدن المتوسطة والصغيرة، عوامل مهمة لجذب السكان بينما يعد عدم وجودها عوامل طاردة للاستقرار والإقامة.

3 - العوامل الاقتصادية:

العوامل الاقتصادية عاملاً مهماً في تحديد الاستقرار البشري، وخاصة مع توزع الموارد المتاحة في ليبيا، ولهذا فإنَّ وجود النفط والغاز والمعادن، والزراعة والرعي كانت من أهم العوامل في هذا الاستقرار في المحافظات والمدن الليبية.

ولهذا، فإن التوزع الجغرافي للسكان تركّز في مناطق وجود تلك الثروات والموارد

كما يلي:

أ - **طرابلس:** بلغ عدد سكان طرابلس عام 2019م (1.770.613) نسمة، وهي من أكثر المدن سكاناً باعتبارها العاصمة، وتعد المركز الإداري والاقتصادي والعلمي والثقافي الأول، وهي تضم (24.84%) من مجموع السكان.

ب - **بنغازي:** بلغ عدد سكانها عام 2019م (1.187.120) نسمة، أي (16.65%) من مجموع السكان، وتأتي بالمركز الثاني بعد طرابلس من حيث الأهمية الاقتصادية والإدارية والثقافية.

ج - **سرت:** يقدر عدد سكانه بحوالي (200) ألف نسمة عام 2019م، وهي مدينة ساحلية وميناء مهم على البحر المتوسط.

د - **الزاوية:** بلغ عدد سكانها عام 2019م (848.478) نسمة، وهي ذات أهمية اقتصادية وإدارية وثقافية.

هـ - **غريان:** تعد إحدى المحافظات المهمة، ويقدر عدد سكانها عام 2019م، (494.841) نسمة. ولها أهمية اقتصادية وإدارية كبيرة.

و - **الخميس:** بلغ عدد سكانها عام 2019م (566.068) نسمة، وتأتي أهميتها من خلال إشرافها على البحر المتوسط.

ز - **مصراتة:** مدينة ساحلية وميناء مهم، بلغ عدد سكانها عام 2019م (566) ألف نسمة، ولها أهمية اقتصادية وإدارية كبيرة، ويؤلف سكانها (6.93%) من مجموع السكان.

ح - **محافظة الخليج:** بلغ عدد سكانها عام 2019م حوالي (493.978) نسمة، وهي ذات أهمية كبيرة كونها تتوسط منطقة واسعة وتضم حوالي (6%) من مجموع السكان.

ط - الجوف أو الكفرة: بلغ عدد سكانها عام 2019م (423.614) نسمة، وتأتي أهميتها من خلال توسطها منطقة صحراوية تحتوي على العديد من التجمعات السكانية.

ي - درنة: بلغ عدد سكانها (339) ألف نسمة أي (5.65%) من مجموع السكان.
ك - الجبل الأخضر: بلغ عدد سكانها عام 2019م حوالي (493.987) نسمة، وهي تضم المناطق المحيطة بالجبل الأخضر، وذات أهمية اقتصادية وإدارية.

5 - توزيع السكان حسب الكثافات:

بلغت الكثافة العامة للسكان في ليبيا (4.04) نسمة/كم² عام 2007م، وهي في حالة تبدل بسبب تجدد عدد السكان.
وتختلف الكثافات بين المحافظات حسب عدد السكان والمساحة لكل منها.

6 - توزيع السكان حسب الحضر والريف:

بلغت نسبة السكان الحضر عام 2007 / (88%) مقابل (12%) بدو رحل، وسبب هذا التفوق في نسبة الحضر هو عمليات تحضير البدو، وتقديم كافة الإمكانيات لهم من أجل ذلك، وتأمين كافة الخدمات الأساسية والاجتماعية والمساعدات المالية من أجل ذلك.

بينما كانت نسبة السكان المستقرين عام 1954م (73.7%) مقابل (26.3%) للبدو الرحل وشبه الرحل، وعام 1964م بلغت نسبة سكان المدن (36.75%)، مقابل (43.30%) للريف، بالإضافة إلى (19.94%) للبدو والرحل.

ويبدو من خلال ذلك أن النسبة الكبيرة من الريفيين قد أصبحوا سكان مدن، وذلك نتيجة للخدمات السابقة الذكر المقدمة وتحول كثير من القرى إلى المدن.

وأما في عام 2017م فقد بلغت نسبة سكان المراكز الحضرية (70%)، وعام 2000م (76%) للأسباب السابقة الذكر.

7 - الهجرة والتحركات السكانية:

تكتسب دراسة الهجرة في ليبيا أهمية كبيرة نظراً لتأثيرها المباشر على المناطق المصدرة، والمناطق المستقبلة للمهاجرين، من حيث التجمعات السكانية، والقوى العاملة، والتركيب العمري والنوعي للسكان، بالإضافة للنتائج التي تنجم عنها سواء كانت نتائج ديموغرافية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، وينطبق ذلك على مختلف أنواع الهجرة الداخلية والخارجية وهي تصنف كما يلي:

أ - الهجرة الداخلية:

تصنف الهجرة الداخلية في ليبيا إلى عدة أنواع وهي:

1 - الهجرة من الريف إلى المدن: من الصعوبة ضبط عدد المهاجرين داخلياً بسبب عدم

ضبط حركة الهجرة الداخلية، وعدم وجود إحصائيات منذ عام 2011م، نتيجة للظروف التي عاشتها البلاد في هذه الفترة، وتعود بداية الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، وذلك لأسباب عديدة منها الأسباب الطارئة من الريف والبادية، وخاصة الجفاف، وفقر التربة، وانعدام الأمطار، ونقص مياه الآبار، وزيادة نسبة الملوحة فيها، والبطالة، وانخفاض الدخل، ونقص الخدمات الأساسية مثل الكهرباء ومياه الشرب، ووسائل الاتصال، وفقدان الخدمات الاجتماعية مثل المدارس، والمستشفيات، والمؤسسات الثقافية والتعليمية العليا، وبالمقابل فإن توفر هذه الخدمات في المدن والمراكز الحضرية، كما هو الحال في طرابلس وبنغازي، وطبرق ومصراته، وفزان، والخمس، والزاوية، ودرنة، وسبها وغيرها، بالإضافة إلى توفر مجالات العمل الإداري والصناعي، كل ذلك كان سبباً في الهجرة الوافدة إلى تلك المدن.

2 - الهجرة بين المدن: ويتم هذا النوع من الهجرة بين المدن الصغيرة والمتوسطة، إلى

المدن الكبيرة، بسبب ظروف العمل الإداري والمهني، كما هو الحال في الهجرة إلى مدينة طرابلس العاصمة من مدن الخمس، وبنني الوليد، والزاوية، وإلى مدينة سرت بسبب أهميتها كميناء مهم، وإلى بنغازي من مدن طبرق ودرنة، ومصراته وغيرها نتيجة تجدد العمل التجاري.

3 - الهجرة من المدن إلى الريف: هي نوع حديث من أنواع الهجرة، ويطلق عليها اسم الهجرة المعاكسة، وذلك بسبب تحديث الريف، وعمل الكثير من سكان المدن في مزارع خاصة لهم، أو العمل في حقول وآبار النفط التي تنتشر في أنحاء ليبيا، كما يعود ذلك لرغبة الكثيرين من سكان المدن الإقامة في الريف وخاصة القريب من تلك المدن.

ب - نتائج الهجرة الداخلية:

نجم عن حركة الهجرة الداخلية في الجماهيرية الليبية العديد من الآثار والنتائج وهي:

1 - بالنسبة للريف:

أ - النتائج الاقتصادية: فقدان الريف للكثير من القوى العاملة، وتحول كثير من مساحات الأراضي التي يمكن استثمارها، أو استصلاح بعضها إلى أراضي قاحلة وخاصة المزروعة بأشجار الزيتون، في منطقة الجبل الأخضر وسهل الجفارة، وبعض الواحات.

ب - النتائج الديموغرافية: زيادة نسبة الإناث على الذكور في المناطق المصدرة للمهاجرين، مقابل زيادة عدد الذكور على الإناث في المدن، باعتبار أن نسبة كبيرة من المهاجرين هم الشباب الذين يذهبون للعمل أو لمتابعة الدراسة في الجامعات.

ج - الخلل في التوزيع الجغرافي للسكان بين المدينة والريف، حيث تصبح القرى والبلدات شبه فارغة من سكانها مقابل اكتظاظ وكثافة عالية للسكان في المدن، كما هو الحال في طرابلس وبنغازي مما يعيق تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2 - بالنسبة للمدن:

إن انعكاس حركة الهجرة الداخلية وتأثيرها على المدن يكون كبيراً، حيث ترتفع الكثافة السكانية، والسكنية، وتم تبيان ذلك في طرابلس حيث تصل الكثافة إلى (400) نسمة/كم² عام 2012م.

وتنشأ مشكلات وأزمات عديدة مثل مشكلة النقل والمواصلات، والصحة والتعليم، والحصول على الحاجات اليومية، وتلوث البيئة، وانتشار ظاهرة السكن العشوائي، بينما

كان عدد سكان طرابلس عام 1976م (552) ألف نسمة، أصبح عام 1996م (821) ألف نسمة، وفي عام 2002م بلغت نسبة سكان مناطق السكن العشوائي في طرابلس (25%)⁽¹⁾ من مجموع سكانها، مقابل (75%) نسمة سكان المناطق المخططة عمرانياً، وذلك بسبب الهجرة الداخلية الكبيرة.

ج - الهجرة الخارجية:

تصنف الهجرة الخارجية إلى نوعين:

1 - الهجرة الخارجية الوافدة:

تشمل المهاجرين الوافدين إلى ليبيا من أنحاء الوطن العربي وخارجه، وخاصة من مصر والسودان، وتونس وسورية، ولبنان، والأردن، والمملكة المغربية، والجزائر، وموريتانيا وغيرها من البلدان الإفريقية، ومن بعض بلدان جنوب آسيا.

2 - أسبابها:

تعود أسباب الهجرة الخارجية الوافدة إلى ليبيا إلى ما يلي:

أ - بالنسبة إلى ليبيا:

- 1 - وجود مجالات عمل عديدة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، والإدارية، خاصة بعد اكتشاف النفط والغاز واستثمارها، وزيادة العائدات المالية من ذلك، وافتتاح الشركات والمؤسسات الصناعية والاقتصادية المختلفة التي بحاجة إلى أيدي عاملة، مما جعلها عامل جذب مهم لهؤلاء العمال.
- 2 - ارتفاع أجور العمال الوافدين في الخارج، وتقديم تسهيلات الإقامة لهم، وتوفير السكن لهم، والتوزيع الجغرافي للمشاريع العمرانية والاقتصادية في مختلف المدن الليبية مثل طرابلس وبنغازي، وسبها، وسرت، والجبل الأخضر، ودرنة وطبرق، والجوف والكفرة، وفزان، والخمس، وغيرها.

(1) د. قاسم الربداوي: مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، بحث منشور، مجلة جامعة

3 - تحديث التعليم الجامعي والمؤسسات التعليمية المختلفة وتوزيعها جغرافياً في أنحاء المدن الليبية، مما استدعى الحاجة لمزيد من الكوادر التعليمية والخبرات من أجل ذلك.

ب - بالنسبة للبلدان المرسلّة للمهاجرين:

- 1 - وجود فائض من القوى العاملة لديها، وانخفاض الأجور، وارتفاع نسبة البطالة، والبحث عن العمل من أجل الحصول على دخل مالي مناسب.
- 2 - قرب بعض البلدان المجاورة لليبية، كما هو الحال بالنسبة لمصر حيث العمال المصريون نسبة تزيد على 50(%) من مجموع القوى العاملة الوافدة إلى ليبيا، عام 2008م وسهولة المغادرة والعودة إلى مصر بالنسبة لهؤلاء الوافدين، ومن يعملون بمجالات عمل عديدة مثل العمل المهني والصحي، والتعليمي والإداري، والفني، وكذلك الأمر بالنسبة للوافدين من تونس، والجزائر، وموريتانيا، ومالي والنيجر وتشاد.

3 - الهجرة الخارجية المغادرة:

وهي تشمل الهجرات المؤقتة إلى مختلف بلدان العالم بقصد السياحة، والعمل ومتابعة الدراسة في الجامعات العربية والأجنبية بغية التخصص في التعليم العالي، بالإضافة لبعض الهجرات الدائمة بقصد الإقامة والعمل التجاري في أوروبا وغيرها.

8 - مظاهر التوطن البشري والعمراني:

يتميز الواقع الاجتماعي في ليبيا، بمجموعة من الخصائص ويشمل مجموعة من المجالات مثل التعليم، والصحة، والإسكان.

أ - القطاع التعليمي:

- 1 - طلاب المرحلة الابتدائية والثانوية: يُعدّ تقدم القطاع التعليمي مؤشراً مهماً على زيادة الاهتمام بهذا الجانب الاجتماعي، فقد بلغ مجموع طلاب كافة المراحل التعليمية عام 2008م، ما قبل الجامعي (1.238.462) طالباً وطالبة، منهم (83.25%)

في المرحلة الابتدائية والإعدادية، وسبب ارتفاع هذه النسبة هو ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان.

2 - مرحلة التعليم الجامعي: بلغ عدد طلاب الجامعات الليبية ومعاهدها المتوسطة، وما فوق تلك المرحلة عام 2008م (300966) طالباً وطالبة، وسبب هذه الزيادة هو افتتاح مزيد من الجامعات في أغلب المدن الليبية، بالإضافة للمدن الرئيسية، طرابلس وبنغازي والتسهيلات التي تم وضعها أمام الطلبة لمتابعة التعليم الجامعي، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكوادر التعليمية والطبية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف المجالات.

3 - المدرسون: بلغ عدد المدرسين عام 2008م (239054) مدرساً أي بمعدل مدرس لكل (5) طلاب. وهذه نسبة عالية بسبب عمل الجهات الرسمية على تأمين الكادر التعليمي للطلاب وإتاحة فرصة تلقي التعليم المناسب، ويتم ذلك من خلال زيادة خريجي الجامعات الليبية، ومن خلال التعاقد مع مدرسين من خارج ليبيا، وقدر عددهم عام 2019م (370.533) مدرساً.

4 - الأمية: تبلغ نسبة الأمية في ليبيا (11.5%)⁽¹⁾ من مجموع السكان، وهذا يساوي (650.670) نسمة، وسبب ارتفاع هذا العدد هو عدم إلزام السكان بمتابعة التعليم، وتراكم أعداد الأميين منذ العقود السابقة، ممن لم تتح لهم الظروف بدخول المدارس ومتابعة التعليم نتيجة لظروف اجتماعية عديدة، وعدم دخول المرأة مجال التعليم سابقاً، ويتم الآن العمل على محو الأمية. وقد انخفضت النسبة عام 2015م لتصل إلى (9%) من مجموع السكان بسبب تشجيع محو الأمية في البلاد.

ب - القطاع الصحي:

يشمل القطاع الصحي عدد المستشفيات، ونسبة الأطباء لعدد السكان، والصيادلة والمرضى، ومكافحة الأمراض السارية، وزيادتها يعد مؤشراً على مدى التحديث الصحي الذي وصل إليه السكان.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد الثالث، 2011م، ص118.

فقد بلغ عدد المستشفيات (97) مشفى عام 2019م، وتشمل المشافي العامة والخاصة، وقد ازداد عددها بسبب اهتمام الجهات العامة بالقطاع الصحي، لتلبية حاجة السكان في مختلف المحافظات والمناطق، وبلغت نسبة الأسرة سرير لكل 275 نسمة، بينما بلغت نسبة الأطباء، طبيب عام لكل (566) نسمة، كما يتم التعاقد مع أطباء من الخارج لتعويض النقص في هذا المجال.

أما بالنسبة لأطباء الأسنان فتبلغ النسبة طبيب لكل (4387) نسمة، وعام 2019م (7183) طبيباً، وهي نسبة عالية نتيجة لنقص عدد الأطباء في هذا المجال، سواء بالنسبة للخريجين، أم بالنسبة للذين يتم التعاقد الخارجي معهم. وترتفع النسبة بالنسبة للصيادلة حيث تبلغ النسبة صيدلي لكل (6125) نسمة⁽¹⁾، وذلك بسبب النقص في هذا المجال وزيادة عدد السكان، وتخفض النسبة في نسبة الممرضين، وتساوي ممرض لكل (152) نسمة، بسبب زيادة عدد الخريجين من هذا القطاع.

أما عن الأمراض السارية والمعدية فهي قليلة إذ لم تسجل عام 2007م سوى سبع حالات إصابة بالمalaria نتيجة للرعاية الصحية المقدمة للسكان. وبلغ عدد العاملين في القطاع الصحي بمعدل عنصر واحد لكل (165) نسمة، عام 2019م، وبلغ عدد الأسرة بالمشافي (18454) سريراً بنفس العام، و(707) سريراً خاصاً.

ج - القطاع الخدمي:

يشمل القطاع الخدمي عدة قطاعات وهي قطاع الإسكان، وطرق المواصلات، والكهرباء ومياه الشرب، والصرف الصحي، وقطاعات الاتصالات.

1 - في قطاع الإسكان:

بلغ مجموع الوحدات السكنية عام 2006م (989) ألف وحدة سكنية، وذلك بمعدل (5.72) نسمة⁽²⁾، في كل مسكن، علماً بأن متوسط عدد الغرف السكنية أربع غرف في

(1) جامعة الدولة العربية، الأمانة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

(2) تقدير المؤلف، د. ريداوي من خلال تقسيم عدد السكان على عدد الوحدات السكنية عام 2006م.

كل مسكن أي بمعدل (1.43) نسمة في الغرفة الواحدة "وهي درجة التزاحم⁽¹⁾، وهي مناسبة لعدد السكان، نتيجة لمساهمة القطاع العام في تقديم القروض للسكان، من أجل تأمين حاجة السكان.

2 - في مجال الخدمات الأساسية:

أ - شبكة الكهرباء: بلغت نسبة المساكن المخدومة بالكهرباء في الجماهيرية الليبية (98%) عام 2006م من مجموع المساكن، نتيجة لزيادة الطاقة المولدة للكهرباء، وتأمين حاجة أغلب المساكن من أجل الإنارة والخدمات المنزلية، بينما (2%) منها فقط غير مخدومة بالكهرباء، بسبب وجودها في المناطق البعيدة في قلب الصحراء، أو على أطرافها وبُعدها عن التجمعات السكانية، وخاصة البدو الرحل.

ب - مياه الشرب: تمّ تأمين مياه الشرب من خلال الشبكات النظامية لحوالي (54.2%) عام 2006م، من مجموع الوحدات السكنية في ليبيا، و(78%) عام 2019م، وخاصة في مناطق التجمعات السكنية في المدن والبلدات، والقرى، أما بالنسبة لبقية المساكن فيكون تخديمها ذاتياً من قبل السكان بالآبار الارتوازية، أو عن طريق شراء مياه الشرب المعبأة بالمعامل، ومحطات تحلية مياه البحر، بعد تخليص المياه من أملاحها وخاصة في المناطق البعيدة عن أماكن وجود الشبكات العامة للمياه.

ج - الصرف الصحي: بلغت نسبة المساكن المخدومة بشبكة الصرف الصحي عام 2006م (45%)، و(68%) عام 2019م، وتتركز في مناطق التجمعات السكانية، أما بالنسبة للمساكن البعيدة، فيتم تخديمها ذاتياً من قبل أصحابها بوساطة "خفر فنية" في المنازل، ويتم بعدها ضخ المياه بوساطة الصهاريج إلى محطات المعالجة، ولاسيما المساكن البعيدة عن المدن والتجمعات السكانية، حيث يعاد استخدام المياه لسقاية الأشجار الحراجية وغيرها.

(1) درجة التزاحم = $\frac{\text{عدد السكان في الوحدة السكنية}}{\text{عدد الغرف في الوحدة السكنية}}$

د - في مجال الاتصالات: تعد خدمات الاتصالات أحد الجوانب الأساسية للتواصل بين السكان، ولذلك كان تخديم أغلب التجمعات السكانية، إذ بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة (1.063 مليون⁽¹⁾) خط عام 2009م، أي بمعدل (18) خط لكل (100) من السكان، نظراً للحاجة المتزايدة لهم من هذه الخدمة، بينما بلغ عدد مشتركى الهاتف المحمول عام 2009م (9.470) مليون خط، أي بمعدل (158) اشتراك لكل (100) من السكان عام 2008م، وتزيد هنا النسبة بسبب امتلاك كل فرد لأكثر من خط هاتفي محمول. إذ تقدر عام 2019م بـ (194) اشتراك لكل (100) من السكان، وذلك لسهولة اقتنائه، ووجود عدة شركات خاصة وعامة تقدم تأمين ذلك. كما بلغ عدد مشتركى الإنترنت بنفس العام (43) ألف مشترك عام 2008م. أما بالنسبة للمكاتب البريدية فقد بلغ عددها عام 2009م (214) مكتب، تنتوزع في مختلف المحافظات والمناطق والبلدان، بينما الاعتماد على توزيع البريد واستلامه في القرى من قبل موظف مختص، وقد بلغ عدد الصناديق البريدية (80743) صندوق بريدي بنفس العام، موزعة جغرافياً في أنحاء ليبيا لتأمين حاجة السكان من هذه الخدمة. وفي عام 2019م بلغ (312) مكتباً.

ثالثاً: التقسيمات الإدارية

تقسم الجماهيرية الليبية إلى عدة محافظات، وهي طرابلس - بنغازي - الزاوية - غريان - الخمس - مصراته - الخليج وتضم سبها وعدة أقاليم، ودرنة ومحافظة الجبل الأخضر وتقسم كل محافظة إلى مديريات أو مناطق، وتعد محافظة طرابلس من أكبر المحافظات حيث فيها العاصمة طرابلس.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

رابعاً: الواقع الاقتصادي

1 - الزراعة:

أ - مقومات الزراعة:

رغم الظروف الطبيعية القاسية التي تواجه الزراعة في ليبيا ذُكرت سابقاً، إلا أن هنالك العديد من المقومات لتحسين الزراعة وتحديثها وهي:

1 - وجود مساحات من الأراضي الزراعية التي تقدر بحوالي (364) ألف هكتار، موزعة جغرافياً في أنحاء المحافظات والمناطق الليبية مثل سهل الجفارة، وسهل بنغازي، والعديد من الواحات والمناطق الساحلية وغرب الجبل الأخضر، وهنالك (1.105) مليون هكتاراً من الأراضي الزراعية قابلة للاستثمار.

2 - يمكن توفير كمية (1.642) مليون متر مكعب من المياه الجوفية والسطحية سنوياً رغم الطلب المتزايد على المياه من أجل الشرب.

3 - تقوم ليبيا بتأمين حوالي (100) مليون متر مكعب سنوياً من المياه عن طريق محطات تحلية مياه البحر، وهذا يساعد على سد العجز من المياه.

4 - إن ضخ المياه الجوفية غير المتجددة من وسط الصحراء الليبية إلى الساحل الشمالي يوفر سنوياً ما قيمته (2.226) مليون م³ لأغراض الزراعة، وهذا يساعد في توفير المياه اللازمة لذلك وهو ما يسمى «النهر الصناعي العظيم». والذي يبلغ طوله (1200 كم) المتجه من قلب الصحراء إلى الساحل الليبي في بنغازي ونحو طرابلس غرباً.

5 - إتباع أساليب جديدة للري مثل طرق الري بالتنقيط، والرياح، وجميعها طرق تساعد على توفير كميات كبيرة من المياه وحمايتها من الهدر.

ب - مشكلات الزراعة:

تواجه الزراعة العديد من المشكلات وهي:

- 1 - اتساع مساحة الأراضي الليبية، وسيطرة الجفاف على أغلب أراضيها، حيث تشكل الصحراء حوالي (80%) من المساحة العامة لها.
- 2 - قلة الأمطار، وتتحصر في الجزء الشمالي الساحلي، في فصل الشتاء، وقد يصل تأثيرها إلى المناطق الداخلية، ويكون بعضها أحياناً على هيئة زخات مطرية فجائية سرعان ما تنتقطع.
- 3 - سيطرة التربة القاحلة الرملية، والجصية، والترب الفقيرة على أغلب مساحة البلاد وانحسار بعض الترب الصالحة للزراعة في الساحل حيث التربة الحمراء (اللايتربت) وهي من الترب الصالحة للزراعة، بالإضافة للترب الحقية المنتشرة في مناطق الواحات الداخلية، كما هو الحال في أقاليم فزان والكفرة ودرنه.
- 4 - انخفاض المياه الجوفية والسطحية التي يمكن الاستفادة منها في سقاية المزروعات، كما هو الحال في النهر العظيم الذي يتم ضخ مياهه من وسط وقلب الصحراء للساحل الليبي شمالاً.
- 5 - انخفاض نسبة العاملين في الزراعة، خاصة مع ازدياد حركة الهجرة الداخلية إلى المدن، وخاصة العاصمة طرابلس غرباً، وإلى بنغازي شرقاً.
- 6 - هبوب عواصف ترابية التي ذكرت سابقاً من داخل الصحراء إلى المناطق المجاورة، على الأطراف مما يؤدي إلى القضاء على العديد من المزروعات.

ج - الإنتاج الزراعي:

1 - الزراعات البعلية:

وهي زراعات تعتمد على مياه الأمطار، وتشمل القمح حيث كمية إنتاجه قليلة بسبب تأرجح كميات الأمطار الهائلة، وقلة مساحة الأراضي المزروعة به، ولذلك تلجأ ليبيا لاستيراد حاجتها من القمح والدقيق «الطحين»، بالإضافة إلى الحمص والعدس، وبقية البقوليات لأن إنتاجها المحلي لا يكفي، أما الشعير فقد بلغت كميته (532) ألف طن في عام 2019م، وكذلك شجرة الزيتون التي تزرع بمساحات واسعة، كما يزرع بعضه مروحياً.

2 - الزراعات المروية:

وتشمل الخضراوات، ويأتي في طليعتها البندورة (الطماطم)، حيث بلغ إنتاجها (110) ألف طن عام 2019م، وهي كمية ضئيلة بالمقارنة مع حاجة السكان المتزايدة، أما البصل فقد بلغ إنتاجه (60) ألف طن عام 2019م، وكذلك البطاطا والفاصوليا. الأشجار المثمرة، تشمل الحمضيات في المنطقة الساحلية حيث يزرع بعضه.

د - المنتجات الحيوانية:

1 - الحيوانات الرعوية:

وتشمل لحوم الأغنام والإبل والماعز والأبقار ويقدر عددها بـ (6) مليون رأس عام 2019م، وتربى في منشآت ومزارع خاصة، وتقدر كمية الإنتاج (170) ألف طن عام 2019م. كما تقدر كمية إنتاج البيض (90) ألف طن، والحليب (400) ألف طن، و(150) ألف طن من لحوم الدواجن عام 2010م، و(180) ألف طن في عام 2019م.

2 - الثروة الحيوانية المائية:

وتشمل الأسماك، حيث تم إحصاء ما يقدر بـ (80) ألف طن، وهي لا تكفي حاجة السكان، لذلك يلجأ السكان إلى صيد الأسماك لتأمين غذائهم منها دون أن يكون شمل المدن ولاسيما المدن الساحلية.

هـ - الثروة الحيوانية وأهميتها:

تعد الثروة الحيوانية ذات أهمية كبيرة في ليبيا، بسبب مساهمتها في تأمين حاجة السكان من الحليب والألبان ومشتقاتهما، في مختلف المناطق، ولذلك فإنها تحظى بالرعاية والاهتمام من قبل القبائل والعشائر البدوية المنتشرة في أنحاء المناطق والسهول، والواحات، مثل سهل الجفارة، وإقليم طرابلس وسبها، وبنغازي، والجبل الأخضر، وأوباري، وبرقة.

وتشمل الحيوانات الرعوية الإبل والأغنام والماعز، ويتم تأمين حاجتها من الماء، والعلاج البيطري والأعلاف وتسهم هذه الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الغذائي للسكان.

2 - الصناعة والطاقة:

أ - الصناعة وأهميتها:

جُعِلَت الصناعة في ليبيا رغم حداثتها، ومواجهتها لكثير من المعوقات والمشكلات إحدى جوانب الاقتصاد الوطني وتظهر أهميتها من خلال ما يلي:

- 1 - تعدد أنواع الصناعات الليبية من تحويلية، وأساسية وغذائية، وخفيفة، ومتوسطة.
- 2 - توزيعها الجغرافي في أنحاء المحافظات والمدن والمناطق وخاصة العاصمة طرابلس وبنغازي.
- 3 - استيعابها لأعداد كبيرة من العاملين حيث كان عددهم عام 1964م (13887) عاملاً⁽¹⁾، وعام 1969م (15400) عاملاً، بينما أصبح عددهم عام 1971م (18699) عاملاً، ووصل عددهم 2010م إلى أكثر من (200) ألف⁽²⁾ عامل يتوزعون على مختلف المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. أما في عام 2020م فقد انخفض العدد إلى حوالي (100) ألف بسبب الأزمة التي تعرضت لها ليبيا، من حرب داخلية وخراب الكثير من المؤسسات الصناعية بفعل ذلك.
- 4 - مساهمتها في الدخل الوطني، والنواتج المحلي وخاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والكبيرة.
- 5 - مساهمتها في تأمين احتياجات السكان من مختلف الصناعات، وخاصة الخفيفة والتحويلية.
- 6 - قيامها بتصنيع كثير من المنتجات المحلية، مما يشجع الكثيرين على مضاعفة الإنتاج الزراعي.
- 7 - زيادة نسبة الاستثمار الصناعي من خلال موظفي رؤوس الأموال المحلية بدلاً من توظيفها في الاستثمار الخارجي.

(1) ترجمة د. أبو القاسم محمد العزابي، صالح أبو صفحة، مرجع سبق ذكره، ص 152، نتائج المسح

الصناعي في ليبيا عام 1971م.

(2) تقدير المؤلف د. ربدوي عام 2010م.

ب - مقومات الصناعة:

تمتلك الصناعة في الجماهيرية الليبية الكثير من المقومات الطبيعية والبشرية مما يساعد على تحديثها وهذه المقومات هي:

- 1 - المقومات الطبيعية: اتساع مساحة ليبيا يساعد على وجود تنوع الموارد الطبيعية المتاحة، مثل وجود النفط والغاز وبعض المعادن الفلزية، والثروات الباطنية غير الفلزية مثل مواد البناء وغيرها.
- 2 - توفر المواد الأولية لكثير من الصناعات الغذائية مثل طحن الحبوب وتعليب الخضراوات والفواكه وعصر الزيتون وغيرها.
- 3 - توفر القوى المحركة وسهولة تأمينها، مثل الطاقة الكهربائية سواء بالنسبة للتوليد، أم بالنسبة لتوزيعها وتأمينها لتشغيل المعامل والمصانع والمؤسسات الصناعية المختلفة والموزعة جغرافياً في أنحاء البلاد.
- 4 - توفر طرق ووسائل المواصلات والاتصال من خلال الطرق البرية الإسفلتية والحديثة والمناورة أو الطرق الجوية من خلال وجود المطارات المدنية في أنحاء ليبيا.
- 5 - وجود القوى العاملة المناسبة لتشغيل تلك المعامل والمصانع سواء كانت خبرات فنية وبعضها يتم تأمينه من خارج ليبيا من طريق التعاقد، أو بالنسبة للخبرات الوطنية المؤهلة، أو بالنسبة لليد العاملة العادية.
- 6 - وجود السوق الاستهلاكية للمنتجات الصناعية المحلية، سواء كانت الصناعات التحويلية أم الأساسية، اسم الصناعات الغذائية.
- 7 - توزع رأس المال اللازم لإقامة تلك الصناعات، لأن ليبيا تمتلك كميات كبيرة من النفط والغاز واستخدام قسم من عائداتها في تحديث الصناعة.

ج - مشكلات الصناعة:

تواجه الصناعة الليبية العديد من المشكلات والمعوقات وهي:

- 1 - حداثتها واقتصادها على الصناعات الخفيفة، مثل الصناعات الغذائية، والنسيجية، ومواد البناء، وتكرير النفط، وعدم امتلاكها للصناعات الثقيلة والمعدنية والميكانيكية.

- 2 - عدم قدرتها على منافسة الصناعات الخارجية واقتصارها على الجانب المحلي، وأن أغلبها ليس تصديرياً.
- 3 - عدم تنفيذ كافة الخطط الموضوعة لتحديث لصناعة التي تأتي كل خمس سنوات أو عشر سنوات، أي أن نسبة التنفيذ لها تكون غير كاملة بسبب عدة عوائق إدارية وتقنية وغيرها.
- 4 - تفضيل الكثير من الأشخاص المتسوقين اقتناء الصناعات الخارجية المستوردة، على الصناعات المحلية من نفس النوعية، بسبب اختلاف المواصفات والمقاييس.
- 5 - ضعف رؤوس الأموال المخصصة للصناعة، رغم وجود الإمكانية المالية الكبيرة لغير القطاعات.
- 6 - عدم وجود الخبرات الفنية المناسبة لتأمين حاجة كافة الصناعات، ولذلك يتم تأمينها من الخبرات الخارجية.
- 7 - عدم وجود القدرة العاملة العادية المحلية المكانية للعمل في مختلف الصناعات، ولذلك يكون تأمين الحاجة من الخارج.

د - أنواع الصناعات وتوزعها الجغرافي:

- يمكن تصنيف الصناعات في ليبيا إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: الصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية، وصناعات تحويلية أخرى.
- 1 - الصناعات الغذائية: تُولَّفُ الصناعات الغذائية (50%) من الصناعات التحويلية. وهي تشمل صناعات الكونسروة مثل تعليب البندورة (الطماطم)، والخضار مثل الفول والبازلاء والحمص، وحفظ وتعليب الأسماك، وتعليب التمر، وصناعة طحن القمح (صناعة الدقيق الطحين)، وعصر الزيتون لاستخراج الزيت، والعصائر المخصصة للشرب، من المياه الغازية، وتعبئة مياه الشرب من محطات يطلق عليها اسم «محطات تحلية مياه البحر»، وتتركز هذه الصناعات في كل من طرابلس وبنغازي، ومصراته، وغريان، ودرنة وطبرق، والزاوية، وسبها، والخمس، بسبب توفر المواد الأولية مع كثافة سكانية كبيرة فيها.

2 - الصناعات الكيماائية: تتركز هذه الصناعات في المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازي، وسرت، بسبب التقدم الاقتصادي، والعمراني فيها، بالإضافة لمدن سبها والخمس ودرنة، والكفرة. وتشمل هذه الصناعات: صناعة تكرير النفط الذي يأتي إصاله للمصافي الموجودة في تلك المدن عبر الأنابيب من مناطق إنتاجه في الصحراء وعلى أطرافها، وكذلك صناعة الأسمدة، والإسمنت، والورق ومواد البناء، مثل الإسمنت والزجاج والكبريت، وصناعة الصابون والمنظفات.

3 - الصناعات التحويلية: وهي الصناعات التي صار تحويلها من مواد أولية في إلى مواد استهلاكية مثل صناعة المنسوجات القطنية والصوفية، وصناعة السجاد، ودبغ الجلود وغزل القطن وتصنيع بعض المواد الغذائية.

4 - الصناعات الثقيلة التي يكون حالياً العمل على إحداثها، وهي الصناعات المعدنية وتشمل استخراج وتصنع الحديد والنحاس وبعض المعادن الأخرى، وخاصة في المناطق الشرقية والغربية، وبعض المناطق الصحراوية.

3 - مصادر الطاقة:

تحتوي ليبيا العديد من مصادر الطاقة، التي تعد عماد اقتصادها، ومصدراً رئيسياً للدخل، انعكس على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والعمرانية والخدمية.

أ - النفط:

بلغ إنتاج النفط الليبي عام 2009م (1.474) مليون⁽¹⁾ برميل يومياً، و(2) مليون برميل في عام 2019 - 2020م، وبلغت صادرات النفط الخام منها في اليوم (1.170) مليون برميل⁽²⁾، وما تبقى يتم تكريره بمصافي النفط الوطنية لاستهلاكه محلياً، كما أن كمية الاستهلاك اليومي من النفط تقدر بحوالي (237) ألف برميل. أما الاحتياطي فقد كان تقديره حتى نهاية عام 2020م (41.5) مليار برميل.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سبق ذكره عام 2011م، ص119.

(2) موقع ليبيا على الشابكة، 2020م.

- أما حقول النفط التي تحتوي على العديد من الآبار فإنها تتوزع كما يلي:
- حقل زلطن، كان اكتشافه واستثماره في عام 1959 الواقع جنوب بنغازي، وهو ينتج (36%) من إنتاج ليبيا من النفط.
 - حقل الجفرة: هو من الحقول القديمة والغنية بالنفط ويقع إلى الجنوب من حقل زلطن.
 - حقل الواحة جنوب زلطن أيضاً، وحقل الظهرة ويضخ نفطه بالأنابيب إلى رأس لانوف، ثم حقل السرير، وفي إقليم منطقة برقة أكثر من (30) حقلاً نفطياً، شرق الإقليم حيث يكون نقل النفط منه إلى ساحل البحر المتوسط في طبرق، وحقل آمال شمال غرب حقل السرير، ومنه ينقل النفط إلى رأس لانوف بخط أنابيب خاص.
 - حقول عجيلة تشمل حقل انتصار والنافورة وجالو.
 - حقول الخف وسماح والبيضاء وزقون، بالإضافة إلى حقول الظهرة، وبا هي، ومبروك، وحقل راقوية إلى الغرب من حقل زلطن وهناك العديد من الحقول الأخرى المنتشرة في أنحاء ليبيا.

ب - الغاز الطبيعي:

بلغ إنتاج الغاز الطبيعي عام 2008م (1979) مليون م³، من مختلف الحقول في أنحاء ليبيا، وأما الاحتياطي فيقدر في عام 2019م (399) مليار م³، (52.7) تريليون م³.

ج - الطاقة الكهربائية:

بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية عام 2009م (30426) جيجا واط / ساعة: بينما وصل استهلاك الطاقة الكهربائية إلى (497) ألف برميل مكافئ في اليوم، بسبب الحاجة المتزايدة لتشغيل المعامل والمصانع والمؤسسات والشركات والإنارة المنزلية في أنحاء ليبيا، وبلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة المكافئ للنفط (19.8) برميل.

د - الغازولين:

بلغ إنتاج ليبيا من الغازولين (14) ألف برميل يومياً.

4 - السياحة وأهميتها:

تعد السياحة ذات أهمية كبيرة في بلد واسع المساحة مما يمنحها تنوعاً مناخياً بين الساحل والداخل والسهل والصحراء والجبل، تأتي أهمية السياحة في ليبيا من خلال ما يلي:

- 1 - التوزع الجغرافي السياحي، مثل المناطق الجبلية وجبل طرابلس، والجبل الأخضر، وجبال تيبستي، وجبل العوينات، وجبال وسط الصحراء بالإضافة إلى وجود الكثبان الرملية، والمناطق السهلية مثل سهل الجفارة قرب طرابلس، وسهل بنغازي، ووجود خليج سرت الواسع، والمناطق الساحلية الممتدة على مسافة كبيرة.
- 2 - احتوائها على العديد من المعالم التاريخية والأثرية مثل القلاع والحصون، وخاصة في الشمال والوسط في إقليم فزان، والكفرة ومناطق سكن الإنسان البدائي وآثاره بالإضافة إلى طرابلس وبنغازي ومدن الساحل الشمالي.
- 3 - تشغيل نسبة كبيرة من القوة العاملة في القطاع السياحي، سواء المتخرجين من المدارس المهنية السياحية أو بعض الكليات الجامعية.

ب - حجم السياحة وتقدمها:

بلغ عدد السياح القادمين عام 2009م (619)⁽¹⁾ ألف سائح إلى مختلف أنحاء ليبيا بقصد السياحة منهم (92.6%) أفارقة، بسبب قرب ليبيا من بلدانهم، وانفتاحها على البحر المتوسط، وآسيويين من غير العرب (6.2%)، بالإضافة إلى (1.1%) أوروبيين، وتصل نسبة السياح العرب (0.1%) فقط، بسبب عدم ملائمة الظروف الطبيعية، واتساع الصحراء وعدم التواصل السياحي. وهنالك (4%) من جنسيات مختلفة وهنالك العديد من التوجهات لتحديث السياحة من خلال الخطط التي يتم وضعها، وتخصيص نسبة كبيرة من الدخل العام للاستثمارات السياحية، وإعداد الكوادر اللازمة لذلك.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية أرقام ومؤشرات عام 2011م، ص119.

5 - التجارة:

أنواعها:

1 - التجارة الداخلية: وهي التجارة التي في ليبيا، أي التسويق الداخلي، وهي نشيطة بسبب الأسواق الداخلية المنتشرة في كافة المدن والبلدات والقرى، والتجمعات الصغيرة والكبيرة، التي تشرف عليها الجهات العامة، من خلال المؤسسات التموينية، وتحديد أسعار المواد الاستهلاكية ولكن القطاع الخاص يسيطر على حوالي (80%) من حركة التجارة الداخلية في الأسواق الثابتة، الموجودة في كافة المدن والتجمعات، والأسواق الشعبية المتنقلة في أنحاء المدن والريف خلال أيام الأسبوع.

2 - التجارة الخارجية: بلغت قيمة إجمالي الصادرات عام 2009م (27467) مليار دولار⁽¹⁾، وبلغت نسبة الصادرات للدول العربية (3.5%) فقط، بينما بلغت نسبتها إلى البلدان الأجنبية (96.5%)، وذلك بسبب توفر كافة الحاجات الضرورية في تلك البلدان، وعدم وجودها في البلدان العربية. وأهم البلدان التي تصدر إليها ليبيا منتجاتها إيطاليا، بقيمة (9.411) مليون دولار، وفرنسا بقيمة (3299) مليون دولار، وألمانيا بقيمة (1901) مليون دولار، والولايات المتحدة بقيمة (482) مليون دولار.

وأهم الصادرات إليها النفط الخام وقد بلغت قيمته عام 2008م (35642) مليون دولار، وزيوت نفط أخرى (2604) مليون دولار، وزيوت التشحيم (2553) مليون دولار. وشملت أهم الواردات: سيارات الركاب بقيمة (697)⁽²⁾ مليون دولار، وقطع للغير (438) مليون دولار، وثمان قمح - دقيق الحنطة «الطحين» (243) مليون دولار، وذلك للتعويض عن نقص إنتاج القمح، ولتحقيق الآن الغذائي من هذه المادة الأساسية. بالإضافة إلى (216) مليون دولار، ثمن آلات تكييف الهواء نظراً لسيطرة الحرارة العالية والجفاف على معظم البلاد.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 119.

كما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (65104) مليون دولار، وبلغ نصيب الفرد منه عام 2009م (11619) دولار.

6 - النقل والمواصلات:

يعد قطاع النقل والمواصلات من القطاعات المهمة والأساسية في ليبيا، فهو يقدم خدمات مهمة للسكان، وحركة التجارة الداخلية والخارجية، ولهذا فإنه يرتبط مباشرة بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي والخدمي.

أ - النقل البري:

1 - الطرق البرية: يبلغ طول هذه الطرق (83.200 كم)، منها (47.590 كم) طرق

معبدة، و(35.610 كم) طرق غير معبدة، تشمل مايلي:

أ - الطريق الساحلي الممتد من طبرق إلى درنة - بنغازي - سرت - مصراتة - طرابلس - الزاوية، يبلغ طوله (1935 كم).

ب - طريق طبرق جغبوب - الجوف الكفرة جنوباً بطرول (1050 كم).

ج - طريق البريقة - الجوف الكفرة جنوباً (975 كم).

د - طريق سرت - الجوف (1300 كم).

هـ - طريق طرابلس - سبها - أوباري (1250 كم).

و - طريق غريان - سبها (1200 كم).

ز - طريق الجوف - الكفرة - سبها - أوباري (985 كم).

ح - طريق الزاوية - غريان - سبها (900 كم).

2 - السكك الحديدية: هناك مشروع مستقبلي لإنشاء خطوط للسكك الحديدية بطول (2000 كم).

3 - الطرق الدولية: وهي الطرق التي تربط ليبيا بدول الجوار، هي:

أ - طريق يتجه من طبرق إلى مصر شرقاً.

ب - طريق الزاوية إلى تونس غرباً.

ج - طريق من سبها إلى الجزائر.

د - طريق من الجوف الكفرة إلى تشاد جنوباً.

ب - النقل البحري:

هناك عدة موانئ تطلّ من خلالها ليبيا على البحر المتوسط والعالم الخارجي، وهي الخمس، وطبرق، وبنغازي، ودرنة، ومرسى البريقة، ومصراتة، وطرابلس. وتمتلك أسطولاً بحرياً يبلغ عدد سفنه (20) سفينة، منها (8) شحن، و(3) تقوم بنقل الغاز المسال، و(7) سفن لنقل النفط، و(4) سفن هي جوانات بحرية، و(4) سفن لنقل المسافرين.

ج - النقل الجوي:

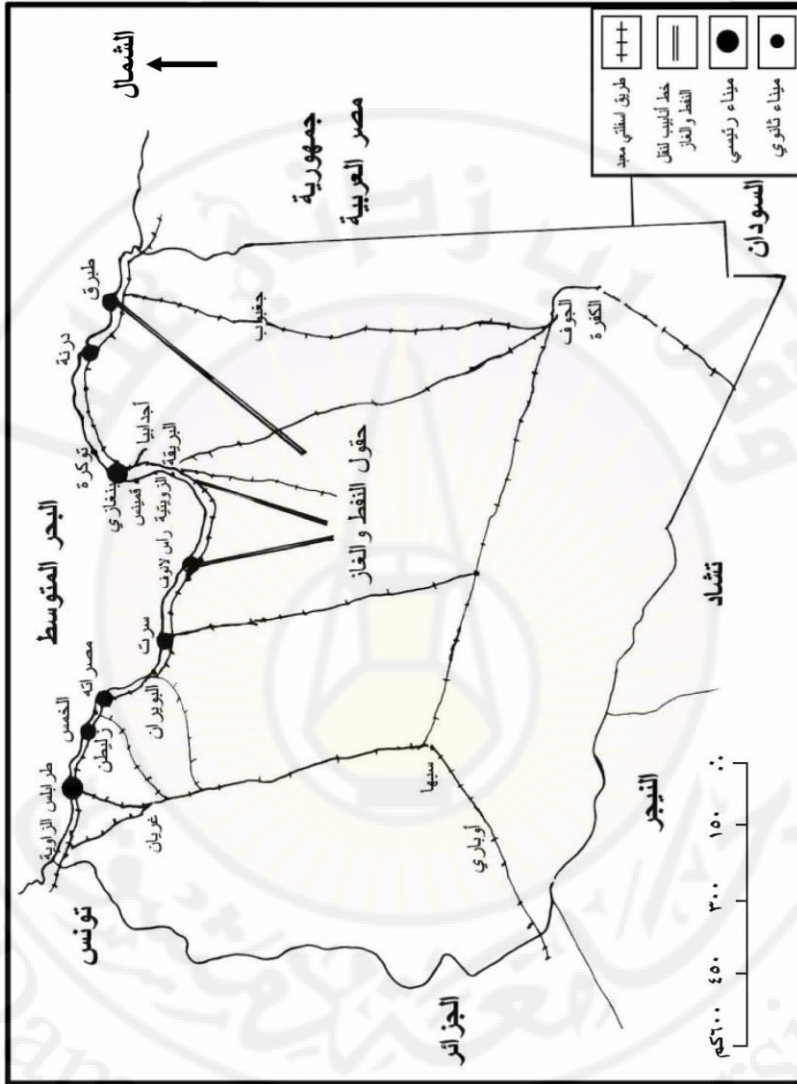
نتيجة لاتساع مساحة ليبيا فهناك عدة مطارات يصل عددها إلى (60) مطاراً، ولكن أهمها:

- 1 - المطارات الدولية: مطار طرابلس الدولي - مطار معتيقة الدول شرق طرابلس - مطار بنينا الدولي شرق بنغازي - مطار الأبرق شرق البيضاء - مطار طبرق - مطار سبها - مطار سرت - مطار الزنتان - مطار مصراتة.
- 2 - مطارات داخلية: وهي موزعة في هون - غدامس - غات - البريقة - الكفرة - زوارة - بني وليد - أوباري.

7 - أهم المدن:

في ليبيا عشرات المدن، ولكن أهمها: طرابلس؛ العاصمة، بنغازي، سرت، مصراتة، سبها، درنة، طبرق، الخمس، وقد سبق الحديث عن أهميتها وعدد سكانها. ولكنها ترتبط بشبكة طرق برية إسفلتية مهمة، ويوضح ذلك الخريطة (9).

خريطة (9) طرق المواصلات في ليبيا لعام 2019م(1)



(1) من عمل المؤلف، د. ريداوي.

الفصل الثالث

الجمهورية التونسية

تعود تسمية تونس إلى أصل عربي، وهو كلمة ترشيش، هو اسم مدينة قديمة، وبعض المصادر تقول اسمها يعود إلى الكلمة الأمازيغية «تينس» أي الأنس.

ويعود تاريخ تونس إلى فترة موغلة في القدم، حيث نشأت فيها حضارة عريقة بسبب موقعها الإستراتيجي المهم وإشرافها على البحر المتوسط بواجهة واسعة، ولما تحتويه من موارد بشرية واقتصادية.

وصلها الفينيقيون في الألف الثاني قبل الميلاد، وأسسوا فيها مدينة قرطاجة، التي أصبحت قاعدة لهم للسيطرة على الساحل المغربي بكامله، وهم العرب الذين جاؤوا من شرق المتوسط، وكانت لهم حضارتهم الشهيرة في العالم.

أصبحت قرطاجة أقوى منافس لروما، مما جعل الرومان يهاجمونها ويسيطرون عليها، واحتلال الساحل التونسي والتوغل نحو الداخل في القرن الأول الميلادي، ثم جاء العرب المسلمون الفاتحون ابتداءً من عام 669م، حيث اتخذوها قاعدة لهم لاستكمال الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا.

ثم جاء الاحتلال العثماني محاولاً السيطرة عليها، لكنه سيطر على الساحل فقط، وبسبب ضعف الأسطول البحري في مواجهة الأسطول الفرنسي والإنكليزي، وبُعد تونس ودول المغرب العربي عن مركز السلطنة العثمانية، وكان ذلك بين عام 1516 - 1566م. حيث تخلّى العثمانيون عن الساحل التونسي والمغربي بسبب ضعف قوتهم في هذه المنطقة.

ثم جاء الاحتلال الإسباني في القرن السادس عشر، حيث سيطروا على مدن تونس، وصفاقس وهي مدن تاريخية، وبقي ذلك حتى جاء الاستعمار الفرنسي حيث احتل تونس منذ عام 1881م، وفرض الحماية الفرنسية عليها.

واستمر النضال التونسي ضد الفرنسيين لنيل استقلالهم وحريتهم في كل مكان من الأراضي التونسية حتى نالت تونس استقلالها وحريتها بتاريخ 1956/3/20م، وانضمت إلى جامعة الدول العربية في 1958/10/1م، أما عملتها النقدية فهي الدينار التونسي.

أولاً: الخصائص العامة والطبيعية

1 - الخصائص العامة:

تتكون الخصائص العامة للجمهورية التونسية من الموقع والموضع، والحدود، والمساحة في دولة تتميز بالعمق التاريخي والحضاري.

أ - الموقع:

يصنف موقع الجمهورية التونسية إلى نوعين:

1 - الموقع الفلكي:

تقع تونس بين دائرتي عرض 14°، 30° - 20°، 37° شمالاً. وخطي طول 7°، 35° - 40°، 11° شرقاً.

2 - الموقع الجغرافي النسبي:

يشكل موقع تونس بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا أهمية استراتيجية كبيرة، وذلك من خلال ما يلي:

1 - إشرافها على واجهة بحرية متوسطة شمالية، وشرقية، تتمثل في البحر المتوسط أدى لتنشيط حركة التجارة البحرية منذ العصور القديمة حتى الآن.

2 - تؤلف تونس معبراً للحركة التجارية بين الصحراء في الجنوب، والبحر المتوسط شمالاً، ومن ليبيا شرقاً إلى الجزائر في الغرب.

3 - تعد تونس محطة مهمة لحركة نقل المسافرين والبضائع، بين الشرق العربي ومغرب، وللفتوحات العربية الإسلامية نحو المغرب العربي والأندلس.

4 - نظراً لأهمية موقع تونس بالنسبة لشمال إفريقيا، وموقعها على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، جعلها مثلاً لأطماع المستعمرين الفرنسيين في احتلالها، واتخاذها قاعدة انطلاق نحو القارة السوداء.

ب - الموضع:

يتميز موضع تونس بأهمية كبيرة بسبب تنوع مظاهر السطح فيها، فهي تتوضع على هضبة واسعة، وتعرج في خط الساحل، ولذلك تشكلت الخلجان، مما ساعد على تنشيط حركة الملاحة البحرية، في الشمال والشرق، والانتقال إلى السهل الساحلي، ثم المرتفعات الجبلية، والسهول الداخلية، والمنطقة الصحراوية.

ج - الحدود:

يحد تونس شمالاً وشرقاً البحر المتوسط، وغرباً الجزائر، ومن الشرق ليبيا، ومن الجنوب نقطة التقاء حدود ليبيا، والجزائر.

د - المساحة:

تبلغ مساحة تونس (164150 كم²)⁽¹⁾، وهي تؤلف (1.2%) من المساحة العامة للوطن العربي، و(2.71%) من مساحة دول المغرب العربي.

2 - الخصائص الطبيعية:

تشمل الخصائص الطبيعية لتونس البنية الجيولوجية، ومظاهر السطح والمناخ، والموارد المائية، والتربة، والغطاء الحيوي، وهي كما يلي:

أ - البنية الجيولوجية:

تتكون البنية الجيولوجية للأرض التونسية من توضع الصخور في العصور الآتية:

1 - ما قبل الكاميري: وهي تشمل تكوينات صخور الركيزة الأساسية، المؤلفة من صخور نارية بللورية قاسية، مثل الغرانيت والبازلت، ومن صخر الغنايس والشيسيت، وقد تراكت فوقها الرسوبيات في الأزمان الجيولوجية المتعاقبة، وتظهر تلك الصخور في المنطقة الواقعة شرق أطلس التل العليا، وفي الشمال الغربي من تونس، وفي منطقة الشطوط.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات، الدول العربية، أرقام ومؤشرات، العدد الثالث، 2011م، ص31.

2 - الزمن الجيولوجي الأول الكامبري: تظهر توضعات الزمن الجيولوجي الأول في الشمال الغربي التونسي، والمؤلفة من صخور السيلوري، والديفوني والبرمي، كما تظهر في أقصى جنوب تونس.

3 - الزمن الجيولوجي الثاني: تظهر توضعاته الرسوبية، المؤلفة من الكريتاسي والجوراسي، في جنوب تونس، وقسم من صخوره قد تحللت، وتحولت إلى رمال صحراوية تغطي المنطقة الصحراوية الجنوبية، والقسم الآخر ما يزال يظهر على شكله طبقات متراكمة بعضها فوق بعض، وفي امتداد جبال الأوراس الجزائرية إلى تونس وترتفع حتى 2000 م.

4 - الزمن الجيولوجي الثالث: يتكون من مجموعة صخور وخاصة التي تعود إلى عصر الميوسين، وتظهر في جزيرة جربة التونسية، وفي جبال التل التي تعود أيضاً إلى الأوليغوسين الأعلى والأدنى.

5 - الزمن الجيولوجي الرابع: وهي توضعات رباعية واسعة الانتشار ولاسيما في سهل الماجردا وعلى أطراف نهر المجردة، وهي مؤلفة من البليستوسين، والهولوسين، وامتداداً حتى السهل الساحلي الشمالي. بسبب عمليات الحت والنقل والترسيب التي يقوم بها النهر المذكور أعلاه.

ب - مظاهر السطح (التضاريس):

تتنوع مظاهر السطح اعتباراً من الخط الساحلي، إلى السهول الساحلية، والجبال والسهول الداخلية إلى الصحراء، ويمكن دراسة مظاهر السطح، من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي:

1 - القسم الشمالي:

أ - خط الساحل: يتميز خط الساحل الشمالي بأنه كثير التعاريج، وتتكون فيه خليج تونس الشهير، ثم يتجه نحو الجنوب الغربي ثم غرباً، ويأخذ بعد ذلك اتجاهًا شمالياً،

وشمالياً غربياً، ثم غرباً بعد مدينة بنزرت الساحلية حتى الحدود الجزائرية. ومن الرؤوس العديدة فيه رأس الطيب، ورأس الأبيض.

ب - السهل الساحلي الشمالي: وهو السهل الممتد بين خط الساحل الشمالي، وجبال أطلس التل القادمة من الجزائر غرباً والممتدة عبر الحدود التونسية، ويتميز هذا السهل بأنه رسوبي، يتسع أحياناً مع ابتعاد تلك الجبال عن خط الساحل، أو يضيق أحياناً مع اقترابها من البحر، وهو سهل زراعي خصب مما يساعد على ذلك توفر مياه الأمطار الغزيرة، مع المياه السطحية المتعددة المصادر، كما تنتشر فيه العديد من المدن والتجمعات السكانية الكثيرة، ومن أهمها مدينة بنزرت.

ج - جبال أطلس التل الممتدة من الجزائر، التي تأخذ اتجاهاً شمالياً شرقياً جنوبياً غربياً، وتسمى «مرتفعات التل»⁽¹⁾ وتصل إلى الساحل ويطلق عليها اسم «مرتفعات كروماي» Kroomitki.

د - جبال ما جردا، هي مرتفعات تقترب من جبال أطلس التل الشمالية، وتوازيها في الامتداد، وتأخذ اتجاهاً شمالياً شرقياً جنوبياً غربياً وتعد امتداداً لمرتفعات أطلس التل الجزائرية أيضاً.

هـ - سهل رسوبي يقع إلى الجنوب من جبال أطلس التل الجنوبية شمالاً ومرتفعات جبلية يطلق عليها اسم "مرتفعات دورسال، في الجنوب ويصل ارتفاعاً إلى (5065م)⁽²⁾ في جبل شامبي. أما متوسط ارتفاعها فيصل إلى (2000م).

ويطلق على هذا السهل اسم سهل الماجردا، ويتميز بخصوبته العالية نظراً لمرور نهر (المجردة) عبره تسهيلاً للفظه. كما تنتشر في هذا السهل تجمعات سكانية كثيرة. من مدن وبلدات وقرى، بسبب توفر الظروف الطبيعية الملائمة للاستقرار وفي طبيعتها توفر مياه النهر المذكور، والتربة الصالحة للزراعة.

(1) د. محمود طه أبو العلا، جغرافية العالم العربي، دراسة عامة وإقليمية، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 1973م، ص305.

(2) د. محمود طه، أبو العلا : المرجع السابق ذكره، ص305.

و - الأودية السيلية، وهي أودية تصل بين تلك المرتفعات، وهي مليئة بالرسوبيات نتيجة لعلميات الحت والنقل والترسيب.

2 - القسم الأوسط:

وهو القسم الواقع بين مرتفعات دورسالي الجبلية شمالاً، والقسم الصحراوي جنوباً، ويتألف من المظاهر السطحية الآتية:

أ - خط الساحل الشرقي: وهو خط كثير التعاريج أيضاً، وفيه يتكون خليج الحمامات شمالاً وخليج قابس جنوباً، ويحتوي على العديد من الرؤوس، حيث يتجه من الشمال للجنوب، ثم يأخذ شكل قوسٍ قاعدته غرباً وأطرافه نحو الشرق، ويوضح ذلك الخريطة (28)، ثم يتجه نحو الجنوب والجنوب الشرقي، ويقترّب من بعض الجزر التونسية مثل جزيرة جربة، وجزيرة قرقنة أمام صفاقص، وفيه العديد من الرؤوس مثل رأس الطيب شمالاً، ورأس تبودية جنوباً.

ب - السهل الساحلي الشرقي: وهو سهل رسوبي يبلغ طوله (300 كم)⁽¹⁾ ويمتد من الشمال للجنوب، وعرضه يتراوح بين (20 - 80 كم)، باتجاه شرقي غربي، وهو سهل خصب في قسمه الشرقي، ويلاصق الصحراء في غربه، ويضيق أحياناً، ويتسع أحياناً أخرى، يحده غرباً مرتفعات الإستبس، وشرقاً البحر المتوسط، يتميز بأقطاره الغزيرة أحياناً، كما تكثر فيه التجمعات السكانية ولاسيما في قسمه الشرقي بسبب توفر التربة الخصبة، والمياه سواء كانت جوفية أم سطحية ناجمة عن هطول الأمطار.

ج - مرتفعات هضبة يطلق عليها اسم مرتفعات الإستبس، وهي تقسم إلى قسمين، مرتفعات الإستبس الغربية، وتتراوح ارتفاعاتها بين (800 - 1400 م)، وينخفض ارتفاعها شرقاً، ويطلق عليها اسم مرتفعات الإستبس الشرقية، حتى تصل إلى الساحل الشرقي الذي يمتد حتى خط الساحل الشرقي.

3 - القسم الجنوبي:

(1) د. فيليب رفة، الدول العربية، اقتصادياتها وجغرافيتها، نشر دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، عام 2000م، ص 300.

يشمل إقليم الصحراء الذي يمتد إلى الجنوب من شط الفرسة ولمسافة تصل إلى (320 كم) في الصحراء الكبرى، وأبرز ظاهراته سهل الجفارة، ومرتفعات القصور، ثم السهول الصحراوية الجنوبية، ويتميز بـ:

أ - سيطرة الصحراء على هذا القسم. حيث تقدر مساحتها بين (30 - 40%) من مساحة تونس.

ب - انتشار العديد من الشطوط في هذا القسم، وهي عبارة عن أحواض مائية مغلقة، تكونت نتيجة لتراجع مياه البحر وانحسارها، بالإضافة إلى استقبالها لكميات الأمطار الفجائية والغزيرة الهائلة المباشرة أو نتيجة لوصول المياه إليها عن طريق الأودية والمسيلات العديدة، وترتفع فيها نسبة الملوحة، ومنها شط الغرسة الذي يعد أهمها، وينخفض عن مستوى سطح البحر إلى (20) متراً، وكذلك شط فجاج، وشط الجريد الذي ينخفض (17) متراً عن مستوى سطح البحر، وشط مزونة. بالإضافة لوجود العديد من الواحات القريبة من تلك الشطوط.

ج - المناخ:

1 - العوامل المؤثرة في مناخ تونس:

يتأثر المناخ التونسي بالعديد من العوامل الطبيعية، وهي الإطلالة على البحر المتوسطة بواجهة واسعة، بالمرتفعات الجبلية العالية، والصحراء بمساحة 30% والعديد من الشطوط والواحات والغطاء النباتي.

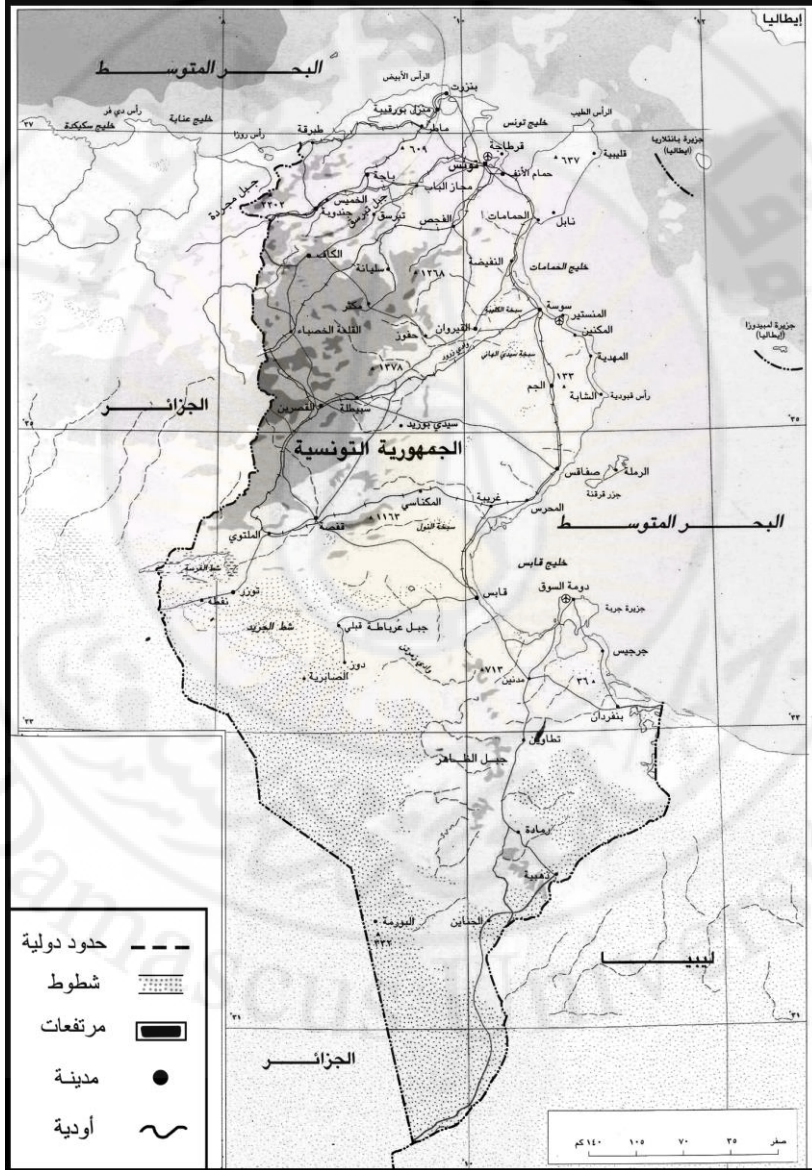
2 - عناصر المناخ:

يتكون المناخ التونسي من العناصر الآتية وهي:

أ - الحرارة: تتميز الحرارة باعتدالها شمالاً، وتصبح معتدلة باردة ولاسيما في مرتفعات جبال أطلس التل، ويؤدي ذلك لتساقط الثلوج عليها أحياناً، وتصبح معتدلة في الأراضي السهلية، وخاصة في سهل الماجردا. وتتراوح بين (5 - 12 °)، شمالاً في فصل الشتاء، وبين (25 °) صيفاً أما في الوسط والجنوب فتصل درجة الحرارة شتاءً

بين (18 - 20 °) شتاءً، وبين (42 - 50 °) صيفاً، وخاصة في المناطق الصحراوية.

خريطة (10) تونس طبيعياً



ب - الأمطار: على أساس التوزيع العام لكمية الأمطار السنوية يمكن تقسيم تونس إلى ثلاثة نطاقات مناخية تتطابق إلى حد كبير مع النطاقات الرئيسة للتضاريس، وهي على النحو الآتي:

1 - إقليم التل.

2 - الإقليم الانتقالي.

3 - الإقليم الصحراوي.

إن أهم ما يميز الأمطار غزارتها شمالاً، وخاصة في المناطق الساحلية، وعلى السفوح الغربية لجبال أطلس التل المواجهة للرياح القادمة المحملة بالرطوبة.

وتتراوح كمية الأمطار في سهل الماجردا بين (500 - 700 ملم)، وتصل أحياناً (1200 ملم)، أما في الجنوب التونسي فتقل نسبة الأمطار وتتراوح بين (50 - 150 ملم)، وسطياً كما تتميز الأمطار في المناطق الصحراوية بأنها فجائية وغزيرة وسرعان ما تنقطع، وهي سيلية جارفة يذهب قسم منها إلى البحر المتوسط عبر الأودية السيلية، أو تذهب إلى الشطوط ذلك أنها أماكن منخفضة تستقبل كميات من مياه الأمطار عبر الأودية.

ج - الرياح: يمكن تصنيف ثلاثة أنواع من الرياح في تونس وهي:

1 - الرياح الغربية والشمالية الغربية تهب على المناطق الشمالية، والشمالية الغربية والغربية، وهي رياح رطبة محملة بالرطوبة تؤدي لهطول الأمطار الغزيرة.

2 - رياح شمالية وشمالية شرقية وشرقية تهب حيناً وتؤدي إلى اعتدال في درجة الحرارة فيها، أما شتاءً فتتأثر تونس بالرياح الشمالية الباردة أحياناً.

3 - رياح جافة لافحة تحمل معها الغبار والأتربة تهب من وسط الصحراء، صيفاً يطلق عليها اسم السيروكو والسولانو في المغرب.

د - الضغط الجوي: تتكون العديد من الضغوط في تونس، بعضها مرتفع وخاصة في فصل الشتاء في الوسط والجنوب، بينما تتكون ضغوط منخفضة في الشمال والغرب شتاءً، ولاسيما فوق البحر المتوسط وتؤدي لهطول الأمطار الغزيرة شمالاً.

أما صيفاً تأتي ضغوط جوية مرتفعة في معظم الأراضي، وذات حرارة عالية حيث تؤدي لهبوب العواصف الترابية في الوسط والجنوب، ورياح خفيفة غربية وشمالية غربية شمالاً.

هـ - المناطق المناخية:

يمكن تقسيم المناطق المناخية في تونس على أساس التوزيع العام لكمية الأمطار السنوية الهائلة، وهي تتطابق والمناطق الرئيسية للتضاريس، كما يلي:

- 1 - إقليم التل: يشمل منطقة التل، وهو إقليم يتميز بالأمطار الشتوية، والحرارة المعتدلة.
- 2 - الإقليم الانتقالي: يقع بين إقليم التل شمالاً، والصحراوي جنوباً، ويتميز بارتفاع حرارته وأمطاره القليلة.
- 3 - الإقليم الصحراوي: وهو إقليم يتميز بالجفاف والحرارة العالية الشديدة، ويشمل الأراضي الصحراوية التونسية.

د - الموارد المائية:

تصنف الموارد المائية في تونس إلى نوعين رئيسيين كما يلي:

1 - الموارد المائية التقليدية:

وتشمل المياه السطحية وتقدر بحوالي (2.70 بليون م³). وهي تشمل مياه الأمطار والمياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة.

أ - مياه الأمطار: تُعدّ مياه الأمطار المورد الرئيسي للمياه السطحية في تونس، وقد بلغت كمياتها عام 1981م (1.5 مليار م³)⁽¹⁾ وتجري على هيئة أودية سيلية، حيث يزداد صبيبها، ويرتفع مستوى الماء فيها بازدياد الهطولات المطرية، وخاصة في المناطق الشمالية الغربية، والشمالية الشرقية في جبال أطلس التل، وفي المنطقة الوسطى ومن تلك الأودية، وادي نبعانة، ووادي مرق الليل، ووادي الزرود، وأودية أخرى يستفاد منها

(1) جان فرانسوا تراون، تعريب علي التومي، كارم داسي، عبد الكريم سالم، المغرب العربي، الإنسان والمجال، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997م، ص164.

في إرواء منطقة القيروان وغيرها من المناطق، كما تغمر كثيراً من السهول، وأغلبها ينحدر من أعالي جبال أطلس التل الغربية الشمالية والغربية والشمالية الشرقية. **نهر المجردة:** ينبع من الجزائر من منطقة قسنطينة، بارتفاع (1500م) ويبلغ طوله (460كم)⁽¹⁾، ويتجه شرقاً إلى الأراضي التونسية في سهل الماجردا المنخفض الرسوبي، بعد أن يكون قد كَوَّنَ دلتاً في نهاية مجراه، وتبلغ مساحة حوضه (2200كم²) ليصب في الشمال الشرقي في خليج تونس، مع نهر مليانة، القادم من منطقة ينابيع مرتفعات الأطلس ويصب جنوب تونس العاصمة. **مياه الشطوط:** المنتشرة في الوسط التونسي مثل شط الغرسة والفجاج والجريد وتعد أحد موارد المياه السطحية. ويوضح ذلك الخريطة (10).

ب - المياه الجوفية: بلغ حجم المياه الجوفية في تونس عام 1981م (1.5 مليار م³)⁽²⁾، وعام 1998م (1.80 بليون م³). ويمكن تصنيفها إلى نوعين:

1 - مياه جوفية سطحية: وهي القريبة من سطح الأرض، ويخرج بعضها على صورة ينابيع سطحية، وهي كثيرة وتتوزع جغرافياً في أنحاء الأراضي التونسية وخاصة في المنطقة الشمالية، وبالتحديد في السهل الساحلي التونسي الشمالي والشرقي، وفي سهل الماجردا.

2 - مياه جوفية عميقة: حيث يتم الحصول عليها من خلال حفر الآبار الارتوازية، وهي مياه متجددة، حيث تزداد غزارتها بالتزامن مع الهطولات المطرية، وتصل أعماقها بين (100 - 500م).

3 - مياه جوفية عميقة غير متجددة: وهي المياه التي تكونت في العصور الجيولوجية السابقة، وخاصة في عصر البلايستوسين، والميوسين، حيث كان يسيطر العصر المطير على مناخ المنطقة، وكانت تتم عمليات الطغيان البحري

(1) د. رجاء دويدري، جغرافية الوطن العربي في أفريقيا، منشورات جامعة دمشق، 2000 - 2001م، ص 367.

(2) جان فرانسوا تراون، تعريب علي التومي، كارم داسي، عبد الكريم سالم، المغرب العربي والإنسان والمجال، 1997م، ص 164.

على اليابسة، وهي موجودة بأعماق تصل إلى (1500 - 2000م). في الصحراء التونسية. وهي مشابهة للمياه الليبية في ضحتها من حيث العمق والمجري الباطني.

ويقدر نصيب الفرد من المياه عام 1990م (55م³) سنوياً، وعام 2005م (0.36م³)، وسبب هذا التناقص زيادة عدد السكان واستهلاكهم للمياه⁽¹⁾.

2 - الموارد المائية غير التقليدية:

نظراً للحاجة الماسة للمياه في تونس، وتأمين حاجة السكان من المياه، فإنه يقوم الاعتماد على موارد مائية غير تقليدية، مثل إعادة استخدام المياه المستعملة بعد القيام بعملية تكريرها، وتنقيتها، من خلال إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي، في أنحاء المدن التونسية والتجمعات السكانية التونسية، حيث يستفاد من تلك المياه بسقاية الأراضي وعمليات التشجير الحراجي، وكذلك إنشاء محطات تحلية مياه البحر حين اللزوم، علماً بأن تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه غير التقليدية في تونس تساوي (0.5 دولار)⁽²⁾.

3 - التوزيع الجغرافي للموارد المائية التونسية:

تتوزع الموارد المائية في تونس جغرافياً بين الأقسام الثلاثة في الشمال والوسط والجنوب، ويستحوذ:

أ - القسم الشمالي: على (93%)⁽³⁾ من مجموع المياه السطحية في البلاد. وذلك بسبب غزارة الأمطار، وكثرة الأودية السيلية ووجود نهر الماجردا، ووادي مليانة وقد أقيمت العديد من المشاريع، والسدود، لحجز أكبر كمية من مياه الأمطار، كما أنه يستغل ما يزيد على (31%) من المياه الباطنية التونسية، لتأمين حاجة الناس من المياه. بسبب

(1) بيتر روجرز، وبيترليدون، ترجمة شوقي جلال، مرجع سبق ذكره، ص 238.

(2) بيتر روجرز، وبيتر لينون، مرجع سبق ذكره، ص 342.

(3) جان فرانسوا اتراون، مرجع سبق ذكره، ص 196.

وجود تجمعات سكانية كبرى في الشمال التونسي مثل تونس وبنزرت وغيرها من المدن.

ب - القسم الأوسط: نتيجة لقلّة الهطولات المطرية في هذا القسم. فإن نسبة المياه السطحية تنخفض إلى (7.3%) من مجموعها في أنحاء البلاد، كما أنها تستغل (29%) من المياه الباطنية التونسية لتأمين حاجتها من المياه، ويزداد الطلب على المياه لتأمين حاجة المدن الكبيرة مثل سوسة وصفاقص، وبسبب تقدم السياحة، في هذه المنطقة.

ج - القسم الجنوبي: تنخفض كمية المياه السطحية في هذا القسم على نحو كبير بسبب المناخ الصحراوي، وندرة الأمطار وانقطاعها. لذلك يتم الاعتماد على ضخ المياه الباطنية في التجمعات السكانية، والمدن، عن طريق حفر الآبار الارتوازية، كما ترتفع نسبة الملوحة في تلك المياه، علماً بأن هذا القسم يحتوي على (41%) من المياه الباطنية التونسية، وأغلبها مياه جوفية غير متجددة.

4 - مدى كفاية تونس من الموارد المائية:

تقدر كمية الموارد المائية التونسية على اختلاف مصادرها 4.5 بليون متراً مكعباً، بينما تبلغ الحاجة المائية 5.1 بليون متراً مكعباً، وعليه فإنها تعاني عجزاً مائياً مقداره (0.6 بليون م³)⁽¹⁾ حتى عام 2025م، بسبب التزايد السكاني الكبير الناجم عن ارتفاع معدلاته الطبيعية، وحاجة هؤلاء السكان للمياه مع إقامة المشاريع الزراعية والاقتصادية الأخرى.

علماً بأن امتلاك الفرد للمياه يقدر (41.1م³) في السنة⁽²⁾، و(112.6 لتر) في اليوم، وخاصة في المدن باعتبارها تستهلك أكثر من الريف.

هـ - التربة:

تغطي الأراضي التونسية أنواع التربة الآتية:

(1) المياه في العالم العربي، آفاق واحتمالات، مرجع سبق ذكره، ص460.

(2) المياه في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص462.

أ - تربة البحر المتوسط: تربة حمراء تمتد على طول السواحل التونسية، ويطلق عليها اسم تربة اللاتيترب، وتتميز بخصوبتها العالية، وتصلح لزراعة الحمضيات، والكروم، والحبوب وهي ترب منتجة نجمت عن تحلل الصخور الكلسية التي تعود للزمن الجوراسي والكريتاسي، وتنتشر على طول الساحل الشمالي ابتداءً من الحدود الجزائرية شرقاً حتى سهل بنزرت، ومدينة تونس.

ب - تربة لحقية رسوبية ذات خصوبة عالية، تكونت بفعل عمليات الحت والنقل والترسيب، وخاصة في سهل المجردة، وفي السهل الساحلي الشرقي.

ج - تربة الجبال، ترب ذات أصل كلسي فقيرة بالمخصبات، وقليلة التحلل، حيث تنمو فيها نباتات وغابات كثيفة بسبب هطول الأمطار ذات سماكة قليلة، وتكثر في جبال أطلس التل العليا في الشمال الغربي، والشمال الشرقي، ومرتفعات دور سالي.

د - ترب ملحية تنتشر في الوسط والجنوب، حيث تتوضع في مناطق الشطوط وعلى ضفافها، بالإضافة لترب السبخات الملحية، وهي لا تصلح للزراعة باستثناء نمو بعض النباتات التي تستطيع العيش في تلك الترب.

هـ - الترب الرملية الصحراوية، وهي ترب تغطي نسبة كبيرة من مساحة تونس، وتتوضع على هيئة كتبان رملية في قلب الصحراء، وهي لا تصلح للزراعة باستثناء بعض الواحات في وسطها التي تنمو فيها أشجار النخيل. كما تواجه الترب العديد من المشكلات، منها:

1 - مشكلة التملح: تُعدُّ من المشكلات الرئيسية التي تواجه الترب وخاصة في دراسة الترب ذات الأصل الكلسي، وترب الواحات الصحراوية.

2 - مشكلة انجراف الترب: مشكلة تنجم عن قيام السيول والأودية بجرف سطح الترب التي تمر منها في أعقاب هطول الأمطار الغزيرة وتؤلف تلك السيول، مما يؤدي إلى تعرية سطح التربة.

3 - مشكلة زحف التربة الرملية التي تحدث بسبب هبوب الرياح الشديدة من وسط الصحراء باتجاه المناطق الداخلية.

4 - مشكلة الرعي الجائر: وهي مشكلة تعاني منها المناطق الداخلية حيث تقوم الحيوانات الرعوية عشوائياً بقضم النباتات والأعشاب، مما يعرض التربة إلى التآكل وإزالة النباتات والأعشاب.

6 - الغطاء النباتي:

هنالك علاقة بين نوع النباتات وكثافتها، ونوعية التربة وكمية الأمطار الهاطلة، ففي المناطق الجبلية العليا والمتوسطة تنمو نباتات وغابات شجرية طبيعية كثيفة، ذات أنواع عديدة، التي تبلغ مساحتها (666) ألف هكتار⁽¹⁾، عام 2010م.

1 - غابات جبلية كثيفة مثل شجر البلوط والسرو وتنمو فوق مرتفعات أطلس التل العليا الشمالية والشمالية الشرقية، والمرتفعات الوسطى.

2 - غابات تنمو في المناطق متوسطة الارتفاع والهضاب، وتشمل أشجار السنديان الفليني وخاصة في المرتفعات الوسطى والشرقية.

3 - نباتات الحلفا متوسطة الكثافة التي تنمو في المناطق السهلية، وخاصة في سهل الماجردا والسهول الداخلية، في المنطقة الغربية والوسطى، وبعض المناطق الجنوبية.

4 - نباتات سهوب الاسبتس التي تغطي مناطق واسعة من تونس، وخاصة في الوسط والجنوب وهي عبارة عن أعشاب قصيرة، ومتفرقة.

5 - نباتات شوكية صحراوية، لا تعمر طويلاً تتحمل العطش، وبعضها على شكل شجيرات شوكية قصيرة تقاوم الجفاف، وتنمو في المناطق الجنوبية الصحراوية بين الكثبان الرملية.

6 - نباتات قصيرة على هيئة شجيرات متفرقة تنمو في مناطق الشطوط، وفي وسط السبخات الملحية.

7 - نباتات يطلق عليها اسم (الاسبرتو) تنمو على سفوح المرتفعات، وهي كثيفة في بعض المناطق، وتعد غذاء لحيوانات الماعز.

و - الحيوانات البرية:

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية أرقام ومؤشرات تقرير عام 2010م، ص32.

وهي حيوانات آكلة للعشب مثل الأرانب البرية، التي تعيش في مناطق السهول الغربية والوسطى، وابن آوى، والطيور، وهنالك الحيوانات المفترسة مثل الذئاب، والفهود والضباع التي تعيش في المناطق الجبلية. بالإضافة للزواحف كالأفاعي والعقارب وخاصة في المناطق الصحراوية.

ثانياً: الواقع البشري والاجتماعي للسكان

يتضمن الواقع البشري والاجتماعي للسكان في تونس مجموعة من العناصر الأساسية وهي أصل السكان، وموطنهم، وتركيبهم السلالي، ثم الخصائص الديموغرافية، والتوزيع الجغرافي للسكان وهجرتهم، وفيما يلي دراسة تفصيلية عن ذلك.

1 - أصل السكان وموطنهم:

سكان تونس هم عرب وتعود أصولهم إلى أرض كنعان، وقسم منهم من البربر وجاءت هذه التسمية كما تشير بعض المصادر التاريخية إلى كلمة ⁽¹⁾ Barber/ وقد استخدمها الرومان، أي بمعنى السرعة في الحديث والكلام، فيقال (بربر فلان) أي أنه تكلم بحديث بسرعة، والبربر هم عرب حاميين تعود أصولهم إلى كنعان بن حام، وقام بدفعهم أفريتش الحميري إلى بلاد المغرب، وهم من قوم تُبّع، وقد استقروا في تلك البلاد، وإن كانت صفاتهم الجسدية تميل إلى مجموعة البحر المتوسط الساحلية، من حيث لون البشرة الأشقر والقامة المتوسطة. ويعود ذلك إلى اختلاطهم بالشعوب الأوروبية.

ومن المعروف بأن العرب الساميين قد سيطروا على بلاد المغرب العربي في القرن السابع والثامن الميلادي، وحكموا تونس والقيروان وتابعوا سيرهم غرباً باتجاه باقي الجزائر والمغرب الأقصى، وقد حدث اندماج بينهم وبين البربر سكان البلاد الأصليين.

كما أقام الفينيقيون عاصمتهم قرطاجة فيها بعد أن سيطروا على الساحل المغربي، حيث وصلت الحضارة الفينيقية إلى أقصى حدود الوطن العربي غرباً.

(1) د. فيليب رفلّة، الدول العربية اقتصادياتها وجغرافيتها، نشر دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع،

2 - التركيب السلالي:

يعود سكان تونس إلى أصولهم السلالية العربية، مجموعة البحر المتوسط، من حيث لون البشرة الأشقر عند البربر، والحنطي عند العرب الساميين، والقامة المتوسطة، والطويلة والعيون سوداء، أو خضراء أو زرقاء.

أما عن المجموعات العرقية في تونس، فهي كما يلي:

والعرب يؤلفون نسبة (98%)، ومنهم الأمازيغ الذين تعود أصولهم إلى العرب اليمانية ويشكلون نسبة (1 - 6%) في المناطق التي يتركزون فيها خاصة في جزيرة جربة، وجبال خمير في الشمال الغربي التونسي، والأوروبيين والقليل من اليهود، ونسبة قليلة من الأشخاص ذوي الأصل التركي.

3 - الخصائص الديموغرافية:

أ - تكاثر عدد السكان:

بلغ عدد سكان تونس عام 2003م (9.924) مليون نسمة، وأصبح عام 2010م (10.549) مليون نسمة، أي بزيادة قدرها (625) ألف نسمة، ولم تكن الزيادة كبيرة بسبب انخفاض معدل النمو الطبيعي للسكان، أما في عام 2012م فقد بلغ عدد سكانها (10.710) مليون نسمة، وهي تساوي (2.96%)، من مجموع سكان الوطن العربي، ومن المتوقع أن يصل عددهم عام 2025م (12.361) مليون نسمة، وعام 2050م (15.537) مليون نسمة، أي بزيادة قدره (3.176) مليون نسمة. وهي زيادة ليست كبيرة بالمقارنة بالبلدان العربية الأخرى، بسبب تخطيط النمو السكاني في تونس.

ب - العوامل المؤثرة في التزايد السكاني:

يتأثر التزايد السكاني في تونس بالعديد من العوامل وهي:

1 - العوامل الديموغرافية:

إن عدم ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان في تونس أدى إلى عدم تسجيل زيادة كبيرة في عدد السكان، خلال السنوات السابقة الذكر، وذلك بسبب تنظيم الخصوبة السكانية، من خلال مجموعة الإجراءات الحكومية الأهلية في هذا المجال، وللمقارنة فقد

كان معدل النمو الطبيعي للسكان عام 1974 / (30) بالآلف، وأصبح عام 1998م (12.30) بالآلف، بينما انخفض عام 2008م إلى (10) بالآلف فقط، وأدت تلك الإجراءات أيضاً إلى خفض معدلات الولادة، وقد بلغت عام 2009م (17.7) بالآلف وبنفس الوقت انخفضت نسبة الوفيات بسبب التقدم والتحديث في المجال الصحي إلى (5.7) بالآلف في ذلك العام.

2 - العوامل الاجتماعية:

إن عدم الرغبة في إنجاب المزيد من البنين لدى الكثيرين من السكان، والتأخر في سن الزواج، ومتابعة التعليم العالي والمتوسط، وخفض نسبة الأمية، وارتفاع المستوى الثقافي للسكان، وجهود الحكومة في تشجيع تخطيط حجم الأسرة، والجمعيات الأهلية أدت لخفض معدلات النمو الطبيعي للسكان، والخصوبة الفعلية إلى (2.2) طفل لكل امرأة عام 2020م⁽¹⁾.

3 - العوامل الاقتصادية:

إن مشاركة المرأة للرجل العمل في مختلف المؤسسات والشركات العامة الخاصة، ومتابعتها للتعليم لم يترك لديها الوقت الكافي للتفرغ لتربية الأبناء مما جعلها تلجأ لتخطيط حجم الأسرة، كذلك فإن هدف الأسرة هو تأمين دخل اقتصادي مناسب يكفي لتغطية نفقاتها، وتأمين حاجاتها المختلفة، وكذلك للتقليل من حجم البطالة، ورفع الدخل الاقتصادي من أجل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الوطني، ولهذا فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي للمرأة 2.1 نسمة فقط. وهو معدل منخفض يتوافق ومعدلات النمو الطبيعي للسكان.

- العمر المتوقع للفرد:

نتيجة للعوامل السابقة الذكر فقد ارتفع المتوسط العمري للفرد في تونس، ففي عام 2016م⁽²⁾ بلغ ذلك المتوسط (74.5) سنة عند الذكور، مقابل (78) سنة عند الإناث،

(1) موقع تونس على الشابكة، عام 2020م.

(2) موقع تونس على الشابكة، عام 2020م.

وهو معدل عال بسبب تحسن المستوى الاقتصادي والغذائي والصحي للسكان عموماً، وسبب ارتفاع تلك النسبة عند الإناث عما هي عليه عند الذكور، تعرض الذكور لمخاطر العمل أكثر من المرأة.

ج - التركيب العمري والنوعي للسكان:

1 - التركيب العمري:

يتوزع سكان تونس على الفئات العمرية الآتية:

أ - الفئات العمرية بين (0 - 14) سنة: وصلت نسبة السكان في هذه الفئات العمرية عام 2004م إلى (27.2%)، وعام 2009م انخفضت إلى (23.7%)⁽¹⁾، وحصل ذلك التناقص بمقدار (3.5%) بسبب انخفاض نسبة الولادات نتيجة لتنظيم الخصوبة السكانية وكانت تقارب النسبة العالمية البالغة (27.18%) عام 2009م، أما في عام 2014م فقد بلغت النسبة (24.3%) وذلك لنفس الأسباب السابقة الذكر.

ب - الفئات العمرية بين (15 - 64) سنة: وصلت نسبة السكان بين الفئات العمرية (15 - 65) سنة في تونس عام 2004م إلى (65.8%). وفي عام 2014م بلغت النسبة بين (15 - 65) سنة إلى (64.3%) لنفس الأسباب السابقة الذكر.

ج - الفئات العمرية أكثر من 65 سنة: وصل حجم السكان في هذه الفئات العمرية إلى (7%) من مجموع السكان.

2 - التركيب النوعي للسكان:

بلغت النسبة للذكور (99.5) ذكور⁽²⁾ مقابل كل (100) من الإناث، وسبب ذلك هو هجرة الكثير من الشباب للعمل خارج تونس، سواء كانت هجرة إلى بلدان الوطن العربي أو خارجية إلى بلدان العالم.

3 - التركيب المهني للسكان:

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية أرقام ومؤشرات عام 2011، ص31.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص31.

بلغ حجم القوة العاملة في تونس عام 2011م (3.277) مليون نسمة، منهم (30%) من النساء، و(70%) ذكور، وذلك حسب تقدير البنك الدولي عام 2014م. ويتوزع العاملون على مختلف القطاعات الإنتاجية والإدارية، والفنية والأنشطة الاقتصادية وفق الترتيب المهني الآتي:

- 1 - العاملون في الزراعة والصيد البري والبحري (11.2%).
- 2 - العاملون في أعمال الإنتاج الصناعي والنقل والبناء والمقاولون (30.4%).
- 3 - أصحاب المهن الفنية (12.5%).
- 4 - المديرون والإداريون (9.9%).
- 5 - المشتغلون بأعمال الكتابة (30.6%).
- 6 - المشتغلون بأعمال البيع (س) (8.6%).
- 7 - المشتغلون بأعمال الخدمات (6.6%).
- 8 - أصحاب مهن متنوعة غير واضحة (4.2%).
- 9 - متعطلون عن العمل (13%).

3 - التوزيع الجغرافي للسكان:

يتأثر التوزيع الجغرافي للسكان في تونس بالعوامل الآتية:

أ - العوامل الطبيعية:

- 1 - مظاهر السطح (التضاريس): تُعدُّ المناطق الساحلية في الشمال والشرق من أكثر المناطق كثافة سكانية، بسبب وجود مناطق سهلية في السهل الساحلي، ولذلك نشأت مدن كثيرة مثل بنزرت، وتونس في الساحل الغربي وسوسة، والمهدية، وصفاقص، وقابس في الساحل الشرقي، وتزداد الكثافة السكانية في السهول الداخلية مثل سهل الماجردا وسهول أخرى عديدة، بينما تقل الكثافة السكانية، في مرتفعات أطلس التل، وينعدم الاستقرار البشري فيها بسبب شدة الارتفاع، وانتشار الغابات، في أطلس التل العليا الشمالية الشرقية، والشمالية الغربية، ومرتفعات دور سالي، وينعدم التوزيع

الجغرافي للسكان في المناطق الصحراوية، وخاصة في القسم الجنوبي حيث تتوضع الصحراء، باستثناء بعض الواحات وحول الشطوط.

2 - المناخ: تزداد الكثافة السكانية، ويتوزع السكان في العديد من المدن والقرى الساحلية والداخلية، بسبب اعتدال المناخ، وغزارة الأمطار، بينما تنخفض وتتعدم في الجبال، نتيجة لانخفاض درجات الحرارة، وتراكم الثلوج في بعض أوقات السنة على قمم الجبال أحياناً شتاءً.

وبسبب هبوب الرياح الجافة الصحراوية والقاحلة التي تحمل معها الغبار والأتربة من وسط الصحراء، تنخفض الكثافة السكانية في المناطق التي تصل إليها تلك الرياح وعلى أطراف الصحراء. وبسبب الحرارة الشديدة تتراوح بين (50 - 60) درجة في الصحراء ينعدم الاستقرار البشري.

3 - المياه: ترتفع الكثافة السكانية في مناطق وجود المياه السطحية والجوفية، وخاصة على ضفاف نهر المجرى، وعلى طول السواحل التونسية، وفي مناطق وجود الينابيع، عند مقدمات جبال أطلس التل العليا الشمالية الغربية حيث تكثُر الينابيع المنحدرة من الجبال ومن باطن الأرض.

4 - التربة: ترتفع الكثافة السكانية والاستقرار البشري في مناطق وجود الترب الحمراء على ضفاف البحر المتوسط، ومناطق وجود الترب الرسوبية في سهل المجرى. بينما ينعدم الاستقرار البشري في مناطق ترب الجبال، والهضاب المرتفعة الفقيرة، ومناطق الترب الرملية في الصحراء بسبب فقرها وعدم ملائمتها للاستقرار السكاني.

ب - العوامل البشرية:

تشمل العوامل البشرية المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان، توفر خدمات البنية التحتية، والاجتماعية، والعوامل التاريخية وهي كما يلي:

1 - توفر خدمات البنية التحتية: إن توفر مياه الشرب، وطرق المواصلات ووسائلها، وتوفير الكهرباء، ووسائل الاتصال، والخدمات السياحية، عوامل مهمة للاستقرار السكاني.

وذلك يتوفر في التجمعات السكانية، ولاسيما المدن المتوسطة والكبيرة، والبلدات، والقرى والمراكز الحضرية.

2 - الخدمات الاجتماعية: وهي تشمل توفر الخدمات الصحية من المشافي والمراكز الصحية، والمؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد عليا ومتوسطة، وهذا ما يفسر، ارتفاع الكثافة السكانية في المراكز الحضرية والريفية.

ج - العوامل الاقتصادية:

تزداد الكثافة السكانية في المناطق الزراعية وخاصة في الساحل والسهول الساحلية والداخلية، وكذلك في مناطق التوزع الجغرافي للصناعات على اختلاف أنواعها، في المدن وضواحيها بالإضافة إلى ارتفاعها في مناطق النشاط التجاري.

4 - توزيع السكان في المراكز الحضرية والريفية:

بلغت نسبة سكان المراكز الحضرية في تونس عام 2010م (66.1%) من مجموع السكان وتساوي هذه النسبة (6.972) مليون نسمة، مقابل (33.9%) لسكان الريف، وبعض القبائل البدوية، وهي تساوي (3.577) مليون نسمة، للأسباب المذكورة سابقاً. أما أهم المدن في تونس فهي:

أ - تونس: عاصمة الدولة ويصل عدد سكانها حوالي (2.5) مليون نسمة وهي أكبر مركز تجاري اقتصادي، وإداري، وسكاني.

ب - بنزرت: ميناء مهم ومدينة يزيد عدد سكانها على (1.5) مليون نسمة.

ج - صفاقس: مدينة وميناء مهم على الساحل التونسي يصل عدد سكانها إلى حوالي (1.2) مليون نسمة.

د - قفصة: وهي مدينة داخلية، وتعد ميناءً مهماً في تونس ويقدر عدد سكانها عام 2011م (1.3) مليون نسمة. وهناك مدن أخرى مثل قابس وقرطاجة والقيروان، وهي مدن ذات عمق تاريخي أيضاً.

5 - الكثافة السكانية:

بلغت الكثافة العامة للسكان في تونس عام 2010م (64.3) نسمة/كم²، ولكنها تختلف بين المناطق حسب خصائصها الطبيعية البشرية والاقتصادية، إذ تبلغ أعلاها في المناطق الساحلية التي تزيد على (70) نسمة/كم²، بينما في السهول الداخلية تتراوح بين (50 - 70) نسمة/كم² لأسباب ذكرت سابقاً أما في المناطق الريفية فإنها تنخفض بين (30 - 50) نسمة/كم² وفي أطراف المناطق الصحراوية والواحات تتراوح بين (1 - 30) نسمة/كم²، وفي المناطق الجبلية والصحراوية تكون أقل من (1) نسمة/كم².

6 - الهجرة والتحركات السكانية:

تشهد تونس حركة هجرة داخلية وخارجية تترك الكثير من النتائج والآثار على العديد من المجالات، بالإضافة إلى حركة السكان اليومية من الريف إلى المدن وبالعكس.

أ - الهجرة الداخلية:

يمكن تصنيف الهجرة الداخلية التونسية إلى عدة أنواع وهي:

1 - الهجرة من الريف إلى المدن: وهي أقدم أنواع الهجرة وخاصة إلى العاصمة مدينة تونس، ومدن بنزرت، وصفاقص، وسوسة، وقابس، وغيرها من المدن منذ عام 1960م، وقد كان لذلك أسباب عديدة منها أسباب دافعة من الريف وأسباب جاذبة المدن وكان بعضها دائماً أو مؤقتاً.

والأسباب الدافعة تشمل عدم وجود فرص العمل المناسبة، وانتشار البطالة، وزيادة عدد السكان، بالإضافة إلى قلة الخدمات المقدمة للسكان من بنية تحتية مثل عدم وجود طرق المواصلات، والكهرباء، والماء، وقلة عدد المدارس، والمشافي والمراكز الصحية، وانخفاض الأجور. وكان هذا في الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة بسبب سياسة الاستعمار، التي كانت سائدة آنذاك، وخاصة في الريف التونسي الذي كان يعاني من الفقر بالإضافة للمدن أيضاً.

أما الأسباب الجاذبة في المدن فتشمل توفر فرص العمل، وتوفر الخدمات السابقة الذكر فيها ومؤسسات التعليم والصحة، وانتشار المعامل والمصانع في المدن خاصة في

العاصمة تونس، التي استحوذت على النسبة الكبيرة من المهاجرين وتقدر بحوالى (70%) منهم، كونها أكبر مركز إدارياً واقتصادياً، وتاريخياً وثقافياً، بالإضافة لمدن بنزرت وصفاقص، وقابس.

2 - الهجرة بين المدن التونسية: وهي هجرة تنقلية مؤقتة أو دائمة للسكان، ومن أهم أسبابها رغبة بعضهم بالإقامة في المدن الساحلية، أو بسبب فرص العمل الوظيفي التي تتوفر للشخص المهاجر.

3 - الهجرة من المدن إلى الريف: وهي هجرة حديثة نجمت عن عودة الكثير من المهاجرين سابقاً، إلى قراهم التي هاجروا منها، بعد بلوغهم التقاعد، أو انتقال بعضهم الإقامة في الأرياف والضواحي القريبة من المدن وخاصة العاصمة، بعيداً عن الضوضاء وطلباً للراحة والاستجمام.

ب - حركة الهجرة الخارجية:

وهي تقسم إلى نوعين:

1 - هجرة خارجية مغادرة: وهي تشمل هجرة كثير من القوى العاملة، العادية والفنية وبعض أصحاب الخبرات للعمل في بلدان الخليج، وخاصة إلى السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان، وإلى ليبيا باعتبارها مجاورة لتونس بالإضافة لهجرة الطلاب المؤقتة إلى أوروبا وأمريكا لمتابعة الدراسة والتعليم العالي.

وبلغ حجمها عام 2012 - 2013م (1.223.213) مهاجراً، منهم (84.5%) إلى أوروبا، وكان سابقاً قد هاجر من تونس إلى فرنسا عام 1971م (120)⁽¹⁾ ألف شخصاً، منهم (88) ألف إلى فرنسا، و(10) آلاف إلى ألمانيا، و(1500) إلى بلجيكا، وما تبقى إلى دول أوروبية أخرى، وكذلك مغادرة (104) آلاف يهودي إلى فلسطين المحتلة، ولم يبق من اليهود سوى (1000) شخص.

2 - هجرة خارجية وافدة: وتشمل الهجرات التاريخية للعرب، البربر، الأمازيغ، اليونان، الرومان، الفينيقيون، اليهود، الأتراك، الفرنسيون، الإسبان، الوندال.

(1) د. علي فاعور، الهجرات الدولية، منشورات الجامعة اللبنانية، ط1، 2016م، ص241.

وتمثل في هجرة الفرنسيين سابقاً في أثناء الاحتلال الفرنسي لتونس، حيث وصل مئات الآلاف منهم للعمل في المشاريع الاقتصادية والفنية من خلال الشركات والمؤسسات التي أقامها الفرنسيون في تونس، وعمل بعضهم في قطاع تعليم اللغة الفرنسية بدلاً من اللغة العربية لنشر الثقافة الفرنسية بالإضافة للعمل في العديد من القطاعات الأخرى وهناك حركة وافدة مؤقتة بقصد السياحة من أوروبا وأمريكا بسبب امتلاك تونس للمقومات السياحية العديدة، وبلغ عدد الفرنسيين والإيطاليين في تونس (255) ألف شخص خلال فترة الاحتلال الفرنسي لتونس.

من البلدان العربية وصل إلى تونس العديد من المجموعات السياحية، وعدد من المهاجرين للإقامة والعمل وخاصة من مصر.

3 - حركة السكان اليومية: وهي حركة تشمل توجه مئات الآلاف من السكان بقصد الزيارة والعمل والتسوق إلى المدن التونسية، من الريف والضواحي القريبة، والعودة مساءً، ويقدر عددهم بحوالي (400) ألف نسمة إلى العاصمة تونس، وعشرات الآلاف إلى بقية المدن وبسبب توفر وسائل النقل والمواصلات الخاصة والعامة التي تقلهم يومياً ذهاباً وإياباً.

ج - مظاهر التوطن البشري والعمراني:

1 - الواقع الاجتماعي:

يشمل الواقع الاجتماعي في تونس دراسة قطاع التعليم والأمية، والقطاع الصحي.

أ - في مجال التعليم: بلغ عدد طلاب المراحل التعليمية كافة عام 2010م (1.998.286) طالباً وطالبة⁽¹⁾، و(2.1) مليون طالب عام 2014م، وقد كانت نسبة طلاب المرحلة الابتدائية (50.2%) من مجموع هؤلاء، وهي تتفوق على غيرها بسبب النمو الطبيعي للسكان، وزيادة نسبة صغار السن وعدم وجود تسرب من المدارس في هذه المرحلة، في حين بلغت نسبة طلاب المرحلة الإعدادية (24.3%)، مقابل (23.4%) لمرحلة الثانوية نتيجة لحالات تسرب من المدارس في هذه المرحلة.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، البلدان العربية أرقام ومؤشرات عام 2011م، ص34.

أما عن عدد طلاب مرحلة التعليم الجامعي وطلاب الدراسات العليا فقد بلغ عددهم (37) ألف طالباً وطالبة عام 2014م، في ذلك العام.

ب - في مجال الأمية: رغم التقدم في مجال التعليم بكافة المراحل فقد بقيت الأمية عند العديد من السكان، وتبلغ نسبتها (19%)⁽¹⁾ من مجموع السكان، وأغلبها ناجم من تراكم أعدادهم خلال سنوات سابقة ومعظمهم من كبار السن، منهم (11.5%) عند الذكور، مقابل (26.4%) عند الإناث، وسبب تفوقها هو أن الظروف لم تكن مهيأة لدخولهن المدارس لأسباب اجتماعية وعادات اجتماعية كانت تعيق ذلك.

ج - القطاع الصحي: تعد خدمات القطاع الصحي مؤشراً مهماً على التطور والتقدم، إذ بلغ عدد المستشفيات عام 2010م (174) مشفى عاماً وخاصاً، وبلغ متوسط عدد السكان لكل طبيب عام لكل (812) نسمة، وطبيب أسنان لكل (3370) نسمة، و(3260) نسمة لكل صيدلي، بينما بلغت نسبة الممرضين، ممرض أو ممرضة ما لكل (308) نسمة، وهذا دليل على تطور القطاع الصحي علماً بأن موازنة وزارة الصحة في تونس بلغت في ذلك العام (6.5%)⁽²⁾ من الموازنة العامة في البلاد ويظهر من خلال المؤشرات السابقة الذكر، الواقع الاجتماعي في تونس.

2 - الواقع الخدمي:

يشمل الواقع الخدمي مجموعة مجالات، ومنها الخدمات الأساسية، وقطاع الإسكان.

1 - في مجال خدمات البنية التحتية:

أ - في مجال الطاقة الكهربائية: بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية عام 2009م (14082) جيجاوات/ساعة، بهدف تأمين الإنارة الكهربائية للنسبة العظمى من المدن والبلدات والقرى والتجمعات السكانية في تونس، حيث مارت إنارتها، وقد بلغ استهلاكها بما يعادل (168) ألف برميل نفط مكافئ في اليوم. حيث بلغ متوسط نصيب الفرد منها (5.5) برميل نفط مكافئ سنوياً عام 2008م.

(1) جامعة الدول العربية، المرجع السابق، ص34.

(2) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مرجع سبق ذكره، ص33.

ب - في مجال الاتصالات: بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة عام 2010م (1.290) مليون خط، أي بمعدل (12.2) خطاً لكل (100) من السكان، وبلغ عدد مشتركى الهاتف المحمول (11.114) مليون مشترك، بمعدل (105.4) هاتف لكل (100) من السكان، أما عدد مكاتب البريد فقد بلغ عددها (1036) مكتب، أما عن مشتركى الانترنت فقد بلغ (636) ألف مشترك، وبلغت النسبة العامة (6.0) خط لكل (100) من السكان، وهذا مؤشر على التطور في مجال استخدام المعلوماتية في مجال الاتصال والتواصل، والاستفادة من خدمات التقدم التكنولوجي.

ج - في مجال مياه الشرب: تم تأمين مياه الشرب لمعظم التجمعات السكانية من مدن وبلدات وقرى، وبلغت الكمية المؤمنة عام 1981م (140)⁽¹⁾ مليون م³، في حين بلغت حصة مدينة تونس وحدها (55) مليون م³، وزادت الكمية العامة عام 2000م بمقدار (450) مليون م³، منها (235) مليون م³، لمدينة تونس وحدها، بسبب زيادة عدد سكانها، وتقوم الشركة التونسية لتوزيع المياه بتأمين نسبة كبيرة من حاجة السكان.

أما في عام 2014م فقد ازدادت الكمية إلى حوالي (600) مليون م³ لتأمين حاجة السكان المتزايدة من مياه الشرب.

2 - في مجال الإسكان:

يعد تأمين المساكن أحد الخدمات الأساسية الضرورية للسكان، من أجل تأمين مأوى لهم، فقد بلغ عدد المساكن المنفذة عام 2009م (2.887) مليون مسكن، مع تأمين الخدمات اللازمة لها، من حيث ربطها بالخدمات الأساسية، فكان إيصال الكهرباء بنسبة (98.7%) منها، وتم ربط (86.1%) منها بشبكة مياه الشرب، في حين ربط (82.9%) منها بشبكة الصرف الصحي.

د - التقسيمات الإدارية:

تقسم تونس من الناحية الإدارية إلى مجموعة من المحافظات، وأهمها:

(1) جان فرنسواتراون، تعريب علي التومي، كارم داسي، عبد الكريم سالم، المغرب العربي، الإنسان والمجال، دار الغرب الإسلامي، 1997م، ص200.

تونس - بنزرت - صفاقص - سوسة - ققصة - القيروان - بالإضافة لمحافظة الجنوب - قابس وغيرها، ويتبع كل محافظة عدة ولايات وتنقسم إلى (264) منطقة إدارية، حسب المرسوم بتاريخ 26 مايو 2016م تقسيم المنطقة إلى (350) بلدية، ثم القطاع والعمادة وعددها (2.073) عمادة.

ثالثاً: الواقع الاقتصادي

يشمل الواقع الاقتصادي في تونس عدة قطاعات، تعتمد على الموارد الاقتصادية، المتاحة فيها، وهي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، والصناعة، وقطاع السياحة، ثم التجارة.

1 - الزراعة والثروة الحيوانية:

أ - الزراعة وأهميتها:

تتوزع الزراعة في تونس إلى زراعة مروية وبعلية، وهي من أقدم الحرف التي يمارسها السكان، لأنها تؤمن لهم الغذاء اللازم للحياة، ويعمل بها نسبة كبيرة من السكان. وتقدر نسبة العاملين فعلياً بحوالي فيها (75%) من السكان، وذلك بسبب النشاط الأسري الكبير في هذا المجال.

ونظراً لبساطة العمل الزراعي ومما لا تعقيد فيه، سواء بالنسبة لعمليات البذار اليدوي، أو عزق الأرض، أو لجني المحصول قبل استخدام الآلات الزراعية الحديثة التي ساعدت الفلاح على زيادة إنتاج أرضه، لكنه كان يمارسها من خلال خبرته، وتوفر وسائل الري القديمة بسهولة ويسر، ومن هنا فقد مارسها الإنسان منذ آلاف السنين، ويُعدّ النشاط الاقتصادي الأول في ولايات باجة، سليانة، زغوان، القيروان، سيدي بوزيد.

ب - مقومات الزراعة:

رغم العديد من المشكلات التي تواجه الزراعة إلا أن هنالك العديد من المقومات، وتشمل ما يلي:

1 - توفر المياه السطحية والجوفية: إذ تقدر كمياتها بحوالي (4.50)⁽¹⁾ بليون م³، ويستخدم

نسبة كبيرة في الزراعة، وخاصة من مياه نهر المجردة، وأودية سيلية تقوم بتجميع المياه. ومن أجل توفير أكبر كمية من المياه تم إنشاء (21) سداً⁽²⁾، وعملت على توفير (739) مليون م³ من المياه بالإضافة لإنشاء (203) سدود صغيرة، توفر ما يزيد على (110) مليون م³ سنوياً من المياه، كما حُفِرَ ما يزيد على (610) بئر ارتوازي لضخ المياه الجوفية وتوفر ما يزيد على (288) مليون م³.

2 - إنشاء عشرات السدود السطحية، وسدود التغذية ومن هذه السدود:

أ - سد سيدي سالم ويحجز (555) مليون م³، وهو سد تجميعي يقوم بحجز كميات كبيرة من مياه الأمطار، حيث تتحدر إليه العديد من الأودية السيلية شتاءً⁽³⁾.

ب - كما حُفِرَتْ وأنجارت قناة جومين - مجردة، من نهر المجردة.

ج - سد سيدي سعد، وهو سد مهم تجميعي - وقد تم إنشاؤه عام 1985م، وتحديثه فيما بعد.

د - سد سجنان، وسد سيدي البراق، بالإضافة إلى إنشاء مشروع الهوارب، لإرواء سهل منطقة القيروان الواسع وقد زادت مساحته.

هـ - شق قناة من نهر المجردة، الوطن القبلي، حيث تقوم بتأمين قسم من المياه إلى مدينة تونس، بالإضافة إلى منطقة الساحل ومدينة صفاقص، كما أنشئت عشرات السدود بين أعوام 2000 - 2010م في المنطقة الوسطى، والشمالية بين مرتفعات جبال الأطلس لزيادة كمية المياه التجميعية، مع العديد من الينابيع بهدف زيادة المساحات المروية.

ومنها سد وادي كساب، وسد بني مطير، كما حفر مئات الآبار الارتوازية العامة والخاصة لزيادة المساحات المروية، كما هي الحال في ساحل سوسة وكذلك بالنسبة لوادي النبهانة حيث تم الاستفادة من مياهه.

(1) بيتروجرز، وبيترليدون مرجع سبق ذكره، ص238.

(2) المرجع السابق، ص246.

(3) جان فرانسواتراون، المغرب العربي، الإنسان والمجال، مرجع سبق ذكره، ص198.

و - الاستفادة من مياه الأودية مثل وادي الليل، والزرود، ووادي نبعانة، وذلك لإرواء سهل القيروان، وسد بني يهدل الذي أقيم على وادي تافنة.

ز - الاستفادة من مياه الغدران، وهي أحواض مائية تتغذى بمياه الأمطار، ويزداد مستواها المائي في فصل الشتاء بعد هطول الأمطار.

ح - الاستفادة من غزارة مياه الأمطار، في أنحاء تونس مما يساعد على نمو الزراعات البعلية، وخاصة الحبوب وفي طليعتها القمح والشعير والبقوليات.

3 - توفر الأراضي الزراعية: بلغت مساحة الأراضي الزراعية في تونس عام 2010م (4.953) مليون هكتار⁽¹⁾ بعلية ومروية.

وللمقارنة فقد بلغت مساحة الأراضي المروية عام 1956م (65) ألف هكتار، وأصبحت عام 1981م (190) ألف⁽²⁾ هكتار، وهي تساوي (7.33) مليون هكتار عام 2011م، وتقدر نسبتها بحوالي (35%) من مجموع الأراضي، مقابل (65%) للأراضي البعلية، وقد ازدادت تلك المساحات بسبب زيادة عدد المشاريع المائية وتوزعت المساحات المروية على مختلف المديرية والمناطق.

ففي القسم الشمالي: تركزت الأراضي المروية في منطقة وادي المجردة وخاصة الوادي الأسفل، وادي المجردة الأعلى، وفي منطقة الوطن القبلي، والأخماس، وهي تستحوذ على (64%) من الأراضي المروية العامة في تونس، مقابل (36%) أراضي بعلية.

أما القسم الأوسط فإنه يستحوذ على (60.9%) من الأراضي المروية في هذه المنطقة مقابل (39.1%) أراضي بعلية وتقل هنا نسبة الأراضي البعلية بسبب زيادة المشاريع المائية من سدود، وحفر آبار ارتوازية، وهي موزعة جغرافياً في مناطق نهبانة، والقيروان، وسهول تونس الوسطى.

أما في القسم الجنوبي فتبلغ نسبة الأراضي المروية (51.3%)، مقابل (49.7%) أراضي بعلية، وسبب انخفاض مساحة الأراضي المروية هو الجفاف.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية أرقام ومؤشرات مرجع سبق ذكره، ص 32.

(2) جان فرانسوا تراون، مرجع سبق ذكره، ص 198.

- 4 - **المقومات الفنية:** تشمل المقومات الفنية والخبراء والفنيين والمهندسين الزراعيين، الذين يساهمون بتقديم الخبرات الفنية للمزارعين، من خلال الجهات الرسمية وتحديث الصناعات الزراعية التي تساهم في تجدد الزراعة، والتوجه نحو استخدام وسائل الري الحديثة، وتوفير الأسمدة والمبيدات الحشرية اللازمة واستخدام الآلات الزراعية.
- 5 - **المقومات البشرية:** وتشمل توفر الأيدي العاملة الزراعية التي تساهم على نحو فعال وتقدم الزراعة وخاصة الزراعات الكثيفة، مثل الحبوب والزيتون وعصره.
- 6 - **المقومات المالية:** وهي تشمل امتلاك العديد من المزارعين لرؤوس أموال تساهم في الاستثمار الزراعي، والقروض الزراعية التي يحصل عليها المزارعون.
- 7 - **الخطط الزراعية في مجال الخطط الاقتصادية،** بهدف تأمين الإنتاج الزراعي المناسب.
- 8 - **التسويق الزراعي الداخلي:** وهذا عامل مهم في تقدم الإنتاج الزراعي، من خلال الاستهلاك المباشر للسكان للمنتجات الزراعية، أو تصنيعها مثل عصر الزيتون والحصول على الزيت وتصديره، ومعامل تعليب الخضراوات والفواكه.

ج - مشكلات الزراعة ومعالجتها:

تواجه الزراعة في تونس العديد من المشكلات وهي:

1 - مشكلات طبيعية:

أ - سيطرة الصحراء على نسبة كبيرة من مساحتها، بالإضافة لجبال أطلس التل في الشمال الغربي الشرقي والجبال الوسطى أيضاً، المستنقعات والسبخات الملحية، مما يعيق توسع مساحة الرقعة الزراعية، لذلك يجب إيقاف ظاهرة التصحر التي تتعرض لها المنطقة.

ب - العجز المائي الذي تعاني منه تونس، مما يعيق التوسع المساحي للأراضي المروية، إلا في حال تغطية ذلك العجز، والاستثمار الأمثل للموارد المائية المتاحة، واستنباط طرق جديدة للمياه، مثل تحلية مياه البحر، وحفر مزيد من الآبار الاتوازية،

والحفاظ على المياه، من شدة التبخر والهدر والضياع، واستخدام الطرق العلمية في مواجهة ذلك.

ج - تملح التربة، وازدياد نسبة الجفاف والتصحّر الذي تتعرض له الأراضي، خاصة حول المدن، ولذلك يجب القيام بعمليات غسل التربة من الأملاح، والحفاظ على خصوبتها واستخدام الأسمدة العضوية والكيميائية.

د - تعرض الأراضي الصالحة للزراعة حول المدن والبلدات والقرى لظاهرة السكن العشوائي، مما يقلل من مساحتها، ويؤدي ذلك لقضم مزيد منها. لذلك لا بد من إيقاف هذه الظاهرة، ومعالجة هذه المشكلة، بالطرق العلمية مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي لسكانها.

2 - مشكلات فنية:

تتمثل في عدم تطبيق الطرق الحديثة بالزراعة لكثير من مساحتها، مثل الري بالتقطير، والرياح، وإضافة الأسمدة الكيماوية لكثير من أراضيها، التي تؤدي لتملح التربة وعدم غسلها، مما يؤثر سلباً على الإنتاج، لذلك من الأجدر تطبيق الطرق الفنية مثل استخدام الري بالتقطير والرش بالرياح لسقاية المزروعات، وإضافة الأسمدة العضوية والكيميائية لزيادة خصوبة التربة، والقيام بعمليات غسل التربة من الأملاح، بالطرق العلمية الحديثة وإرشاد المزارعين لذلك.

3 - مشكلات إدارية واستثمارية:

تشمل عدم تطبيق الخطط المرسومة على نحو كامل، وانخفاض نسبة التنفيذ في تطبيقها، ولحل هذه المشكلات يجب متابعة تنفيذ الخطط من خلال آلية معينة في القطاعين العام والخاص، وانخفاض نسبة رأس المال المخصص للاستثمار الزراعي، ومن الأهمية حل هذه المشكلة وزيادة نسبة رأس المال للاستثمار الزراعي.

4 - ضعف السوق الاستهلاكية الخارجية للمنتجات الزراعية، لذلك من الأهمية عقد مزيد من الاتفاقيات لتقديم المنتجات الزراعية وتسويقها خارجياً مثل إنتاج الزيتون، ذلك أن تونس تنتج كميات كبيرة منه.

5 - ضعف إنتاج الحبوب ولاسيما القمح، لذلك يجب التركيز على زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالقمح للعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي منه كونه الأساس في تحقيق الأمن الغذائي.

د - الإنتاج الزراعي:

يصنف الإنتاج الزراعي في تونس كما يلي:

1 - الحبوب: بلغ إنتاج القمح عام 2010م (822) ألف طن⁽¹⁾، وهذه الكمية لا تكفي الحاجة بسبب تزايد عدد السكان من جهة، وعدم التوسع في زراعته نتيجة للعوائق الطبيعية، وتأرجح كميات الأمطار الهائلة، لذلك تلجأ تونس لاستيراد القمح لسد العجز في الفجوة الغذائية، وقد بلغت مساهمة تونس من قيمة تلك الفجوة (1.553) مليار دولار، والبالغة في الوطن العربي (36.99) مليار دولار، وتساهم تونس بنسبة (4.2%)⁽²⁾ من قيمتها.

أما الشعير فقد كان إنتاجه عام 1970م (500) ألف طن⁽³⁾، وأصبح عام 2010م (237) ألف طن، وسبب هذا التناقص، تقلص مساحة الأراضي المزروعة به، وتتناقص كميات الأمطار الهائلة وتتركز زراعته في المناطق الهامشية الوسطى والجنوبية.

2 - الكروم: تشتهر به تونس بسبب ملاءمة المناخ وتوفر التربة الصالحة لزراعة، وحول مدينتي تونس وبنزرت في الساحل الشمالي. وتقدر كميات إنتاجه بحوالي (250) ألف طن عام 2010م.

3 - الزيتون: كانت تونس تشغل المركز السادس في العالم إنتاجاً للزيتون عام 1971م، بعد إسبانيا وإيطاليا، واليونان، والبرتغال، وتركيا، ثم أصبحت في المركز الرابع بعد عام 2010م، ثم المركز الثالث عام 2019م، والأولى بين بلدان المغرب العربي، أما في عام 2019م فيقدر عدد أشجار الزيتون بـ (36) مليون شجرة، والإنتاج نحو (140) ألف طن، بالإضافة للزيتون الذي يستهلك مباشرة دون عصره، ويعد تصديره

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية، أرقام ومؤشرات عام 2011م، ص32.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، تقرير عام 2010م، ص36.

(3) د. محمود طه أبو العلا، العالم العربي، ط1، نشر مكتبة الأنجلو المصرية، 1973م، ص310.

(30%) من صادرات تونس، ويزرع في الساحل الشمالي والشرقي، وبعض المناطق الداخلية.

4 - الخضراوات: بلغ إنتاج تونس من الخضراوات (3.204) مليون طن، ومن الطماطم (البندورة) (1.296) مليون طن، وهو يكفي حاجة السكان.

5 - النخيل: وهو من الأشجار التي تزرع بمساحات كبيرة، وقد بلغ عدد أشجاره عام 1970م (3) مليون نخلة، ويقدر عددها عام 2010م (3.5) مليون نخلة.

2 - الصيد البحري والثروة الحيوانية:

أ - الصيد البحري:

بلغت كمية الأسماك التي كان اصطيادها وإحصاؤها رسمياً عام 2010م (102.066) ألف طن⁽¹⁾، أما الصيد الخاص فهو أكثر من ذلك، وهناك ما يزيد على ضعف هذه الكمية التي جاء اصطيادها من قبل السكان ولا تسجل، بل يتم استهلاكها مباشرة، ومصايد خاصة. بسبب ملائمة الشواطئ التونسية للصيد البحري وتعرجها بالإضافة إلى صيد الإسفنج وتقدر كمية بحوالي (75) طن، علماً بأن أسطول الصيد يقدر بحوالي (600) سفينة.

ب - تربية الحيوان:

يربي العديد من السكان الأغنام والماعز والإبل والخيول، والأبقار وحيوانات الركوب ويقدر عدد الأغنام بحوالي (4) مليون رأس، عام 2010م، بالإضافة لتربية الدواجن التي أنتجت (150) ألف طن من لحوم الدواجن، ومن البيض بلغ الإنتاج (1.710) مليون بيضة وبالإضافة لإنتاج الحليب.

ج - الثروة السمكية:

تمتلك تونس شاطئاً بحرياً متوسطياً واسعاً، ساعدها على إنشاء مصايد للأسماك، وخاصة في خليج قابس، المعروف بضخالة المياه فيه يساعد على تجميع الأسماك وتكاثرها،

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سبق ذكره، ص32.

ويضاف إلى ذلك وجود أسطول خاص للصيد يتضمن المراكب الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، وتقدر كمية الإنتاج في عام 2019م بأكثر من (100) ألف طن، عدا الصيد غير المسجل من قبل السكان على طول الساحل التونسي.

3 - الصناعة والطاقة والثروات الباطنية:

أ - الصناعة ومقوماتها:

ترتبط الصناعة بتونس بالطاقة والثروات الباطنية ارتباطاً وثيقاً وتعتمد على مجموعة من المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية.

1 - **المقومات الطبيعية:** تشمل امتلاك تونس للعديد من الموارد الطبيعية، لتكون مواداً أولية للصناعات المختلفة الغذائية والكيميائية، والتحويلية والعديد من المعادن، والثروات الباطنية مثل الفوسفات، والحديد، والرصاص، والنحاس، وامتلاكها للعديد من مصادر الطاقة، مثل النفط والغاز، والقوى المحركة.

2 - **المقومات البشرية:** تشمل وجود القوى العاملة العادية والفنية اللازمة لإدارة الصناعة، بالإضافة للموارد البشرية المدربة من خلال وجود الكليات الجامعية، والمعاهد العليا والمتوسطة الفنية المتخصصة بتخريج الأشخاص المؤهلين للقيام بالصناعة والإشراف عليها.

3 - **المقومات الاقتصادية:** تتضمن امتلاك رأس المال اللازم لإنشاء صناعات محلية، تتوافق مع الإمكانيات الموجودة، بالإضافة إلى وجود السوق لتصريف المنتجات المحلية، وتصدير بعضها للخارج، من خلال حركة تجارة داخلية وخارجية.

4 - **المقومات الإدارية:** تتعلق بإصدار جملة من القرارات الرسمية لتحديث الصناعة، من خلال المؤسسات والشركات الحكومية والخاصة، للقيام بذلك وخاصة في العاصمة تونس وبقيّة المدن مثل بنزرت وصفاقص وقابس.

5 - إنشاء العديد من المناطق الصناعية المتخصصة في المدن وحولها، وإنشاء صناعات في مناطق الإنتاج الزراعي.

ب - أطوار الصناعة في تونس:

مرت الصناعة التونسية بعدة مراحل تاريخية، وهي:

- 1 - **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة التي نشأت منذ عام 1957 - 1970م، وبعد الاستقلال مباشرة من الاستعمار الفرنسي، وتميزت بأنها كانت صناعة بسيطة خفيفة، مثل الصناعات الغذائية وصناعة الأدوية، وكانت بعض المعامل في المدن الرئيسية مثل تونس وبنزرت وصفاقص.
- 2 - **المرحلة الثانية بين 1970 - 1990م:** تجددت الصناعة على نحوٍ قليل في هذه المرحلة، وتركزت على تحديث الصناعات القائمة النسيجية والغذائية، واستخراج بعض الثروات الباطنة ولاسيما النفط والغاز وبعض المعادن.
- 3 - **المرحلة الثالثة بين 1990 - 2000م:** تميزت بإنشاء العديد من الصناعات البتروكيميائية، والكيميائية مثل صناعة الإسمنت، ومواد البناء، وتكرير النفط والأسمدة.
- 4 - **المرحلة الرابعة بين 2000 - 2010م:** تم في هذه المرحلة وضع الخطط وتنفيذها على نحوٍ مقبول، وتم تحديث كثير من الصناعات، وإنشاء مناطق صناعية، وإحداث العديد من الصناعات الكيميائية والتعدينية، والتحويلية.

ج - مشكلات الصناعة في تونس:

واجهت الصناعة التونسية العديد من المشكلات وهي:

- 1 - صناعة بسيطة تركزت على الجانب الغذائي والتحويلي، واعتمدت على الإنتاج الزراعي.
- 2 - ضعف رأس المال الكبير اللازم لإنشاء صناعات متقدمة وحديثة.
- 3 - أغلب الصناعات خفيفة تعتمد على المواد الأولية المتوفرة، مثل صناعة تكرير النفط.
- 4 - معظم الصناعات حديثة الإنشاء لا يتجاوز عمرها 40 عاماً، وأغلبها صناعات بسيطة حديثة العهد.
- 5 - عدم قدرتها على منافسة الصناعات الأجنبية، في الأسواق العالمية، والسوق المحلية.

6 - عدم قدرتها على تصنيع الموارد والثروات الباطنية، بسبب ضعف الإمكانيات ورأس المال. لذلك تلجأ لتصدير الكثير من ثرواتها الباطنية بمواد خام.

د - مصادر الطاقة:

تتوزع مصادر الطاقة في تونس، وتشمل النفط والغاز والطاقة الكهربائية.

1 - **النفط:** تمتلك تونس كميات كبيرة من النفط، ولكنها محدودة، حيث اكتشف فيها عام 1965م في حقل البورمة، وبلغ الإنتاج عام 2009م (82) ألف برميل يومياً، وفي عام 2013م وصل الإنتاج إلى (86) ألف برميل يومياً بسبب زيادة عدد الآبار النفطية، أما في عام 2015م فقد بلغت كمية الإنتاج (55) ألف برميل يومياً، ومن آبار النفط في تونس: (آدم، عشتارت، ديدون، البرمة، مسكار، ووادي زار)، وحصل ذلك الانخفاض في الكمية بسبب نضوب العديد من الآبار.

2 - **الغاز الطبيعي:** تتركز حقول الغاز الطبيعي في حقل رأس الطيب في الساحل الشمالي الشرقي التونسي، بطاقة إنتاجية مقدارها (8.3) مليون م³ عام 1966م، وحقل بير علي قرب ميناء صفاقص (2.7) مليون م³، أما في عام 2009م فقد بلغ الإنتاج السنوي من الغاز الطبيعي (2.794) مليون م³، وتقدر كميات الاحتياطي (65) مليار م³، ويقدر الإنتاج اليومي (58) ألف برميل مكافئ من النفط، وبلغ الإنتاج عام 2013م (1.879) مليار قدم³، بينما كان الاستهلاك (4.079) مليار قدم³.

3 - **الطاقة الكهربائية:** بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية (24082) جيغا واط/ساعة، بينما بلغ إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية بما يعادل (168) ألف برميل مكافئ من النفط يومياً، وهذه النسبة كبيرة بسبب زيادة الحاجة لاستهلاك مزيد منها لتشغيل المعامل والمصانع والإنارة الكهربائية.

4 - **إنتاج الغازولين:** بلغ إنتاج تونس من مادة الغازولين (7) آلاف برميل يومياً، أما الاستهلاك فهو (11) ألف برميل يومياً، وكان التعويض عن ذلك بالاستيراد لتأمين حاجة السكان.

هـ - الثروات الباطنية:

تمتلك تونس العديد من الثروات الباطنية، وهي تشمل الثروات الباطنية الفلزية وغير الفلزية وهي كما يلي:

1 - الثروات الفلزية: وتشمل:

آ - الحديد: تتركز مناجم الحديد في منطقة جريصة، ومرتفعات الماجردا وحقول دوارية، ومرتفعات الإستبس. ويقدر الإنتاج بحوالي (400) ألف طن عام 2009م.

ب - الرصاص: الرصاص في القسم الشمالي من تونس، وبالتحديد من مناجم جبل حلوف، ومنطقة إباحة، وكان إنتاجه على (221970 طن)، ويقدر عام 2009م بحوالي (16) ألف طن. أما في عام 1972م فقد كان إنتاجه (19.900) طن، وتتركز مناطق إنتاجه في المنطقة الشمالية الغربية من البلاد.

ج - الزنك: إنتاجه محدود ويتركز، في منطقة سيدي يوسف، بالإضافة للزئبق الذي كان العثور عليه في جبل العوجا بكميات قليلة، ثم النحاس والمنغنيز، وكان إنتاجهما محدوداً. وقد بلغت كمية إنتاجه (11.4) طن، وتترك مناطق تعدينه قرب الحدود الجزائرية.

2 - الثروات غير الفلزية:

وتشمل الفوسفات، حوالي (30%) من صادرات تونس. ويتركز إنتاجه في حقول منطقة قفصة، والردييف، وعين مولاريس ومنطقة الماجردة من حقول - عين كرمة - وقلعة جردا، وقلعة السنان. وبلغت كميته عام 1970م (3) مليون طن⁽¹⁾، وفي عام 2009م فيقدر بحوالي (2) مليون طن. وفي عام 1999م كانت تونس خامس دولة في العالم إنتاجاً للفوسفات بنسبة (5.5%)⁽²⁾.

(1) د. محمود طه أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص312.

(2) موقع تونس على الشبكة، عام 2020م.

و - أنواع الصناعات وتوزعها الجغرافي:

تصنف الصناعات في تونس للأنواع الآتية:

1 - الصناعات الغذائية:

وهي تشمل صناعة تعليب الأسماك، في المدن الساحلية، مثل صفاقص، وبنزرت وتونس، وقابس، وتصنيع الحليب ومشتقاته مثل الألبان وغيرها، وتعليب الخضار والفواكه في معامل خاصة، وحفظها، وخاصة في المدن الرئيسية، والمعكرونة، والحلويات، وطحن القمح «الدقيق». وتؤلف مع الصناعات النسيجية ما نسبته بين (50 - 60%) من مجموع الإنتاج الصناعي التونسي.

2 - الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية:

تشتمل صناعة الإسمنت، ومعدات البناء مثل السيراميك والرخام والزجاج والدهانات بأنواعها، والصابون والمنظفات، وصناعة تكرير النفط في كل من بنزرت وميناء الصخرة وقفصة وصناعة الأسمدة الكيميائية والفوسفاتية والأزوتية وصناعة الورق وغيرها.

3 - الصناعات الاستهلاكية:

تشمل صناعة الألبسة، والأحذية، وبقية المنسوجات الحريرية والصوفية والقطنية، والجلديات، وتنتشر هذه الصناعات في مختلف المدن التونسية مثل تونس، وقابس، وصفاقص، وقفصة، وسوسة.

4 - الصناعات التعدينية:

تشمل صناعات الحديد والصلب، والقضبان الحديدية، والصناعات التجميعية للآليات مثل الجرارات وآلات الحصاد وفلاحة الأرض.

4 - السياحة أهميتها ومقوماتها:

أ - أهميتها:

يعد القطاع السياحي في تونس أحد القطاعات الاقتصادية المهمة، وتعود بالفائدة الكبيرة على السكان، وتأتي أهميتها من خلال ما يلي:

- 1 - تعد إحدى الموارد الاقتصادية المهمة في تونس، وأحد مصادر الدخل الرئيسية، إذ بلغ حجم العائدات السياحية عام 2007م (375) مليون دولار⁽¹⁾، أي (460) مليون دينار تونسي، بينما ازداد الدخل عام 2010م (2.459) مليار دولار⁽²⁾، وذلك بسبب تحديث هذا القطاع العام.
- 2 - استيعابها لنسبة كبيرة من الأيدي العاملة المحلية ولاسيما في مجال السياحة، من خلال زيادة عدد خريجي المعاهد والكليات السياحية المتخصصة، وعدد كبير من القوى العاملة الأخرى.
- 3 - الاهتمام بالمواقع الأثرية التاريخية وترميمها، وجعلها جاهزة لاستقبال السياح.
- 4 - زيادة التواصل مع العالم الخارج من خلال استقبالها للمجموعات السياحية، من الوطن العربي وخارجه.
- 5 - زيادة الاهتمام بقطاع النقل، البري والبحري والجوي، وتنشيط هذا القطاع المهم.
- 6 - الاهتمام بالتسويق السياحي، وخاصة السياحة.
- 7 - الاهتمام بالصناعات التقليدية المحلية وتسويقها للسياح القادمين تُعدّ جزءاً من التراث التونسي.

ب - مقومات السياحة:

تتمتع تونس بالعديد من المقومات السياحية، التي تجعلها إحدى بلدان الوطن العربي الرئيسي سياحياً في شمال إفريقيا وهذه المقومات هي:

- 1 - **المقومات الطبيعية:** تشمل التنوع التضريسي، اعتباراً من خط الساحل الممتد شمالاً وشرقاً، وتعدد الرؤوس والخلجان مثل خليج تونس، وخليج قابس، والجزر مثل جزيرة جربة، قبالة الساحل التونسي، والسهول مثل سهل الماجدة، وسهل سوسة، ووجود المدن الساحلية والداخلية، بالإضافة لوجود المرتفعات الجبلية مثل جبال أطلس التل العليا الغربية، والشمالية الشرقية، ومرتفعات دور سالي، وهضبة التل العليا والصحراء، ووجود

(1) د. قاسم الريداوي، جغرافية السياحة، كلية التربية بالرباط، سلطنة عمان، عام 2010، نشر الباحث عام 2010م، ص52.

(2) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سبق ذكره، ص28.

الكثبان الرملية على سطحها ووجود الشطوط في الوسط والجنوب، وكذلك التنوع المناخي من المعتدل البارد شمالاً، إلى المعتدل الدافئ الوسط، والدافئ شتاءً والحار جداً صيفاً، وكذلك هبوب الرياح الخفيفة المعتدلة الغربية، ذات التأثير البحري كل ذلك عوامل طبيعية ساعدت على تقدم السياحة واستقبال السياح.

2 - المقومات التاريخية والخدمية: إن امتلاك تونس للعديد من المعالم التاريخية، والقلاع والحصون، والآثار القديمة، ومدن حضارية تاريخية مثل قرطاج جعلها جاذبة للسياحة.

أما عن الخدمات فهي:

أ - بلغ عدد الفنادق السياحية بمختلف الدرجات عام 2010م (856) فندقاً منها (6.8%) من مرتبة خمس نجوم، وهي قليلة بسبب أنها مرتفعة التكاليف المالية، ومن مرتبة أربع نجوم (18.2%)، مقابل (24.6%) من مرتبة ثلاث نجوم، وتوزعت البقية على المراتب الأخرى (15.4%) نجمتان، و(6.9%) نجمة واحدة، فيما توزعت النسب الأخرى والبالغة (27.9%) على استراحات متنوعة.

ب - الاهتمام بشركات النقل السياحي، وزيادة حجمها وعددها وحداتها.

ج - زيادة عدد مكاتب النقل والتسويق السياحي، في مختلف المدن الكبرى والمتوسطة، بهدف نقل المجموعات السياحية.

د - زيادة الاهتمام بالترويج السياحي، من خلال إصدار البرشورات عن أماكن السياحة والاصطياف، والمواقع الأثرية العديدة.

هـ - وضع إشارات طريقية، ولوحات للتعريف بمواقع السياحة والاصطياف في مختلف الأماكن السياحية.

3 - العوامل الاقتصادية: إن الاستثمار السياحي، وإقامة العديد من المنشآت الاستثمارية السياحية وتوظيف نسبة كبيرة من رأس المال للتنمية السياحية وإنشاء المرافق السياحية شجع على ازدهار السياحة وتقدمها.

4 - العوامل الإدارية: إن تخصيص وزارة للسياحة تهتم بشؤون السياحة، من خلال مديريات متخصصة في بقية المقاطعات والمدن، وإنشاء الكليات الجامعية السياحية،

والمعاهد الفندقية التي تخرج أخصائيين بهذا القطاع في الجامعات التونسية ومدارسها أو لزيادة تقدم هذا القطاع المهم.

ج - حجم السياحة:

بلغ حجم السياحة الوافدة إلى تونس عام 2009م (5.563) مليون سائح، منهم (55.1%) أوروبيين، بسبب قرب تونس من أوروبا، ووجود علاقات ثنائية واتفاقيات لتنشيط السياحة مع تلك البلدان وهناك (43%) عرب من مختلف البلدان العربية، بسبب نمو العلاقات الاقتصادية معها، ورغبة الكثيرين من السياح العرب بالتواجد فيها بقصد السياحة وهناك العديد منهم من مناطق وبلدان أخرى.

ففي عام 2018م بلغ عدد السياح الوافدين إلى تونس (1.3) مليون زائر أغلبهم من أوروبا، وخاصة من فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإيطاليا، بالإضافة إلى الصين وروسيا. رغم الهجوم الإرهابي على سوسة، وهجوم متحف باردو عام 2015م.

رابعاً: النقل والمواصلات

1 - في مجال النقل:

يشمل قطاع النقل والمواصلات كافة المجالات، وهي:

أ - النقل البري:

ويشمل الطرق البرية الداخلية والعابرة، فقد بلغ مجموع أطوال الطرق (19371كم). منها

(12655كم) معبدة بالإسفلت، و(3) طرق سريعة، هي:

1 - طريق تونس - صفاقس جنوباً (350كم).

2 - طريق تونس - بنزرت شمالاً (120كم).

3 - طريق تونس - وادي الزرقة غرباً (320كم).

4 - طريق تونس - سوسة (160كم).

5 - طريق صفاقس - قابس (150كم).

- 6 - طريق تونس - باجه (100كم).
 - 7 - طريق باجه - قصّة (350كم).
 - 8 - طريق الرديف - المشهد (340كم).
 - 9 - طريق باجه - القيروان - سوسة (220كم).
- أما الطرق الدولية: طريق بنزرت - الجزائر.
- أما السكك الحديدية: فقد بلغ طولها (2167كم).

ب - النقل البحري:

يتم ذلك من خلال الموانئ الآتية: رادس، صفاقس، بنزرت، قابس، سوسة، جرجيس، حلق الوادي، النفيضة، تلبّي هذه الموانئ (96%) من التجارة الخارجية التونسية، وتقوم بالإشراف على ذلك الشركة التونسية للملاحة التي لها علاقات تجارية بالموانئ الأوروبية.

ج - النقل الجوي:

في تونس (32) مطاراً، منها ثمان مطارات دولية، هي مطارات: تونس قرطاج الدولي، الحبيب بورقيبة، جربة جرجيس، النفيضة، الحمامات، توزر نفطة، صفاقس طينة، طبرقة، عين دراهم، قفصة، قصر الدولي. و(24) مطاراً داخلياً لتلبية حاجة البلاد للتنقل بين المدن والمناطق التونسية، مثل مطار القيروان.

وشركات طيران تونس، هي: الخطوط الجوية التونسية، قرطاج للطيران، الخطوط التونسية السريعة.

د - النقل بالسيارات:

بلغ عدد سيارات الركوب (828055) سيارة، وفي عام 2020م قُدّر عددها بنحو (1) مليون سيارة.

خامساً: التجارة

1 - أهميتها:

- تعد التجارة في تونس إحدى مصادر الدخل المهمة، وتأتي أهميتها من خلال ما يلي:
- أ - تعمل على تنشيط قطاعي الاستيراد والتصدير، وتعمل على تأمين حاجة السكان من الواردات الضرورية، وتصدير ما هو فائض عن الحاجة.
 - ب - تحقق المزيد من الأرباح للقطاعين العام والخاص، وتساهم في الناتج المحلي باستمرار.
 - ج - تستوعب نسبة كبيرة من العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتعمل على تنشيطها في مجالات الزراعة، والصناعة، والنقل البري والبحري والجوي.

2 - العوامل المؤثرة في تقدمها:

- تتأثر التجارة بالعديد من العوامل وهي:
- أ - زيادة الإنتاج الزراعي، والصناعي التي تعمل على تنشيط القطاع التجاري.
 - ب - اتفاقيات التبادل التجاري بين تونس والبلدان العربية، والأجنبية.
 - ج - تحديث وسائل النقل البري والبحري والجوي.
 - د - تحديث طرق المواصلات بين المدن والبلدان والقرى ومختلف التجمعات السكانية، لتسهيل نقل البضائع والسلع التجارية، وهذا ينشط حركة التجارة الداخلية والخارجية. ويوضح ذلك الخريطة (11).
 - هـ - زيادة رأس المال المتخصص في تنشيط القطاع التجاري، وزيادة الصادرات.

3 - أنواعها:

تصنف التجارة إلى نوعين:

أ - التجارة الداخلية:

تشمل حركة نقل البضائع الداخلية بين مراكز الإنتاج والاستهلاك، في الداخل وتشمل نقل مختلف السلع والبضائع مثل المواد الغذائية والاستهلاكية، والكمالية، والألبسة، ومختلف حاجات السكان.

ب - التجارة الخارجية:

1 - الصادرات: بلغت قيمة الصادرات عام 2010م (16.418) مليون دولار، منها (10.7%) للبلدان العربية، والبلدان الأجنبية وهي فرنسا وإيطاليا وألمانيا، ودول عالمية أخرى بنسبة (89.3%)، وتشمل الصادرات ما يلي:

أ - آلات وأجهزة ومعدات كهربائية.

ب - الألبسة وتوابعها.

ج - وقود معدني ومنتجات تقطيرها.

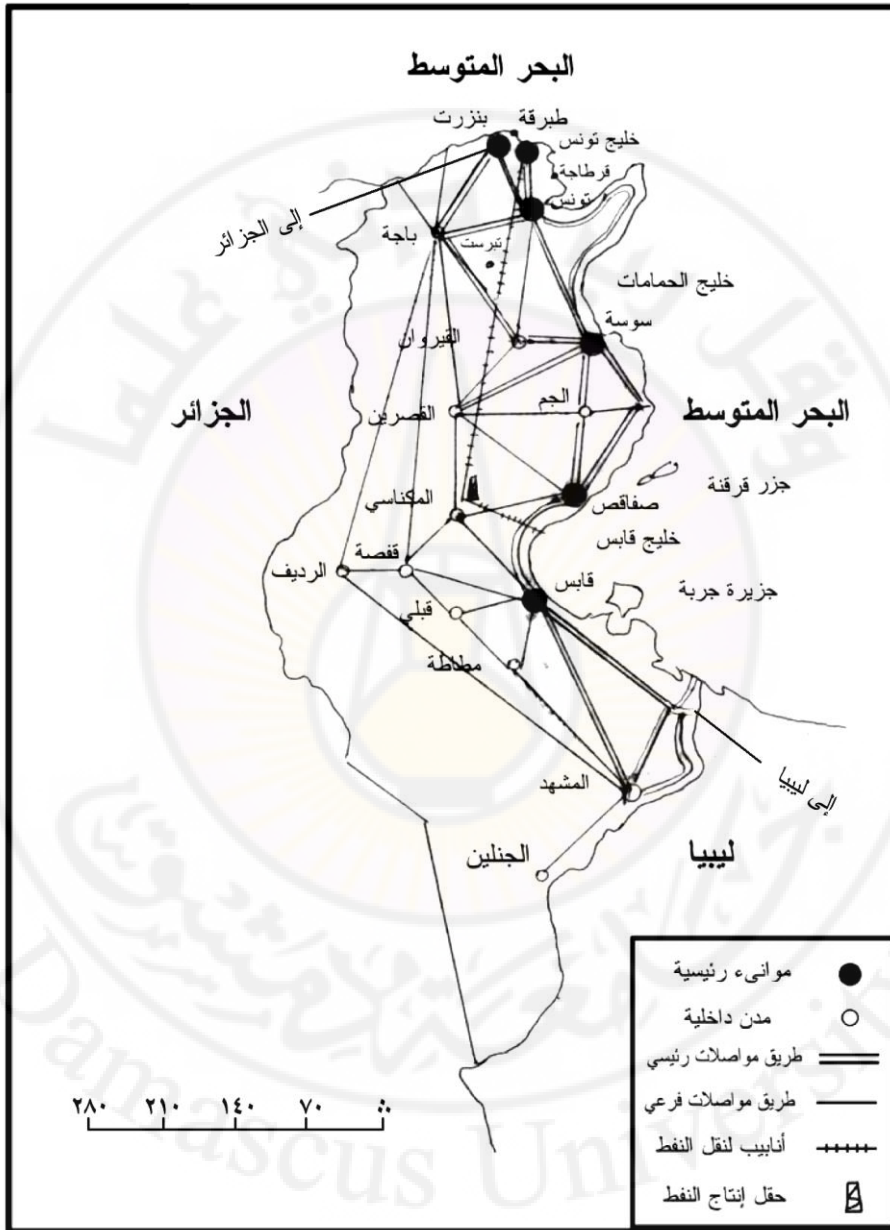
2 - الواردات: بلغت قيمة الواردات (22.21) مليار دولار، وشملت مفاعلات نووية، ومراجل، وآلات وأجهزة ومعدات كهربائية ووقود معدني، ومنتجات تقطيرها، وسيارات وجرار وقطعها التبديلة.

وأهم الدول المستوردة منها، هي:

أ - البلدان العربية بنسبة (7.1%).

ب - البلدان الأوروبية العالمية بنسبة (92.9%) من قيمة الواردات وخاصة فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا والصين.

خريطة (11) طرق النقل والمواصلات والموانئ في تونس⁽¹⁾



الفصل الرابع

(1) من عمل المؤلف د. ربدادي.

جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

الأهمية التاريخية للجزائر:

أطلق الفينيقيون على الجزائر في بلاد المغرب العربي قبل آلاف السنين اسم "أكزيوم" تعني في لغتهم "جزر الحمام"، نظراً لموقع الجزائر على مجموعة من الجزر في ساحل البحر المتوسط، وبسبب موقع المدينة شمل جزءاً من المنطقة الساحلية وجزراً أخرى، لكن هذه التسمية شملت أرضاً واسعة توغلت حدودها في قلب الصحراء الكبرى، وتوسعت شرقاً وغرباً وجنوباً، أطلق عليها اسم "بلاد الجزائر" سابقاً، وجمهورية الجزائر نالت استقلالها، وتحررت من الاستعمار الفرنسي في 1962/7/5.

أولاً: الخصائص العامة والطبيعية

1 - الخصائص العامة:

تشمل الخصائص العامة للجزائر الموقع، والموضع، والحدود، والمساحة ولمحة تاريخية.

أ - الموقع:

يصنف الموقع إلى نوعين من المواقع - الموقع الفلكي والموقع النسبي.

1 - الموقع الفلكي:

تمتد بين خطي طول 20 °، 2 ° غرباً، و 30 °، 8 ° شرقاً من خط الطول غرينيتش. وبين دائرتي عرض 19 ° - 15 °، 37 ° شمالاً، ويوضح ذلك الخريطة (37). ويتضح أنها تشغل أبعاداً كبيرة بمختلف الاتجاهات، ويقع خط الطول غرينيتش صفر، في وسطها تقريباً، وقد منحها هذا الامتداد أهمية استراتيجية على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي كان احتواؤها على تنوع إقليمي متعدد، وثرواتها الباطنية كثيرة، وعلى الصعيد الخارجي امتدادها الواسع في كل الاتجاهات، فهي تتمتع بواجهة بحرية ساحلية تطل على البحر المتوسط.

2 - الموقع الجغرافي النسبي:

يعد موقع الجزائر ذا أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان المجاورة لها، فهي تمثل منفذاً مهماً، نحو البحر المتوسط شمالاً بالنسبة لدول إفريقيا الصحراوية، مثل مالي والنيجر، وممراً استراتيجياً للجماهيرية الليبية وتونس نحو الأطلسي غرباً عبر المملكة المغربية، وله أهمية كبيرة بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية المطلة على البحر المتوسط، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا شمالاً، لا يبعد ساحلها عن الساحل الجزائري سوى 700 كم وقد كانت بالنسبة لتلك البلدان معبراً نحو الجنوب باتجاه إفريقيا الوسطى. وكان هذا أحد الأسباب البعيدة المهمة لاحتلالها من قبل فرنسا، بالإضافة لاستثمار خيراتها، والسيطرة على مواردها الاقتصادية.

ب - الموضع:

يتميز موضع الجزائر بتنوع في مظاهر السطح بين السهل والهضبة والجبال، وامتداد صحراوي واسع فشمالاً السهل الساحلي الخصب، تليه جبال أطلس التل، والأطلس البحري، ثم هضبة الشطوط، والصحراء الواسعة، ثم جبال الأطلس الصحراوي، وقد ساعد هذا التنوع من خصائص الموضع، إضافة للامتداد الواسع على امتلاك الجزائر لتنوع في الموارد الاقتصادية الزراعية، والصناعية، مما ساعد على تحديثها وتنمية مواردها البشرية، قد أعطاها قدرة جيوسياسية، (جيوبوليتكا) على الصعيد المغربي والعربي والعالمي.

ج - الحدود والمساحة:

يحد الجزائر شمالاً البحر المتوسط، وغرباً المملكة المغربية والصحراء الغربية، وفي الجنوب الغربي موريتانيا، وشرقاً تونس وليبيا، وجنوباً النيجر ومالي وهما من بلدان الإقليم الصحراوي في إفريقيا، وتشكل الصحراء الكبرى عمقاً لها ولتلك البلدان، وتبلغ مساحتها⁽¹⁾ (2.381.741 كم²). ويبلغ طول حدود الجزائر البرية (6.385 كم).

2 - الخصائص الطبيعية:

تتكون الخصائص الطبيعية للجزائر من البنية الجيولوجية ومظاهر السطح، والمناخ، والموارد المائية، والتربة، ثم الغطاء الحيوي:

أ - البنية الجيولوجية:

تشمل البنية الجيولوجية التكوينات الآتية:

1 - صخور ما قبل الكامبري:

وهي صخور تمثل القاعدة الأساسية التي تتركز عليها الأرض الجزائرية، وتراكمت فوقها الصخور الرسوبية المتعاقبة، وتتميز بأنها صخور قاسية صلبة نارية، وتشمل صخور الغرانيت والبازلت، والنيسوالشيست، وقد غطتها رسوبيات أحدث منها، وتظهر

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية أرقام ومؤشرات، عام 2011م، ص37

خاصة في منطقة القبائل شرقي العاصمة الجزائر، وبعض المناطق الأخرى، ولكن على نحو بسيط.

2 - صخور الزمن الجيولوجي الأول:

تتكون من صخور البرميوسيلوري والكاربوني، وهي من أقدم صخور فترة الكامبري وأحدث من البريكامبري، وهي التي تراكمت فوق صخور القاعدة الأساسية بسبب حركات الطغيان البحري على اليابسة، وبسبب انخفاض اليابسة وارتفاع منسوب الماء، وتظهر هذه الصخور خاصة غرب مدينة وهران.

3 - صخور الزمن الجيولوجي الثاني:

وهي تتكون من الترياسي، واللياسي، والجوراسيو الكرياسي، لتظهر صخور الجوراسي جنوب وهران، على هيئة صخور طباشيرية، أما توضع الكرياسي التي تتكون من رواسب من الحجر الجيري أو الرمل، فإنها تظهر في جنوب الصحراء، وعلى جانبي مجرى نهر الشليف، وبين سلاسل جبال أطلس التل.

4 - صخور الزمن الجيولوجي الثالث:

تتألف صخور هذا الزمن الجيولوجي من صخور الأيوسين، والأوليغوسين، والميوسين والبليوسين، وتظهر صخور الأيوسين عند الحدود الجزائرية المغربية والميوسين بشكل متطابق في غرب هضبة وهران، وجنوب غرب مدينة الجزائر، وعند مليانة، وبين سلاسل أطلس التل.

أما توضع البليوسين فإنها تظهر غرب وهران وشرق هضبتها المرتفعة إلى (600م)، ثم تتوضع صخور هرسينية غرب وهران.

5 - توضعات الزمن الجيولوجي الرابع:

تظهر توضعات الزمن الجيولوجي الرابع شرق وجنوب وهران، وهي عبارة عن سهول غرينية، وخاصة على ضفاف نهر سيج، وقرب العاصمة الجزائر، وعلى ضفاف نهر الشليف، ونهر سونام وهي عبارة عن رسوبيات من الحجارة الصغيرة، والحصى، والرمال، تتميز بخصوبتها.

3 - مظاهر السطح (التضاريس):

تقسم مظاهر السطح في الجزائر إلى الأقسام الآتية:

أ - خط الساحل:

يبلغ طوله (1644 كم) يبدأ شرقاً من الحدود التونسية الجزائرية، ويتجه غرباً حتى الحدود المغربية، ويتميز بأنه كثير التعاريج، يسير نحو الغرب إلى مدينة عنابة ثم بجاية، ثم يأخذ اتجاهاً جنوب غربي إلى أن يصل إلى مدينة وهران حتى الحدود المغربية، ساعد هذا التدرج في خط الساحل على وجود الموانئ البحرية، وهي المدن السابقة الذكر، بالإضافة إلى ملائمة شواطئه للصيد البحري، حيث تتميز مياه الشاطئ بكثرة الأسماك نظراً لوجود مواد غذائية لها، وبه بعض الرؤوس مثل رأس بو قرعون. ويبلغ عرض الحدود البحرية الجزائرية (12 ميلاً) بحرياً شمال الساحل.

ب - السهول الساحلية:

تقع هذه السهول بين خط الساحل شمالاً وجبال أطلس التل جنوباً، والهضاب العليا في الجنوب الغربي، وهي تمتد من الحدود الجزائرية التونسية شرقاً، إلى الحدود الجزائرية المغربية غرباً، ومن خصائصها أنها تضيق أحياناً وتتسع أخرى، حسب قرب وبعد الجبال من خط الساحل، كما هو الحال في سهول عنابة وبجاية، والجزائر، وسكيكدة ومستغانم، ووهران، وهي سهول خصبة صالحة للزراعة.

وتعتمد هذه السهول على مياه نهر الشليف، والعديد من الأودية الأخرى التي تنحدر من جبال أطلس التل، ومن هذه السهول: سهل متيجة الذي يمتد نحو الداخل، ويبلغ طوله (100 كم)، وعرضه (65 كم)، وسهل بجاية، وسهل عنابة.؟

ج - أطلس التل:

وهي جبال تشرف على السهل الساحلي شمالاً وبعض السهول الداخلية في الشرق وإلى الجنوب منها، تؤلف سلسلة جبلية تأخذ اتجاهاً شرقياً غربياً ويتراوح ارتفاعها بين (1000 - 2300 م) وتنحدر بشدة كما هو الحال في جبل جرجرة الذي يصل ارتفاعه

إلى (2308م)، المشرف على مدينة تيزي وزو شمالاً، ومن مرتفعاتها جبال الأوراس في قسمها الشرقي ومن مدنها الرئيسية قسنطينة، وعين مليلة.

د - هضبة الشطوط:

وهي هضبة واسعة تأخذ اتجاهاً شمالياً شرقياً جنوبياً غربياً، ويتراوح ارتفاعها بين (1000 - 1200م)، ولكن يتخللها بعض الجبال مثل جبل الأبيض الذي يصل ارتفاعه 2008م، وجبال أولاد نائل، وجبال عمور، ويطلق عليها اسم الهضاب العليا، لكنها تتحدر شمالاً وشرقاً حيث تتوضع على سطحها العديد من الشطوط مثل الشط الشرقي الذي تشرف عليه من الجنوب جبال أولاد نائل، والشط الغربي، وشط الحصبة، وهي عبارة بحيرات ضحلة، وأحواض مائية مغلقة، مثل شط ملغيغ جنوب بسكرة.

هـ - السهول الداخلية:

سهول تمتد بين هضبة الشطوط، وجبال أطلس التل ويطلق عليها أحياناً اسم "الأطلس البحري" والهضاب العليا جنوباً وبين الشطوط المذكورة سابقاً ومن هذه السهول سهل ميتجة.

و - الأنهار والأودية:

ومن أهمها نهر الشليف، وسيبو شمالاً، وتصنف الأودية في الجزائر إلى عدة أنواع، وهي أودية سيلية وجافة صيفاً، غنية بالمياه شتاءً بسبب الهطولات المطرية على جبال أطلس التل "الأطلس البحري"، أو على الهضاب الداخلية، فالنوع الأول هو أودية ساحلية تصب في البحر المتوسط، ومن خصائصها أنها شديدة الانحدار، وتجري فيها المياه بسرعة، ولكن ينقطع جريانها صيفاً، والنوع الثاني أودية داخلية تجري فيها مياه الأمطار، وهي سيلية أيضاً تنتهي بالشطوط العديدة المذكورة سابقاً، ومن أهم مصادر تغذيتها بالمياه مثل وادي جدي جنوب بسكرة، وهنالك نوع ثالث من الأودية الجافة والسيلية، تجري وتنتهي في الصحراء الجزائرية، وهي أودية طويلة وتغور المياه التي تجري فيها شتاءً بالرمال، أو في بعض الهضاب والوحدات النادرة مثل وادي النساء.

ز - جبال الأطلس الصحراوي:

وهي جبال عالية تقع إلى الجنوب من الهضاب العليا وهضبة الشطوط، وتأخذ اتجاه شمالياً شرقياً جنوبياً غربياً، وتتحد جنوباً نحو الصحراء الكبرى، وتتميز بارتفاعها ويصل أحياناً إلى (2145م) في قمة جبل عين الصفراء، وتصل حدودها في الشمال الشرقي إلى مدينة أولاد جلال، حتى جبال أولاد نائل، ومن أهم مراكزها البشرية الأغواط في الشرق.

ح - المنطقة الصحراوية:

منطقة واسعة تؤلف نسبة كبيرة من مساحة الجزائر وتقدر بحوالي (70%) من مساحتها، وتتميز بكثرة الكثبان والعروق الرملية، مثل السوق الغربي الكبير، وهي حارة جافة قاحلة عديمة الكثافة السكانية، باستثناء وجود بعض القبائل البدوية على أطرافها.

ط - مرتفعات الأحجار في الجزء الشمالي الشرقي الجزائري:

يبلغ ارتفاعها (2918م)، ومرتفعات تاسيلي، التي ينحدر منها وادي واد تقاست، ووادي تنطرايين اللذان يتجهان نحو الجنوب، ووادي تمارست الذي يتجه نحو الغرب. وفي الوسط هضبة تادميت، وفي أوسط الصحراء الكبرى الجزائرية تنتشر العديد من العروق مثل العرق الغربي الكبير، وعرق الشيخ، أما عن السبخات ففي الجنوب سبخة عز المطي، وسبخة مكرهان، ويوضح ذلك الخريطة (12).

4 - المناخ:

يتميز مناخ الجزائر بتنوعه من المتوسطي الساحلي، إلى المتوسطي الداخلي، إلى الجبلي الصحراوي وهو يتأثر بالعديد من العوامل، هي:

- 1 - إشرافه على واجهة بحرية متوسطة واسعة، مما يجعله يتأثر بالرطوبة البحرية، والمنخفضات الجوية شتاءً، مما يؤثر في اعتدال مناخه طوال العام.
- 2 - وجود تنوع تضريسي يؤثر مباشرة في مناخه، مثل السهول الساحلية والداخلية، وجبال الأطلس التل، وهضبة الشطوط، والهضاب العليا، وجبال الأطلس الصحراوي،

والصحراء الكبرى التي تمتد على مساحة واسعة من أراضيها، مما يجعل الجفاف وارتفاع الحرارة تسيطر على قسم كبير من أراضيها.

3 - الامتداد الواسع على درجات الطول والعرض التي ذكرت سابقاً، مما يؤدي ذلك إلى تنوع مناخي، من الصحراوي جنوباً إلى المناخ الجبلي في الوسط والشمال، إلى الرطب المعتدل شمالاً.

خريطة (12) مظاهر السطح العامة في الجزائر



4 - المساحة الواسعة للجزائر شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً مما جعل ذلك يؤثر في تعدد مناخاته.

1 - عناصر المناخ:

أ - درجة الحرارة:

تتميز الحرارة بأنها معتدلة باردة شمالاً، إذ تتراوح بين (5 - 15 °) في شهر كانون الثاني شتاءً، وبين (20 - 25 °) صيفاً، أما في جبال أطلس التل فتتخفض الحرارة شتاءً بين (صفر - 10 °)، و(5 - 15 °) صيفاً. بينما في الصحراء ترتفع صيفاً لتصل بين (40 - 50 °)، وفي جبال أطلس الصحراوي تصل إلى حوالي (10 درجات).

ب - الأمطار:

أمطار الجزائر شتوية تتراوح الهطولات المطرية بين (600 - 1200 ملم) في الساحل، وعلى السفوح الغربية الجبال أطلس التل، وتزداد الأمطار غزارة في السهول الساحلية، وتقل في السهول الداخلية، وتتساقط الثلوج في أعالي جبال أطلس التل خلال فترة طويلة من السنة، وتتأثر بالمنخفضات الجوية القادمة من فوق البحر المتوسط غرباً. كما يسيطر مناخ الاستبس على مناطق واسعة من الجزائر في الهضاب العليا والوسطى، وبعض المساحات الجنوبية حيث تهطل الأمطار في جزء من السنة، مما يؤدي لنمو الأعشاب الرعوية التي سرعان ما تجف بعد توقف الأمطار.

ج - الضغط الجوي والرياح:

تصنف الرياح إلى غربية ماطرة شتاءً، تحمل معها الرطوبة القادمة من المحيط الأطلسي في الأغلب، بالإضافة لهبوب رياح شمالية شرقية وشرقية باردة، بالإضافة لرياح جنوبية تهب من وسط الصحراء صيفاً وخريفاً، تتميز بالجفاف وتحمل معها الغبار والأتربة والرمال، وهي تشبه رياح الخماسين، والهبوب والسموم من بلاد الشام ومصر والعراق والقبلي في ليبيا.

كما تتأثر الجزائر بوجود العديد من الضغوط المرتفعة والمنخفضة، فهي مرتفعة صيفاً في الداخل، والساحل، ومنخفضة شتاءً في الشمال والوسط وتسبب هطول الأمطار الشتوية شمالاً.

د - الأقاليم المناخية:

1 - إقليم البحر المتوسط: هو يشمل المنطقة الساحلية المطلّة على البحر المتوسط، وتشمل خط السهول الساحلية، وتتميز بأماطرها الغزيرة التي تتراوح بين (600 - 1200 ملم)، وهي باردة شتاءً، معتدلة حارة صيفاً.

2 - إقليم الاستبس: يقع إلى الجنوب من الإقليم الساحلي خلف جبال أطلس التل، ومرتفعات الهضاب العليا. حرارته مرتفعة وأماطره متوسطة تتراوح بين (100 - 600 ملم)، ويتركز في القسم الجنوبي للهضاب العليا الجزائرية، وهو فقير بالغطاء النباتي.

3 - إقليم الصحراء: أماطره قليلة ونادرة الحدوث وتتراوح بين (20 - 100 ملم)، نباتاته شوكية وصباريات، وترتبه فقيرة. حرارته مرتفعة تتجاوز (50 °C).

5 - الموارد المائية:

تصنف الموارد المائية في الجزائر إلى نوعين موارد المياه التقليدية، وموارد المياه غير التقليدية وهي كما يلي:

أ - موارد المياه التقليدية:

تشمل موارد المياه التقليدية، المياه السطحية - المياه السطحية التي تتكون من مياه الأمطار، والأنهار، والسيول والأودية، وتبلغ كميتها (77.40 بليون م³)، وتوزع كما يلي:

1 - مياه الأمطار:

تقدر مياه الأمطار الهاطلة الشتوية في الجزائر سنوياً بحوالي (65 بليون م³)⁽¹⁾، وخاصة في المنطقة الشمالية بسبب وجود سلاسل جبال أطلس التل "الأطلس البحري"،

(1) بيتر روجرز - وبيتر ليدون - المياه في العالم العربي، آفاق واحتمالات المستقبل، ترجمة شوقي جلال، إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث 1997م، ص 238.

تتلقى كميات كبيرة من الهواء المشبع ببخار الماء، مما يؤدي لهطول الأمطار الغزيرة على جبال الأطلس، وعلى الساحل الجزائري والسهول الساحلية، بالإضافة إلى تساقط الثلوج فوق تلك الجبال. كما تهطل الأمطار فوق هضبة الشطوط العليا، وجبال الحضنة، ومرتفعات الأوراس، بسبب قدوم المنخفضات الجوية من فوق المحيط الأطلسي عبر البحر المتوسط، وهي أمطار غزيرة تتراوح كمياتها بين و(500 - 1500 ملم) في كثير من السنوات ويؤدي ذلك إلى انحدار المياه وجريانها من السفوح الجبلية العليا إلى الأودية، الهابطة من المرتفعات الجبلية والهضبية، وينتهي قسم منها في البحر المتوسط شمالاً، أو إلى الشطوط جنوباً، أو تغور بين الرمال وبين الشقوق ليكون مصدراً لتغذية المياه الجوفية، كما أقيمت على تلك الأودية عشرات السدود السطحية التخزينية لحجز أكبر كمية من المياه.

2 - الأنهار والأودية:

وهي المصدر الرئيس للمياه السطحية عدا مياه الأمطار، وتقدر كميتها بحوالي (12.40 بليون م³)، وهذه الأنهار: نهر الشليف، نهر السيج، نهر تغنا.

أ - نهر الشليف: أطول أنهار الجزائر، يبلغ طوله (640 كم)، وتعد جبال أطلس التل العليا أهم منابعه الرئيسية غرباً، ثم يتجه شرقاً عبر وادٍ كبير، بعد أن ترفده العديد من الأودية الأخرى، وينابيع عديدة من المرتفعات الجبلية حيث يسير شرقاً بعد مستغانم ووهران عبر السهول الساحلية، ماراً قرب مدينة مليانة، ثم البليدة ثم شرقاً باتجاه ولاية تيزي وزو، حتى سهول بجاية، ويبلغ طول مجراه الأدنى في السهل الساحلي الجزائري (230 كم)، وهو نهر غني بالمياه بسبب كثرة الينابيع والأودية التي ترفده، كما أنه نهر دائم الجريان ويروي المنطقة الساحلية، لذلك ازدهرت وتقدمت زراعة الحبوب والخضراوات والفواكه في تلك المنطقة، ويأخذ النهر مجراه بالتوسع، حيث تزداد غزارته في فصل الشتاء بسبب الهطولات المطرية من مرتفعات أطلس التل، والهضاب الأخرى المرتفعة وتعد مورداً مائياً له.

ب - **أنهار ساحلية:** سريعة الجريان، بسبب انحدارها الطبوغرافي، وغزارة المياه، ونتيجة الأمطار الغزيرة على مرتفعات أطلس التل، مثل نهر تنفا، ونهر السيح، وأودية نهرية كثيرة تصب مياهها في البحر المتوسط، ويروي قسم منها السهول الساحلية.

ج - **المياه الجوفية:** تقدر كمياتها بحوالي (6.70 بليون م³) وفق دراسات عديدة، وهي تشمل المياه الجوفية المتجددة، ويتم حفر الآبار الارتوازية لاستثمارها بمضخات وبأعماق مختلفة.

ب - الموارد المائية غير التقليدية:

تشمل المياه الناجمة عن تنقية مياه الصرف الصحي، والمياه الناجمة عن الاستخدام الصناعي أو مشاريع تحلية مياه البحر المتوقع إنشاؤها وهي تستخدم في سقاية المزروعات والتشجير الحراجي.

ويقدر نصيب الفرد من المياه عام 1990م بحوالي (76م³) سنوياً⁽¹⁾، وفي عام 2005م انخفض نصيب الفرد إلى (36م³)، وذلك بسبب زيادة عدد السكان، وقد كان عام 1990م (24.96 مليون) نسمة، ويقدر عام 2005م بحوالي (51.95 مليون) نسمة، ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد، بسبب استمرار النمو السكاني، وثبات كمية الموارد المائية.

ويتضح مما سبق أن مجموع الموارد المائية في الجزائر تقدر بحوالي (84.10 بليون م³).

ج - الطلب على المياه:

ازداد الطلب على المياه في الجزائر بسبب تزايد عدد السكان، والحاجة المتزايدة للاستخدام الشخصي ومياه الشرب، وإقامة المشاريع الزراعية، والتوسع فيها، وبلغ إجمالي الطلب (2.900 مليون م³)، عام 1991م، منها (1 مليون م³) للاستثمار الزراعي، وقد

(1) المصدر: بيروجرز- وبيتر ليدون، المياه في العالم العربي، وحتى نهر المستقبل، ترجمة شوقي

بلغت المساحة من الأراضي الزراعية، آنذاك (318.500 هكتار)، وتم توليد (285 ميجاواط) من الطاقة الكهربائية.

د - المشكلات المائية في الجزائر:

- 1 - هدر المياه المتواصلة بطرق مختلفة سواء في سقاية المزروعات، أم في الاستخدام المنزلي، ورش الطرقات بالمياه.
- 2 - عدم استخدام الطرق الحديثة في الري مثل التقطير أو الري بالرشاش.
- 3 - وجود العديد من الزراعات الشرهة للمياه، والحاجة لكميات كبيرة لسقيتها.
- 4 - عدم وجود صرف مناسب للمياه، مما يضيع نسبة كبيرة منها أو القيام بسقاية مزروعات بأكثر من حاجتها.
- 5 - وجدد أقنية مكشوفة لنقل المياه، مما يعرضها على نحو كبير للتبخر.
- 6 - عدم وجود ضبط إداري للمياه في كثير من المواقع، أو عدم تقسيمها بالتساوي مما يجعل استهلاكها عشوائياً أحياناً.
- 7 - تعرض نسبة كبيرة من المياه للتلوث البشري، والطبيعي في كثير من المواقع خاصة مياه الأنهار.
- 8 - تعرض نسبة كبيرة من الري المكشوف للضياع والتبخر.
- 9 - حفر الآبار عشوائياً أحياناً دون الالتزام بالخطط الموضوعة.

هـ - الخطط المستقبلية لحل المشكلة المائية في الجزائر:

- وضعت الجزائر العديد من الخطط لتحقيق التوازن المائي، وتوفير أكبر كمية من المياه، من أجل سد النقص والعجز المائي المتوقع.
- 1 - العمل على تأمين وتوفير ما مقداره (2.5 بليون م³)⁽¹⁾، من المياه سنوياً، لتأمين الكفاية من المياه للشرب والاستخدام المنزلي، والزراعة، والصناعة.
 - 2 - تأمين كمية مقدارها (3 بليون م³) من الماء سنوياً، من أجل ري مساحة قدرها (500 ألف هكتار).

(1) المصدر : بيتر روجرز - وبيتر ليدون - مرجع سبق ذكره، 1997م، ص246.

3 - القيام بإنشاء (50) سداً جديداً، على الأودية والأنهار الجزائرية في مختلف المناطق، بالإضافة لبناء (12) سداً تحويلياً للمياه.

4 - العمل على استخراج وضخ حوالي (5 بليون م³) من المياه الجوفية، غير المتجددة من الصحراء الكبرى من الجزائر لسد النقص والعجز في المياه.

6 - التربة والغطاء الحيوي:

تتوزع التربة في الجزائر من الشمال للجنوب وهي كما يلي:

1 - **تربة البحر المتوسط**، وهي تلبي حاجة المنطقة الساحلية، وتتميز بخصوبتها في السهل الساحلي، وتصلح لزراعة الحمضيات والكروم والخضراوات، وهي تربة حمراء نتجت عن تفكك الصخور الكلسية.

2 - **التربة الرسوبية**: وهي تربة طميّة خصبة تكونت بفعل الرسوبيات المنقولة، بمياه نهر الشليف، وتنتشر على ضفاف وادي الشليف، وفي السهول التي تروى بمياه الأنهار المذكورة سابقاً، وقسم منها في الساحل الغربي الجزائري.

3 - **تربة الجبال**: وهي تربة فقيرة غير سمكية تكونت على سفوح جبال أطلس التل ومرتفعات هضبة الشطوط، وجبال الأطلس الصحراوي، وتنمو عليها النباتات العشبية، وغابات كثيفة وخاصة شمالاً في أطلس التل "البحري" وجبال الحضنة، والأوراس في الوسط وتبسة.

4 - **التربة الرملية الصحراوية**: وهي واسعة الانتشار وتمتد على هيئة كتبان رملية، تلبي حوالي (60%) من مساحة الجزائر، في الصحراء الكبرى، وهي قاحلة جافة، لا تصلح للزراعة.

5 - **ترب رسوبية** في بعض المنخفضات، والواحات وحول الشطوط المنتشرة في المناطق الوسط بين السلاسل الجبلية، وعلى ضفاف الأودية.

7 - الغطاء الحيوي:

يشمل الغطاء الحيوي في الجزائر النباتات والغابات والحيوانات البرية.

أ - الغطاء النباتي:

1 - الغابات الكثيفة:

بلغت مساحة الغابات في الجزائر عام 2006م (4.303 مليون هكتار)⁽¹⁾، وهي الغابات المنتشرة على سفوح جبال أطلس التل (البحري).

في القسم الشمالي الجزائري، وأشجارها عديدة الأنواع، وهي تشمل أشجار البلوط الفليني، والكافور، وشجرة اليوفوريبا، والكازورينا، والصنوبر، وشجرة الأرز التي تنمو في قمة المرتفعات الجبلية، بسبب تحملها لشدة البرودة، رغم تساقط الثلوج المتراكمة فوق تلك الجبال.

2 - نباتات السهوب:

تنمو هذه النباتات في المناطق السهبية كما هي الحال في هضبة السهول العليا، حيث تنمو في فصل الربيع والخريف، مثل الحلفاء، وتتوسع السهوب في مناطق هضبة الشطوط في المنخفضات ذات المياه الملحية⁽²⁾، وتنمو على أعشاب وحشائش تلائم تلك التربة الملحية في المنخفضات، كما تنمو نباتات ملحية في جنوب وهران.

وتنمو أشجار الصنوبر، وأشجار مخروطية مثل شجرة البلوط والسنديان. ومن الجدير بالذكر أن الغابة الجزائرية تعرض قسم كبير منها للحرق من قبل الاستعمار الفرنسي، حيث اتبع سياسة الأرض المحروقة لمقاومة الثورة الجزائرية، بهدف إبعاد الثوار، منها مما ألحق الضرر بالبيئة والغابة، رغم كل ذلك فقد حققت الثورة الجزائرية الانتصار ونيل الاستقلال.

3 - النباتات والشجيرات الشوكية:

وهي عبارة عن نباتات تنتشر في الصحراء الكبرى، وهي مكونة من شجيرات شوكية تتحمل العطش، بالإضافة إلى بعض الصباريات وفي المناطق الهامشية بسبب

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية، أرقام ومؤشرات، عام 2011م، ص38.

(2) د. عماد الدين موصلي، الجغرافية الحيوية، جامعة دمشق، كلية الآداب، عام 1974 - 1975م،

هطول بعض الزخات المطرية أحياناً، وهي نادرة تنمو بعض الأعشاب في أعقاب ذلك، ولكنها لا تعمر طويلاً، ومن النباتات التي تنمو جنوباً نباتات السنط، والخزامى.

ب - الحيوانات البرية:

وهي حيوانات تعيش في البراري والمناطق السهلية، وعلى السفوح الجبلية، والأودية، والصحراء، ومنها ما هو عشبي مثل الأرانب، والغزلان، والثعالب، وحيوانات آكلة اللحوم، مثل الفهود، والذئاب، والضباع والزواحف مثل الأفاعي والعقارب، والضب، وخاصة في الصحراء.

بالإضافة إلى الطيور الجارحة مثل الصقر، والعقاب، والطيور الأهلية التي تعيش مع السكان مثل الدوري، والسنونو وبعض الطيور المهاجرة، كما تنتشر أحياناً أفواج من الجراد الصحراوي تتجه نحو القسم الشمالي من الجزائر، وهي يضر بالمزروعات، أو نحو الجنوب إلى بلدان مالي والنيجر، وإلى أفريقيا حيث تتحرك أسراب منه وبأعداد مهولة.

ثانياً: الواقع البشري والاجتماعي للسكان

يشمل الواقع البشري والاجتماعي للسكان في الجزائر، أصل السكان وموطنهم وتركيبهم السلافي، ثم الخصائص الديموغرافية، والتوزيع الجغرافي لهم وهجرتهم. أما الواقع الاجتماعي فإن يتضمن الجانب التعليمي والصحي ثم الواقع الخدمي وغيره.

1 - الواقع البشري:

أ - أصل السكان وموطنهم:

يعود أصل السكان الجزائريين إلى العنصر العربي الحامي (البربر) الذي قدم إلى بلاد الجزائر منذ 11 ألف سنة. والمغرب وموريتانيا وإلى العرب الساميين الذين وصلوا إليها في القرن الثامن الميلادي، بالإضافة إلى قبائل كانت تعيش منعزلة في جبال الأوراس، التي أطلق عليها اسم "منطقة القبائل"، وقد أطلق على هذه القبائل والجماعات

اسم "الشاوية"⁽¹⁾ جمع شاوي أي تعني الحارس، أو الراعي، الذي يقوم برعي أبقار البلدة أو القرية، ويعيش في بيوت بسيطة، سريعة الإنشاء مصنوعة من الخشب واللّين، والقش أو الخيم وبيوت الشّعْر المصنوعة من شعر الماعز.

بالإضافة إلى عناصر زنجية جاءت مهاجرة من البلدان الإفريقية المجاورة، ومن بعض بلدان إفريقيا الوسطى بسبب توفر فرص العمل، والإقامة، وقد أقاموا على نحو دائم فيها. وقد استوطن السكان الجزائريين في المدن الساحلية أولاً، ثم انطلقوا نحو الداخل حيث تتوفر مياه الري، والتربة الصالحة للزراعة والاستقرار.

ب - تركيبهم السلافي:

يتنوع التركيب السلافي للسكان الجزائريين، كما يلي:

- 1 - العرب: وهم النسبة العظمى من السكان الذين ينتمون للمجموعة القوقازية فرع البحر المتوسط، ومن الأصل الحامي العرب وقسم منهم من الأصل السامي العربي.
- 2 - مجموعات بشرية تعود بأصولها إلى عناصر أخرى مثل الإغريق والبيزنطيين والوندال والأندلسيين والعثمانيين، وقد امتزج هؤلاء بالسكان الجزائريين.
- 3 - الزواج: وهم مجموعة بشرية إفريقية الأصل كانت تعيش في ظل سلطة قبائل الطوارق الأمازيغية.

2 - الخصائص الديموغرافية:

تشمل الخصائص الديموغرافية ازدياد عدد السكان وآفاقه المستقبلية، ثم العوامل المؤثرة في التزايد السكاني، وتركيبهم العمري والنوعي ثم الهرم السكاني.

أ - ازدياد عدد السكان وآفاقه المستقبلية:

بلغ عدد سكان الجزائر عام 2005م (32.906 مليون) نسمة، وعام 2008م (34.745 مليون) نسمة، بزيادة قدرها (1.839 مليون) نسمة، وحصلت الزيادة بسبب ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان، وزيادة الولادات وانخفاض الوفيات، بينما أصبح عدد السكان عام 2012م (36.504 مليون) نسمة للأسباب السابقة الذكر، ومن المتوقع

(1) د. فيليب، رفلة، الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص333.

أن يصل عددهم عام 2025م (44.128 مليون) نسمة، وعام 2050م (58.790 مليون) نسمة، إذا استمرت معدلات النمو الطبيعي للسكان كما هي الآن.

ب - العوامل المؤثرة في النمو السكاني:

1 - العوامل الديموغرافية:

أ - الولادات: إن ارتفاع نسبة الولادات من أهم أسباب ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان، إذ وصل معدل الولادات الخام عام 2010م (24.7 بالآلف)، والناجم عن ارتفاع معدل الخصوبة الكلي للسكان، والبالغ (2.9) بنفس العام، ويعني عدد المواليد الأحياء لكل امرأة بين عمر (15 - 49) سنة، وسبب ذلك عدم وجود تنظيم فعال لمعدلات الإنجاب.

ب - الوفيات: إن انخفاض نسبة الوفيات بسبب تقديم الخدمات الصحية وتحسن الوعي الصحي للسكان يعد سبباً في زيادة النمو الطبيعي للسكان، إذ بلغ معدل الوفيات الخام عام 2010م (4.4 بالآلف).

ج - معدل النمو الطبيعي للسكان: عام 2010م (20.3 بالآلف)⁽¹⁾، بينما كان هذا المعدل عام 2008م (18 بالآلف)⁽²⁾، وسبب تلك الزيادة بين العاملين هو زيادة نسبة الولادات كما تبين سابقاً مع انخفاض نسبة الوفيات.

2 - العوامل الاجتماعية:

تشمل العادات والتقاليد السائدة هناك، في رغبة الكثيرين لإنجاب العدد الأكبر من البنين، ويدخل في هذا الجانب، تعدد الزوجات، والزواج المبكر، إذ يبلغ معدل الزواج العام (9.6 بالآلف)، بينما تنخفض نسبة الطلاق إلى أدنى حدود لها.

3 - العوامل الاقتصادية:

إن مشاركة الأبناء للأسر العمل في الحقل، يشجع الكثيرين على زيادة الإنجاب، واستيعاب نسبة كبيرة من العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والتقليل من نسبة البطالة، عوامل مساعدة على زيادة الولادات.

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية، أرقام ومؤشرات، عام 2011م، ص37.

(2) الأمم المتحدة، نيويورك، المجموعة الإحصائية، عام 2009م، ص23.

4 - التركيب العمري والنوعي للسكان:

أ - التركيب العمري: يتوزع سكان الجزائر على الفئات العمرية الآتية:

1 - الفئات العمرية بين (صفر - 14) سنة حيث تبلغ نسبتهم (34.40%) من المجموع العام للسكان، وسبب ذلك هو ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان، وتبين أنها تزيد على النسبة العالمية البالغة (7.22%)، بمقدار (27.18%) لنفس الأسباب السابقة الذكر، أما الفئة العمرية بين (صفر - 4) سنوات تبلغ (10.9%)، ثم تليها نسبة الفئة العمرية بين (5 - 9) سنوات، البالغة (12.3%) وهي أكثر الفئات العمرية حجماً، بسبب التأخير في التوجه إلى خفض معدلات الإنجاب إلا في السنوات الأخيرة، ثم تبدأ بقية الفئات العمرية بالتناقص بعد الفئة العمرية (15 - 19) سنة.

2 - الفئات العمرية بين (15 - 64) سنة، وتبلغ نسبة السكان في هذه الفئات العمرية (60.9%) من المجموع العام للسكان، وهي تنقص عن النسبة العالمية بمقدار (4.42%)، نتيجة لارتفاع نسبة الوفيات وانخفاض العمر الوسيط للسكان. أما الفئات العمرية أكثر من (65) سنة فإنها تنخفض إلى نسبة (4.7%) للأسباب السابقة الذكر.

ب - التركيب النوعي للسكان: تبلغ نسبة الذكور للإناث (102.4)⁽¹⁾ من الذكور مقابل كل (100) أنثى عام 2010م، وسبب هذا التفوق للذكور، هو زيادة حجم الهجرة الخارجية الوافدة إلى الجزائر، من البلدان المجاورة، وخاصة من الذكور بقصد العمل، وخاصة من مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا.

5 - التركيب اللغوي والديني، والمهني والاقتصادي للسكان:

أ - التركيب اللغوي: اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الجزائر، بالإضافة إلى اللغات المحلية وفي مقدمتها اللهجة الأمازيغية، حيث تستعمل للمحادثة في عدة ولايات، كما تختلط بعض اللهجات بكلمات فرنسية بقيت عالقة منذ الاحتلال الفرنسي.

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، عام 2011م، ص 37.

ب - التركيب الديني: الدين الإسلامي هو دين معظم السكان حيث يعتنقه (99.99%) منهم، ونسبة ضئيلة يعتنقون المسيحية، وقد وصل عددهم (مليون) نسمة في ظل الاحتلال الفرنسي سابقاً. ثم رحل أغلبهم وبقي منهم (380 ألفاً). أما اليهود فقد كان عددهم (40 ألف) ولم يبق منهم سوى (50) نسمة فقط عام 2018م، وقد هاجر أغلبهم إلى فلسطين المحتلة وأوروبا.

ج - التركيب المهني والاقتصادي: يتوزع العاملون في الجزائر على مختلف المهن الإدارية والاقتصادية، حيث تبلغ نسبة أصحاب المهن الفنية والإدارية والعملية، والمشتغلون بأعمال البيع والشراء (9.7%)، والعاملون في الزراعة والصيد، وتربية الحيوان (14%)، وكذلك العاملون في أعمال الإنتاج، والصناعة والنقل والمواصلات والسياحة (55%)، و(6.8%) مهن أخرى مختلفة، و(7.3%) عاطلون عن العمل.

3 - التوزيع الجغرافي للسكان والعوامل المؤثرة فيه:

يتوزع السكان جغرافياً في أنحاء الجزائر على نحوٍ متباين بين المدينة والريف، أو بين المقاطعات والولايات، وفقاً لعوامل عديدة، هي:

أ - العوامل الطبيعية:

تشمل ما يلي:

1 - مظاهر السطح: تُعدُّ السهول الساحلية الممتدة بين خط الساحل شمالاً، وجبال أطلس التل والهضاب العليا جنوباً من أكثر المناطق ازدحاماً سكانياً في الجزائر، حيث تنتشر فيها مدن كبرى مثل الجزائر، ووهران، ومستغانم، وتونس، وتيزي أوزو، وبجاية، وعنابة، وقسنطينة، وبويرة، وتقورت، بسبب توفر عوامل الاستقرار والمياه السطحية، وغزارة مياه الأمطار.

بينما تتعدم الكثافة السكانية في أعالي جبال أطلس التل ومرتفعات الهضاب العليا، وفي الوسط تنتشر مرتفعات عديدة، وكذلك العروق الصحراوية مثل العرق الغربي الكبير، وهضبة تادميت، وكذلك أراضي مرتفعات الأحجار، وتاسيلي، وفي الصحراء الكبرى الجزائرية، نتيجة لمناخها الحار والجاف، وكثرة الكثبان الرملية.

2 - المناخ: تعد الحرارة المعتدلة الباردة شتاءً، والمناخ الدافئ المعتدل صيفاً، عوامل مشجعة على الاستقرار، بينما الرياح القاحلة الشديدة والجافة التي تحمل الغبار والأتربة والرمال من قلب الصحراء نابذة للاستقرار البشري.

وفي وسط الصحراء الكبرى، الجزائر ترتفع درجة الحرارة لتصل بين (6.50 درجة) ولا يستطيع السكان الإقامة والاستقرار فيها وتغير عوامل فترة الاستقرار السكاني وترتفع الكثافة شمالاً في المنطقة الساحلية بسبب الأمطار الغزيرة التي تهطل فيها.

ج - التربة: ترتفع الكثافة السكانية، في مناطق وجود الترب الحمراء في المنطقة الساحلية، والترب الرسوبية على ضفاف نهر الشليف، وتتعلم في مناطق وجود الترب الرملية والصحراء، وترب جبال أطلس التل العليا شمالاً وشرقاً.

د - المياه: تعد مناطق وجود المياه السطحية والجوفية، من أهم مناطق الاستقرار البشري، حيث تهطل الأمطار الغزيرة في الشمال، بينما تتعالم الأمطار وسط الصحراء مما يجعل هذه المناطق، مناطق منفرة للسكان، بينما ترتفع الكثافة على ضفاف أنهار الشليف، ومليمة بسبب توفر المياه المعداد من أهم دوافع الاستقرار البشري في العالم.

ب - العوامل الاقتصادية:

يتأثر التوزع الجغرافي للسكان في الجزائر بالعديد من العوامل الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة، والمؤسسات التجارية وطرق المواصلات.

1 - الزراعة: تعد الزراعة من أقدم الحرف التي مارسها الإنسان في الجزائر، وخاصة في السهول الساحلية والداخلية، وعلى ضفاف نهر الشليف. والأنهار الأخرى، مما أدى لاستقطاب السكان والاستقرار البشري فيها، لذلك ترتفع الكثافة الزراعية في هذه المناطق وتتجاوز (300 نسمة/كم²).

2 - الصناعة: يتوزع السكان بكثافة في مناطق الإنتاج الصناعي، كما هو الحال حول المدن الرئيسية في الجزائر، مثل مدينة الجزائر، ووهران، وقسطنطينية، وعنابة، ومستغانم، وبليدة، حيث انتشرت الصناعات الكبرى، ولذلك ترتفع الكثافة الصناعية، في هذه المناطق، وحول المدن المتوسطة والصغيرة، حيث المناطق الصناعية،

والصناعات النسيجية والغذائية والتحويلية، من أكثر المناطق كثافة سكانية بسبب الحاجة إلى مزيد من الأيدي العاملة الصناعية.

3 - المؤسسات التجارية: تعد المؤسسات التجارية في المدن من المناطق الجاذبة للسكان، والاستقرار البشري، بسبب توفر فرص العمل فيها، وحاجاتها لمزيد من الأيدي العاملة، ويرتادها السكان بكثرة بهدف التسوق، في المدن التي تعد مراكز استقطاب سكاني كبيرة.

4 - طرق المواصلات: تعد طرق المواصلات شرايين مهمة للاستقرار البشري، حيث تنتشر على طرفي الطرق القرى والمدن والبلدات الصغيرة والكبيرة، ومراكز التجمع السكاني، فأينما يكون الطريق يتركز السكان وتكثر نقاط الاستراحة والفنادق، ومحطات الوقود لتزويد السيارات بحاجتها من البترول.

4 - توزيع السكان حسب المراكز الحضرية والريفية في الجزائر:

فقد بلغت نسبة سكان المراكز الحضرية في الجزائر عام 1960م (32%)، مقابل (68%) للريف وبعض القبائل البدوية، بينما ارتفعت النسبة عام 1990م إلى (52%) للمدن مقابل (48%) للريف، ويلاحظ انخفاض نسبة السكان الريفيين مقابل تزايد نسبة سكان المدن بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، والنمو الطبيعي للسكان. أما في عام 2000م فقد بلغت النسبة (60%) للمدن مقابل (40%) للريف ونسبة قليلة لسكان البادية، وفي عام 2010م ارتفعت نسبة سكان المدن إلى (65%) مقابل (35%) لسكان الريف والبدو، ومن يعملون بتربية الحيوانات الرعوية. وترتفع نسبة التحضر في الولايات والمدن الكبرى، مثل الجزائر العاصمة ويصل عدد سكانها إلى حوالي (6 مليون) نسمة، وقسنطينة (4 مليون) نسمة، وولاية وهران (3 مليون) نسمة، ومستغانم، وبجاية وعنابة وغيرها من المدن.

5 - الكثافة السكانية:

تبلغ الكثافة العامة للسكان في الجزائر (15.1 نسمة/كم²)، وترتفع الكثافة السكانية في المنطقة الساحلية لتصل إلى (100 نسمة/كم²)، وفي السهول الداخلية، وسهول نهر الشليف

بينما تنخفض في مرتفعات الهضاب العليا إلى (25 نسمة/كم²)، وفي مناطق الشطوط إلى (20 نسمة/كم²)، وفي مناطق أطراف الصحاري (1 نسمة/كم²).

6 - الهجرة والتحركات السكانية:

تصنف الهجرة إلى نوعين رئيسيين هما:

أ - الهجرة الداخلية:

شهدت الجزائر حركة هجرة داخلية اتخذت عدة اتجاهات، وهي تشمل الهجرة من الريف إلى المدن، ومن مدينة إلى أخرى، وهجرة من المدن إلى الريف.

1 - الهجرة من الريف إلى المدن:

وهي من أكثر أنواع الهجرة حدوثاً، وقدماً في الجزائر، وقد تأثرت بالعديد من العوامل وهي:

أ - العوامل الدافعة من الريف:

وتشمل عوامل طبيعية، وخاصة تناقص كميات الأمطار الهاطلة، وتأرجحها بين سنة وأخرى، وسوء المواسم الزراعية وتملح التربة، ونقص المياه الجوفية، وتقلص مساحة الأراضي الزراعية.

1 - العوامل الاجتماعية: تتضمن نقص المؤسسات التعليمية في الريف وعدم قيام

الجامعات والمعاهد العليا، بالإضافة إلى انتقاء المؤسسات الثقافية، والصحية من مشافٍ ومراكز صحية.

2 - العوامل الاقتصادية: من أهمها ارتفاع نسبة البطالة بأنواعها في الريف، الناجمة عن

استخدام الآلات الزراعية، وانخفاض مستوى الدخل، وسوء المواسم الزراعية، وعدم تركيز المؤسسات الصناعية في أنحاء الريف، باستثناء وجود أعداد محدودة منها هناك.

3 - العوامل الخدمية: وتشمل نقص خدمات البنية التحتية مثل مياه الشرب، والكهرباء،

والصرف الصحي وطرق المواصلات ووسائلها.

ب - العوامل الجاذبة:

وتشمل ما يلي:

1 - العوامل الاقتصادية: حيث تتركز النسبة العظمى من المعامل والمصانع، والمؤسسات والشركات الصناعية في المدن وخاصة في العاصمة الجزائر، ومدينة وهران، ومستغانم، وبجاية، وعنابة، وقسنطينة، حيث تجذب إليها العمال من أنحاء ريف الجزائر، بقصد العمل، وارتفاع نسبة الأجور مما يتيح الفرصة للكثير من المهاجرين للعمل فيها بظروف مناسبة.

2 - العوامل الاجتماعية: إن وجود الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة في المدن وخاصة في العاصمة الجزائر، والمدن الأخرى يجعلها عامل جذب مهم لاستقطاب الطلاب الذين ينتقلون إلى المدن لمتابعة الدراسة، بالإضافة إلى توفر المشافي الحديثة، وكافة مستلزمات الخدمات الصحية المتوفرة في المدن جعلها عوامل جذب مهمة للسكان.

3 - العوامل الخدمية: إن توفر الخدمات في المدن، مثل مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى وسائل وطرق المواصلات، والكهرباء، والخدمات الهاتفية، تعد عوامل جذب سكاني للكثير من المهاجرين من أنحاء الريف الجزائري وخاصة في القسم الشمالي.

2 - حجم الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن:

شملت الهجرة الداخلية أعداداً كبيرة من السكان الريفيين للأسباب السابقة الذكر منذ عام 1965م، واستحوذت مدينة الجزائر العاصمة على القسم الأكبر من المهاجرين، من أنحاء الريف الجزائري، وخاصة المناطق القريبة من العاصمة التي كان عدد سكانها عام 2002م (4 مليون) نسمة، وأقام معظم هؤلاء في مناطق السكن العشوائي حول مدينة الجزائر وتقدر نسبتهم بحوالي (35%)⁽¹⁾ من سكان العاصمة.

(1) د. قاسم الريداوي مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، بحث نشر مجلة جامعة دمشق،

المجلد 28، العدد الأول، 2012م، ص 461.

3 - الهجرة بين المدن الجزائرية:

وهي هجرة تحدث للعديد من السكان بسبب العمل الوظيفي، في مختلف المجالات الإدارية والثقافية والتعليمية، ولأسباب اجتماعية مثل الزواج، أو القبول في الجامعات للعديد من الطلبة في غير المدن التي يقيمون فيها.

4 - الهجرة من المدن إلى الريف:

ويعود سببها لتقدم الريف، وتوفر الخدمات وخاصة في خلال السنوات العشر الماضية، أو رغبة الكثيرين من سكان المدن للإقامة في الريف القريب من المدن، بسبب توفر الهدوء والراحة، والاستجمام، وامتلاك العديد منهم المزارع في الريف.

ب - الهجرة الخارجية:

تصنف الهجرة الخارجية إلى نوعين، الهجرة الخارجية الوافدة، والهجرة الخارجية المغادرة من الجزائر.

1 - الهجرة الخارجية الوافدة:

يمكن تقسيم الهجرة الخارجية الوافدة إلى الجزائر إلى نوعين هجرات قديمة وهجرات حديثة.

أ - الهجرات التاريخية القديمة: تشمل هجرة العرب الحاميين، وهم الذين جاءوا إلى شمال إفريقيا عبر مضيق باب المندب، وأطلق عليهم اسم "البربر" وهؤلاء سكان الجزائر الأصليين، ثم جاء العرب الساميون، واختلطوا مع السكان الأوائل من البربر، حيث تصاهروا وامتزجوا معهم، وهم بدو يحترفون الرعي.

ب - الهجرات الحديثة: هجرات حدثت إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، وقد بلغ عدد هؤلاء عام 1953م بما يزيد على (مليون) فرنسي، وأقام هؤلاء في المنطقة الساحلية على نحو رئيسي، وقابل ذلك حركة تهجير لأعداد كبيرة من الجزائريين إلى فرنسا للعمل بأجور منخفضة من قبل الاستعمار الفرنسي.

2 - الهجرة الخارجية المغادرة:

وهي هجرة حديثة بعد عام 1962م، وشملت أعداداً كبيرة إلى بلدان أوروبا وذلك طلباً للعمل للحصول على دخل مالي أفضل، وهي هجرة دائمة ومؤقتة تتم فردياً، وخاصة

إلى فرنسا، وكذلك هجرة الطلاب لمتابعة الدراسة الجامعية والعليا للتعليم العلمي، وقُدِّر حجم الهجرة المغادرة إلى فرنسا بـ (مليون) مهاجر خلال القرن العشرين⁽¹⁾.

3 - حركة السكان اليومية:

تشمل توجه مئات الآلاف من السكان، كل يوم إلى المدن الجزائرية وخاصة الكبرى بهدف العمل، والزيارة والتسوق، من الضواحي والريف المجاور، والعودة مساءً وهي حركة يومية تبدأ صباحاً، وتنتهي مساءً، ومما ساعد على ذلك توفر وسائل النقل والمواصلات.

7 - مظاهر التوطن البشري والعمراني:

1 - الواقع الاجتماعي:

أ - التعليم: بلغ عدد طلاب المدارس في مختلف مراحل التعليم عام 2007 - 2008م⁽²⁾ (7502370) طالباً وطالبة منهم (52.4%) تلاميذ المرحلة الابتدائية، وطلاب المرحلة الإعدادية (34.6%)، من مجموع الطلاب، في حين بلغت نسبة طلاب المرحلة الثانوية (13%) بسبب التزايد السكاني الذي تشهده الجزائر، والناجم عن ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان.

ب - الأمية: بلغت نسبة الأمية في الجزائر لذوي الأعمار (15 سنة) فأكثر (31.9%) من مجموع السكان عام 1998م، بسبب وجود نسبة كبيرة منهم من كبار السن، لأنه لم تتح لهم فرص التعلم في فترة الاستعمار الفرنسي، واتباع الفرنسيين سياسة فرض اللغة الفرنسية لغة رسمية في البلاد.

ج - الواقع الصحي: بلغ عدد المستشفيات عام 2006م (276)⁽³⁾ مشفى عام وخاص، موزعة جغرافياً في أنحاء البلاد، وخاصة في المدن، وقد بلغ عدد الأسرة فيها (57597) سرير، ومن حيث نسبة السكان إليها فقد بلغت سرير لكل (581) نسمة عام 2006م. أما في عام 2018 فُقِدَر عددها بـ (305) مشفى.

(1) د. علي فاعور، البحوث الدولية، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2006م، ص238.

(2) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية، أرقام ومؤشرات مرجع سبق ذكره، عام 2011م، ص40.

(3) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية أرقام ومؤشرات عام 2011م، ص39.

أما بالنسبة لعدد الأطباء ونسبتهم إلى عدد السكان فقد بلغت بنفس العام طبيب عام واحد لكل (849) نسمة، وهي نسبة عالية بسبب نقص عدد الأطباء، وذلك ناجم عن زيادة عدد السكان وارتفاع معدلاته، وانخفاض عدد الخريجين الجامعيين الأطباء، أما بالنسبة لأطباء الأسنان فقد بلغت عام 2006م طبيب لكل (3457) نسمة، وترتفع النسبة لنفس الأسباب السابقة الذكر، وأما بالنسبة للصيادلة، فقد بلغت بنفس العام المذكور أعلاه، صيدلي لكل (4607) نسمة، وهي نسبة مرتفعة أيضاً بسبب نقص عدد الخريجين الجامعيين بهذا الاختصاص مقارنةً بعدد السكان الكبير، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد الممرضين والممرضات إذ تبلغ النسبة (372) نسمة لكل ممرض أو ممرضة.

2 - الواقع الخدمي:

يتضمن الواقع الخدمي عدة مجالات، وتشمل خدمات البنية التحتية الأساسية، ما يلي:

أ - في مجال الإسكان: بلغ عدد الوحدات السكنية في الجزائر عام 2018م (5.814 مليون) وحدة سكنية، وشملت كافة القطاعات العامة والخاصة، في أنحاء المدن والولايات والمناطق والقرى والتجمعات السكنية، وذلك لتأمين حاجة السكان للمأوى، وتختلف هذه الوحدات السكنية فيما بينها بالنسبة لعدد الغرف في كل مسكن.

وكان تأمين المساكن بطريقتين:

1 - السكن المنظم: وهو يشمل المساكن التي تخضع لنظام ضابطة البناء وفق مخططات عمرانية هندسية، وتشرف عليها الجهات المختصة من بلديات وغيرها في كافة المدن والولايات والتجمعات السكانية.

2 - السكن العشوائي: السكن الذي كان على نحو غير منظم، خارج الحدود التنظيمية لتلك المدن والقرى والولايات وذلك بسبب انخفاض مستوى دخل السكان الذي يعيشون في تلك العشوائيات، وسهولة إشادة المسكن، ورخص تكاليفه، والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن. ولذلك تنشأ مشكلات خدمية واجتماعية في تلك المناطق العشوائية وخاصة مشكلة الحصول على الكهرباء، والخدمات الهاتفية، وخاصة حول مدينة الجزائر العاصمة، وعنابة وبجاية وقسنطينة وهذه مشكلة تعاني

منها أغلب المدن العربية وخاصة الكبرى التي تعاني من ظاهرة السكن العشوائي، حيث ترتفع فيها الكثافة السكانية ودرجة التزاحم.

ب - مياه الشرب: يتم تأمين المياه للشرب والاستخدام المنزلي للسكان بطرق مختلفة، إما بشبكات المياه بحيث تصل إلى كافة المنازل، وتشرف عليها الجهات المتخصصة أو بحفر آبار ارتوازية، وخاصة في المنازل البعيدة عن مراكز التجمعات السكانية، وفي عام 2018م بلغت نسبة المساكن المتصلة بشبكات المياه (78.9%)⁽¹⁾ من مجموع الوحدات السكنية، أما النسبة الباقية فيتم تأمينها بطرق مختلفة إما عن طريق حفر الآبار وأما نقل المياه بالصهاريج.

ج - الكهرباء: تم إيصال الكهرباء لمختلف الوحدات السكنية في أنحاء الولايات الجزائرية، ومختلف المنازل والتجمعات السكانية، حيث بلغت النسبة العامة للمساكن المتصلة بالكهرباء (93.3%) منها، وما تبقى عبارة عن بيوت سكنية بعيدة وبعضها في أطراف الصحاري والمناطق الهامشية حيث تكون إنارتها بطرق مختلفة خاصة مثل استخدام مولدات الكهرباء وغير ذلك من وسائل الإنارة.

د - الصرف الصحي: تبلغ نسبة المساكن المتصلة بشبكات الصرف الصحي في مختلف الولايات والمدن الجزائرية (76.2%) من المجموع العام للوحدات السكنية، وينتهي أغلب هذه الشبكات بمحطات للمعالجة لمكافحة التلوث البيئي الناجم عنها، وإعادة استخدام مياهها بعد تنقيتها ومعالجتها فنياً بسقاية الأشجار الحراجية أو غيرها. يتم التخلص من مياه الصرف الصحي لبقية المساكن بطرق مختلفة، وخاصة البيوت والمنازل البعيدة عن التجمعات السكنية.

هـ - وسائل الاتصال: تقدم قطاع الاتصالات في الجزائر، إذ بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة عام 2007م (3.068 مليون) هاتف، أي بمعدل 9 خطوط لكل 100 من السكان، ويتم تخفيض هذه النسبة عن طريق توسيع شبكات الهاتف الثابتة، لتخدم مزيد من المنازل أما عدد مشتركى الهاتف المحمول فقد بلغ عام 2007م (27.563)

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، عام 2011م، ص38.

مليون) نسمة، أي بمعدل (80.8) خط لكل (100) من السكان، وعدد الأسر التي تملك جهاز كمبيوتر (350 ألف) أسرة، بسبب اتساع استخدامه وازدياد الحاجة إليه. أما عدد مكاتب البريد فقد بلغت عام 2007م (3287) مكتب موزعة جغرافياً في أنحاء الولايات الجزائرية.

8 - التقسيمات الإدارية:

يصنف التقسيم الإداري في الجزائر إلى مجموعة ولايات يفوق عددها (75) ولاية، موزعة جغرافية في أنحاء الدولة مثل ولاية الجزائر، وعنابة، وهران، وقسنطينة، وبجاية، وبليلة، وغيرها.

- 1 - ولاية الجزائر: مدينة الجزائر هي عاصمة الدولة، تقع في الساحل الشمالي للجزائر، وهي مدينة تاريخية، يبلغ عدد سكانها حوالي (6 مليون) نسمة عام 2010م، وتحتوي على المؤسسات التجارية والاقتصادية والثقافية، والعلمية وفيها جامعة الجزائر، كما تحتوي العديد من المعالم التاريخية التي تعود لعصور مختلفة سابقة.
- 2 - ولاية وهران: مدينة غرب الجزائر ساحلية مهمة، يقدر عدد سكانها بحوالي (5.5 مليون) نسمة، عام 2010م وهي ميناء مهم للجزائر على البحر المتوسط، ومن أهمية اقتصادية وثقافية وعلمية كبيرة، وتشتهر بتعليب الأسماك، والصناعات الكيماوية.
- 3 - ولاية عنابة: من المدن الجزائرية الساحلية المهمة على البحر المتوسط، ويقدر عدد سكانها عام 2018م، بـ (2.5 مليون) نسمة، وهي ميناء جزائري مهم.
- 4 - ولاية قسنطينة: وتعد من المدن الساحلية المهمة في الجزائر، ويقدر عدد سكانها عام 2018م بحوالي (2 مليون) نسمة.
- 5 - ولاية بجاية: مدينة جزائرية ساحلية مهمة، كونها ميناء مهماً في الجزائر للاستيراد والتصدير، ويبلغ عدد سكانها حوالي (2 مليون) نسمة عام 2018م.
- 6 - ولاية تيزي أوزو: وهي من المدن المهمة في الجزائر وتعد صلة الوصول مع الداخل، وتحتوي على العديد من المؤسسات الاقتصادية والثقافية المهمة في الجزائر، ويقدر عدد سكانها بحوالي (1.5 مليون) نسمة عام 2018م.

ثالثاً: الواقع الاقتصادي

يشمل الواقع الاقتصادي الجزائري، الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة، بالإضافة إلى العناصر التي يتكون منها، وهي الزراعة والصناعة والتجارة. وتحتوي الجزائر على العديد من الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، التي تعد دعائم للاقتصاد الوطني، وهي:

1 - الموارد الطبيعية المتجددة:

تشمل الثروات الطبيعية مثل المياه السطحية والجوفية، والتربة، والأراضي الزراعية والثروة الغابية، والأشجار المثمرة، والنباتات الطبيعية مثل نبات الحلفا المستخدم في العديد من الصناعات التقليدية مثل الحصر، والسلال بالإضافة إلى بعض مصادر الطاقة، مثل الطاقة الشمسية، والرياح وغيرها، والثروة السكانية.

2 - الموارد الطبيعية غير المتجددة:

تضم الثروات الباطنية والسطحية التي تنفذ ولا تتجدد بمجرد استهلاكها، مثل النفط والغاز، والمعادن، والفوسفات، ومواد البناء المختلفة، والمياه الجوفية العميقة غير المتجددة، وقد تشكلت في الأزمان الجيولوجية السابقة قبل ملايين السنين، في أعماق تزيد على (1000 - 1500م).

وسياأتي الحديث عنها تفصيلاً من خلال دراسة الجوانب الاقتصادية، وهي:

1 - الزراعة والثروة الحيوانية:

أ - الزراعة وأهميتها:

تُعدُّ الزراعة وإنتاجها من أهم الموارد الاقتصادية في الجزائر، ويتمثل ذلك بدراسة مقوماتها، ومشكلاتها، ثم الإنتاج الزراعي وتوزعه الجغرافي.

ب - مقوماتها:

تحظى الزراعة الجزائرية بمجموعة من المقومات وهي:

- 1 - وجود مساحة من الأراضي الزراعية قدرها (8.404) مليون هكتار عام 2006م، وهي في تزايد مستمر بسبب التوسع في المشاريع المائية من سدود وأقنية وحفر آبار ارتوازية، وهنالك نسبة من الأراضي قابلة للزراعة، وتساوي بمجموعها (3%) من مساحة الجزائر .
- 2 - استيعاب قطاع الزراعة للنسبة العظمى من الأيدي العاملة، في مختلف أنحاء البلاد في أرخص المناطق الساحلية.
- 3 - وجود نهر الشليف الذي يروي مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية، بالإضافة لأنهار وأودية أخرى ساحلية وداخلية.
- 4 - غنى الجزائر بالموارد المائية السطحية والجوفية، سبق الحديث عنها، وبناء مزيد من السدود السطحية لتخزين مياه الأمطار الهائلة.
- 5 - الترب الخصبة، وخاصة الترب الحمراء في السهول الساحلية، في ولايات الجزائر وعنابة، ووهران وبجاية وعنابة. والترب الرسوبية على ضفاف نهر الشليف، وفي بعض المناطق الداخلية، وهي تتميز بخصوبتها العالية والملائمة لزراعة الحبوب والخضار والفواكه والأشجار المثمرة.
- 6 - استخدام الوسائل الفنية والتقنية في الزراعة، ووسائل الري الحديثة، مثل الري بالتقطير، والري بالرياح، واستعمال الأسمدة الكيماوية والعضوية لزيادة خصوبة التربة.
- 7 - هطول كميات غزيرة من الأمطار الشتوية وخاصة على السفوح الشمالية والغربية بجبال أطلس التل والهضاب العليا، وجبال الأطلس الصحراوية تؤلف مصدراً هاماً ورئيسياً للزراعات البعلية وخاصة الجنوب، وتعد مورداً مهماً للمياه السطحية والجوفية.
- 8 - تعد الخبراء الفنيون من مهندسين زراعيين ومرشدين، يقدمون للفلاحين الخبرة اللازمة والإرشاد الزراعي المناسب.
- 9 - خطط للاستثمار الزراعي، تحديث المنتجات الزراعية، وتخصيص رأس المال اللازم لذلك، وتقديم القروض الزراعية لدعم الإنتاج الزراعي.

- 10 - غنى المياه الساحلية الجزائرية بالثروة السمكية، مما يجعلها مصدراً مهماً من مصادر الدخل الوطني على الصعيد الشخصي، لأصحاب القدرات المخصصة للصيد، أم بالنسبة للدولة، وما تقوم به من دعم وتنشيط هذا القطاع المهم لتحقيق الأمن الغذائي.
- 11 - بناء خطط لتنمية الثروة الحيوانية الرعوية مثل الأغنام والماعز والأبقار والإبل من خلال دعم تربيتها، وتقديم الأعلاف، والعلاج البيطري لها.

ج - مشكلات الزراعة:

- تواجه الزراعة في الجزائر العديد من المشكلات بالرغم من وجود المقومات المذكورة سابقاً وهذه المشكلات هي:
- 1 - ضيق مساحة الأراضي الزراعية مقارنة بالمساحة العامة، وتقدر بحوالي (3%)، بسبب وجود الصحراء، إضافة إلى وجود الكتل الجبلية العالية، مثل جبال أطلس التل، أو الأطلس البحري شمالاً، والهضاب العليا، والأطلس الصحراوي، والعروق الصحراوية مثل العرق الغربي الكبير.
 - 2 - ظاهرة الجفاف والتصحر التي تتعرض لها الأراضي الزراعية، رغم عمليات مقاومة الجفاف بطرق فنية كثيرة.
 - 3 - ظاهرة تملح التربة التي تصيب الأراضي الزراعية، بسبب ارتفاع نسبة الأملاح في المياه الجوفية والسطحية، وتسميد الأرض بالأسمدة الكيماوية، دون غسلها من الأملاح بين فترة وأخرى.
 - 4 - ضعف رأس المال المخصص للتنمية الزراعية في القطاع الخاص رغم القروض التي تقدم للمزارعين، للقيام بعمليات الزراعة وتحسين الإنتاج.
 - 5 - وجود أقدية بالري المكشوفة التي تجري بها المياه، للوصول إلى الحقول والبساتين والمزارع، مما يجعلها عرضة للتبخر والضياع.
 - 6 - هدر نسبة كبيرة من المياه في كثير من الأماكن، دون اتخاذ إجراءات فعلية شاملة للحد من هذه الظاهرة، حفاظاً على المياه وتوفيرها للري بطرق علمية حديثة.
 - 7 - تعرض كثير من المزروعات للرياح المحلية بالغبار والأتربة، ولا سيما في المناطق المجاورة للمناطق الصحراوية، دون القيام بوضع مصدات للرياح.

8 - التسويق الزراعي، وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية أحياناً وانخفاض التسويق الخارجي مما يعرض المزارعين للخسارة أحياناً.

9 - عدم تعميم ظاهرة وسائل الري الحديثة لدى كثير من المزارعين، بسبب ارتفاع تكاليفها المالية وعدم امتلاكهم الأموال اللازمة لاستخدامها.

د - الإنتاج الزراعي:

1 - المحاصيل الزراعية: تشمل الحبوب، وتتكون من القمح والقمح والشعير والذرة، والأرز والشوفان، وتشغل هذه الزراعات حوالي (80%) من مساحة الأراضي الزراعية، كما أنها تساهم في نسبة قدرها (35%) من الدخل المنتجات الزراعية كاملة وهذه النسبة ليست ثابتة بل متبدلة بسبب تأرجح كميات الأمطار الهائلة، باعتبار أن (95%) من الأراضي الزراعية تعتمد على مياه الأمطار.

أما بالنسبة للقمح فهو من أهم المحاصيل الزراعية، لأنه يتم الاعتماد عليه في تحقيق الأمن الغذائي، وقد بلغ إنتاج الجزائر من القمح عام 2007م (2.950 مليون)⁽¹⁾ طن، وأغلبه من القمح الصلب، أما مساحته المزروعة فقد بلغت عام 1970م (4 مليون)⁽²⁾ فدان، وكان الإنتاج (1.3 مليون) طن، أما في عام 2010م فتقدر مساحته المزروعة بمقدار الضعف تقريباً، أما مساحة الأراضي المزروعة بالشعير فقد بلغت في ذلك العام (1.2 مليون) هكتار، وبلغ إنتاجه عام 2007م (1.3 مليون) طن، وبلغ إنتاج الحبوب في العام 2010 - 2011م (17.5 مليون) طن، وعام 2018م (18.5 مليون) طن بما فيها القمح.

ب - الزراعات الصناعية:

1 - كروم العنب: تشتهر به الجزائر، حيث تتركز زراعته في منطقة وهران، وقرب مدينة الجزائر العاصمة، وفي وادي الشليف وذلك بسبب ملائمة هذه المناطق لزراعته، وقد كان إنتاج عام 1970م (2.5 مليون) طن، وتقدر عام 2010م

(1) د. فيليب رقلة، الدول العربية، اقتصادياتها وجغرافيتها، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ص329.

(2) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية، أرقام ومؤشرات، وعام 2011م، ص38.

بحوالي (4 مليون طن⁽¹⁾)، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بالكروم (97.696) هكتار عام 2018م.

2 - الزيتون: تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون (450 ألف) هكتار، وعدد أشجاره (52 مليون) شجرة، ووصل الإنتاج أخيراً إلى (700 ألف) طن عام 2019م، وتشغل الجزائر ثامن دولة في العالم بإنتاج وزراعة الزيتون.

3 - النخيل: يبلغ عدد أشجاره (21.2 مليون) نخلة، بمساحة قدرها (200 ألف) هكتار في (17) ولاية، أهمها ولاية قلة نور، وبلغ الإنتاج (6.5 مليون) قنطار.

4 - قصب السكر: يزرع في العديد من الولايات وخاصة في المنطقة الساحلية ويصنع منه السكر، بالإضافة لزراعة التبغ التي تنتشر في المناطق الداخلية والساحلية.

5 - القطن: يزرع القطن في العديد من المناطق ويستخدم في تصنيع المنسوجات بأنواعها.

ج - الأشجار المثمرة:

1 - الزيتون: يعد مناخ الجزائر ملائماً لزراعة الزيتون، وخاصة في السهول الساحلية والداخلية، والسفوح الجبلية، ويقدر عدد أشجارها عام 2010م بحوالي (12 مليون) شجرة، وكان عددها عام 1970م (10 مليون) شجرة، وعام 2020م (52 مليون) شجرة، بإنتاج سنوي قدره (700 ألف) طن، ويزرع بمساحة قدرها (450 ألف) هكتار.

2 - الحمضيات: مثل البرتقال والليمون، والتفاح وهي زراعات البحر المتوسط الساحلية، بالإضافة إلى أشجار التين.

3 - النخيل: يعد النخيل من الأشجار المثمرة المهمة في الجزائر بسبب ملائمة المناخ الجاف والصحراوي لها لأنها قادرة على أن تعمق جذورها في أعماق التربة للحصول على المياه والغذاء، بقدر ارتفاعها نحو الأعلى، وهذه ميزة لأشجار النخيل وتنتشر خاصة في الولايات الجزائرية الوسطى والجنوبية وتقدر عدد أشجارها بحوالي (21.2 مليون) شجرة نخيل عام 2020م.

(1) فيليب، رفلة، مرجع سبق ذكره، ص329.

4 - الخضراوات: مثل البطاطا والبندورة (الطماطم)، وقد بلغ الإنتاج (10 مليون) قنطار عام 2019، وتبلغ المساحة المزروعة به (39.164) هكتار في الساحل والداخل والواحات، والفول والبازلاء، والبصل، والجزر، والثوم، وغيرها من الخضراوات، وتتوزع زراعتها جغرافياً في أنحاء الولايات، والمناطق وخاصة في وادي الشليف، وحول المدن الجزائرية الساحلية مثل الجزائر ووهران، وبجاية، وعنابة، ومليلة، ومشتائم، وقسنطينة.

2 - الثروة الحيوانية والسمكية:

تمتلك الجزائر ثروة حيوانية تؤثر في تحقيق الأمن الغذائي فيها، وهي متنوعة، وقد حظيت بالاهتمام اللازم من حيث تأمين الأعلاف، والطبابة البيطرية لها، وهي تشمل الأغنام ويزيد عددها على (7 مليون) رأس، والماعز لأكثر من (3 مليون) رأس، والإبل أكثر من (100 ألف) رأس، بالإضافة إلى الخيل التي يزيد عددها على (20 ألف) رأس، بالإضافة لحيوانات الركوب والجر والتحميل، التي يحتاجها الفلاحون في تنقلهم، والقيام بأعمال الفلاحة وخاصة في المناطق الجبلية ذات المدرجات، وحيث لا يمكن استخدام الآلات الزراعية الحديثة منها بالإضافة إلى الدواجن، وتربية النحل، وكذلك الثروة السمكية التي تبلغ إنتاجها على 2007م (148.843) طن، أما لحوم الدواجن فقد بلغ إنتاجها (261 ألف) طير من الدجاج عام 2007م. كما بلغ إنتاج الحليب (2.251 مليون) طن بنفس العام.

3 - الصناعة والطاقة:

ترتبط الصناعة بالطاقة ارتباطاً وثيقاً، حيث الطاقة إحدى مقوماتها الرئيسية، وفيما يلي دراسة تفصيلية لكل منهما.

أ - الصناعة ومقوماتها:

تتميز الصناعة الجزائرية بحدثة عهدها، حيث بدأت تنهض منذ عهد الاستقلال، رغم ذلك فإنها تعتمد على مجموعة من المقومات، وتعاني بالوقت نفسه من مشكلات

عديدة، وتتوزع جغرافياً في مناطق عديدة من خلال أنواعها وتصنيفها، وترتكز الصناعة في الجزائر على عدة مقومات، هي:

1 - المقومات الطبيعية: تمتلك الجزائر مساحة واسعة من الأراضي وهذا الأمر ساعدها في تنوع مصادرها الطبيعية، وتعد ثروات سطحية وباطنية، أساساً في النهوض الصناعي: مثل وجود المواد الأولية لصناعة الاسمنت في الصخور المارنية والغضارية، المنتشرة قرب المدن الرئيسية مثل الجزائر ووهران، وقسنطينة، وبجاية، وعنابة وسكيكدة وغيرها بالإضافة لوجود الفوسفات، ومواد البناء، والأخشاب من خلال الثروة الغابية، والصخور السطحية الغنية بالمعادن.

2 - المقومات البشرية: تشمل المقومات البشرية الأيدي العاملة اللازمة للصناعة، سواء كانت عادية أم فنية خبيرة، من مهندسين بكافة الاختصاصات التقنية، أو من هم برتبة مساعد مهندس، أو حرفي، وتخرجهم من الكليات الهندسية الجامعية الجزائرية، أو المعاهد المتوسطة، أو خريجي المدارس الثانوية الفنية الصناعية. وتكون الاستعانة أحياناً ببعض الخبرات الأجنبية في حال الضرورة لذلك.

3 - السوق الاستهلاكية: تمتلك الجزائر سوقاً استهلاكية واسعة للمنتجات الصناعية على اختلاف أنواعها، سواء كانت معدنية، أو غذائية، أو ميكانيكية، في المدن والبلدات والقرى في مختلف الولايات الجزائرية.

4 - مصادر الطاقة: إن توفر مصادر الطاقة في الجزائر من أهم مقومات الصناعة، وهي أساس قيام أية صناعة حيث تحتوي أراضيها على النفط والغاز بكميات كبيرة، سواء كان إنتاجاً أم احتياطاً، بالإضافة إلى الطاقة الكهربائية في أنحاء البلاد.

5 - رأس المال: تحتاج الصناعة إلى رأس المال الكافي لقيام الصناعات، ولذلك فإن رأس المال اللازم للصناعة يختلف حجمه بين صناعة وأخرى، ويتم تخصيص نسبة من الموازنة العامة لانتشار العديد من الصناعات. لكنها تحتاج إلى أكثر من ذلك.

رغم كل ذلك وما يتوفر من مقومات، فإنّ الصناعة في الجزائر تواجه العديد من المشكلات.

6 - توفر سائل النقل اللازم للصناعة، وطرق مواصلات حديثة ترتبط بين مراكز الإنتاج والاستهلاك والتصدير.

ب - مشكلاتها:

تواجه الصناعة في الجزائر العديد من المشكلات وهي:

- 1 - عدم استخدام الثروات الباطنية من المعادن في صناعة محلية، بل يتم تصدير أغلبها خاماً. مثل الحديد والنحاس، والفحم والرصاص، والزنك باستثناء بعض الصناعات الخفيفة.
- 2 - وجود الكثير من المعادن على أعماق كبيرة تحت سطح البحر، وصعوبة الوصول إليها إلا من خلال إنشاء مناجم عميقة، وهذا يتطلب إمكانيات مالية كبيرة.
- 3 - انخفاض نسبة خام المعادن في كثير من الصخور مختلطاً مع الصخر الأم.
- 4 - تتميز الصناعة في الجزائر بأن أغلبها استخراجي فقط وليس تعديني ميكانيكي، حيث يتم استخراج أغلب المعادن ويتم تصديرها.
- 5 - سيطرة الصناعات الخفيفة والتحويلية الاستهلاكية على أغلب القطاع الصناعي مثل صناعة المنسوجات، والصناعات الغذائية، وصناعة الإسمت ومواد البناء، وصناعة تعليب الأسماك، وصناعة الأدوات البسيطة.
- 6 - توجد العديد من الصناعات الهندسية، وبعض الأدوات الكهربائية، ولكن أغلبها صناعات تجميعية فقط.
- 7 - ضعف رأس المال المخصص للصناعة، بحيث لا يكفي لإقامة صناعات ثقيلة، وميكانيكية.
- 8 - وجود الاستثمار الصناعي الخارجي، للعديد من الثروات الباطنية، مثل استخراج النفط والغاز من خلال بعض الشركات التي تمتلك رأس مال كبير، وبعضها شركات مساهمة بالمشاركة مع هيئات وشركات حكومية وقيامها بإنشاء صناعات تكرير النفط.

ج - الإنتاج الصناعي وتوزعه الجغرافي:

تصنف الصناعات في الجزائر إلى ما يلي:

1 - الصناعات البتروكيميائية والكيميائية: تعد صناعة تكرير النفط من أهم تلك

الصناعات، حيث مصافي النفط، في المدن الساحلية، التي يتم إيصال النفط إليها عبر أنابيب خاصة، قادمة من حقول الإنتاج بالإضافة للمركبات الكيميائية اللازمة للصناعات التحويلية أما الصناعات الكيميائية فهي عديدة، مثل الاسمنت والزجاج والمنظفات والبطاريات، وصناعات الدهانات بأنواعها، وتتوزع هذه الصناعات جغرافياً في مدن الجزائر، ووهران، وبجاية، وعنابة، وسكيكدة، وغيرها من المدن.

2 - الصناعات التحويلية: وتشمل الصناعات النسيجية، وصناعة الأدوية، إطارات

السيارات، والقضبان الحديدية، وبعض الصناعات الهندسية، وبعض الآلات وصناعة الورق من نبات الحلفا.

والأدوات الكهربائية، وهي صناعة تجميعية، وتتوزع جغرافياً في المدن الرئيسية، وخاصة في الجزائر، ووهران، وبليدة، وسكيكدة.

3 - الصناعات الغذائية: تتوزع جغرافياً في الولايات الشمالية والجنوبية، وخاصة في مناطق

الإنتاج الزراعي، خاصة وفي العاصمة الجزائر، ومدينة وهران، وتشمل صناعة حفظ وتعليب الأسماك، وتعليب الخضار والفواكه، والمعكرونة والشعيرية، وطحن الحبوب وخاصة القمح "الدقيق" وصناعة الحلويات والمعجنات وتصنيع الزيوت، من بذور عباد الشمس والقطن، وزيت الزيتون وصناعة نبيذ في المدن الساحلية.

4 - الصناعات الخفيفة: مثل صناعة الملابس والأحذية والعطور والحقائب والصناعات

التقليدية بأنواعها المختلفة.

5 - الصناعات الاستخراجية: وتشمل استخراج النفط والغاز، والمعادن وتتوزع جغرافياً

في المنطقة الجنوبية، حيث استخراجها. ويوضح ذلك الخريطة (47).

6 - الصناعات التقليدية: وتشمل صناعة الخشب، والحلي، والنحاسيات، والخزف،

وكذلك الفخار وتأثرت بالمرحلة التاريخية التي مرت على الجزائر مثل العربية والإسلامية والتركية، وقبلها الفترة الرومانية.

4 - مصادر الطاقة:

أ - النفط: يستخرج النفط من حقول حاسي مسعود، وسكيدة الذي يحتوي على (67%) من احتياطي النفط والغاز، وارزيو، في الوسط، أما في القسم الشرقي من الجزائر فتمة حقول عهانة، وتجونتورين، وزرزيطين، وعجيلة، ويقدر الإنتاج اليومي بحوالي (800 ألف طن، وقد بلغ الإنتاج السنوي عام 1982م (56 مليون) طن.

وهو من أهم مصادر الطاقة، ويتم تصدير أكثر نفط الجزائر خاماً إلى أوروبا عبر أنابيب النفط، من خلال المدن الساحلية، في سكيدة وبجاية، وخاصة من حقل عجيلة خط أنابيب إلى سكيدة وبجاية.

ب - الغاز: يقدر الإنتاج السنوي من الغاز بحوالي (14 مليار م³) من الغاز، يُصدّر أغلبه للخارج، ويستهلك القسم الآخر مباشرة من قبل السكان، حيث يصل إلى البيوت عبر شبكة أنابيب في العديد من المدن. أما الاحتياطي فيقدر بحوالي (150 - 200 مليار م³).

ج - الطاقة الكهربائية: توليدها بمحطات حرارية، أو كهرومائية في مساقط نهر الشليف وغيره لتوليد الطاقة المائية، وتوزع جغرافياً في أنحاء البلاد.

5 - المعادن والثروات غير الغازية:

أ - الثروة المعدنية:

ينتج الجزائر العديد من المعادن مثل الحديد في منطقة عوينزا، وخاصة من نوع الهيجاتيت، وأما الزئبق فيقدر إنتاجه بحوالي 15 ألف طن. بالإضافة لمعادن الفحم والرصاص، والزنك والنحاس بالإضافة للذهب والفضة ولو بكميات قليلة، وفي منجم الهكار وجد (173 ألف) طن من الذهب الخام، أما الحديد ففي منجم مشري عبد العزيز حيث بلغت كمية الاحتياطي (35 مليار) طن.

ب - الثروات غير الفلزية:

وأهمها الفوسفات، وهذه الثروة في صخور البليوسين والميوسين، في منطقة تيبسا قرب الحدود التونسية في المنطقة الشرقية.

بالإضافة إلى الفحم حيث يقدر إنتاجه بحوالي (200 ألف طن). وكذلك أحجار مواد البناء مثل الرخام، والأحجار الكلسية التي تستخدم في الزينة في واجهات العمارات والبيوت.

6 - القوة البشرية وقوة العمل:

ترتبط الأنشطة الاقتصادية بالقوة البشرية وقوة العمل في الجزائر، إذ تبلغ قوة العمل عام 2010م (10.812 مليون) عامل، فقد بلغت نسبة الذكور (68.9%) من مجموع المشتغلين، بينما تبلغ نسبة الإناث (31.1%) من مجموع القوى العاملة، أما معدل البطالة فقد بلغ في ذلك العام (10%) من مجموع السكان من ذوي الأعمار (15 سنة) فأكثر، وقد بلغ معدل البطالة من الذكور (8.1%)، مقابل (19.1%) من الإناث.

7 - السياحة:

تعد السياحة أحد مصادر الدخل الوطني في الجزائر، ولذلك ازدادت أهميتها على نحو كبير، ومما ساعد على ذلك العديد من المقومات التي أدت إلى تقدمها وازدهارها.

1 - المقومات الطبيعية:

تشتهر الجزائر بتوفر الخصائص الطبيعية المختلفة فيها، التي تعد عوامل جذب سياحي، وهي كما يلي:

أ - الامتداد الواسع للساحل المطل على البحر المتوسط، ويمتد من أقصى الشرق في حدوده مع الجزائر، ومن حدود المملكة المغربية غرباً، مما يجعل خط الساحل المتوسطي يستقطب مئات الآلاف من السياح القادمين من الخارج، أو من خلال السياحة الداخلية القادمة من مختلف المدن والولايات الداخلية الجزائرية طلباً للراحة والاستجمام.

ب - تنوع تضاريسي يخدم السياحة، مثل وجود جبال أطلس التل "الأطلس البحري" أو ارتفاعات الهضاب العليا، وكذلك جبال الأطلس الصحراوي.

ج - الصحراء والكتبان الرملية التي تعد عامل جذب سياحي وخاصة في فصل الشتاء، للتمتع بدفء الصحراء في ذلك الفصل البارد في أوروبا، ولمشاهدة الكتبان الرملية وخاصة في أطراف الصحراء الكبرى.

د - نهر الشليف الذي يعد عامل جذب سياحي، للكثيرين من الزوار الجزائريين الذين يحضرون على هيئة سياحة شعبية في أيام العطل الرسمية من المناطق والولايات الغربية، بالإضافة إلى قسم كبير من السياح القادمين من الخارج.

2 - المقومات التاريخية:

احتواء الجزائر على أوابد تاريخية عريقة تعود لآلاف السنين، وما تركه السكان الأوائل من معالم تاريخية أصبحت اليوم مزاراً للسياح القادمين من البلاد وخارجها. بالإضافة إلى القلاع والحصون، وخاصة في المنطقة الساحلية، والمنتشرة على طولها أو ما هو إلى في الولايات الجزائرية، وما زالت باقية حتى اليوم تحكي قصة حضارة عميقة عبر التاريخ. كما هو الحال في مدينة الجزائر ووهران ومعظم المدن الجزائرية.

3 - المقومات البشرية:

وتشمل تطور التعليم السياحي، وتخريج آلاف المتخصصين بهذا القطاع الهام، مثل الترويج السياحي، والفندقة، وغيرها من الخدمات السياحية ومعظمهم من الذين حصلوا على مؤهلاتهم من الكليات والمعاهد والمدارس المتخصصة بالقطاع السياحي.

4 - المقومات الاقتصادية:

وتشمل توظيف نسبة من الموازنة العامة للتطوير السياحي، ولإنشاء المرافق السياحية مثل الفنادق والمطاعم، ومكاتب الأدلة السياحية، بالإضافة إلى الاستثمارات الداخلية والخارجية السياحية في هذا القطاع الهام.

5 - المقومات الخدمية:

ويشمل ذلك إنشاء الفنادق، فقد بلغ عددها عام 2007م (1140 فندق)⁽¹⁾، منها 1.1% فنادق من درجة (5 نجوم)، بالإضافة إلى (4.7%) من درجة الأربع نجوم، وهي أوسع انتشاراً وهناك (12.7%) ذات الثلاث نجوم، بسبب تكاليفها المالية الأقل، ومنها 13.8% ذات نجمتان، بالإضافة إلى (8.5%) ذات نجمة واحدة، حيث توجد في المدن والولايات البعيدة عن العاصمة، وهنالك (59.1%) هي عبارة عن استراحات شعبية

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية، أرقام ومؤشرات، 2011م، ص 40.

موزعة في أنحاء الجزائر، وذلك بسبب رخص تكاليف إنشائها، وتوزعها في مناطق بعيدة لأنها تخدم أكبر شريحة من السياح الوافدين من داخل البلاد وخارجها، وقد بلغ عدد الأسرة في مختلف الفنادق (85000) سرير عام 2007م.

ب - أنواع السياحة الجزائرية ومصادرها:

تصنف السياحة في الجزائر نوعين:

1 - السياحة الخارجية الوافدة من الخارج، وكانت مصادرها متنوعة فمنها (33%)⁽¹⁾

عرب من مختلف البلدان العربية، وخاصة من بلدان المغرب العربي ومصر، ومن أوروبا (53%) وخاصة من فرنسا بسبب قربها منهم، وكذلك (6.6%) من أفريقيا، ومنهم (2%) من أمريكا، بالإضافة إلى (5.2%) من بلدان آسيا عدا البلدان العربية، وهناك (0.2%) من مناطق مختلفة.

2 - السياحة الشعبية: وهي تشمل حركة السياحة لأغلب السكان الجزائريين أيام العطل الرسمية، والتنقل من التجمعات السكانية إلى المناطق الساحلية، والمنتزهات والأماكن الأثرية، والينابيع وضفاف الأنهار، والعودة في آخر النهار، أو على هيئة رحلات سياحية وزيارات قد تستغرق عدة أيام أحياناً.

ج - تحديث السياحة:

وضعت الجهات المتخصصة خططاً عديدة لتقدم السياحة في الجزائر وهي تزداد باستمرار، وذلك من خلال ما يلي:

- 1 - الاهتمام بالمواقع السياحية الطبيعية، من خلال التعريف بها، والترويج لزيارتها.
- 2 - زيادة عدد الفنادق من مختلف الدرجات، وتحديث طرق المواصلات المؤدية للأماكن السياحية، والأثرية، ومواقع السياحة الطبيعية.
- 3 - تشجيع الاستثمار السياحي الخارجي والداخلي، وتخصيص نسبة من الموازنة العامة لهذا الغرض.
- 4 - تخريج المزيد من الكوادر الفنية السياحية، من الجامعات والمعاهد المتخصصة بالفندقة والخدمات السياحية المختلفة.

(1) المرجع السابق الذكر، ص 40.

5 - ترميم المواقع الأثرية السياحية، وإنشاء مديريات متخصصة بقطاع السياحة والآثار.

8 - التجارة وعوامل تحديثها:

تصنيف التجارة إلى نوعين:

أ - التجارة الداخلية:

وهي تشمل حركة التنقل الداخلية للبضائع والمنتجات الزراعية والصناعية والتسوق في مختلف الولايات والمدن والتجمعات السكانية على اختلاف أحجامها، وبعدها أو قرب بعضها من بعض، وتعد المدن الكبيرة من أكثر المناطق تسوقاً، واستقطاباً لحركة التجارة الداخلية، فكلما كان التجمع السكاني كبيراً كان يتمتع بحركة تسوق تجاري كبيرة.

ب - التجارة الخارجية:

تزداد حركة التجارة الخارجية باستمرار بين الجزائر ومختلف بلدان العالم. إذ بلغت قيمة إجمالي الصادرات في الجزائر عام 2007م (63455 مليون) دولار⁽¹⁾، في حين بلغت قيمة الواردات بنفس العام السابق (33528 مليون) دولار، وسبب ارتفاع قيمة الصادرات هو تصدير النفط والغاز المعدود من أهم الصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية والصناعية الأخرى وأما أهم الواردات فإنها تشمل الآلات الميكانيكية والكهربائية، والسيارات، والأدوات الزراعية، والعديد من المواد الغذائية، وغيرها.

- البلدان التي يُصدّر إليها: هي الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغت قيمة الصادرات إليها (18.265 مليون) دولار، بسبب تنامي العلاقات التجارية معها وخاصة النفط، ثم إيطاليا (8042 مليون) دولار، ثم إسبانيا (5390 مليون) دولار، ثم فرنسا (4.133 مليون) دولار.

- البلدان المستورد منها: تعد فرنسا أهم البلدان المستوردة منها، إذ بلغت قيمة الواردات منها عام 2007م (4613 مليون) دولار، ثم إيطاليا (2406 مليون) دولار، أما الصين فقد بلغت (2389 مليون) دولار، ومن ألمانيا (1788 مليون) دولار.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، عام 2010م، ص 41.

أما أهم الواردات فهي الأدوية، والقمح، والسيارات، والمنسوجات، واللحوم، والكيماويات ونسبة من قضبان الحديد الصلب، رغم أن الجزائر يصنّع منها لكن الإنتاج لا يكفي.

وأهم الصادرات البترول الذي يؤلف (75%)، ثم الحديد والفوسفات، والزنك، والجلف، والخضراوات، والزيتون.

ج - عوامل تقدم التجارة:

1 - تحديث طرق المواصلات:

أ - الطرق البرية:

1 - **الطرق الداخلية:** وهي عبارة عن شبكة طرق تربط أغلب القرى والبلدات والمدن بمختلف الولايات الجزائرية، وقد بلغ طولها (113.665 كم) عام 2019م، وهي كما يلي:

- الطرق المعبدة الإسفلتية: تربط المدن الكبرى والولايات، وأغلبها حديثة ذات اتجاهين (اتواستادات).

- الطريق الساحلي الممتد من نقطة التقاء الحدود الجزائرية التونسية والممتد غرباً إلى مدن عنابة، سكيكدة، بجاية، الجزائر، وهران، وحتى الحدود المغربية ويقدر طوله بـ (كم) وهو طريق حديث.

- طريق من عنابة جنوباً إلى تمنراست بطول (800 كم).

- طريق بجاية، قسنطينة، سكرة - الوادي بطول (350 كم).

- طريق الجزائر، بليدة، الجلفة جنوباً بطول (300 كم).

- طريق طريق وهران إلى تندوف جنوباً (850 كم). ويوضح ذلك الخريطة (13).

وقد بلغ عدد سيارات الركوب حوالي (3 مليون) سيارة عام 2020م، وعدد عربات نقل البضائع (1.5 مليون) عربة.

2 - **الطرق الدولية:** وهي الطرق التي تربط الجزائر بتونس شرقاً، وهو الخط

الساحل من بجاية شرقاً وطريق من وهران إلى المملكة المغربية غرباً.

- 2 - تنامي العلاقات التجارية بالبلدان العربية، والأجنبية، من خلال عقد اتفاقيات تجارية بذلك وزيادة حجم الصادرات والواردات.
- 3 - مساهمة الجزائر في تحديث علاقاتها بمنظمة التجارة العالمية.
- 4 - زيادة الاستثمارات التجارية، وإنشاء مزيد من مراكز التسوق الداخلية في مختلف المدن والولايات.
- 5 - زيادة نسبة العاملين في قطاع التجارة الخارجية والداخلية، وتنمية إسهام القطاع الخاص في هذا المجال.
- 6 - التقليل من نسبة الضرائب على الواردات، والصادرات ودعم القطاع الخاص.

خريطة (13) طرق المواصلات والموانئ في الجزائر عام 2019م⁽¹⁾



(1) من عمل المؤلف د. رداوي.

الفصل الخامس

المملكة المغربية

تؤلف دراسة المملكة المغربية التي كان يطلق عليها اسم "بلاد مراكش" أهمية كبيرة، وذلك لأنها تتربع على الزاوية الشمالية الغربية للوطن العربي، وتشمل تلك الدراسة الخصائص العامة والطبيعية، من حيث الموقع والموضع والبنية الجيولوجية ومظاهر السطح والمناخ، والموارد المائية والغطاء الحيوي، ثم الواقع البشري مثل الخصائص الديموغرافية، والتوزيع الجغرافي للسكان، والهجرة، بالإضافة للواقع الاجتماعي الذي يتضمن بخاصة القطاع التعليمي والصحي نظراً لأهميتها، ثم الجانب الخدمي، بالإضافة لدراسة الواقع الاقتصادي ويشمل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والتجارة، والنقل والمواصلات.

بلغ موقع المملكة المغربية أهمية كبيرة عبر التاريخ، وبخاصة إشرافها على مضيق جبل طارق، واتخذ منها العرب المسلمون قاعدة للانطلاق نحو أسبانيا، عند اجتياز ذلك المضيق طارق بن زياد فاتحاً الأندلس، وعقبة بن نافع، ونظراً لهذا الموقع الاستراتيجي المهم، وما تحويه من موارد طبيعية أثارت أطماع الاستعمار الفرنسي والإسباني، حيث استعمرها الفرنسيون حقبة طويلة من الزمن وواجهت ذلك بثورات عديدة حتى نالت استقلالها بتاريخ 1956/11/8م، وانضمت إلى جامعة الدول العربية في 1958/10/1م عملتها النقدية (درهم مغربي).

أولاً: الخصائص العامة والطبيعية

1 - الخصائص العامة:

تعد دراسة الخصائص العامة للمملكة المغربية الإطار المكاني المهم والأساس لها، يتضمن الموقع والموضع والحدود والمساحة.

آ - الموقع:

يشمل الموقع الفلكي والنسبي.

1 - الموقع الفلكي:

تقع المملكة المغربية بين دائرتي عرض (8° 21' - 37°) شمالاً وخطي طول (1° - 5° 17') غرباً أي إلى الغرب من خط الطول غرينتش. ويوضح ذلك الخريطة (14).

2 - الموقع الجغرافي النسبي:

يقصد به موقع المملكة المغربية بالنسبة للبلدان المجاورة لها، فهي تؤلف الركن الغربي لإقليم المغرب العربي، وتمثل بالنسبة للجزائر بوابتها الغربية نحو المحيط الأطلسي، وتعد بالنسبة لموريتانيا بوابتها الشمالية نحو البحر المتوسط، وبالنسبة لبلدان مالي والنيجر تُكوّن نافذتهما الشمالية نحو البحر المتوسط، ومعبراً لهما للوصول إليه.

3 - الأهمية الاستراتيجية للموقع:

- تأتي الأهمية الكبيرة والاستراتيجية لموقع المملكة المغربية من خلال ما يلي:
- أ - يعد الموقع الأقصى الغربي للوطن العربي والمطل على المحيط الأطلسي، والواجهة البحرية عليه ويطلق عليها اسم بلاد المغرب الأقصى.
 - ب - يمثل الزاوية الشمالية الغربية للقارة الأفريقية، ونافذتها في هذا القسم نحو البحر المتوسط شمالاً والمحيط الأطلسي غرباً.

- ج - يشرف على مضيق جبل طارق، وهو الممر الاستراتيجي المهم والوحيد الذي يربط بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، ومعبراً مهماً ورئيسياً للسفن نحو الأطلسي غرباً، والمتوسط شرقاً، وهو الفاصل بين إسبانيا شمالاً، والمملكة المغربية جنوباً.
- د - يشرف على واجهة بحرية شمالية واسعة على البحر المتوسط، غرباً على المحيط الأطلسي وهذه الواجهات تمنحها قدرة استراتيجية «جيوسياسية» مهمة.
- هـ - يؤلف مع موقع جمهورية موريتانيا حائطاً غربياً للوطن العربي، يشرف على المحيط الأطلسي، يقابله في أقصى شرق الوطن العربي حائطاً شرقياً هو سلطة عمان.
- و - لا يبعد موقع المملكة المغربية من أوروبا التي تقابلها على الطرف الثاني لساحل البحر المتوسط، سوى عشرات الكيلومترات حيث تقع إسبانيا، والبرتغال وبضع مئات الكيلو مترات نحو الشمال الشرقي حيث تقع فرنسا، بالإضافة للعديد من الجزر.
- ز - يعد مضيق جبل طارق ممراً مائياً عالمياً والذي تشرف عليه من الجنوب المملكة المغربية، وبقي على مر العصور التاريخية مكاناً للصراع بين القوى الأجنبية للسيطرة عليه، فمن خلاله يتم الوصول إلى الشرق العربي، وصولاً جنوب القارة الآسيوية بعد شق قناة السويس.

ب - الموضع:

- يتميز موضع المملكة المغربية بالخصائص الآتية:
- أ - التنوع التضريسي ابتداءً من المناطق السهلية الساحلية والداخلية، والهضاب متوسطة الارتفاع، وصولاً إلى الجبال العالية التي تسمى جبال الأطلس الكبير ذات الارتفاعات العالية وخاصة في جبل طبرق.
- ب - امتلاك الموضع للعديد من الموارد الطبيعية المتجددة، وغير المتجددة، من موارد مائية سطحية وجوفية، وأنهار كبيرة مثل نهر أم الربيع، ونهر بورقراق، وتربة خصبة، وغابات ونباتات طبيعية.
- ج - ثمة خط ساحلي مناسب لإنشاء الموانئ، مثل ميناء مليلة أو الحسيمة، وسبتة، وطنجة، والدار البيضاء.

د - غنى الموضوع بالصخور التي تحتوي على خامات معدنية عديدة، مثل الحديد والنحاس، والقصدير، والزئبق، والنفط والغاز.

هـ - وجود العديد من الأودية السيلية مثل وادي تنسيفت ووادي زم. وغيره من الأودية السيلية.

ج - الحدود والمساحة:

يحد المغرب شمالاً البحر المتوسط، وغرباً المحيط الأطلسي، وجنوباً موريتانيا وشرقاً الجزائر، حيث تم ترسيم الحدود معها عام 1845م بواسطة فرنسا أما مساحتها فتبلغ (710 ألف كم²)، وهي تساوي (5.1%) من مساحة الوطن العربي.

2 - الخصائص الطبيعية:

تشمل الخصائص الطبيعية للمملكة المغربية مجموعة من العناصر، وهي البنية الجيولوجية، ومظاهر السطح، والمناخ، والموارد المائية، ثم الترب، والغطاء الحيوي.

أ - البنية الجيولوجية:

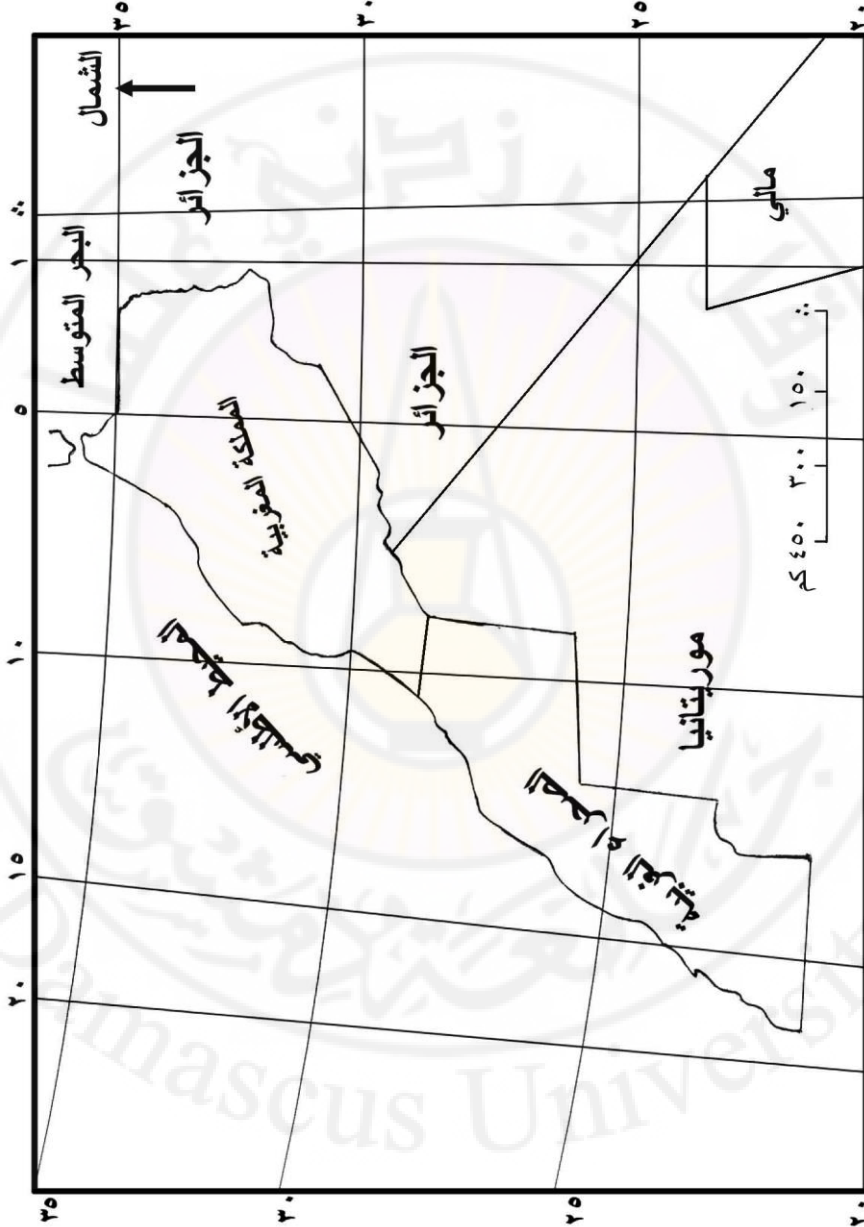
تتكون البنية الجيولوجية من تراكمات صخرية على هيئة تطبق ستراتغرافي، خلال الأزمان الجيولوجية المتعاقبة، وهي كما يلي:

1 - **صخور البريكامبري:** تتكون هذه الصخور من الغرانيت والبالزت، وهي تشمل صخور القاعدة الأساسية للوطن العربي، والتي تراكمت فوقها توضعات صخرية رسوبية بسبب حركة الطغيان البحري فوق اليابسة، من بحر تيتس الذي كان يغمر منطقة واسعة، تشكل المملكة المغربية جزءاً منها، وتظهر توضعات ما قبل الكامبري في وادي أم الربيع خاصة.

2 - **الزمن الجيولوجي الأول⁽¹⁾:** تتألف توضعات الزمن الجيولوجي الأول من صخور الكامبري والديفوني والكاربوني والبرمي، وهي صخور في الهضبة المغربية "الميزيتا"، وفي جبال الأطلس العليا في ارتفاع فوق (4000م)، وفي هذا الزمن الجيولوجي تكونت تلك الجبال.

(1) ماكس ديرو - أشكال الأرض ترجمة الدكتور عبد الرحمن حميدة، 1972م، ص79.

خريطة (14) المملكة المغربية⁽¹⁾



(1) من عمل المؤلف د. رنداوي.

3 - الزمن الجيولوجي الثاني: وهي صخور كلسية رسوبية توضع فوق صخور الزمن الجيولوجي الأول، وتتكون من توضعات صخور الترياسي، واللياسي، والجوراسي، والكرتياسي الذي هو أحدثها. وتظهر في عدة مناطق ولكن على نحو خاص في جبال أطلس التل العليا.

4 - الزمن الجيولوجي الثالث: تتكون صخوره من توضعات تراكمت في فترة الإيوسين، والأوليغوسين والميوسين، والبليوسين، وتظهر في الهضاب الوسطى المغربية، وفي جبال الأطلس الأوسط.

5 - الزمن الجيولوجي الرابع: وهي توضعات رسوبية واسعة الانتشار بسبب حدوثها، وتتكون خاصة من صخور البليستوسين، والهولوسين، بالإضافة لتوضعات الاندفاعات البركانية البازلتية التي انتشرت بها كما هو الحال في منطقة الحمادة المغربية. وتظهر توضعات الزمن الجيولوجي الرابع في أحواض الأنهار، أم الربيع، والسيبو، والبورقراق، والملوية، ووادي تنسيفت.

ب - مظاهر السطح (التضاريس):

تشمل مظاهر السطح خط الساحل، والسهول الساحلية، ثم الهضاب والسهول الداخلية، ثم السلاسل الجبلية، وتليها منطقة الحمادة ثم المنطقة الصحراوية. ويوضح ذلك الخريطة (15).

1- خط الساحل: ويقسم إلى قسمين:

أ - خط الساحل المتوسطي الشمالي: يبلغ طوله (450 كم)، ويتميز بقلة تعاريجه باستثناء وجود بعض الرؤوس مثل رأس الشعب الثلاث، وتنتشر عليه العديد من الموانئ المغربية مثل مدينة مليلة والحسيمة وتطوان، وسبتة وطنجة، وهو يشرف على مضيق جبل طارق الذي يفصله عن إسبانيا شمالاً، وهو يمتد من نقطة التقاء الحدود الجزائرية المغربية شرقاً، ثم يتجه غرباً عند رأس الشعب الثلاث ثم يعود للاتجاه جنوباً ثم غرباً مع بعض التعاريج، ثم يتجه نحو الشمال الغربي، والشمال مدينة سبتة، وبعد ذلك يتجه غرباً إلى مدينة طنجة.

ب - خط الساحل الأطلسي غرباً: يبلغ طوله (2300 كم)، يبدأ اعتباراً من مدينة طنجة شمالاً ثم يتجه نحو الجنوب والجنوب الغربي حتى مدينة الدار البيضاء، ثم يتجه نحو الجنوب عند مدينة آسفي مع بعض التعاريج الخفيفة، حتى يصل إلى مدينة الصويرة، ثم إلى أغادير، ويتجه نحو الجنوب الغربي حتى مدينة إيفني، ويستمر حتى مدينة طرفاية، عند الحدود الموريتانية، ويتميز خط الساحل بوجود العديد من الموانئ المهمة مثل العرائش، والرباط، والمحمدية، والدار البيضاء، وأزمور، والجديدة، والوليدية، وآسفي، والصويرة، وأغادير، وأينزكان، وتيزينيت، وإيفني، وطرفاية.

2 - السهول الساحلية الداخلية:

وهي السهول الممتدة بين الجبال الساحلية وخط الساحل وتقسم إلى قسمين:

أ - السهول الساحلية الشمالية: وهي السهول الممتدة بين جبال أطلس الريف وخط ساحل البحر المتوسط، حيث تضيق أحياناً وتتسع أحياناً أخرى، ومن أهمها سهول سبتة وتطوان، والحسيمة والناضورة ومليلة، وبركان، وتتميز هذه السهول بخصوبة أراضيها حيث تزرع بالأشجار المثمرة والحبوب والخضراوات والفواكه، وترتفع فيها الكثافة السكانية.

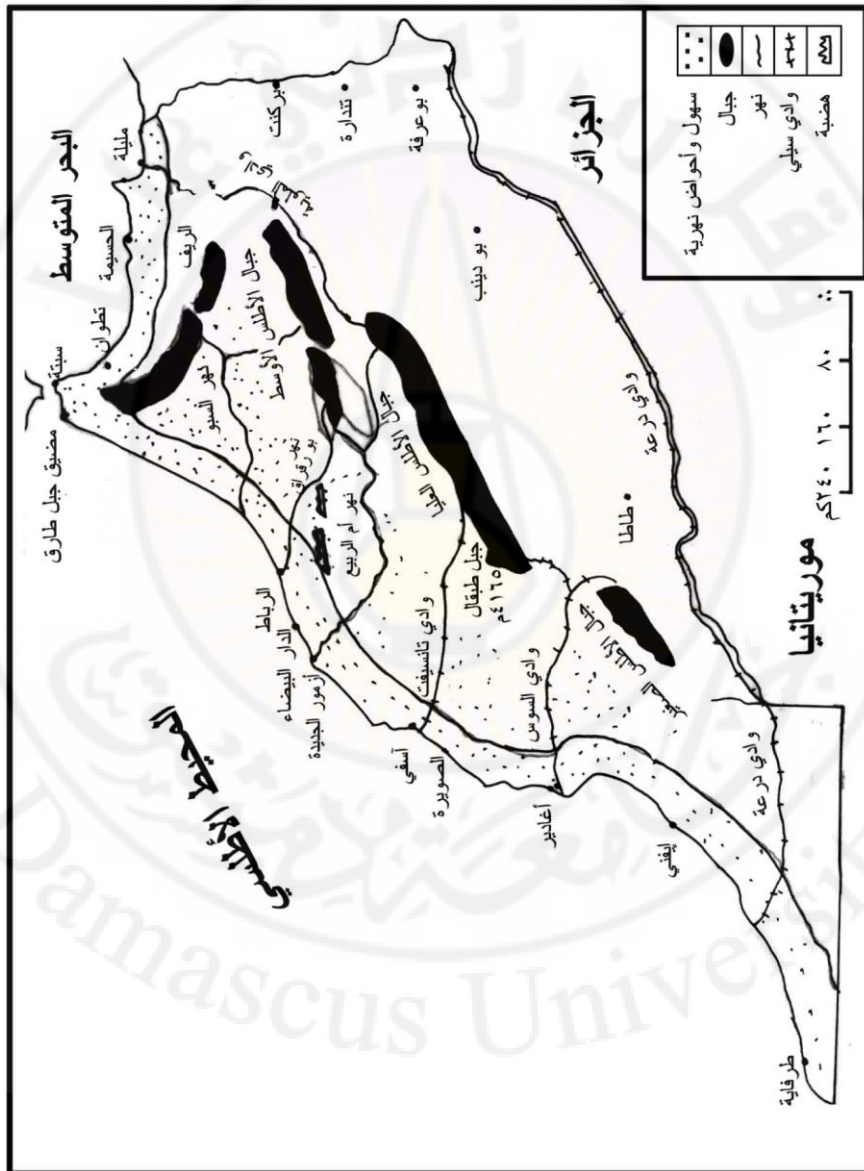
ب - السهول الساحلية الغربية الأطلسية: وهي السهول الممتدة بين جبال أطلس التل الوسطى، وجبال أطلس التل العليا والمحيط الأطلسي، ولكنها تضيق جنوباً حيث تتحسر مع اقتراب الجبال من خط الساحل، وخاصة عند مدينة سيدي إفني، وتتميز بخصوبتها شمالاً، ولكن الخصوبة تقل في الجنوب، وتهطل فيها الأمطار بغزارة شتاءً بسبب المنخفضات الجوية الأطلسية المحملة بالرطوبة، حيث تهطل غزيرة على السفوح الجبلية الغربية وتقل في السفوح الشرقية "منطقة ظل المطر".

1 - سهل سيبيو: وهو عبارة عن سهل واسع يبدأ من ممر تازا ويأخذ بالاتساع نحو الغرب حتى ساحل المحيط الأطلسي، ويجري عبره نهر السيبيو "السبوع"⁽¹⁾، وهو

(1) التسمية القديمة التي كانت تطلق على نهر السيبيو.

سهل خصب رسوبي صالح لزراعة الحبوب والخضراوات والفواكه. بسبب توفر المياه، والتربة المناسبة، وفيه مدن فاس ومكناس.

خريطة (15) مظاهر السطح في المملكة المغربية⁽¹⁾



(1) من عمل المؤلف د. ربحاوي.

2 - سهول مرتفعات الريف الغربية: وهي سهول غربية ساحلية تطل على المحيط الأطلسي، وتتميز بأنها صالحة للزراعة بسبب مناخها الماطر شتاءً، وتربتها الخصبة، ومن أهم مدنها مدينة طنجة الواقعة على مضيق جبل طارق.

3 - سهل سوس هو عبارة عن التواء مقعر غاطس، ويقع في أقصى شمال جبال الريف الذي يتميز بخصوبته بسبب تكويناته الرسوبية الناجمة عن عمليات الحت والنقل والترسيب، نتيجة فيضان نهر أم الربيع بالتزامن مع غزارة الأمطار، ويمتد هذا السهل إلى ساحل المحيط الأطلسي، وكذلك سهل بورقراق، وهو سهل فيضي خصب يمتد على جانبي نهر بورقراق، أي (أبو رقرق) وتعود هذه التسمية إلى عذوبة مائه ونقاها كما هو معروف لدى السكان، وأغلب تكوينات هذا السهل من الرسوبيات التي تجرفها المياه من مناطق بعيدة، وتوضعها في منطقة الوادي، وعلى مسافة بعيدة من ضفتي هذا النهر، وتصل حدوده إلى ساحل المحيط الأطلسي حيث يصب النهر عند مدينة الرباط.

4 - والسهول الواقعة بين جبال أطلس الريف شمالاً، والأطلس الأوسط جنوباً، وهي سهول خصبة فيها العديد من المدن مثل فاس ومكناس وسيدي قاسم، وفيه يجري نهر سيبو المتجه غرباً ليصب في المحيط الأطلسي.

3 - السلاسل الجبلية:

أ - جبال أطلس الريف: تقع هذه الجبال في القسم الشمالي للمملكة المغربية، محاذية لساحل البحر المتوسط، وتقترب منه عند مدينة الحسيمة، وتأخذ اتجاهها عاماً شرقياً غربياً، ثم تتجه نحو الشمال الغربي باتجاه مدينة تطوان الساحلية، وتصل قمة هذه الجبال إلى (2456م) قرب "تاركيسيت" وتمتاز هذه الجبال بانحدارها الشديد نحو البحر المتوسط، وتتكون من منحدرات وعرة قديمة، وتتصف بعدم التماسق، ومعظم صخورها جيرية قديمة، تكونت في الزمن الجيولوجي الأول، وفي الجنوب الغربي منها توجد منطقة خصبة تسمى "الغرب".

ب - جبال الأطلس الأوسط: ترتفع هذه الجبال إلى قمة تبلغ (3340م)، تمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وتنحدر بشدة نحو الشرق، ولكن يقل انحدارها غرباً وينحدر منها وادي الملوية، نحو الشمال ويستمر في السير ثم نحو الشمال

الشرقي ليصل البحر المتوسط، وهو وادٍ سيليّ تغزر مياهه في فصل الشتاء بسبب هطول الأمطار الغزيرة على جبال الأطلس الأوسط.

وترتفع جبال أطلس التل الوسطى التي تتكون في قسمها الخلفي من الشيبست والكوارتر وترتفع في جبل سروا إلى (3300م). وتنتشر العديد من المدن عند نهاية سفوحه الغربية مثل الحاجب، والماس، ومكناس، والخمسيات، وخينفرة، وينحدر من هذه الجبال نهر بورقراق، الذي يتجه نحو الشمال الغربي ليصب في المحيط الأطلسي. بالإضافة إلى وادي زم، وتغطيه مساحات واسعة من الأدغال والأشجار وخاصة الزيتون.

ج - الهضبة المغربية: يطلق عليها اسم "الميزيتا"، وهي هضبة واسعة يبلغ متوسط ارتفاعها (330م)⁽¹⁾ يعيش فيها حوالي (30%) من سكان المملكة المغربية، بسبب ملائمة مناخها الماطر شتاءً، والحار المعتدل صيفاً، وقد تكوّنت في الزمن الجيولوجي الأركي، وتعرضت للتعرية في قسم كبير من مساحتها، وهي تمتد على مساحة واسعة بين مدينة الرباط شمالاً، والصويرة جنوباً "موجادور".

د - حوض السبو: وهو الحوض الواقع بين جبال أطلس التل الريفى شمالاً، والهضبة المغربية جنوباً، وهو حوض رسوبي خصب صالح للزراعة، ولذلك ترتفع فيه الكثافة السكانية، وهو يعود إلى الفترة التي كان يشغل فيها هذا الحوض خليجاً بحرياً قديماً، كما أنه يعد حلقة وصل بين أطلس الريف شمالاً، والأطلس الأوسط جنوباً، ويتوسط هذا الحوض نهر السبو الذي يغذيه بالمياه.

هـ - ممر تازا: وهو عبارة عن طريق استراتيجي مهم يربط بين وسط المغرب وشرقه، وبالتحديد بين جبال الريف شمالاً، وجبال الأطلس جنوباً، وقد أسهم إسهاماً مهماً عبر التاريخ حيث كان ممراً للقوافل التجارية والجيوش، ومعبراً للتوار لمقاومة الاحتلال الفرنسي، ويبلغ عرضه حوالي (2.5كم)، ويقع على ارتفاع (700م)⁽²⁾ فوق مستوى

(1) د. جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، نشر المكتب الجامعي الحديث، 1998م، ص252.

(2) د. فيليب رقلة، الدولة العربية، اقتصادياتها وجغرافيتها، نشر سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع،

سطح البحر. وتتراوح كميات الأمطار الهائلة عليه بين (40 - 50 ملم)، وتغطي جوانبه مساحات واسعة من الغابات.

و - **جبال الأطلس الأعلى:** تمتد هذه الجبال من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي والغرب، وترتفع إلى (3690م) في جبل أزوركي، وإلى (4071م) في قمة جبل إيفيل شعون، وإلى أعلى قمة في هذه الجبال وتبلغ (4165م) في جبل طبقال. ثم تتحدر نحو الجنوب إلى (3304م) في جبل سيروا.

ز - **جبال الأطلس الصغير:** وهي الجبال الواقعة في القسم الجنوبي الغربي من المملكة المغربية، وتأخذ اتجاهًا شماليًا شرقيًا جنوبًا غربيًا، وهو أقل ارتفاعاً من جبال الأطلس الكبير، إذ يبلغ أعلى ارتفاع له (2531م)، وتتحدّر هذه السلسلة الجبلية على نحو خفيف نحو الغرب، وشديد نحو الشرق.

ح - **جبال أطلس الخلفي:** وهي الجبال الواقعة إلى الشرق من جبال الأطلس العليا، ويفصل بينهما منخفض سوس الذي سبق الحديث عنه. ومن أهم المدن الواقعة عند سفوحه الغربية تغراوت، انيزي، بوزكان، كولمين، آسا، إيشت.

4 - المنطقة الصحراوية:

وهي المنطقة الواقعة في أقصى جنوب المملكة المغربية وجنوبها الشرقي، وتتميز بالجفاف وانعدام الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة، تؤلف نسبة من مساحة البلاد تقدر بحوالي (15%) وتكثر فيها الكثبان الرملية، وتهب فيها عواصف ترابية، وتجري فيها أودية جافة سيلية مثل وادي درعة الذي يمتد من أقصى الجنوب الشرقي، وعبر منطقة حمادة الفير" وهو يتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي والغرب بعد أن يجتاز الصحراء، وهو وادي سيلبي ينتهي في المحيط الأطلسي غرباً وتعد هذه المنطقة امتداداً للصحراء الكبرى الأفريقية التي تشغل نسبة كبيرة من مساحة إقليم المغرب العربي.

5 - الأنهار والأودية:

تمتلك المملكة المغربية العديد من الأنهار والأودية.

أ - الأنهار:

وهي أنهار دائمة الجريان تكونت في الأزمان الجيولوجية السابقة في أثناء الحركات التكتونية لأرض المغرب، وهذه الأنهار هي:

1 - **نهر سبو:** وهو نهر ينبع من جبال أطلس التل الأوسط قرب بولمان، ويبلغ طوله (495 كم)، ويتجه نحو الشمال والشمال الغربي ثم الغرب عند سيدي قاسم، ثم يشكل كوعاً نهرياً، نحو الجنوب الغربي ليصل إلى مدينة القنيطرة ليصب في المحيط الأطلسي عند مدينة الرباط.

2 - **نهر بورقراق:** وينبع نهر البورقراق من السفح الغربي لجبال أطلس التل الوسطى، قرب ولماس، ويبلغ طوله (239 كم)، ويتجه نحو الغرب ثم الشمال الغربي، ثم غرباً، ويصب في المحيط الأطلسي عند الرباط وسلا.

3 - **نهر أم الربيع:** وهو من أطول أنهار المملكة المغربية، ويبلغ طوله (555 كم)، ينبع من السفوح الغربية من جبل إيفل مجون وينبع من جبال أطلس التل الوسطى، في خنيفرة وأطلس التل الكبير من خلال عدة ينابيع وروافد نهريّة، وخاصة قرب جبل عياشي، ويتجه نحو الغرب ثم الجنوب الغربي والغرب، ويلتقي روافد نهريّة قادمة من أعالي الجبال المذكورة، حيث يتكون نهر أم الربيع المتجه نحو الشمال الغربي ثم الغرب، ليصب في المحيط الأطلسي عند مدينة "أزمور".

ب - الأودية:

يغطي أراضي المملكة المغربية عشرات الأودية الكبيرة، التي تقطع سطحها الطبوغرافي، من أقصى الشمال للجنوب، ومن خصائصها جريان المياه فيها في فصل الشتاء والربيع بسبب الهطولات المطرية الغزيرة على سفوح جبال أطلس التل الوسطى، وأطلس التل الكبير، وأطلس التل الصغير.

ويجب الإشارة هنا بأن كلمة تل، موافقة لتسمية جبال أطلس في معظم بلدان إقليم المغرب العربي، وهي كناية عن الارتفاع.

وأما أهم الأودية:

- 1 - **وادي الملوية:** ينحدر من جبال أطلس التل الوسطى، قرب اترير وميدلت ويتجه نحو الشمال الشرقي عند ميسور، ثم يتجه شمالاً وبعدها نحو الشمال الشرقي ويمر قرب تافديرت لينتهي نحو الشمال الشرقي في البحر المتوسط، ويبلغ طوله (519كم).
- 2 - **وادي تنسيفت:** وهو وادٍ سيلي ينحدر من جبال أطلس التل الكبير قرب "أيتورير" من جبل طبقال ويتجه نحو الغرب والشمال الغربي ويمر من مدينة مراكش لينتهي في المحيط الأطلسي، ويبلغ طوله (270كم).
- 3 - **وادي السوس** ويبلغ طوله (180كم)⁽¹⁾، ينحدر من جبال أطلس التل الكبير حيث يتجه نحو الجنوب الغربي والغرب، نحو الساحل الأطلسي لينتهي قرب مدينتي أغادير وإينزكان.
- 4 - **وادي درعة:** ينبع من السفوح الشرقية لجبال الأطلس الأعلى وهو من أهم وأطول الأودية المغربية حيث يبدأ عند التقاء الحدود الجزائرية المغربية في أقصى الجنوب الشرقي، ويتجه نحو الجنوب الغربي ثم الغرب، لينتهي في الساحل الأطلسي المغربي في أقصى الجنوب الغربي بعد أن يجتاز أراضي الحماة والصحراء المغربية، ويبلغ طوله (1100كم).

3 - المناخ:

يتميز مناخ المملكة المغربية بتنوعه من المناخ الساحلي المتوسطي والأطلسي، إلى المناخ الجبلي، ثم الصحراوي ولهذا فإنه يتأثر بعدة عوامل، هي:

أ - الموقع على واجهتين بحريتين واسعتين هما، البحر المتوسط شمالاً، والمحيط الأطلسي غرباً مما يؤدي إلى تأثر المغرب بالرياح الغربية المحملة بالرطوبة، التي تسبب هطول الأمطار الغزيرة في الشمال والغرب.

ب - وجود سلاسل جبلية عالية تبدأ من جبال أطلس التل الريفية شمالاً، ثم جبال أطلس التل الوسطى، وجبال أطلس التل العليا، وجبال الأطلس الصحراوي في الجنوب، مما

(1) د. جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، المكتب الجامعي الحديث، 1998م، ص 252.

يتسبب بهطول كميات كبيرة من الأمطار، والثلوج وخاصة على السفوح الغربية، وقمم تلك الجبال، التي تعد مصادر مهمة للموارد المائية السطحية والجوفية المغربية.

ج - تأثر المناخ بتيار كناري البارد، الذي يؤدي لتلطيف حرارة المناخ القريبة من هذا التيار، وخاصة مناطق الساحل الأطلسي المغربية، مما يتسبب بأن تكون أكثر اعتدالاً من مناطق ساحل البحر المتوسط.

د - تأثر المناخ المغربي بالعديد من الأعاصير التي تتكون فوق المحيط الأطلسي، والرياح الغربية.

هـ - سيطرة الصحراء على مساحة كبيرة من المملكة المغربية، مما يؤدي لسيطرة المناخ الجاف، وشبه الجاف على القسم الجنوبي والجنوبي الشرقي للبلاد.

و - هبوب رياح السيروكووالسولانو من قلب الصحراء المغربية (الصحراء الكبرى) وهي رياح جافة قاحلة، تحمل معها الأتربة والرمال والجفاف على المناطق الشمالية والوسطى، من المملكة المغربية.

ز - إن الامتداد على حوالي (16 °) عرض من الجنوب للشمال وكذلك (16.5 °) خط طول من الشرق للغرب، أدى إلى تنوع مناخي واختلاف في درجات الحرارة بين الشمال والجنوب.

أ - عناصر المناخ:

1 - درجة الحرارة: ترتفع الحرارة صيفاً في أنحاء المملكة المغربية، ويبلغ متوسطها (19 °)، أما في الجنوب فتتراوح بين (40 - 45) درجة مئوية، بينما تكون في الساحلين الأطلسي والمتوسطي معتدلة، حيث تتراوح بين (20 - 25) درجة، أما في الجبال الأطلسية (الريف شمالاً والأوسط والجنوبي) تنخفض درجات الحرارة حيث تتراوح بين (5 - 10) درجات بسبب الارتفاع الشديد لها. وفي هذه الفترة تكون الشمس عمودية على مدار السرطان الواقع في جنوب المملكة حيث يسود الجفاف والحرارة العالية أما شتاءً: فتتخفض درجات الحرارة إلى أدنى مستوى لها، حيث تصل إلى الصفر في الأعالي وسفوح الجبال الأطلسية، ويؤدي ذلك إلى تساقط الثلوج، بينما ترتفع في المناطق الساحلية حيث تصل إلى 15 - 20 درجة.

2 - الأمطار: تراوحت كميات الأمطار الهاطلة في المملكة المغربية عام 2009م بين (1408 ملم)⁽¹⁾، وأدناها (17ملم)، وتتميز الأمطار بغزارتها شتاءً، وخاصة في المناطق الساحلية الأطلسية حيث تتراوح بين (700 - 1500 ملم)، وعلى ساحل البحر المتوسط تتراوح كمياتها بين (500 - 1000ملم)، وخاصة على سفوح جبال الأطلس الريفية، أما في السفوح الغربية لجبال الأطلس تزداد الهطولات المطرية، بسبب مواجهتها للرياح الغربية المحملة ببخار الماء، مع هطولات ثلجية تعد مصدراً للأنهار المنحدرة من تلك الجبال، وقد ذكرت سابقاً، بينما تنخفض كميات الأمطار في السفوح الشرقية لتلك الجبال بسبب وقوعها في منطقة ظل المطر. وقد وصلت كميات الأمطار في مرتفعات عياشين في القسم الشمالي من جبال الأطلس الأعلى إلى (700ملم)، وفي الدار البيضاء (425ملم)، وفي طنجة (750ملم)⁽²⁾، وفي مدينة فاس 530 ملم في أعلى السنوات.

3 - الضغط والرياح: تسيطر الضغوط المنخفضة على مناخ المملكة المغربية، وتؤدي لهبوب الرياح الغربية الماطرة شتاءً، وللضغوط المرتفعة صيفاً، وتهب رياح غربية رطبة صيفاً، وماطرة شتاءً، وعلى الساحل المتوسط الشمالي تهب رياح جافة قاحلة من وسط الصحراء صيفاً. وقد تم ذكرها سابقاً.

ب - الأقاليم المناخية:

1 - إقليم الساحل الغربي: وهو إقليم يقع بين جبال الأطلس شرقاً، وخط الساحل الأطلسي غرباً، ويتميز بأماطاره الغزيرة بسبب المنخفضات الجوية الأطلسية شتاءً، وحرارته المعتدلة صيفاً، وكذلك القسم الخالي المطل على البحر المتوسط، حيث يتميز أيضاً بأماطاره الغزيرة.

2 - الإقليم الداخلي: وهو الإقليم الواقع خلف جبال الأطلس، ويتميز بارتفاع درجة حرارته، وأماطاره المتوسطة بسبب وقوعها في ظل المطر.

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، 2011م، ص132.

(2) د. فيليب رلفة، الدول العربية، اقتصادياتها وجغرافيتها، مرجع سبق ذكره، ص354.

- 3 - الإقليم الجبلي:** وهو إقليم يشمل سلسلة جبال الأطلس والريف، ويتميز بانخفاض درجة حرارته، بسبب ارتفاع الجبال، أو هطول الثلوج على تلك الجبال.
- 4 - الإقليم الصحراوي:** وهو يقع خلف الإقليم الداخلي في الجنوب، وخلف السلاسل الجبلية، ويتصف بارتفاع درجة حرارته وندرّة أمطاره.

4 - الموارد المائية:

تصنف الموارد المائية في المملكة المغربية إلى نوعين، موارد المياه التقليدية، وموارد المياه غير التقليدية.

أ - الموارد المائية التقليدية:

1 - المياه السطحية: تتكون المياه السطحية مما يلي:

أ - مياه الأمطار: تقدر كمية مياه الأمطار بحوالي (150 بليون م³) سنوياً، وهي الأمطار الشتوية الهائلة في معظم أنحاء البلاد، تمتاز بغزارتها بسبب وقوعها شرقي المحيط الأطلسي، حيث تتكوّن المنخفضات الجوية ومن أهمها منخفض آرزور، ويحمل معه الرياح المشبعة بالرطوبة، حيث تهطل الأمطار خاصة على السفوح الغربية لجبال أطلس التل الريفي، والأطلس الأوسط والأطلس الصغير.

ب - المياه السطحية: تتكون من مياه الأنهار، وهو نهر أم الربيع، وبورقراق، ونهر السبو، بالإضافة إلى مياه الأودية السيلية التي سبق الحديث عنها، وتقدر كميتها بحوالي (2250 بليون م³).

ج - المياه الجوفية: تقدر بحوالي (750 بليون م³)، وتشمل المياه الجوفية السطحية، المتجددة، والمياه الجوفية غير المتجددة تكون على أعماق تصل بين (1000 - 1500م)، في القسم الجنوبي من البلاد، وقد تكونت خلال الأزمان الجيولوجية السابقة وخاصة في فترة الميوسين والبلايستوسين.

ب - موارد المياه غير التقليدية:

يقصد بها المياه التي يمكن أن يكون الحصول عليها من عدة مصادر والتي تشمل؛ إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، أو المياه الناجمة عن الاستخدام الصناعي، وذلك من

خلال إنشاء محطات للمعالجة والتصفية والتتقية، والموجودة في معظم المدن الكبرى الغربية مثل الدار البيضاء، والرباط، وتطوان، ومليلة، وسبتة، وطنجة، والحسيمة وأصلا، والوليدية، وآسفي، وأغادير وغيرها من المدن والبلدات والمناطق أو عن طريق إنشاء محطات لتغذية مياه البحر المالحة، لتأمين حاجة السكان من المياه، للشرب وللإستخدامات الأخرى، خاصة مع تزايد عددهم، كان عام 1990م (25.06 مليون) نسمة، وقد بلغ نصيب الفرد من المياه المتوفرة آنذاك 2005م (65م³) في السنة⁽¹⁾.

ج - استخدام المياه:

بلغ حجم الموارد المائية المتوفرة في المملكة المغربية عام 1990م (30 بليون م³)، وقد تم استغلال (21 بليون م³) منها، وكانت في ذلك العام (75 بليون م³) مياه سطحية، مقابل (3.5 بليون م³) مياه جوفية، أي مجموع قدره (11 بليون م³). ولكن نتيجة الحاجة المتزايدة للمياه فقد تم استغلال 52.4 % من مجموع الموارد المائية المتاحة.

5 - التربة:

تتوزع التربة في المملكة بين عدة أنواع، وتتوزع جغرافياً في عدة مناطق:

أ - التربة الحمراء: وهي تربة نتجت عن تفكك الصخور الكلسية، وتتميز بخصوبتها الكبيرة، وتنتشر في المناطق الساحلية المتوسطة، والسهول الساحلية الأطلسية وتزرع فيها الخضار والفواكه والحبوب.

ب - التربة الرسوبية: وهي تربة خصبة صالحة للزراعة، حيث تكونت بفعل عمليات الحث والنقل والترسيب، وتتوزع جغرافياً في الأحواض النهرية مثل حوض، نهر السبو، وأم الربيع، وبورقراق، والملوية، ووادي تنسيفت، وسهل السوس.

ج - تربة الجبال: وهي تربة رقيقة، كلسية، تصلح لزراعة الأشجار المثمرة، وخاصة الزيتون، والحمضيات، ومساحاتها ليست كبيرة، وتنمو فيها الأشجار الحراجية على سفوح الجبال.

(1) بيتر روجرز، وبيتر ليدون، مرجع سبق ذكره، ص238.

د - التربة الرملية: وهي تربة تتميز بقلّة خصوبتها، وجفافها، وتتراكم على هيئة كتبان رملية، تنتشر في المناطق الصحراوية الجنوبية.

هـ - التربة الملحية: وهي تربة تتميز بانعدام خصوبتها، وتوزع على هيئة بقع في مناطق المستنقعات في الجنوب، والأحواض الرسوبية في المناطق الشرقية.

6 - الغطاء الحيوي:

يشمل الغطاء الحيوي النباتات البرية التي تنمو وحدها دون تدخل الإنسان، ويمكن تسميتها بالغطاء النباتي، بالإضافة للحيوانات البرية.

أ - الغطاء النباتي:

يرتبط الغطاء النباتي بعدة عوامل تؤثر فيه من حيث النمو والكثافة، والتوزيع الجغرافي وهي كما يلي:

- 1 - ارتفاع أو انخفاض السطح الذي تنمو عليه الأشجار والنباتات.
- 2 - كمية الأمطار الهائلة، وغزارتها، ومدتها، وفترة نمو الأشجار والنباتات.
- 3 - الإشعاع الشمسي الذي تتعرض له تلك النباتات والأشجار.
- 4 - هبوب واتجاه الرياح وسرعتها، وتأثير ذلك على نمو النباتات.
- 5 - التربة التي تنمو فيها تلك النباتات، ونوعها، ومقدار خصوبتها.
- 6 - أثر العامل البشري في الحفاظ على الثروة النباتية، أم قيامه باستغلالها أو اللجوء أحياناً، إلى قطع تلك الأشجار، مما يؤثر سلباً على البيئة المحلية.

ب - التوزيع الجغرافي للأشجار والنباتات:

- تتوزع الأشجار والنباتات في المملكة المغربية وتأثير العوامل السابقة الذكر كما يلي:
- 1- الغابات الكثيفة من الأشجار في أعالي وسفوح جبال الأطلس الريفية، والأطلس الأوسط، والأطلس العليا بسبب تلقيها كميات غزيرة من الأمطار والثلوج، وتتكون من أشجار البلوط الفليني، والزان، والصنوبر، والسرو الإبرية، وشجرة الأرز بسبب قدرة هذه الأشجار على تحمل البرد الشديد في تلك الارتفاعات العالية.

وتقدر مساحة البلوط الفليني بحوالي (350 ألف) هكتار⁽¹⁾ وهناك أشجار البلوط غير الفليني فتقدر مساحته بحوالي (3 مليون) فدان. وهناك شجرة البلوط الأخضر، الذي ينمو على ارتفاع بين (1500 - 2500م). وتعتبر المملكة رابع دولة في إنتاج الفلين في العالم. وكذلك شجرة الزيتون البري الذي ينتشر في تلك المناطق. بالإضافة إلى وجود مساحات واسعة من الحشائش والمراعي التي تنمو بسبب غزارة الأمطار، وتغطي مساحات واسعة من هضاب المغرب في الشرق والغرب، ومنها ما يسمى حشائش (الدرين - نباتات الجلف)، وخاصة في الجهات الجافة من البلاد حيث تقل الأمطار، وهذه النباتات تنمو في أعقاب هطول تلك الكميات.

2 - غابات وأشجار السرو التي تسمى باللهجة العامية "العنّاب البري"، وشجرة "الهرجان" وهي أشجار دائمة الخضرة حيث يبلغ ارتفاع الشجرة منها بين (5 - 6) أمتار⁽²⁾، وتبدو أشجارها كثيفة على هيئة أحرّاش، مساحتها واسعة، كما هو الحال في شرقي أغادير والصويرة، وفي جنوب شرقي مدينة آسفي، ويستفاد من أوراق شجرة الهرجان، كغذاء للحيوانات، ويستخدم السكان أشجاره القاسية كسقوف للبيوت.

3 - غابات أشجار الصفصاف، وشجرة تسمى "الأوكالبتوس" التي تنمو في مناطق الأمطار الغزيرة على السفوح الجبلية الغربية والشرقية، وفي المناطق الداخلية والجافة تنمو شجرة الصبار، لأنه يتحمل الجفاف، حيث تحتفظ أوراقه بالماء لفترة طويلة من الزمن ومن المعروف أن ثماره يأكلها الإنسان.

4 - الأدغال العشبية التي تبدو كثيفة في السفوح الجبلية بين الغابات الشجرية أو ذات شجيرات قصيرة وتعيش فيها الحيوانات البرية.

5 - شجيرات الوعر التي تنمو في المناطق الجافة، وخاصة في الجنوب كونها تتحمل الجفاف والعطش بالإضافة إلى وجود نباتات عشبية وشوكيات لا تعمر طويلاً، وتعد غذاء للحيوانات الرعوية مثل الماعز والإبل والأغنام.

(1) د. فيليب رلفة، الدولة العربية اقتصادياتها وجغرافيتها، مرجع سبق ذكره، ص 358.

(2) د. فيليب رلفة، الدول العربية واقتصادياتها وجغرافيتها، المرجع السابق، ص 360.

ج - الحيوانات البرية:

- تنتشر أنواع الحيوانات البرية في أراضي المغرب حسب مناطقها الطبيعية، كما يلي:
- 1 - حيوانات غابية: تعيش وسط الأدغال والغابات، مثل: الأرانب، وابن آوى، والضباع، والثعالب، والفهود، والنمور، والدببة، وعلى أغصان الأشجار تعيش الطيور، مثل: الدوري، والسنونو.
 - 2 - حيوانات برية صحراوية: تشمل الزواحف، مثل: الأفاعي والعقارب.
 - 3 - الطيور الجارحة: تعيش في أعالي الجبال، مثل: الصقر والعقاب والنسور.

ثانياً: الواقع البشري والاجتماعي للسكان

يتضمن الواقع البشري للسكان في المملكة المغربية أصل السكان، وموطنهم وتركيبهم السلالي، والخصائص الديموغرافية، ثم التوزيع الجغرافي للسكان وهجرتهم.

1 - أصل السكان وموطنهم وتركيبهم السلالي:

أ - العرب والبربر: يعود أصل السكان المغربيين أنهم عرب هاجروا من شبه الجزيرة العربية، خلال فترتين فالبربر هم عرب حاميين قدموا مهاجرين كما ذكر سابقاً، عبر مضيق باب المندب، ولهم لغتهم الخاصة (البربرية)، وهي تختلف عن لغة العرب الساميين وهي اللغة العربية، رغم وجود بعض التشابه في بعض الكلمات، ويمكن القول بأن البربر هم من أصول عربية قديمة، وفدت إلى المغرب بينما الساميين هم عرب قدموا إلى بلاد المغرب في فترة متأخرة.

ب - الأمازيغ: وهم يؤلفون جزءاً من سكان المغرب ولهم لغتهم الخاصة بهم.

ج - الأوروبيون: وهم من الأسبان والفرنسيين جاءوا في فترة الاستعمار، وكان عددهم قبل الاستقلال (500 ألف) نسمة، ويتركزون في مدن الرباط والدار البيضاء.

أما تركيبهم السلالي: فهم ينتموا إلى مجموعة البحر المتوسط:

1 - مجموعة البحر المتوسط: وهم طوال القامة، شعرهم أسود مترسل وجعدي، وعيونهم سوداء أو عسلىة، ولون البشرة أبيض مائل للون الحنطي.

2 - المجموعة المختلطة بين المجموعة الأوروبية ومجموعة البحر المتوسط، لونهم ابيض مائل، للأشقر، شعرهم أشقر، وخرنوبي، عيونهم خضر أو زرق أو بنية.

3 - المجموعة السمراء في جنوب المغرب، وهم نتاج تصاهر مع المجموعة الزنجية.

2 - الخصائص الديموغرافية:

يشمل الوضع الديموغرافي زيادة عدد السكان، ومعدل نموهم، والعوامل المؤثرة في ذلك، بالإضافة إلى تركيبهم العمري والنوعي، ثم الهرم العمري للسكان.

أ - زيادة عدد السكان:

بلغ عدد سكان المملكة المغربية في عام 2005م (30.172) مليون نسمة، أما في عام 2011م، فقد كان العدد (32.187) مليون نسمة⁽¹⁾، وحصلت هذه الزيادة بسبب ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان، الناجم عن ارتفاع نسبة الولادات، وانخفاض نسبة الوفيات، وفي عام 2017م بلغ عدد السكان (33.986.655) مليون نسمة⁽²⁾. ومن المتوقع أن يصل عددهم عام 2025م (39.456) مليون نسمة، وعام 2050م (52.354) مليون نسمة للأسباب السابقة الذكر.

ب - معدل النمو الطبيعي للسكان:

بلغ معدل النمو الطبيعي لسكان عام 2008م (16.6 بالآلف). ووصل عام 2011م إلى (11 بالآلف)، وسبب ذلك هو التوجه نحو خفض معدلات الإنجاب، وتنظيم الأسرة، وتخطيط النمو السكاني.

ج - العوامل المؤثرة في النمو الطبيعي السكاني:

- 1 - **العوامل الديموغرافية:** تتجلى في ارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات، وانخفاض سن الزواج، وكان هذا سابقاً أما منذ عام 2008م فقد أصبح هنالك توجه نحو خفض معدلات الإنجاب، وتنظيم الخصوبة السكانية.
- 2 - **العوامل الاجتماعية:** تضم العادات والتقاليد التي كانت تحض على زيادة الإنجاب، والرغبة في إنجاب الأولاد الذكور، وتعدد الزوجات، أما تحسن المستوى التعليمي والثقافي للسكان فقد أدى إلى خفض معدلات الإنجاب.
- 3 - **العوامل الاقتصادية:** تركزت العوامل الاقتصادية في السنوات الأخيرة على ظاهرة ارتفاع نسبة مشاركة المرأة الكبيرة في ميدان العمل، مما قلل الوقت اللازم لديها للتفرغ لتربية الأطفال، وكان هذا أحد أسباب التوجه إلى الرغبة في إنجاب العدد القليل من الأبناء، وهذا ما يفسر انخفاض حجم ومعدل النمو السكاني في المملكة المغربية في السنوات الأخيرة.

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، عام 2011م، ص127.

(2) موقع المغرب على الشابكة.

3 - التركيب العمري والنوعي للسكان:

يتوزع سكان المملكة المغربية على الفئات العمرية العديدة وهي كما يلي:

أ - نسبة السكان في الفئات العمرية بين (0 - 14) سنة:

وصلت نسبة السكان في هذه الفئات العمرية (30.3%) من مجموع السكان، وهي تنخفض عن مثيلتها في الوطن العربي بمقدار (4.02%)، وذلك نتيجة لاتباع سياسة سكانية تهدف إلى خفض معدلات الإنجاب، وتخطيط حجم الأسرة، ولكن النسبة تزيد على النسبة العالمية بمقدار (3.12%).

ب - نسبة السكان في الفئات العمرية بين (15 - 64) سنة:

بلغت نسبة السكان في هذه الفئات العمرية (64.6%) من المجموع العام، ومن خلال المقارنة تبين بأنها تزيد على النسبة العامة في البلدان العربية بمقدار (4.12%)، لنفس الأسباب السابقة الذكر، أما بالنسبة العالمية فهي تقترب منها ولا تزيد عنها سوى (0.72%) نتيجة لتنظيم الخصوبة السكانية.

ج - نسبة السكان في الفئات العمرية (65 سنة) فأكثر:

بلغت نسبة السكان في هذه الفئات العمرية (5.1%) من المجموع العام للسكان، وهي أقل بمقدار (2.49%) من مثيلتها في البلدان العربية، نتيجة للشيخوخة المبكرة عند السكان، وزيادة نسبة الوفيات.

4 - التركيب المهني للسكان العاملين:

يتوزع السكان على مختلف المهن، كما يلي:

أ - أصحاب المهن الفنية نسبة (1.4%).

ب - العاملون الإداريون (0.9%).

ج - المشتغلون بأعمال الكتابة (4.4%).

د - العاملون في أعمال البيع (6.7%).

هـ - العاملون في قطاع الخدمات (8.9%).

و - العاملون في الزراعة وتربية الحيوان والصيد (11.9%).

ز - العاملون في القطاع الإنتاجي والصناعي والنقل والمواصلات (57.2%).

ح - العاملون في مهن أخرى (3.8%).

ط - العاطلون عن العمل (4.8%).

5 - التوزيع الجغرافي للسكان:

يتوزع السكان في المدن والبلدان والقرى ومختلف التجمعات السكانية، وذلك حسب العديد من العوامل والظروف.

أ - العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان:

يتأثر التوزيع الجغرافي للسكان بالعديد من العوامل الطبيعية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل البشرية.

1 - العوامل الطبيعية (التضاريس):

آ - مظاهر السطح: تُعدُّ المناطق السهلية الساحلية والداخلية من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان، وذلك بسبب رغبتهم الإقامة فيها، ولسهولة الوصول إليها، مما يؤكد ذلك هو كثافة المراكز الحضرية على طول خط الساحل المتوسطي شمالاً، والأطلسي غرباً، بينما ينعدم الاستقرار في أعالي جبال أطلس الريف والأوسط والأعلى، والمناطق الصحراوية في الجنوب.

كما تعد التربة الخصبة أهم عوامل الاستقرار البشري، حيث يلجأ السكان لاستثمارها زراعياً، كما هو الحال بالنسبة للتربة الحمراء الطينية، في المناطق الساحلية، والتربة الرسوبية في مناطق الأحواض الرسوبية كما هو الحال في سهل سوسة، وأحواض السبو، والبورقراق، وأم الربيع، والملوية، وغيرها من السهول ذات الخصوبة العالية التي كانت خلال العصور التاريخية السابقة موطناً لاستقرار الإنسان.

ب - المناخ وعناصره: يُعدُّ عامل المناخ وعناصره من أهم عوامل الاستقرار والإقامة للإنسان، وهي:

1 - الأمطار: الأمطار أهم موارد المياه السطحية والجوفية، إذ إنَّ موقع المملكة إلى

الشرق من المحيط الأطلسي جعله مركزاً لاستقبال الرياح الغربية المحملة بالرطوبة

وبخار الماء، بسبب الضغوط المنخفضة فوق المحيط، مما يؤدي لهطول الأمطار الغزيرة في المناطق الساحلية، والسفوح الغربية لجبال الأطلس، وتساقط الثلوج في أعالي تلك الجبال، التي تُعد جميعها مورداً مائياً رئيسياً مهماً لتزويد الأنهار الأودية والسيول والينابيع بالماء، ولكن المنطقة الواقعة على سفوح جبال الأطلس الخلفية شرقاً، تقل فيها الأمطار نظراً لوقوعها في منطقة ظل المطر، ولذلك كلما كان الاتجاه شرقاً كلما انخفضت الكثافة السكانية بسبب قلة الهطل المطري، وتزداد الأمطار شمالاً بسبب وقوعها بجانب ساحل البحر المتوسط، ويعد هذا عامل استقرار بشري في المدن والسهول الساحلية الشمالية.

2 - الضغط الجوي والرياح: تؤثر الرياح التي تهب على المملكة المغربية على الاستقرار البشري والكثافة السكانية، فالرياح الغربية الخفيفة التي تهب على الساحل الشمالي المتوسطي، والساحل الغربي، صيفاً وشتاءً، تحمل معها الرطوبة والأمطار كما ذكر سابقاً، عوامل مساعدة على الإقامة بينما تعد الرياح الجنوبية الشرقية والجنوبية، التي تهب من الصحراء وتحمل معها درجة الحرارة والغبار والأترية والرمال والجفاف التي يطلق عليها اسم السيروكو والسولانو رياح طاردة للاستقرار والإقامة، لهذا تنخفض الكثافة السكانية في المناطق التي تهب عليها وتقل عن (1 نسمة/كم²)، كما أن تكوّن الضغوط المنخفضة شتاءً فوق المحيط الأطلسي تؤدي لهبوب الرياح الأطلسية الماطرة، والضغوط المرتفعة صيفاً تؤدي لهبوب الرياح الحارة.

3 - درجة الحرارة: تُعد المناطق المعتدلة شمالاً وغرباً في السواحل المتوسطية والأطلسية، أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان بينما تنعدم الكثافة السكانية والاستقرار في أعالي جبال الأطلس، وفي سفوحها الشرقية بسبب انخفاض درجة الحرارة، وكذلك الأمر في المناطق الصحراوية حيث ينعدم الاستقرار، بسبب شدة درجة الحرارة الصحراوية، التي تصل بين (40 - 50 °)، ولأن الإنسان يميل دائماً للإقامة في المناطق ذات درجة الحرارة المعتدلة، وهي تقترب من درجة حرارة جسمه.

ج - المياه: يُعدُّ توفر المياه السطحية الجوفية، من أهم عوامل الاستقرار البشري والكثافة السكانية، بينما يعد انعدام وجود المياه من أهم عوامل انخفاضها، وقد انعكس هذا على الاستقرار في المملكة، وهذا ما يفسر ارتفاع الكثافة السكانية، وكثرة عدد التجمعات البشرية، في مناطق الأحواض النهرية مثل حوض سبو، وأم الربيع، والبورقراق، وعلى ضفاف الأودية والسيول، ومجاري المياه، والينابيع، والبحيرات في المناطق الساحلية والداخلية، حيث تزيد الكثافة حولها عن (200 - 300 نسمة/كم²)، بينما تقل الكثافة (1 نسمة في 100 كم²) من أطراف المناطق الصحراوية، وتتعدى نهائياً في وسطها.

2 - العوامل الاقتصادية:

تعدُّ العوامل الاقتصادية من المؤثرات المهمة على الاستقرار البشري في مختلف المناطق المغربية، وهي تشمل الزراعة، والصناعة، والتجارة.

أ - الزراعة: تعدُّ الزراعة من أقدم الحرف التي مارسها الإنسان المغربي، وتركزت على ضفاف الأنهار، والأودية، وسفوح الجبال قليلة الارتفاع، حيث زرع الإنسان الأرض واستثمارها، ومما ساعد على ذلك توفر المياه، والترب الخصبة، لأن الزراعة هي مصدر المواد الغذائية للسكان منذ أن عاش الإنسان البدائي في تلك المناطق، ولهذا السبب مارس الإنسان الريفي حرفة زراعة الحبوب مثل القمح والشعير، والذرة، والعدس، والحمص، والخضراوات، والفواكه، والأشجار المثمرة، وخاصة الزيتون واستغلال الزراعات البرية المختلفة، وتركزت تلك الزراعات على ضفاف أنهار أم الربيع، والسبو، والبورقراق، والملوية، ووادي درعة، وتميزت هذه المناطق الزراعية على ساحل المتوسط وغرباً على ساحل الأطلسي بارتفاع كثافتها السكانية، وخاصة في إقليم الريف المغربي، حيث تزيد الكثافة السكانية في بعض المناطق بين (200 - 400 نسمة/كم²).

ب - الصناعة: يعد انتشار الصناعة، ومناطقها، عوامل جذب سكاني مهمة، ومناطق استقرار بشري كبيرة، وتعد أنواع الصناعات القديمة والحديثة، الخفيفة والمتوسطة، في المدن أو في مناطق وجود الثروات الباطنية، مراكز استقطاب وتركز ساكني كبير،

كما هو الحال بالنسبة للصناعات الاستخراجية، أو التحويلية، حيث أضحت أماكن استخراج الثروات السطحية والباطنية، أماكن للإقامة والعمل فيها، في مختلف القرى والبلدات، وكذلك الأمر بالنسبة للمدن حيث توسعت مساحة وسكاناً مثل الرباط، والدار البيضاء وسلا، والقنيطرة، وأغادير، وآسفي والصويرة وأزمور، والجديدة، وإيفني وكذلك الأمر بالنسبة للمدن الداخلية المغربية مثل فاس ومراكش، ومكناس.

3 - العوامل البشرية:

1 - توفر عامل الأمن والطمأنينة للسكان، حيث يعد هذا العامل من أهم عوامل الاستقرار البشري، لأن توفره يؤدي لارتفاع الكثافة السكانية، ويولد الارتياح النفسي لديهم.

2- العامل التاريخي: إن الأهمية التاريخية للعديد من المدن الساحلية مثل سبتة ومليلة وطنجة والحسيمة شمالاً، والرباط والدار البيضاء، وأغادير غرباً، وفي الداخل مدن فاس ومكناس ومراكش، وما تتمتع به من قدم تاريخي لحضارات قديمة تركت بصماتها واضحة من خلال القلاع والحصون الساحلية والداخلية، والمعالم التاريخية العديدة مثل الأبنية التي تعود لآلاف السنين، والقناطر والسدود التي كانت تحجز المياه في الأودية، والاستفادة منها لري الأراضي والمزروعات.

3 - العامل السياحي: إن تقدم السياحة بسبب مقومات وعوامل عديدة طبيعية وتاريخية، جعلت المدن والمواقع السياحية، تزدهم بالسكان، وخاصة السياحة الوافدة، وما تدره من دخل مالي كبير، على الصعيد الداخلي من خلال السياحة الشعبية، في المناطق الساحلية وعلى ضفاف الأنهار، أو السياحة الخارجية الوافدة، وإنشاء المرافق المتخصصة بذلك، كل ذلك أدى لارتفاع الكثافة السكانية، وزيادة الاستقرار البشري فيها.

ب - توزيع السكان:

يمكن تصنيف التوزيع السكاني في المملكة المغربية إلى عدة أقاليم سكانية:

- 1 - **الإقليم الشمالي والغربي:** وهو يشمل السهول الساحلية والمتوسطية الشمالية، والأطلسية الغربية حيث يتميز بارتفاع الكثافة السكانية فيه، للأسباب الطبيعية والاقتصادية والبشرية السابقة الذكر، حيث تنتشر العديد من المدن مثل مليلة وسبتة، وطنجة وتطوان، وفي الساحل الغربي مثل الدار البيضاء والرباط وأغادير وآسفي وغيرها من المدن، ويتميز هذا الإقليم بازدهام سكاني كبير، حيث يضم حوالي (65%) من سكان المغرب، كما أنه يضم ثلثي المدن المغربية والمراكز الحضرية.
- 2 - **الإقليم الداخلي:** يشمل المدن الداخلية مثل فاس ومكناس ومراكش، ومدن عديدة في الشرق حيث يعيش فيه حوالي (25%) من سكان المملكة المغربية وتتميز بتباعد التجمعات السكانية فيما بينها بسبب الوضع التضريسي المعقد.
- 3 - **الإقليم الشرقي والجنوبي:** ويتميز بأنه قليل السكان، وتباعد التجمعات السكانية، كما يشمل الإقليم الصحراوي، ويضم حوالي (15%) من سكان المملكة المغربية بسبب مظاهر السطح الجبلية، ووجود الصحراء التي تشغل مساحة كبيرة من البلاد.
- 4 - **سبتة ومليلة:** وهما مدينتان مغربيتان سيطر عليهما الإسبان خلال النصف الأول من القرن الماضي فعلياً، وذلك بالتنسيق مع الفرنسيين الذين استعمروا المغرب، وذلك لوجود مصالح مشتركة بينهما. ورغم تحرير كامل البلاد ونيلها الاستقلال من الاستعمار الفرنسي إلا أن هاتين المدينتين بقيتا تحت النفوذ الإسباني.
- أ - **مدينة سبتة:** وهي مدينة ساحلية تقع في الزاوية الجنوبية الشرقية لمضيق جبل طارق، ويقدر عدد سكانها بحوالي (500 ألف) نسمة، وأغلبهم من العرب المغاربة، وقسم من الإسبان وعناصر أخرى. وهي ميناء مهم تمسك بها الاستعمار الإسباني بسبب موقعها الاستراتيجي.
- ب - **مدينة مليلة:** وهي مدينة ساحلية تقع على الشاطئ المغربي في القسم الشرقي منه، والمواجهة لمصب نهر الملدية من جهة الغرب، وهي ميناء مهم، أغلب سكانها من العرب، وقسم من الإسبان، ويقدر عدد سكانها بحوالي (400 ألف) نسمة.

ج - الكثافة السكانية:

تبلغ الكثافة العامة لسكان المملكة المغربية (44.8 نسمة/كم²)، لكنها تختلف بين المدن والريف، ومختلف التجمعات السكانية، مثل الأقاليم والمناطق، ويمكن تمييز الكثافة التالية:

- 1 - المنطقة الأول بين: (0 - 20 نسمة/كم²)، وتشمل المناطق الشرقية والجنوبية.
- 2 - المنطقة الثانية بين (20 - 50 نسمة/كم²)، وتشمل المدن والبلدات والقرى والواقعة إلى الغرب منها.
- 3 - المنطقة الثالثة ذات الكثافة السكانية بين (50 - 100 نسمة/كم²)، تشمل السهول والمدن الداخلية مل سهل سوس، وسبو، وأم الربيع، والبورقراق.
- 4 - المنطقة الرابعة ذات الكثافة بين (100 - 300 نسمة/كم²)، تشمل المدن والقرى الواقعة بين السهول والمدن الداخلية وإقليم الساحل المتوسطي والأطلسي.
- 5 - المنطقة الرابعة ذات الكثافة بين (300 - 400 نسمة/كم²)، تشمل المدن الساحلية الشمالية والغربية المذكورة سابقاً.

6 - الهجرة:

تصف الهجرة في المملكة المغربية إلى نوعين:

أ - الهجرة الخارجية:

تشمل ما يلي:

1 - الهجرات الوافدة إليها: هجرات قديمة وهجرات حديثة وتشمل:

آ - الهجرات القديمة منها وتتجلى بوصول قبيلتي بني هلال وسليم في أواسط القرن الثاني عشر الميلادي والعديد من القبائل الأخرى، في فترة كان المغرب بحاجة إليها، لتوفير المقاتلين للوقوف في وجه الغزوات التي كان يتعرض لها هذا البلد بدعوة من السلطان عبد المؤمن، والسلطان يعقوب بن منصور كما وصلت العديد من المجموعات والقبائل الإفريقية، وذلك طلباً للعمل، والإقامة، وخاصة من موريتانيا والجزائر.

ب - الهجرات الحديثة: وقد وصلت المغرب من البلدان الأوروبية، فقد وصل عشرات الآلاف من الفرنسيين للإقامة في الساحل المغربي الشمالي، بالإضافة إلى أمثالهم من الأسبان الذين احتلوا قسماً من الساحل الغربي في الصحراء المغربية، وقد استوطن قسم منهم في عهد الاحتلال الفرنسي والإسباني.

2 - الهجرات المغادرة منها: بلغ عدد المهاجرين إلى خارج البلاد عام 2002م⁽¹⁾، حسب تقديرات مديرية وزارة الخارجية حوالي (2.6 مليون) مهاجر، ويقيم ثلثا هؤلاء في أوروبا، كما أن فرنسا تضم ثلث مجموع المهاجرين المغاربة، وبلغ عدد المغاربة الذين حصلوا على بطاقات إقامة دائمة (577 ألف) شخص⁽²⁾، يبدو من خلال ذلك أن الهجرة المغربية امتدت خلال القرن الماضي بين أعوام 1900 - 2000م، وذلك بقصد العمل نتيجة للظروف الاقتصادية والبحث عن دخل أفضل.

ب - الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن:

تعد الهجرة الداخلية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها أثرت في تغيير التوزيع الجغرافي للسكان بين المدن والريف، وأدى ذلك إلى تضخم المدن على حساب الريف المغربي، وتقدر نسبة المهاجرين داخلياً من أنحاء الريف إلى المدن المغربية الكبرى بـ (30%) من مجموع السكان⁽³⁾.

1 - أسباب الهجرة الريفية إلى المدن:

يأتي في مقدمتها التزايد السكاني الناجم عن ارتفاع معدله.

آ - الأسباب الطارئة من الريف: وتشمل:

(1) د. علي فاعور، الهجرات الدولية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الجغرافية، بيروت، 2006م، ص 241.

(2) د. علي فاعور، المرجع السابق، ص 242.

(3) د. قاسم الربداوي، مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، منشور بمجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول عام 2012م.

- 1 - الفقر، والمرض، الذي كان يصيب الريف في عدة فترات زمنية مثل مرض الطاعون والكوليرا سابقاً وقبل مئات السنين.
ففي عام 1614م غادرت مراكش حوالي سبعة آلاف أسرة، وفي أعوام 1719 - 1724م حدثت مجاعة أدت لمغادرة إقليم "دكالة الشمالي" عدة آلاف من السكان، أما الآن فقد تحسن الوضع الصحي والاجتماعي كثيراً.
- 2 - كما تعرضت البلاد لموجة الجراد التي غزت الريف المغربي في مطلع القرن التاسع عشر، وكذلك في أعوام 1810 - 1816م، و1925م⁽¹⁾، كما حصلت مجاعة عام 1818م، وفقد المغرب حوالي (3 ملايين) نسمة بسبب تلك الأزمات.
- 3 - كان فقدان خدمات البنية التحتية، من كهرباء، وماء، وشبكات صرف صحي، ووسائل الاتصال والمواصلات، والثقافة، وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية في الريف، مثل خدمات القطاع الصحي والتعليمي والثقافي أهم الأسباب الطارئة للسكان.
- 4 - عدم وجود مجالات عمل لعشرات الآلاف من السكان وانتشار البطالة وأسباب للهجرة الريفية إلى المدن.

ب - الأسباب الجاذبة في المدن:

- 1 - توفر العمل في المجال الصناعي والتجاري والخدمات في المدن، مثل الرباط والدار البيضاء وطنجة، وأغادير، وسبتة، ومليلة، وفاس ومكناس، ومراكش، وآسفي، والحسيمة.
- 2 - توفر خدمات البنية التحتية الأساسية المذكورة سابقاً، بالإضافة إلى وجود الجامعات والمعاهد العليا، والمدارس، والخدمات الصحية من مشافي ومراكز صحية وعلاجية مختلفة.
- 3 - توفر المساكن في أطراف المدن، وسرعة وسهولة إنشائها، وانخفاض تكاليف ذلك وانتشار ظاهرة السكن العشوائي وأحياء الصفيح، وهي من أهم المشكلات التي تواجه المدن المغربية اليوم، وقد نشأت منذ ما يزيد على 50 سنة، وما ينجم عنها من أزمات

(1) د. فيليب رفلة، مرجع سبق ذكره، ص393.

سكانية واجتماعية واقتصادية، وبيئية، وخدمية، وكثافة سكانية عالية، تعاني منها تلك المدن كما هو الحال في العديد من المدن العربية الكبرى.

2- أنواع الهجرة الداخلية:

1 - هجرة موسمية فصلية، وذلك بهدف البحث عن العمل المؤقت، وهي تتم نحو الساحل الشمالي المتوسطي، ونحو الساحل الغربي الأطلسي.

2 - هجرة دائمة نحو مناطق الصناعة الاستخراجية، ومناطق التعدين بين أعوام 1950 - 1960م حيث بلغ عدد أفرادها (400 ألف) نسمة⁽¹⁾ من أنحاء الريف المغربي، وسكان المناطق الجبلية، الذين انحدروا للإقامة في المدن الساحلية والداخلية.

3 - نتائج الهجرة الداخلية:

نجم عن تلك الهجرات توزيع جغرافي جديد تجلّى في زيادة عدد سكان المدن والمراكز الحضرية، وأضحت نسبة سكانها تساوي حوالي (70%) من سكان المملكة، مقابل (30%) للريف وبعض القبائل البدوية التي تعيش في أطراف الصحراء والوحدات.

7 - مظاهر التوطن البشري والعمراني:

يتضمن الواقع الاجتماعي والخدمي في المملكة المغربية قطاعات التعليم، والصحة، والإسكان، وواقع خدمات البنية التحتية الأساسية من كهرباء ومياه شرب، وصرف صحي، واتصالات وغيرها من الخدمات.

أ - الواقع الاجتماعي:

1 - القطاع التعليمي:

التعليم في المغرب هو إلزامي، وكذلك مجاني في المرحلتين الابتدائية والإعدادية حتى عمر (15) سنة.

1 - عدد الطلاب: بلغ عدد الطلاب في المملكة المغربية في جميع المراحل الدراسية (6.901.598) طالباً وطالبة عام 2009 - 2010م⁽¹⁾، وهي تساوي (21.47%)

(1) د. فيليب رفلة، مرجع سبق ذكره، ص393.

من مجموع السكان. بسبب تقدم حركة التعليم وبلغت نسبة طلاب المرحلة الابتدائية (53.6%) من المجموع العام للطلاب، وسبب تفوق نسبتهم هو رغبة جميع الأسر بإرسال أبنائها للمدارس وزيادة عدد المدارس الابتدائية وزيادة عدد السكان، وخاصة في سن الطفولة، وتقدر أعداد الطلاب في مختلف مراحل الدراسة عام 2018م بـ (7.5 مليون) طالب وطالبة.

أما نسبة طلاب المرحلة الإعدادية فقد بلغت (23%)، والثانوي (13.7%) من مجموع الطلاب، ويعود هذا الانخفاض في النسبة بسبب تسرب العديد من الطلاب في هاتين المرحلتين، أما نسبة رياض الأطفال فقد بلغت (9.7%).

وترتفع نسبة الإناث في مختلف المراحل التعليمية بسبب التقدم الاجتماعي، والتوجه نحو تعليم البنات، كما هو الحال بالنسبة للأبناء، فمن حق الجميع التعليم، ففي المرحلة الابتدائية وصلت نسبة الإناث المتعلّقات إلى (89%)، من مجموعهن في هذا العمر، أما في المرحلة الإعدادية فقد بلغت النسبة (79%)، وفي المرحلة الثانوية وصلت النسبة عام 2010م إلى (98%).

أما عدد الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي والدراسات العليا فقد بلغ (313404) طالباً وطالبة عام 2010م، وفي عام (2020م) (450 ألف) طالب وطالبة، وجاء ذلك بسبب افتتاح الجامعات والمعاهد العليا في العديد من المدن، وخاصة الرئيسية منها مثل الرباط، والدار البيضاء، وأغادير، وطنجة، ومراكش، وفاس، ومكناس، ونتيجة للتوجه نحو تحديث التعليم، وربط الجامعة بحاجات المجتمع من الكوادر الفنية والتدريسية وقد بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في هذه المرحلة (88%) من مجموع الطلاب، ولهذا فقد تم تخصيص وزارة التعليم العالي بنسبة (32.6%) من الموازنة العامة للبلاد، وهو مؤشر مهم على تقدم التعليم العالي بمختلف تخصصاته.

2 - عدد المدرسين: بلغ عدد المدرسين (257734) مدرساً عام 2010م في مختلف مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، وعام 2020م يقدر عددهم بـ (310

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية أرقام ومؤشرات عام 2011م، ص130.

آلاف) مدرس ومدرسة، وسبب ارتفاع هذا العدد هو الحاجة إلى هؤلاء المدرسين لتأمين حاجة مختلف المدارس من المدرسين. بالإضافة إلى أعداد كبيرة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات المغربية العريقة من حملة شهادة الدكتوراه وبمراتب علمية كبيرة.

2 - الأمية:

بلغت نسبة الأميين من ذوي الأعمار (15 سنة) فأكثر (44.9%)⁽¹⁾ من المجموع العام للسكان عام 2008م، وبالأعمار نفسها، وسبب ارتفاع هذه النسبة، عدم تمكن هؤلاء من الالتحاق بالمدارس، لأسباب اجتماعية واقتصادية عديدة، ومنها تفضيل الكثير من العمل المبكر عن الالتحاق بالمدارس، ومتابعة الدراسة لتأمين حاجة أسرهم من المصاريف المالية، دون الانتظار لانتهاج الدراسة لأبنائهم وبسبب الفقر الذي كانت تعيشه تلك الأسر، وتزداد نسبة الذكور على الإناث، إذ وصلت نسبتهم إلى (68.4%) من مجموع الأميين، بينما بلغت نسبة الإناث (53.4%)، وسبب هذا الانخفاض رغبة الكثيرات من الإناث في متابعة التعليم ومحو الأمية وخاصة في المدن، وتقدر نسبتهم عام 2020م، بـ (23%).

3 - قوة العمل والموارد البشرية:

تعد قوة العمل إحدى العوامل المهمة في إدارة الموارد الاقتصادية. حيث بلغ حجم القوة البشرية أي قوة العمل في المملكة المغربية عام 2010م (11.442 مليون) نسمة، وتقدر عام 2020م بـ (14 مليون) نسمة من ذوي الأعمار (15 سنة) فأكثر، وبلغت نسبة الذكور (73.2%) والإناث (26.8%) من مجموع القوة العاملة، وهذا دليل على أن المجتمع هو فتي بسبب ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان، حيث بلغ معدل المواليد الخام (17.3 بالألف) عام 2011م، مقابل (4.7 بالألف) للوفيات، وقد بلغت الزيادة الطبيعية (13 بالألف).

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية أرقام ومؤشرات عام 2011م، ص130.

وبسبب نقص مجالات العمل، وعدم إمكانية استيعاب تلك القوة العاملة فقد ارتفعت نسبة البطالة، حيث بلغت عام 2010م (9.1%) من مجموع السكان ذوي الفئات العمرية 15 سنة فأكثر، وكان معدل البطالة عند الذكور (9%) مقابل (9.6%) عند الإناث.

4- التحضر في المملكة المغربية:

تشهد المملكة المغربية حركة تحضر إلى المدن القديمة والحديثة وتجلّى ذلك بأزدياد عدد السكان وحجم هذه المدن، فقد بلغت نسبة السكان الحضرين (58.2%)، مقابل (47.8%) للريف والبدو.

وأهم المدن هي:

1 - الرباط: هي أكبر المدن المغربية، وهي مدينة ساحلية أطلسية، تشتهر بتاريخها القديم، ووجود جامعة فيها، والمعاهد العليا والمتوسطة. بلغ عدد سكانها عام 1980م (مليون) نسمة، ويقدر عدد سكانها حالياً بحوالى (4 مليون) نسمة، أما المسجلون فهم (3.615.903) نسمة عام 2020م، وفيها العديد من المصانع والمعامل، وهي عاصمة قديمة للمغرب وتحتوي على العديد من المعالم التاريخية، وهي ميناء مهم وهي تقع عند مصب نهر بورقراق، وتحيط بها مناطق السكن العشوائي.

2 - الدار البيضاء: وهي مدينة تقع إلى الجنوب من الرباط بحوالى (100 كم)، وهي عاصمة المملكة المغربية، تشتهر بجامعتها، ومعاهدها العليا، وتحتوي على منطقة صناعية كبيرة، وقد بلغ عدد سكانها عام 1980م (نصف مليون) نسمة، ويقدر عدد سكانها عام 2011م (3 مليون) نسمة، أما المسجلون (1.670.192) نسمة عام 2020م، ومحاطة بالعديد من أحياء الصفيح والسكن العشوائي.

3 - طنجة: وهي مدينة تاريخية عريقة، وكانت مدينة مستعمرة ثم تحررت عام 1961م، وتقع على ساحل البحر المتوسط، وتشرف على مضيق جبل طارق، وتشتهر بأسواقها التاريخية، ونموذج بنائها القديم والحديث، وتوسعها نحو الجنوب والغرب، والشرق وتحيط بها بعض الأحياء الشعبية، وبلغ عدد سكانها عام 2020م (682.871) نسمة.

4 - مكناس: وهي مدينة داخلية في سهول الساييس بين الساحل الأطلسي وجبال الأطلس، وتشتهر بتحديث الخدمات والقطاعات الزراعية، وخاصة في أطرافها وتشتهر بمعالمها وسورها التاريخي، وفيها بعض الصناعات الخفيفة. وقد بلغ عدد سكانها عام 1980م (540 ألف) نسمة، ويقدر عدد سكانها عام 2011م (1.5 مليون) نسمة، و(2.1 مليون) نسمة عام 2020م.

5 - القنيطرة: ميناء مهم على ساحل المحيط الأطلسي، وتشتهر باستقبالها للسفن القادمة، وتطوير حركة النقل البحري، وقد وصل عدد سكانها عام 1980م (200 ألف) نسمة، وعام 2011م قدر عددهم بحوالي (700 ألف) نسمة.

6 - آسفي: مدينة ساحلية وميناء مهم على المحيط الأطلسي، وتشتهر بأنها مدينة صناعية، ومنه تصدير الكثير من المنتجات المغربية، وميناء صيد بحري مهم للأسماك، بلغ عدد سكانها عام 1980م (50 ألف) نسمة، ويقدر عدد سكانها عام 2011م (500 ألف) نسمة.

7 - أغادير: وهي مدينة ساحلية وميناء مهم على المحيط الأطلسي، وبلغ عدد سكانها عام 1981م (ألف) نسمة، وتشتهر بصيد الأسماك، وهي منطقة صناعية، وقد حدث بها زلزال شديد عام 1960م، ويقدر عدد سكانها 2011م بحوالي (400 ألف) نسمة وهناك مدن ساحلية مهمة أخرى مثل الصويرة، والوليدية، والحديدة والمحمدية، والعرائش وأصيلا على ساحل المحيط الأطلسي، ومدن تبسة، وتطوان والحسيمة، ومليلة على ساحل البحر المتوسط، ويقدر عددهم عام 2020م بـ (550 ألف) نسمة. ومدن أخرى داخلية مثل فاس ومراكش، وسيدي قاسم، وأنوال وميسور ومدينة وجدة وغيرها من المدن الأخرى.

2 - القطاع الصحي:

بلغ عدد المستشفيات في المملكة المغربية عام 2008م (67) مشفى⁽¹⁾، وعدد المراكز الصحية (2112) مركزاً، وتقوم بتخديم السكان في المدن والقرى بالإضافة للعديد من المشافي الخاصة، الموزعة جغرافياً في أنحاء البلاد، وبلغ عددها عام 2020م

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص135.

(149) مشفى، تحتوي على (23.931) سرير، ومن المؤشرات الأخرى في القطاع الصحي هو عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان، إذ بلغ عدد السكان لكل طبيب عام 2009م (1673) نسمة⁽¹⁾، وهو عدد كبير بسبب، وزيادة عدد السكان، أما بالنسبة لعدد السكان مقابل عدد أطباء الأسنان، فتبلغ النسبة (8483) نسمة لكل طبيب، وهي نسبة عالية نتيجة لانخفاض عدد أطباء الأسنان وانخفاض عدد الخريجين الجامعيين من أطباء الأسنان، وزيادة عدد السكان أيضاً، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد الصيادلة ونسبتهم، إذ تبلغ النسبة صيدلي واحد مقابل 3728 نسمة، للأسباب نفسها. أما متوسط عدد السكان بالنسبة لعدد المرضى والمرضات فإنها تبلغ (2071) نسمة مقابل كل ممرض عام 2009م، حيث تتخفف النسبة بسبب زيادة عدد الخريجين من مدارس التمريض وتوزعها الجغرافي في أنحاء المملكة.

3- القطاع الثقافي:

تم إنشاء العديد من المراكز الثقافية، وتوزيعها جغرافياً في أنحاء المدن والبلدان المغربية، وذلك بهدف تحسين الوضع الثقافي للسكان، في مدن الرباط والدار البيضاء، وأغادير، وطنجة، ومراكش، وفاس ومكناس، وآسفي، وبالإضافة إلى الحفاظ على التراث الثقافي والفكري المغربي.

4 - الواقع الخدمي:

أ - الكهرباء: تم إيصال الكهرباء للمدن والبلدات، وأغلب القرى، والتجمعات السكانية، باستثناء بعض المراكز البشرية البعيدة، أو العالمية الواقعة في سفوح الجبال الأطلسية، حيث بلغت نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء (92.4%)⁽²⁾ عام 2009م، و(95%) عام 2020م من مجموع مساكن المملكة المغربية، وذلك نظراً لحاجة السكان لها، وخاصة للإنارة والحاجات المنزلية لأخرى، إضافة إلى إنارة الشوارع والطرق الرئيسية المدن، أو بينها.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص129.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص128.

ب - **المياه:** تم ربط أغلب البيوت السكنية بشبكة المياه، سواء كان ذلك من أجل الشرب، أم للاستخدامات الشخصية والمنزلية، وكان هذا عامل استقرار بشري مهم، لأنه من خلال توفر المياه سواء عن طريق ضخ المياه الجوفية من الآبار، أم من الينابيع والأنهار، بعد تعقيمها لتصبح صالحة للشرب، وتقدر نسبة المساكن المتصلة بالمياه (86.8%)⁽¹⁾ من مجموع مساكن البلاد، أما باقي النسبة وتقدر بحوالي (13.2%)، فتحصل على المياه بواسطة الصهاريج، أو عن طريق حفر الآبار الخاصة في المنازل.

ج - **الصرف الصحي:** تقدر نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي بحوالي (56.7%) من مجموع المساكن، وخاصة في المدن والبلدات الكبيرة، أما النسبة الباقية فتقدر (43.3%)⁽²⁾ فإنها تقوم بتصريف مياه الصرف الصحي بطريق "حفر فنية خاصة في المنزل" ويكون نقلها إلى محطات المعالجة بواسطة الصهاريج الخاصة. كما تم إنشاء عشرات محطات معالجة مياه الصرف الصحي الكبيرة في المدن وضواحيها.

د - **الإسكان:** يعد الإسكان من أهم الخدمات الرئيسية للسكان، لأنها توفر المأوى لهم ولا يستطيع الإنسان أن يعيش دون ذلك وتصنف المساكن في المملكة إلى ثلاثة أنواع:

1 - سكن حديث وفق تخطيط عمراني سليم، بإشراف الدوائر الفنية والهندسية، ويتركز في مراكز المدن ومختلف المراكز الحضرية، ويتميز بأنه طابقي أو على شكل "قيلات" وبيوت فخمة تفصل بينها شوارع حديثة وطرق إسفلتية، وحدائق وملاعب، ومناطق تجارية مركزية، وأحياء راقية.

2 - سكن ريفي: وهو مكوّن من المساكن الريفية المنتشرة في أنحاء الريف المغربي، مادة بنائه من الحجارة الإسمنتية، أو الطين أحياناً، والخشب، أو الحجارة العادية، أو القصب أحياناً أخرى.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص128.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص128.

3 - سكن عشوائي: سكن يتميز بأنه فوضوي يتم بصورة غير نظامية، ومخالف لشروط التنظيم العمراني، ومواد بنائه رخيصة، مثل الخشب، والألواح القصديرية "التوتياء" والطين، والإسمنت أحياناً، وهو ما يطلق عليه أحياناً السكن العشوائي، ويؤلف هذا السكن أحزمة حول المدن الرئيسية مثل الرباط، والدار البيضاء، وأغادير، وآسفي، وطنجة ومكناس، وفاس، ومراكش.

4 - السكن البدوي: المسكن الذي يقطنه البدو، الذين يعتمدون على حياة التنقل والترحال ويحترفون الرعي مهنة رئيسية لهم، وهو بيت "الشعر" الذي يقطنه البدو الرحل، ويقومون برعاية الإبل والماعز والأغنام، وخاصة في واحات الصحراء، أو على أطرافها، وأحياناً يقيم بعضهم في موسم الشتاء في بيوت مبنية من الحجارة أو اللبن أو الطين، وسقفها من الخشب. وينتشر هذا النوع من المساكن خاصة في المنطقة الجنوبية والشرقية، من المملكة، بسبب الأحوال الطبيعية والمناخية، والحرف التي يزاولها السكان.

5 - قطاع الاتصالات:

يعد قطاع الاتصالات أحد القطاعات المهمة والأساسية في حياة السكان، إذ بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة عام 2009م (3.516 مليون) خط هاتفي⁽¹⁾، وبلغت النسبة العامة (11.3) خطأ هاتفياً لكل (100) من السكان، وتبدو النسبة قليلة بسبب ازدياد عدد السكان، وصعوبة إيصال الخدمات لكافة المساكن، وخاصة لسكان القرى البعيدة وسكان سفوح الجبال.

أما عدد مشتركّي الهاتف الخليوي فقد بلغت (81.2) اشتراك لكل (100) من السكان، عام 2009م، وبلغ عدد مشتركّي الهاتف المحمول الخليوي (25.311 مليون) مشترك⁽²⁾، أما عدد مشتركّي الانترنت فقد بلغ عام 2009م (1.187 مليون) اشتراك وبلغت النسبة (3.8) اشتراك لكل (100) من السكان.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص129.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص129.

ب - التقسيمات الإدارية:

تقسم المملكة المغربية إلى عدة مناطق جهوية، حيث كان إنشاء «اللجنة الاستشارية الجهوية» عام 2010م، وتحديد التقسيم الجهوي منذ عام 2015م، إلى (12) جهة، وكل جهة يتم تقسيمها إلى (13) عمالة، و(62) إقليم، ومن خلالها يتم تحديد تسميات جديدة، وهي:

- 1 - العمالة: تعني المراكز الحضرية، التي يقطنها حضريون، لهم رئيس منتخب وله عامل إقليم مُعين.
- 2 - الإقليم: هو منطقة يسكنها ريفيون، ونسبتهم أكبر من السكان الحضريين، ولكل مجلس جهوي رئيس منتخب مع (والي الجهة) يجري تعيينه.

ثالثاً: الواقع الاقتصادي

يتضمن الواقع الاقتصادي للمملكة المغربية الموارد الاقتصادية الممثلة بالزراعة، والثروة الحيوانية، ثم الصناعة ومصادر الطاقة والثروة المعدنية.

1 - الزراعة والثروة الحيوانية:

ترتبط الموارد الاقتصادية على نحو وثيق مع قوة العمل البشرية التي تدير تلك الموارد، لذلك من الأهمية الاطلاع على حجمها وتركيبها وتوزيعها على مختلف المهن والحرف التي يمارسها السكان، وقد بلغت نسبة العاملين بالزراعة عام 2007م (11.9%)، و(21%) عام 2020م من مجموع القوة العاملة المسجلة، ولكن واقع العمل الزراعي يظهر أن نسبة العاملين الفعليين هي أكبر من ذلك، لأن أغلب أفراد الأسر يذهبون للعمل في الحقل بغض النظر عن أعمارهم، وخاصة في الريف سواء كان ذلك تحت أعمار (15) سنة، أو أكثر من (60) سنة.

أ - أهمية القطاع الزراعي:

- يكتسب القطاع الزراعي أهمية كبيرة من خلال ما يلي:
- اعتماد السكان على الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي، وتأمين ما يحتاجه السكان.

- تعدُّ الزراعة من أقدم الحرف التي مارسها الإنسان المغربي خلال العصور السابقة.
- يعمل في القطاع الزراعي والغابات وتربية، الثروة الحيوانية، وكذلك في صيد البر والبحر نسبة كبيرة من السكان، على نحوٍ فعلي في أنحاء الريف، وخاصة في الساحل الأطلسي والمتوسطي، والأقاليم الداخلية، وتقدر نسبتهم بحوالي (60%) من المجموع العام للعاملين في مختلف المجالات.
- تعدُّ الزراعة المورد الرئيسي لدخل السكان، وخاصة في الأرياف، وهي حوالى (80%) من دخل هؤلاء السكان على مستوى القرية والبلدة، والتجمعات البشرية الصغيرة.
- تسهم الزراعة بنسبة كبيرة في الدخل الوطني للبلاد.
- تمارس كثير من القبائل المغربية العمل الزراعي، وتعدُّ بقايا المزروعات من حبوب وخضراوات في الأرض البعلية والمروية، غذاءً رئيسياً للحيوانات الرعوية في المناطق الساحلة والداخلية، وفي المناطق الهضبية وسفوح الجبال متوسطة الارتفاع.
- تؤلّف المنتجات الزراعية نسبة كبيرة من صادرات المملكة المغربية، وخاصة لبعض البلدان الأوروبية.

ب - المقومات الطبيعية للزراعة المغربية:

تحظى الزراعة في المملكة المغربية بمجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية، وتشمل المقومات الطبيعية الأراضي الزراعية، ونوعية التربة، والمناخ، والمياه.

1 - الأراضي الزراعية:

بلغت مساحة الأراضي الزراعية في المملكة المغربية عام 2008م (322 ألف) هكتار، و(12%) من مساحة البلاد عام 2020م، وسبب انخفاض المساحة، هو وجود مساحات واسعة من الأراضي غير صالحة للاستثمار الزراعي، مثل جبال الأطلس الريفية، والأطلس الأوسط، والأطلس الأعلى في الجنوب، كما أن الصحراء تشغل مساحة كبيرة من البلاد بالإضافة إلى وجود منطقة الحمادة في الجنوبي الشرقي التي لا تصلح للاستثمار الزراعي، وتتركز مساحة الأراضي الزراعية في سهول سبو، وأم الربيع، وبورقراق، والملوية وسهل سوسة، وفاس، ومكناس، ومراكش كما أن الغابات تشغل مساحة كبيرة من أراضي المملكة.

2 - التربة:

إن توفر العديد من التربة الخصبة الصالحة للزراعة، ساعد كثيراً على تقدم الزراعة وهذه التربة هي:

أ - **التربة الرسوبية:** تتميز التربة الرسوبية بخصوبتها الكبيرة، وهي عبارة عن توضعات غرينية تتراكم على هيئة مصاطب نهريّة، وتمتد على مساحات واسعة في السهول الفيضية، حيث تتكون بفعل عمليات الحت والنقل والترسيب، في أعقاب ارتفاع منسوب مياه الأنهار الناجم عن هطل الأمطار وتساقط الثلوج في المرتفعات الأطلسية.

وهناك الرواسب المروحية⁽¹⁾، التي تتكون بفعل مياه الأودية السيلية ذات الانحدار الخفيف، والمجرى الطويل.

وهذه الحالة تتطابق مع حالة الأودية السيلية المنحدرة من جبال الأطلس، مثل وادي الملوية المتجه شمالاً نحو البحر المتوسط، ووادي درعة المتجه من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي والغرب، والقادم من جبال الأطلس الخلفية والمحاذاة للصحراء ثم المتجه نحو الغرب لينتهي في المحيط الأطلسي في أقصى جنوب غرب البلاد وهناك بعض الرواسب البحرية المحاذية للشاطئ البحري المتوسطي شمالاً، والأطلسية الغربية المحاذية للمحيط الأطلسي، وتتمتع تلك السهول الساحلية الشمالية والغابية بخصوبة كبيرة، والتي تكونت خلال العصور السابقة.

ب - **التربة الحمراء:** وهي تربة البحر المتوسط: "اللاتريت"، خصبة صالحة لزراعة الحمضيات والخضراوات، والأشجار المثمرة، والحبوب وتضاف إليها المخصبات من الأسمدة العضوية، والكيميائية بين فترة وأخرى بهدف زيادة خصوبتها، وقد نجمت عن تفكك الصخور الكلسية، وسبب لونها الأحمر هو ارتفاع نسبة الحديد فيها.

ج - **التربة الحقلية:** وتوزع جغرافياً في مناطق المنخفضات والفيضات النهرية، وتتميز بارتفاع خصوبتها وخاصة في السهول الداخلية، في منطقة مراكش، وفاس، ومكناس، وتصلح لزراعة الخضراوات والحبوب وأشجار الزيتون.

(1) د. عماد الدين الموصلي : جغرافية التربة مكتب أطلس، دمشق، عام 1974م، ص3.

د - **ترب السفوح الجبلية:** وهي ترب رقيقة نجمت عن تفكك الصخور الكلسية، في مناطق السفوح الجبلية متوسطة الارتفاع، وتزرع بأشجار الزيتون والحبوب، وتكون الزراعة فيها على شكل مدرجات، وتتميز بأن مساحتها محدودة، ويستغلها سكان الجبال.

هـ - **الترب الطينية:** الترب التي تكونت بفعل تفكك السطح الخارجي للصخور البركانية، وخاصة البازلتية التي تظهر في عدة مناطق من الهضبة المغربية، وفي الشمال الشرقي والشرق، وهي ترب خصبة صالحة لزراعة الحبوب والخضراوات، وأشجار الزيتون، وتتميز بأن تربتها متماسكة قوية تتشقق صيفاً وتنزلق شتاءً.

3 - المناخ:

إن توفر المناخ الملائم للزراعة في المملكة المغربية، ساعد على تطور الزراعة، البعلية والمروية من خلال ما يلي:

أ - **الأمطار والرطوبة:** تشكل الأمطار الشتوية الهائلة في الساحل الغربي للبلاد، عاملاً مساعداً على نمو الزراعات البعلية، مثل الحبوب، والأشجار المثمرة مثل الزيتون والحمضيات، حيث تؤدي غزارة الأمطار والتي تصل إلى 1500 ملم إلى تكون مخزون مائي سطحي وجوفي مناسب لنمو الزراعات وسقايتها وخاصة على السفوح الجبلية الأطلسية الغربية حيث تشكل الأمطار والثلوج مصدراً هاماً لمياه الأنهار والأودية السيلية.

وكذلك الأمر في القسم الشمالي من المملكة حيث تهطل الأمطار الغزيرة على السهول الساحلية الشمالية، وعلى سهل إقليم الريف المغربي، بالإضافة للهطولات المطرية في المناطق الداخلية، وفي القسم الشرقي المغربي، وإن كانت أقل مما هي عليه في الساحل كما تشكل الرطوبة الجوية عاملاً مهماً لنمو النباتات والمزروعات.

ب - **الضغط الجوي والرياح:** يؤدي تكون الضغوط الجوية المنخفضة إلى هبوب الرياح المحملة ببخار الماء، وتتأثر بتيار كتاري البارد مما يساعد على نمو النباتات، وأشجار الغابات، وكثير من المزروعات مثل الشعير والشوفان ويزيد من إنتاجها.

ج - درجة الحرارة: تحتاج المزروعات والنباتات الطبيعية إلى درجة حرارة معينة، لتساعد على نموها، ولهذا فإن فترات الشمس وارتفاع درجة الحرارة، تزيد نمو زراعة الحبوب والخضراوات والأشجار المثمرة في أنحاء البلاد، خاصة أن درجة حرارة الشمس تزداد كلما اتجهنا جنوباً حيث الصحراء، وشمالاً وغرباً حتى المدن الساحلية، مما يوفر لتلك الزراعات درجات حرارة مناسبة لنموها والتي تراوح بين درجة حرارة عظمى وصلت أقصاها في الجنوب، ودرجة حرارة صغرى تراوحت بين (50 درجة) جنوباً و(10 - 15) شمالاً.

4 - المياه:

يعدُّ توفر المياه السطحية والجوفية ذات المصادر المتعددة، والتي تم الحديث عنها سابقاً، عاملاً هاماً لنمو الزراعة وتطورها وخاصة مياه الأنهار وهي: نهر أم الربيع، ونهر سبو، ونهر بورقراق، ووادي الملوية، ووادي درعة، وغيرها من الأودية المنحدرة من أعالي جبال الأطلس، إضافة إلى الآبار الارتوازية التي كان حفرها بجهدٍ شخصي من قبل المزارعين، أو الينابيع التي تظهر في العديد من المناطق، وذلك يساعد على نمو الزراعة المروية، مثل الخضراوات، والأشجار المثمرة إضافة للزراعة البعلية التي تعتمد على مياه الأمطار، وفي طبيعتها القمح والشعير والذرة.

5 - المقومات البشرية:

يعدُّ توفر العوامل البشرية عاملاً مهماً لتحديث القطاع الزراعي، ويتجلى ذلك بتوفر القوة العاملة الزراعية، إضافة إلى عمل نسبة كبيرة من السكان الذين هم خارج السن القانوني في العمل الزراعي كما ذكر سابقاً.

وكذلك وجود الخبراء الزراعيين، وهم الذين تخرجوا في كليات الزراعة بالجامعات المغربية أو غيرها، إضافة إلى الذين يحملون شهادة المعاهد المتوسطة الزراعية، والثانوية الزراعية، وكل ذلك يساعد على زيادة الإنتاج والمحاصيل الزراعية.

كما أن الفلاحين والمزارعين يمتلكون خبرات كبيرة في تنظيم العمل الزراعي، بالإضافة إلى وجود وزارة متخصصة بالشؤون الزراعية ومديرياتها الموزعة جغرافياً في أنحاء المناطق وتقدم للفلاحين كل ما يحتاجون من خدمات مختلفة.

6 - المقومات الفنية:

- تشمل استخدام الطرق الفنية الحديثة في الخدمات الزراعية وهي:
- 1 - استخدام الري بالتقطير أو الرذاذ.
 - 2 - استخدام الأسمدة لزيادة خصوبة التربة.
 - 3 - مكافحة الآفات الزراعية بالأدوية والمبيدات الحشرية.
 - 4- جني المحاصيل الزراعية بالأيدي العاملة، أو باستخدام وسائل حديثة.
 - 5 - استخدام الأنابيب لنقل المياه في كثير من المناطق، حفاظاً عليها من التبخر والضياع.
 - 6 - وضع برامج فنية، وتحديد أوقات الزراعة.
 - 7 - القيام باستخدام الآلات الزراعية مثل الجرارات، أو آلات في جني المحاصيل.

7 - المقومات الاقتصادية:

- تعد العوامل الاقتصادية جانباً مهماً للتنمية الزراعية، وهي كما يلي:
- 1 - وضع خطط زراعية سنوية لكيفية تحديث كافة المنتجات الزراعية.
 - 2 - تحسين الأراضي وزيادة خصوبتها واصطلاح أراضي جديدة.
 - 3 - تحويل المشاريع الزراعية الحكومية، من طريق تخصيص نسبة من الموازنة العامة للاستثمار الزراعي.
 - 4 - منح المزارعين القروض الزراعية، من أجل زيادة مشاريع، وتقديمها وتحسين الإنتاج.
 - 5 - وضع خطط للتسويق الزراعي، وتصدير بعض المنتجات التي تزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي.

ب - مشكلات الزراعة:

- 1 - **مشكلات طبيعية:** وهي تشمل انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التنوع التضريسي، ووجود المناطق الجبلية، مثل جبال الأطلس، والمناطق الصحراوية في الجنوب، بالإضافة إلى مساحة مناطق الغابات، وارتفاع نسبة الأراضي الملحية،

وخاصة في الجنوب، بالإضافة إلى فقر الترب في كثير من المناطق، وهبوب عواصف ترابية جنوبية، مما يؤثر على كثير من المزروعات. بالإضافة للمناخ الذي يسيطر على القسمين الجنوبي والشرقي من البلاد، كما أن تأرجح كميات الأمطار، وتفاوتها بين نسبة وأخرى تؤدي لضعف الإنتاج.

2 - مشكلات فنية: تعاني الزراعة في بعض المناطق من مشكلات فنية، مثل استخدام آلات الفلاحة القديمة، والري بالراحة والأفنية المكشوفة مما يُعرض نسبة كبيرة من المياه للتبخّر والضياع قبل وصولها للأراضي الزراعية، واستخدام الوسائل القديمة في عزق الأرض وعمليات التعشيب.

3 - مشكلات مالية: يأتي طبيعة هذه المشكلات نقص التمويل المالي في عدة مناطق، في القطاع الخاص لدى العديد من المزارعين، رغم القروض التي يحصل عليها قسم كبير منهم، بالإضافة لضعف الاستثمار الزراعي في العديد من السنوات.

4 - مشكلات التسويق: يواجه الإنتاج الزراعي في سنوات كثيرة مثل مشكلة تسويق المنتجات الزراعية، مما يؤدي لضعف المردود وخاصة عندما تزداد كميات الإنتاج دون تسويقها أو انخفاض أسعارها مما ينعكس سلباً على المزارعين.

5 - ملكية الأراضي: يعد نظام ملكية الأراضي السابقة إحدى المشكلات التي تواجه الزراعة، حيث تسود الملكيات الكبيرة الخاصة للأراضي، التي كانت تمنح الإقطاعات الكبرى للقبائل، وأشخاص محددين، بينما لا يمتلك الفلاحون عامةً إلا مساحات صغيرة ومحدودة، لا يتجاوز هكتارين من الأراضي الزراعية، حيث يقوم المالك الكبير بالاعتماد على العمال الزراعيين في استثمار الأراضي والذين لا يملكون شيئاً منها.

ج - الإنتاج الزراعي:

يصنف الإنتاج لزراعي إلى ما يلي:

1 - الحبوب: بلغ إنتاج المملكة المغربية من القمح (6.371 مليون)⁽¹⁾ طن عام 2009م، بينما وصل إنتاج الشعير إلى (3.786 مليون) طن. كما ينتج الذرة،

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص128.

والعدس والحمص، والشوفان، والسمسم، وتتوزع زراعتها في السهول الشمالية وخاصة في مكناس، وفاس، ومراكش، وسوسة، والقنيطرة وفي وادي أم الربيع، وفي سهل سبو، وبورقراق، وفي مختلف السهول الأطلسية، والسواحل المتوسطية ويأتي استخدام الآلات الحديثة في الزراعة مثل الجرارات للفلاحة، والحصاد لجني محصول القمح، وعدة أنواع من الحبوب الأخرى، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب حوالي 3.5 مليون هكتار.

2 - الخضراوات: تزرع الخضراوات في عدة مناطق مغربية، وخاصة في مناطق الأحواض النهرية، وهي أحواض أم الربيع، وسبو، والملوية، وبورقراق، وقد بلغت كمية الإنتاج من الخضراوات عام 2009م (5.450 مليون)⁽¹⁾ طن وهي تشمل البندورة، والفاصولياء، والبصل، والملفوف، والزهرة، والجزر، والخيار، والبطيخ.

3 - الأشجار المثمرة: وهي تشمل ما يلي:

أ - الكروم: تعتبر زراعة الكروم "العنب" من أقدم الزراعات، وأهمها بسبب ملاءمة المناخ، وتوفر المياه، والتربة الصالحة لزراعته، وخاصة أن أغلب مزارعه هي من النوع الأرضي الزاحف، وتتوزع زراعته جغرافياً في أغلب مناطق المملكة، وخاصة في الساحل الشمالي، ومنطقة حوض نهر السبو، وإقليم السوس، وأقام الأوروبيون الفرنسيون والإسبان في أثناء الاحتلال الفرنسي غرباً في مناطق زراعة الكروم خاصة.

ب - شجرة الزيتون: تزرع في أنحاء البلاد وخاصة في السهل الساحلي الشمالي، (والمتوسط) وفي السهل الساحلي الغربي "الأطلسي"، وبلغ الإنتاج (7.2 مليون) طن عام 2021م، وتزرع خاصة في زعير الشاوية ودكالة وتاولة. وفي السهول الداخلية في فاس ومكناس ومراكش.

ج - الحمضيات: وهي تشمل الليمون، والبرتقال، وتنتشر زراعتها في الساحل المتوسط والسهول الغربية "الأطلسية" وذلك بسبب ملاءمة المناخ للزراعة في هذه المناطق وفي السهول الداخلية.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص128.

د - أشجار الفواكه الأخرى: مثل الإجاص، والخوخ، والدراق، والسفرجل، وغيرها من الأشجار المثمرة، وقد بلغ الإنتاج عام 2009م (3.880 مليون) طن.

هـ - النخيل: يزرع في المناطق الهامشية وأطراف المناطق الصحراوية، بسبب ملاءمة المناخ الحار والجاف لنمو هذه الشجرة.

د - الزراعات الصناعية:

تشمل الزراعات الصناعية، القطن، في السهول الساحلية الغربية، مثل قصب السكر، والبذور الزيتية والتبغ. وتنتشر زراعته في السهول الداخلية في سوسة وهضبة سايس وفاس ومكناس ومراكش، وفي السهول النهرية مثل نهر أم الربيع وبورقراق، وسبو، والملوية، وفي المناطق الشرقية من البلاد.

هـ - الثروة الحيوانية:

تعد الثروة الحيوانية إحدى جوانب الموارد الاقتصادية وذلك من خلال ما يلي:

أ - أهميتها:

- 1 - مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي للسكان، من خلال المساهمة في تأمين اللحوم، والحليب، والبيض، وغيره.
- 2 - يعمل بها العديد من العاملين في مختلف المجالات. وخاصة في مجال الرعي البدوي والتجاري، وتصنيع الحليب ومشتقاته، وتسويقه.
- 3 - مساهمتها في الدخل الوطني: حيث تساهم في نسبة من الدخل الوطني على المستوى العام، ويلبي مردودها حاجة عشرات الآلاف من الأسر الريفية التي تربّي تلك الثروة الحيوانية.

- 4 - تأمين غذاء الأسر ذات الدخل المحدود، التي لديها أنواعا من تلك الثروة.
- 5 - يعد الصيد البحري أحد المصادر الرئيسية للدخل الفردي والوطني، ولهذا تنتشر شمالاً في ساحل المتوسط، وغرباً في ساحل المحيط الأطلسي، ويمتلك السكان القوارب اللازمة للصيد، بالإضافة إلى ما تقوم به الجهات العامة من تأمين أسطول صيد بري يقوم بعملية الصيد وتعليب الأسماك، ويقدر الإنتاج السنوي بحوالي 300

ألف طن، ويصدر منه حوالي 25% ويتركز الصيد في موانئ أغادير، والدار البيضاء، والصويرة، وآسفي.

ب - أنواعها:

تتوزع الثروة الحيوانية في المملكة وهي تشمل ما يلي:

- 1 - الأغنام في المناطق الجنوبية، والسهول الداخلية والساحلية والمتوسطة والأطلسية، وفي سهل سايس، حول فاس ومكناس، ومراكش والمنطقة الشرقية. وبلغ عدد رؤوسها (21.6 مليون) رأس عام 2021م.
- 2 - الماعز: يربي الماعز في أغلب المناطق المغربية وخاصة في هضبة تازا والسفوح الجبلية لأنه قادر على التسلق وتضم الأعشاب والحشائش. وبلغ عددها (6 مليون) رأس عام 2021م.
- 3 - الأبقار: تربي في مناطق السهول الساحلية الشمالية والغربية، وفي المناطق الداخلية وأراضي الأحواض النهرية السابقة الذكر. وبلغ عدد رؤوسها (3.3 مليون) رأس عام 2021م.
- 4 - الإبل: يربي على نحو خاص في المناطق الجنوبية، حيث الصحراء والمناطق الشرقية. وقد بلغ عددها (192 ألف) رأس عام 2021م.
- 5 - الدواجن: تنتشر تربية الدواجن، في أنحاء المملكة، أو عند الأهالي في الريف على نحو كبير، وقد بلغ الإنتاج من البيض (3900 مليون)⁽¹⁾ بيضة عام 2009م، وكذلك (490 ألف) طن من لحومها بنفس العام.
- 6 - إنتاج اللحوم والحليب: بلغ إنتاج المملكة المغربية من اللحوم الحمراء (391 ألف)⁽²⁾ رأس من الأغنام عام 2009م، وبلغ إنتاج الحليب (1560 مليون)⁽³⁾ لتر بنفس العام.
- 7 - الثروة السمكية: يتميز المغرب بالثروة السمكية، وذلك بسبب إطلالته الواسعة على مياه المحيط الأطلسي غرباً والبحر المتوسط شمالاً، حيث تبلغ مساحة مناطقه البحرية (1.12

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مرجع سبق ذكره، عام 2011م، ص 128.

(2) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مرجع سبق ذكره، عام 2011م، ص 128.

(3) المرجع السابق.

مليون كم²)، وهي من أغنى المناطق العالمية غنى بالثروة السمكية، وقد تم تأسيس الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية عام 2011م، حيث بلغ عدد المشاريع السمكية (21) مزرعة عام 2016م، وبلغ إنتاج المغرب من الأسماك (537) طن عام 2017م، وتقوم بتعليب (70%) من حجم الصيد الساحلي، وتصدر (85%) منه، حيث يوجد فيها (397) وحدة صناعية منذ عام 2013م، حيث يمر حفظه بثلاث مراحل، وهي: التجميد (والتصيير أي التجميع) ثم توضيب السمك الطري، أي وضعه في معلبات لحفظه وتصديره.

2 - الصناعة:

تعد الصناعة والثروات الباطنية إحدى ركائز الاقتصاد الوطني الرئيسي وإحدى مصادر الدخل الوطني في البلاد.

أ - أهميتها:

تأتي أهمية الصناعة من خلال ما يلي:

- 1 - مساهمتها في الدخل العام للبلاد بحوالي (30%)، وذلك من خلال الأرباح التي تحققها الصناعات المختلفة، بالإضافة إلى ما تدره الثروات الباطنية مثل النفط والغاز والمعادن من عائدات مالية.
- 2 - استيعابها لنسبة كبيرة من قوة العمل، إذ بلغت نسبة أصحاب المهن الفنية والعملية، وخاصة في قطاعات الصناعة في المملكة المغربية عام 2007م (1.4 مليون) عامل.
- 3 - تأمين قسم من حاجة السكان من الصناعات المحلية الخفيفة، مثل الصناعة النسيجية، والغذائية، والبتروكيميائية، وبعض الصناعات التحويلية.
- 4 - حركة التحديث التي يشهدها قطاع الصناعة ووجود العديد من الاستثمارات الصناعية، وخاصة في المدن الكبرى.
- 5 - كان للصناعة إسهام واضح في توسع المدن الكبرى مثل الدار البيضاء، والرباط، ومراكش، وأغادير، وطنجة، وذلك من خلال إحداث المصانع والمعامل في ضواحي تلك المدن.

6 - أثرها في جذب الهجرة الريفية إلى المدن السابقة الذكر، وغيرها خلال العقود الماضية منذ الاستقلال.

ب - مقوماتها:

تحظى الصناعة في المملكة المغربية بالمقومات الآتية:

- 1 - وجود العديد من الثروات الباطنية والسطحية فيها، مثل النفط والغاز والمعادن، والثروات غير الفلزية مثل الفوسفات، ومواد البناء بالإضافة للزراعات الصناعية مثل القطن وبذور الزيت والتبغ وقصب السكر وغيرها.
- 2 - امتلاكها للعديد من مصادر الطاقة، التي تعد أساساً لقيام أية صناعة وإيصالها إلى المراكز الصناعية.
- 3 - المواد الأولية اللازمة لقيام الصناعة سواء الطبيعية، أو نصف المصنعة.
- 4 - لجوء القطاع العام لاستيراد العديد من الصناعات المفككة، ويكون تركيبها وتجميعها في المغرب ولهذا فقد تقدمت الصناعات التجميعية.
- 5 - امتلاك القوة العاملة اللازمة لتشغيل المصانع والمعامل، سواء كان عمالاً عاديين أم فنيين من مهندسين وخبراء تخرجوا من جامعات ومعاهد المملكة.
- 6 - السوق الاستهلاكية للصناعات المغربية، في المدن والريف، وخاصة مدن الرباط والدار البيضاء، وطنجة، وأغادير، ومكناس، وفاس ومراكش، والحسيمة وغيرها من المدن.
- 7 - تصدير العديد من المنتجات الصناعية المغربية إلى خارج البلاد، مما يدعم القطاع الصناعي.
- 8 - تصدير مواد خام تعود بالأرباح والعائدات المالية على البلاد، بالإضافة للعديد من الصناعات الزراعية.

3 - مشكلات الصناعة:

رغم وجود العديد من المقومات الصناعية إلا أن هنالك العديد من المشكلات التي تواجهها وتشمل:

- 1 - تتصف بأنها صناعات خفيفة وتحويلية، ولا تمتلك قدرة على أن تكون صناعات ثقيلة أو تعدينية كبيرة، فأغلبها غذائية أو بتروكيميائية، أو استخراجية، أو تجميعية.
- 2 - عدم وجود استثمارات صناعية ذات رأس مال كبير من شأنها تحديث الصناعة وتحويلها من خفيفة إلى ثقيلة.
- 3 - اعتماد العديد من الصناعات على أساليب قديمة تحتاج إلى تحديث.
- 4 - انخفاض قدراتها على منافسة الصناعات الأجنبية، بسبب قدم أساليب بعضها ومكوناتها.
- 5 - عدم وجود التوزيع الجغرافي المناسب للصناعات في مختلف أنحاء البلاد بين المناطق والمدن والبلدات.
- 6 - عدم حضور الإمكانات المالية اللازمة لقيام الصناعات الثقيلة والتعدينية الأساسية.

د - التوزيع الجغرافي للصناعة:

تتوزع الصناعات المغربية في أنحاء البلاد، وخاصة في القسم الشمالي والمغربي وتستحوذ الدار البيضاء على حوالي (50%) من النشاط الصناعي بسبب توفر عوامل توطنها، وهي كما يلي:

- 1 - **الصناعات الاستخراجية:** وتشمل استخراج النفط والغاز، والفوسفات وتنتوزع في المنطقة الوسطى والجنوبية والشرقية بسبب تركيز حقول النفط والغاز فيها، وكذلك استخراج المعادن مثل الحديد والفحم، والمنغنيز والرصاص والزنك وغيرها.
- 2 - **الصناعات الغذائية:** وتشمل صناعات تعليب الخضار والفواكه، والزيتون وصناعة تعليب الأسماك (السردين) والسكر في صناعة المعجنات والمعكرونة، وتتركز قرب السواحل الأطلسية في مدن آسفي، والدار البيضاء والرباط، وأغادير وماحولها وانتشرت الصناعات الغذائية في مناطق إنتاج الخضار والفواكه بسبب توفر المواد الأولية، والسوق الاستهلاكية والقوة العاملة البشرية.
- 3 - **صناعة المنسوجات:** القطنية والصوفية الحريرية، وخاصة في فاس والمنطقة الساحلية الشمالية مثل سبتة ومليلة وطنجة، والحسيمة بالإضافة للصناعات التقليدية مثل تصنيع الجلود، ويعمل بصناعتها (27%) من القوة العاملة.

4 - **الصناعات البتروكيميائية والكيميائية:** مثل صناعة الأسمدة في مدينة آسفي، وتكرير النفط في مدن الساحل المغربي في العديد من المدن، والمناطق وصناعة الزجاج والورق وصناعة الإسمنت المنتشرة.

5 - **صناعات متنوعة خفيفة** مثل: الأدوات المنزلية، والأدوية المحلية، والألبسة، والأحذية بأنواعها، وأنواع أخرى عديدة وتنتشر في معظم مدن الساحل والداخل.

6 - **صناعات تعدينية:** وخاصة صناعة القضبان الحديدية، وألواح الصلب قرب مدينة آسفي.

7 - **صناعة السيارات:** حيث بلغ الإنتاج عام 2019 (394.652) سيارة ومركبة.

8 - **صناعة الطيران:** وتشمل صناعة وتركيب أجزاء الطائرات أو قطعها ويشغل المغرب المركز الأول إفريقياً، والـ (15) دولياً بهذه الصناعة.
الصناعات الإلكترونية والسكك الحديدية... إلخ.

هـ - الثروات الباطنية:

1 - **النفط والغاز:** تنتج المملكة المغربية كمية قليلة من النفط، وهي لا تزيد عن (50 ألف طن، وكانت عام 1978م (25 ألف طن)⁽¹⁾، وتتركز مناطق إنتاجه جنوباً في المنطقة الصحراوية والمنطقة الشرقية، أما حقول الغاز فهي محدودة أيضاً، لذلك يتم استيراد كميات من البترول لسد الحاجة وبلغت كمية الاستهلاك اليومي من البترول عام 2009م (10 آلاف)⁽²⁾ برميل مكافئ من النفط، وكذلك الأمر بالنسبة للغاز حيث يتم استهلاك الكمية المنتجة، أما إنتاج الغازولين فهو (ألفي) برميل يومياً عام 2009م تُستهلك جميعها، وبلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة عام 2006م (1.3) برميل نفط مكافئ. أما إنتاج الغاز الطبيعي، فيقدر بحوالي (80 مليون م³) سنوياً.

(1) د. فيليب رفلة، الدول العربية اقتصادياتها وجغرافيتها، مرجع سبق ذكره، ص.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، عام 2011م، ص 137.

2 - الطاقة الكهربائية: تعد الطاقة الكهربائية من أهم مصادر الطاقة في المملكة، وذلك نظراً لاستخداماتها المتعددة، في الإنارة، والاستخدامات المنزلية، وتشغيل المعامل والمصانع، واستخدامات عديدة في الزراعة، والعديد من المجالات ولهذا فإنها مصادرها متعددة وخاصة التوليد الحراري، حيث بلغت الكمية المنتجة عام 2009م (705) جيغا واط/ساعة.

3 - الثروة المعدنية: تشمل الثروة المعدنية المنتجة العديد من المعادن وتظهر الخريطة (59) توزيعها الجغرافي وهي:

أ - الحديد: حيث بلغ الإنتاج عام 1979م حوالي (580 ألف) طن، وعام 2009م حوالي (500 ألف) طن.

ب - الفحم: حيث بلغ إنتاجه عام 2009م، حوالي (400 ألف) طن.

ج - المواد غير الفلزية، وأهمها: الفوسفات، حيث ينتج المغرب (14%) من الإنتاج العالمي، والمرتبة الرابعة عالمياً، ويمتلك (75%) من احتياطه، ويشغل (35%) من مجموع الصادرات، وتتركز مناطق إنتاجه في ساحل المحيط الأطلسي على امتداد بين (60 - 120 كم). وفي الوسط المغربي، ومنطقة الأطلس الأصغر، وكذلك قرب مدينة آسفي.

3 - السياحة:

حققت السياحة تقدماً كبيراً خلال السنوات الأخيرة من المملكة المغربية، ويعود ذلك إلى توفر مقوماتها، وزيادة الاستثمارات السياحية، مما يساعد على زيادة مساحتها في الدخل الوطني.

أ - مقوماتها:

تحظى السياحة بمجموعة من المقومات وهي:

1 - المقومات الطبيعية: تشمل الخصائص المناخية حيث تتمتع البلاد بتنوع مناخي، من المتوسطي شمالاً، وإلى الساحلي غرباً، ويتميز هذا المناخ بدرجة حرارة معتدلة

حارة صيفاً، ومعتدلة باردة شتاءً، ولكن المناخ الساحلي دافئ مع رياح خفيفة صيفاً، وماطرة شتاءً.

ومناخ جبلي بارد شتاءً ومعتدل بارد صيفاً، وخاصة على سفوح متوسطة الارتفاع في جبال أطلس التل، والأطلس الأوسط والأطلس الأعلى جنوباً، والأطلس الخلفي شرقاً، وهي مركز استقطاب للسياح صيفاً.

بينما في الجنوب تتركز المنطقة الصحراوية، حيث ترتفع درجة الحرارة شتاءً، مما يجعلها عامل جذب سياحي للقادمين من أوروبا في الشتاء البارد المثلي، للتمتع بشمس دافئة شتاءً، وقد تصل حرارتها بين (20 - 25 °)، أما صيفاً فتصل درجة الحرارة إلى (48 °).

2 - مظاهر السطح (التضاريس): تتميز بتنوع تضاريسي من السهلي شمالاً وغرباً، متمثلاً بالسهول الساحلية التي تجذب إليها السياح والزوار على صورة سياحة خارجية وافدة، أو سياحة شعبية داخلية، وكذلك وجود مناطق جبلية أطلسية شمالاً ووسطاً تم الحديث عنها. أو القدوم لمشاهدة الكثبان الرملية في الجنوب حيث المناطق الصحراوية.

3 - وجود أماكن السياحة والاصطياف، على ضفاف الأنهار مثل نهر سبو، وبورقراق وأم الربيع والملوية، وحيث الينابيع المنتشرة في القسم الأوسط والشمال من البلاد وتعد هذه عوامل جذب سياحي مهمة.

4 - المقومات التاريخية: تتمثل المقومات التاريخية بوجود المعالم التاريخية من قلاع وحصون، وخاصة في الساحل الشمالي كما هو الحال في العديد من المدن المطلّة على البحر المتوسط مثل سبتة ومليلة، والحسيمة، وطنجة حيث كانت تتعرض هذه المدن لهجمات قراصنة البحر، أو الغزوات البحرية مما جعل السكان يلجأون لإنشاء القلاع والحصون والأسوار الدفاعية للوقوف في وجه الغزاة والطامعين، وبقيت تلك الآثار معالم سياحية مهمة إضافة لوجود العديد منها في المدن والبلدات الداخلية.

5 - المقومات البشرية: وهي تشتمل ما يلي:

أ - إقامة المهرجانات السياحية، والاحتفالات السنوية، وإنشاء الفرق الفنية التي تعبر عن التراث المغربي.

ب - المعارض السنوية التي تقام في مدن المغرب سواء كانت معارض ثقافية، أو تسويقية تجارية من خلال الأسواق المتحركة.

كما أن معارض الكتاب التي تقام في مدن فاس ومكناس، الدار البيضاء ومراكش وأغادير والدار البيضاء والرباط عامل جذب سياحي وثقافي مهمة.

ج - إنشاء كليات جامعية للسياحة، أو معاهد لتخريج الخبراء في هذا المجال.

6 - المقومات الخدمية: وتشمل إنشاء المطاعم والفنادق والخدمات السياحية التي تعد عامل جذب سياحي مهم.

أ - بلغ عدد الفنادق عام 2009م (1806) فندقاً⁽¹⁾ من مختلف الدرجات، منها (3.3%) ذات الخمس نجوم، وكذلك (8.3%) ذات الأربع نجوم، بالإضافة إلى (9.8%) ذات الثلاث نجوم، وأيضاً (9.7%) ذات النجمتين، وذات نجمة واحدة (9.7%)، ولكن النسبة الكبرى منها عبارة عن استراحات إذ تبلغ (60.2%)، وسبب هذا التنوع هو خدمة للسياحة المتنقلة، من داخل المملكة وخارجها، وذلك بسبب تنوع القادمين إليها ومستوى دخلهم المالي وتتركز الفنادق الفخمة في المدن الكبرى، بينما تنتشر الاستراحات والفنادق الأقل درجات في المدن الصغرى والمتوسطة، ويبلغ عدد الغرف فيها (78217) غرفة.

ب - تم إنشاء مئات المطاعم المختصة الفخمة للسياح القادمين في أماكن تجوال السياح.

ج - إحداث المزيد من مكاتب السياحة والسفر، ووسائل النقل الحديثة كي تقل المجموعات السياحية القادمة براً وبحراً وجواً.

د - إعداد المرشدين المختصين بالسياحة، للقيام بمرافقة وفود الزوار والسياح لتعريفهم بالمناطق الأثرية والسياحية.

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، مرجع سبق ذكره، ص130.

ب - حجم السياحة ومصادرها وتطورها:

بلغ عدد السياح القادمين عام 2009م (3.669 مليون) سائح، منهم (5%) عرب من مختلف البلدان العربية، آسيويين (1.2%)، أما الأفارقة فقد بلغت نسبتهم (1.2%)، ولكن النسبة الكبرى من أوروبا والبالغة (77.1%)، وذلك بسبب علاقات تبادلية بين الطرفين، وقرب السواحل الغربية من أوروبا، ومن أمريكا بلغت النسبة (3.5%) بسبب بعد القارة الأمريكية عن المملكة، أما من مناطق متعددة فقد بلغت نسبتهم (12%).

أما في العام 2019م، فقد بلغ عدد السياح الوافدين إلى المغرب (12.9 مليون) سائح، وقد شغلت المرتبة الثانية إفريقياً، وكذلك المرتبة (35) عالمياً في عدد السياح، وبلغت عائداتها (8.17 مليار) دولار، وأكثر المدن جذباً للسياح هي: مراكش، وأغادير، والدار البيضاء، وطنجة، وفاس⁽¹⁾.

وتشهد السياحة تقدماً كبيراً من خلال حجم الخدمات السياحية المقدمة للسياح، وزيادة عددهم، والاستثمارات السياحية، وزيادة عائدات السياحة ومساهمتها في الدخل الوطني.

4 - التجارة وعوامل تقدمها:

تشهد حركة التجارة تقدماً ملحوظاً وذلك من خلال ما يلي:

أ - عوامل تقدمها:

- 1 - ازدياد العلاقات التجارية المغربية مع البلدان العربية، ممثلة ببلدان اتحاد المغرب العربي، أو مع الدول العربية الأخرى.
- 2 - نمو حركة الاستيراد والتصدير على نحوٍ مطرد مع مختلف بلدان العالم.
- 3 - ازدياد عدد وسائل النقل التجاري براً وبحراً وجواً، إذ بلغ عدد عربات نقل البضائع عام 2009م (46682) عربة، وكذلك زيادة عدد السفن القادمة والمغادرة.

(1) موقع المغرب على الشبكة.

- 4 - زيادة عدد أطوال الطرق البرية الداخلية والدولية، إلى الدول المجاورة العربية والأفريقية، وأطوال السكك الحديدية. وتوضح ذلك الخريطة (16).
- 5 - زيادة عدد الاتفاقيات التجارية مع البلدان الأوروبية، لتصدير واستيراد البضائع.
- 6 - مساهمة المملكة المغربية في علاقتها التجارية مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.
- 7 - تفعيل أثر اتحاد المغرب العربي، من خلال العلاقات التبادلية مع كل من الجماهيرية الليبية، وتونس، والجزائر، وموريتانيا.

ب - حجم التجارة الخارجية:

1 - الصادرات: بلغت قيمتها (24.5 مليار) دولار عام 2017م، ومن أهم الصادرات⁽¹⁾:

- الفوسفات: وهو من أهم الصادرات عبر الموانئ المغربية.
- الصناعات النسيجية: بقيمة (4 مليار) دولار، (39 مليار) درهم مغربي.
- السيارات والمركبات: بقيمة (62.2 مليار) درهم مغربي، (7.2 مليار) دولار في عام 2020م.
- الأدوية المحلية: تبلغ كمية (17%) من مجموع الإنتاج.
- الملابس والمكونات الكهربائية، والمواد الكيميائية العضوية، والمعادن الخام، والأسمدة.

- المنتجات البترولية، الحمضيات، الخضراوات، والأسمك.
- البلدان المصدر إليها: وتشمل: إسبانيا بمعدل (23.2%)، وفرنسا بنسبة (22.6%)، وإيطاليا (4.5%)، والولايات المتحدة بنسبة (4%).
- وعقد المغرب اتفاقيات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقيات تجارة مع مصر والأردن وتونس والإمارات المتحدة وتركيا وبريطانيا ومع منظمة التجارة الحرة الإفريقية.

(1) المرجع السابق.

2 - الواردات: وتشمل: البترول الخام، والنسيج، ومعدات الاتصالات، والقمح، وكذلك الغاز، والطاقة الكهربائية، والبلاستيك، والترانزستورات، وأهم البلاد المستورد منها، هي:

أسبانيا بقيمة (16.7%)، وفرنسا (12.2%)، والصين (9.2%)، والولايات المتحدة الأمريكية (6.9%)، ثم ألمانيا بنسبة (6%)، إيطاليا (5.9%)، وتركيا (4.5%).

5 - النقل والمواصلات:

يمتلك المغرب شبكة من طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية وهي كمايلي:

أ - الطريق البرية:

- 1 - طريق الرباط - الدار البيضاء بطول حوالي (150كم).
- 2 - الطريق الساحلي المتوسطي: سبتة - تطوان - الحسيمة - مليلة. بطول (350كم) ويتجه إلى الجزائر.
- 3 - الطريق الساحلي الغربي المتوسطي الممتد من طنجة - العرائش - الرباط - الدار البيضاء - أزموور الجديدة - الوليدية - آسفي - الصويرة - أغادير - طرفاية، بطول (1100كم).
- 4 - طريق يوازي خط الساحل للصحراء الغربية من العيون حتى رأس برباس.
- 5 - طريق الدار البيضاء مكناس (150كم).
- 6 - طريق مراكش - الصويرة - طاطا - وادي زم.
- 7 - طريق طاطا - تازة شمالاً.
- 8 - طريق القنيطرة - فاس.
- 9 - طريق الرباط - مكناس - فاس - تازة وجدة شرقاً.
- 10 - طريق أغادير - آسا.

ب - السكك الحديدية:

هناك شبكة من السكك الحديدية تصل بين الساحل والداخل وبين المدن الداخلية الرئيسية.

ج - الطرق البحرية:

تشمل العديد من الموانئ البحرية، وأهمها ميناء الرباط - الدار البيضاء وأغادير - طرfaية - العرائش - طنجة على الساحل الأطلسي غرباً. وموانئ الحسيمة - تطوان - سبتة - مليلة على الساحل المتوسطي.

د - النقل الجوي:

في المملكة المغربية العديد من المطارات الداخلية، من أهمها: مطار الرباط، ومطار الدار البيضاء، ومطار أغادير. ويوضح ذلك الخريطة (16).

البحر المتوسط

الجزائر

نواكشوط

أكادير

أغادير

إيفي

طرقاية

المون

بوكر

بوچار

رمل

أعراج

الداخل

رأس برانس

سطوف

الشمال

٤٠٠ ٣٠٠ ١٥٠ كم

ميناء رئيسي

ميناء ثانوي

عقدة مواصلات

طريق رئيسي معبد بالإسفلت

طريق داخلي ثانوي معبد بالإسفلت

301

إقليم الصحراء الغربية

يقع إقليم الصحراء الغربية في شمال إفريقيا، بواجهة بحرية على المحيط الأطلسي، وهي منطقة تشهد صراعاً للسيطرة عليها بين أهلها من جهة، وبين عدة دول من جهة أخرى، حيث يسيطر المغرب على مساحة كبيرة منها، ويريدها الصحراويون مستقلةً، وأنهم قاتلوا الاستعمار الإسباني خلال عدة عقود لتحريرها بين أعوام (1884 - 1976م) لينل الاستقلال، وتمكنوا من طرد الإسبان. حيث تخلت إسبانيا عن الإقليم عام 1975م، ولهذا شهدت المنطقة الصحراوية حرباً وصراعاً للسيطرة عليها، فيما أعلنت موريتانيا انسحابها من الإقليم عام 1979م، وترى الأمم المتحدة بأن من حق الصحراويين نيل استقلالهم وحق تقرير مصيرهم بأنفسهم.

ومنذ ذلك التاريخ فإن قيادتهم تسيطر على حوالي ثلث مساحة الإقليم، بينما تشرف المغرب على إدارة ثلثي مساحته، أما المواقف الدولية فكانت متباينة تجاه هذه المشكلة، فبعض الدول تؤيد استقلال الإقليم، وعددها (37) دولة، حيث مكّن ذلك الإقليم من وجوده عضواً في الاتحاد الإفريقي، بينما حصل المغرب على تأييد العديد من دول الجامعة العربية من قضية الصحراء الغربية، وبدعم الولايات المتحدة وفرنسا، وبقي الخلاف قائماً بينهما.

أما عن الخصائص الجغرافية للإقليم الصحراوي، فهي كما يلي:

1 - الموقع الفلكي:

يقع إقليم الصحراء الغربية بين درجتي عرض (48°، 20° - 4°، 27°) شمالاً، وبين خطي طول (20°، 8° - 8°، 17°) غرباً، أي غرب خط الطول غرينتش (0°).

2 - الحدود والمساحة:

تبلغ مساحة الإقليم (266 ألف كم²)، ويحدّه من الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق الجزائر، ومن الشمال المغرب، ومن الجنوب موريتانيا.

3 - الخصائص الطبيعية:

أ - التكوين الجيولوجي:

تكونت الطبقات الجيولوجية خلال العصور المختلفة، وذلك بسبب الحركات التكتونية، وحركات الطغيان البحري على اليابسة أحياناً وانحسار البحر أحياناً، وهي كما يلي:

- 1 - **طبقة البريكامبري:** من أعمق الطبقات الجيولوجية، وتتكون من صخور قاسية وصلبة (صخور الدرع العربي).
- 2 - **صخور الزمن الجيولوجي الأول:** مكونة من صخور الديفوني، والكاربوني، والبيرني، وهي مغطاة بالطبقات الجيولوجية الأخرى.
- 3 - **صخور الزمن الجيولوجي الثاني:** مكونة من صخور الجوراسي، والكريتاسي على نحو خاص، وتتكشف في القسم الجنوبي من الإقليم.
- 4 - **صخور الزمن الجيولوجي الثالث:** وهي مكونة من صخور الأيوسين والميوسين والبايوسين، وتظهر توضعاته في القسم الغربي من الصحراء.
- 5 - **صخور الزمن الجيولوجي الرابع:** ومعظمها عبارة عن توضعات الكشبان الرملية غطت الصحراء، بفعل عمليات الطغيان البحري، ومنها أيضاً توضعات الكونغلوميرا على ضفاف الأودية التي تشق الصحراء.

ب - مظاهر السطح:

تتكون مظاهر السطح فيها مما يلي:

- 1 - **خط الساحل:** خط يتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي وتميز بأنه قليل التعاريج، باستثناء بعض النتوءات والرؤوس، وهو يبدأ من جنوب مدينة طرfaية شمالاً إلى جنوب رأس برباس جنوباً.

2 - السهول الساحلية: سهول تقع بين خط الساحل غرباً، وبعض المرتفعات الجبلية والأراضي الصحراوية شرقاً، وأغلبها سهول يسيطر عليها الجفاف، كما هو الحال سهل العيون، وبوجادر.

3 - المرتفعات الجبلية: وهي مرتفعات بسيطة تتركز خاصة في الجنوب في منطقة أدرار سطوف، ويصل امتداد بعضها إلى (600م)، وخاصة على الجانب الشرقي منها.

4 - السهول الداخلية: سهول تتوزع جغرافياً على مساحات صغيرة، تبدو على شكل جزر برية تحيط بها الصحراء من كافة الجهات وتدخل ضمنها الواحات. كما هو الحال في سهل بوكره.

5 - المنطقة الصحراوية: وهي منطقة واسعة الانتشار، تسيطر على مساحة حوالي (85%) من مساحة الإقليم، وتتميز بوجود الكثبان الرملية واسعة الانتشار، ومن خصائصها أنها جافة قاحلة.

6 - الموارد المائية: تتميز الأراضي بأن مواردها المائية قليلة.

أ - الموارد المائية السطحية الناجمة عن هطول الأمطار الفجائية، التي سرعان ما تنقطع، وأغلبها أمطار شتوية تسببها المنخفضات الجوية الأطلسية. تجري عبر الأودية، والسواقي. مثل الساقية الحمراء، وأودية عديدة أخرى. بالإضافة لمياه الينابيع القليلة، ويقوم السكان بتجميع المياه في خزانات أرضية خاصة.

ب - المياه الجوفية: مياه باطنية سطحية وعميقة، يتم الحصول عليها بواسطة الآبار الارتوازية والتي تتراوح أعماقها (300 - 1000م).

7 - الترب: تسيطر الترب الرملية الصحراوية على أغلب أراضيها، باستثناء بعض الترب الرسوبية على أطراف الأودية السيلية، وفي المناطق الساحلية، وتنخفض خصوبتها بسبب ارتفاع نسبة الأملاح فيها.

8 - الغطاء الحيوي: يتكون من النباتات والأشجار التي تتحمل الجفاف مثل الشوكيات، والصباريات، والأعشاب التي لا تعمّر طويلاً، أما عن الحيوانات البرية فهي عديدة مثل الطيور والزواحف.

9 - المناخ: مناخ صحراوي عامةً، يتميز بارتفاع درجة الحرارة صيفاً، وهبوب العواصف

الترابية خريفاً، وأمطاره قليلة ونادرة، ويقسم إلى الأقاليم المناخية التالية:

أ - الإقليم الساحلي: يشمل المنطقة الواقعة قبالة الساحل الأطلسي ويتميز بانخفاض

درجة حرارته بسبب وصول تأثير التيارات البحرية الباردة، مما ينجم عنه كثرة

الضباب والندى ذو الرطوبة العالية. وتهطل عليه أمطار غزيرة أحياناً وتتراوح

درجة حرارته بين (0 - 25 °).

ب - الإقليم الداخلي: إقليم يتميز بارتفاع درجة حرارته صيفاً حيث تصل درجة

الحرارة ما بين (43 ° - 45 °) وخاصة في شهر تموز، أما شتاءً فتتخفض درجة

الحرارة وتتراوح بين (25 ° - 30 °)، وفي القسم الشمالي من الإقليم تصل درجة

الحرارة إلى (0 °)، وأما الثلوج فهي نادرة.

2 - الحياة البشرية:

1 - التكوين السلافي: ينتمي الصحراويون إلى الأصل العربي وهم البدو الذين تعود

أصولهم لقبيلة بني حسان العربية، التي يُعتقد بأنها هاجرت مجتازة الصحراء خلال

القرن الحادي عشر. بالإضافة إلى قبائل أخرى، وقسم منهم يعود في أصوله

للبربر.

2 - عدد السكان: يبلغ عدد سكان الإقليم الصحراوي أكثر من (500 ألف) نسمة،

عام 2000م، وحالياً يُقدّر عددهم بحوالي (مليون) نسمة، ويبلغ معدل النمو

الطبيعي للسكان عندهم بـ (28 بالألف).

3 - الاقتصاد الصحراوي:

1 - الزراعة وتربية الحيوان:

- يعد الإقليم فقيراً بالموارد الزراعية وذلك بسبب نقص المياه اللازمة، وفقير التربة،

وباستثناء وجود بعض الزراعات حول الآبار الارتوازية، وفي المنطقة الساحلية، ومن أهم

الزراعات: الخضراوات، وأشجار النخيل، وزراعة الفواكه.

2 - الصناعة والثروات الباطنية:

يملك الإقليم (2%) من احتياطي الفوسفات في المغرب، ويعمل بإنتاجه ثلثي القوة العاملة، ويتركز إنتاجه في القسم الشمالي من الإقليم، ويعتقد بوجود النفط والغاز الطبيعي قبالة الشاطئ، بالإضافة إلى بعض المعادن، مثل: الحديد في ناحية (أزميلا أغرشاه، وكذلك الفوسفات والنحاس في هذه المنطقة، ويتركز الفوسفات في (بوكراع).



الفصل السادس

جمهورية موريتانيا الإسلامية

مقدمة:

تعود تسمية موريتانيا إلى كلمة مور⁽¹⁾ وتعني سكان المرتفعات كما أسماها الرومان، وتشمل بلاد شنقيط سابقاً منذ بداية القرن العشرين، كانت مستعمرة فرنسية، لكنها نالت استقلالها عام 1960م، وتشمل دراسة موريتانيا جغرافياً الخصائص العامة والطبيعية، ثم الواقع البشري والاجتماعي للسكان، والتقسيمات الإدارية، ثم الواقع الاقتصادي ويشمل الموارد الاقتصادية مثل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة، والسياحية ثم التجارة.

ويعود تاريخ موريتانيا إلى آلاف السنين وقد مرت بالمراحل التاريخية الآتية:

- 1 - بقايا الإنسان البدائي فيها، وخاصة في المنطقة الساحلية المطلّة على المحيط الأطلسي، وفي القسم الجنوبي من البلاد، عند أقدم الجبال الموريتانية وقد مارس فيها حرفة الجمع والالتقاط، والصيد البحري خاصة أن المناخ آنذاك كان رطباً مطيراً. ولكن التحولات المناخية إلى الجفاف حصلت فيما بعد.
- 2 - استولى الفينيقيون عليها، عندما سيطروا على شمال إفريقيا، وعندما كانت قرطاجة عاصمة بحرية لهم في تونس، وأعدوا من الساحل الموريتاني قاعدة بحرية لهم للانطلاق إلى الجنوب حيث الساحل الإفريقي الغربي، ونحو أمريكا غرباً وامتد ذلك بين أعوام (300 - 500م).
- 3 - سيطر عليها الرومان عليها في أثناء فترة حكمهم للشرق، حيث اتخذوها قاعدة لهم أيضاً، ومن هنا تأتي أهمية موقعها في أقصى جنوب غرب الوطن العربي. وكانوا يعتقدون بأن هذه الأرض هي موطن الآلهة في أقصى غرب العالم الذي كانوا يسيطرون عليه.
- 4 - وصلها العرب الحاميون والساميون من الجزيرة العربية، في فترة الهجرات العربية من شبه الجزيرة العربية، عبر مضيق باب المندب، حيث أقامت واستوطنت فيها القبائل

(1) د. فيليب رفة، الدول العربية، جغرافيتها واقتصادياتها، مرجع سبق ذكره، ص 395.

العربية، بعد وصولها لبلاد (مراكش) سابقاً "المملكة المغربية" في أثناء فتح بلدان المغرب العربي.

5 - أصبحت موريتانيا محمية فرنسية عام 1904م، وتحولت إلى مستعمرة لها عام 1920م، في فترة احتلال فرنسا للقسم الأكبر من إفريقيا الغربية، وكانت تجعلها جزءاً مهماً من ذلك القسم. وقام الفرنسيون باستبدال اسم شنقيط إلى موريتانيا رغم أن هذه التسمية قديمة ولكن كان لجزء محدود منها.

6 - قامت فرنسا بإجراء العديد من الاتفاقيات مع البلدان المجاورة لترسيم حدودها. ففي عام 1905م عقدت اتفاقية مع الجزائر، وعام 1913م مع مالي.

7 - حصلت موريتانيا على استقلالها بتاريخ 1960/11/28م، وانضمت إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 1973/11/26م.

أولاً: الخصائص العامة والطبيعية

1 - الخصائص العامة:

تشمل الخصائص العامة الموقع والموضع.

أ - الموقع: ويشمل الموقع الفلكي والموقع النسبي.

1 - الموقع الفلكي:

تقع موريتانيا بين دائرتي عرض (46° 14' - 25° 27' °) شمالاً، وبين خط طول (45° 4' - 8° 17' °) غرباً. ويوضح الخريطة (17).

2 - الموقع الجغرافي النسبي:

يؤلف موقع موريتانيا بالنسبة للبلدان والمناطق المجاورة أهمية كبيرة بالنسبة لجمهورية مالي، في الشرق والجنوب، وكذلك الأمر بالنسبة للجزائر من الشمال الشرقي، والمغرب والصحراء الغربية شمالاً، والمحيط الأطلسي غرباً. وتأتي أهمية الموقع من خلال ما يلي:

1 - تعد موريتانيا الزاوية الجنوبية الغربية للوطن العربي، بواجهته البحرية نحو المحيط الأطلسي، وهي امتداد لواجهة المملكة المغربية نحو الجنوب.

2 - الامتداد الواسع على حوالي (12°) عرض، وكذلك (13) خط طول وقد منحه هذا الامتداد امتلاك موارد اقتصادية متنوعة.

3 - إن المساحة الكبيرة لموريتانيا، مع واجهة بحرية أطلسية واسعة، يجعله يتمتع بموقع "جيوسياسي" مهم بالنسبة للقارة الإفريقية، أو بالنسبة لإقليم المغرب العربي.

4 - يعتبر موقع موريتانيا مهماً بالنسبة لجمهورية مالي فهو يعد نافذتها الشمالية الغربية إلى المحيط الأطلسي كما يعد الذراع الجنوبية بالنسبة للمملكة المغربية.

5 - تؤلف حدودها الجنوبية، حداً فاصلاً مع السنغال، من خلال نهر السنغال الذي يستفاد منه لإرواء مناطق واسعة.

6 - تتصل موريتانيا مع الجزائر بواجهة حدودية واسعة أيضاً، ويمكن أن تكون إطلالة أطلسية مهمة، تمكن الجزائر من إرسال واستقبال شحنات تجارية عبرها استيراداً وتصديراً.

7 - تعد موريتانيا بالنسبة لإفريقيا الغربية، منفذاً مهماً للمحيط الأطلسي.

2- الموضع: يتميز موضع موريتانيا باتساعه من جهة، وفي احتوائه العديد من الموارد الطبيعية والاقتصادية من جهة أخرى، إذ يمتلك منطقة ساحلية واسعة، تطل على المحيط الأطلسي، بالإضافة لوجود منطقة هضبة في الوسط والشمال، يحتوي على العديد من المنخفضات والوحدات، مثل واحة آثرويند. ونهر السنغال في الجنوب الذي يفصلها عن جمهورية السنغال ويعد مصدراً مهماً أساسياً للموارد المائية فيها.

كما أنه يتميز بوجود العديد من المناطق الجبلية المرتفعة، ومنطقة صحراوية واسعة تشغل حوالي (7%) من مساحته.

كما أن القسم الجنوبي من البلاد يحظى بأمطار وفيرة، تساعد في الاستثمار الزراعي للأراضي وخاصة الزراعات البعلية، وخاصة قرب مجرى نهر السنغال كما أن الموضع يحتوي على نباتات طبيعية.

عموماً يتميز موضعها بسيطرة الجفاف على مساحة كبيرة منه رغم الأمطار في الجنوب والغرب، لسببين هما وجود المحيط الأطلسي غرباً الذي يعد مصدراً لتشكيل المنخفضات الجوية والهطولات المطرية، على الساحل والسهول الساحلية، وبسبب نهر السنغال جنوباً.

ب - الحدود والمساحة:

يحد موريتانيا من الشمال المملكة المغربية، ومن الشمال الشرقي الجزائر، ومن الشرق والجنوب جمهورية مالي، ومن الجنوب الغربي السنغال، ومن الغرب المحيط الأطلسي يبلغ طول الحدود البرية (5074 كم)، وتبلغ مساحة موريتانيا (1.030.700 كم²)، وهي تساوي (7.3%) من مساحة الوطن العربي.

2 - الخصائص الطبيعية:

تشمل الخصائص الطبيعية، كلّ من البنية والتركيب الجيولوجي، ومظاهر السطح (التضاريس)، والمناخ، والموارد المائية، والتربة والغطاء الحيوي.

أ - البنية والتركيب الجيولوجي:

تتكون البنية الجيولوجية لموريتانيا من توضع مجموعة من الطبقات الجيولوجية، متتالية وفق تطبق "ستراتغرافي" كما يلي:

1 - صخور ما قبل الكامبري: وهي مكونة من صخور صلبة قاسية تؤلف صخور

القاعدة الأساسية، التي تتركز عليها أرض الوطن العربي، وهي من البازلت، والگرانيت، وتظهر في أسفل مرتفعات الرقيبات.

2 - صخور الزمن الجيولوجي الأول: وهي صخور السيلوري، والديفوني، والكاربوني

(الفحمي)، والبرمي، وتتوضع فوق صخور ما قبل الكامبري، وهي عبارة عن صخور رسوبية، وتظهر في بعض المناطق مثل منخفض تندوف في الشمال وبعض المناطق في الجنوب الموريتاني.

3 - صخور الزمن الجيولوجي الثاني: وهي صخور الترياسي، والجوراسي والكريتاسي،

وتظهر هذه الصخور في الشمال والهضاب، وهي واسعة الانتشار وخاصة في بعض المناطق، وفي بعض الواحات مثل واحة "آثار وبند".

4 - صخور الزمن الجيولوجي الثالث: وهي صخور الإيوسين، والأوليغوسين،

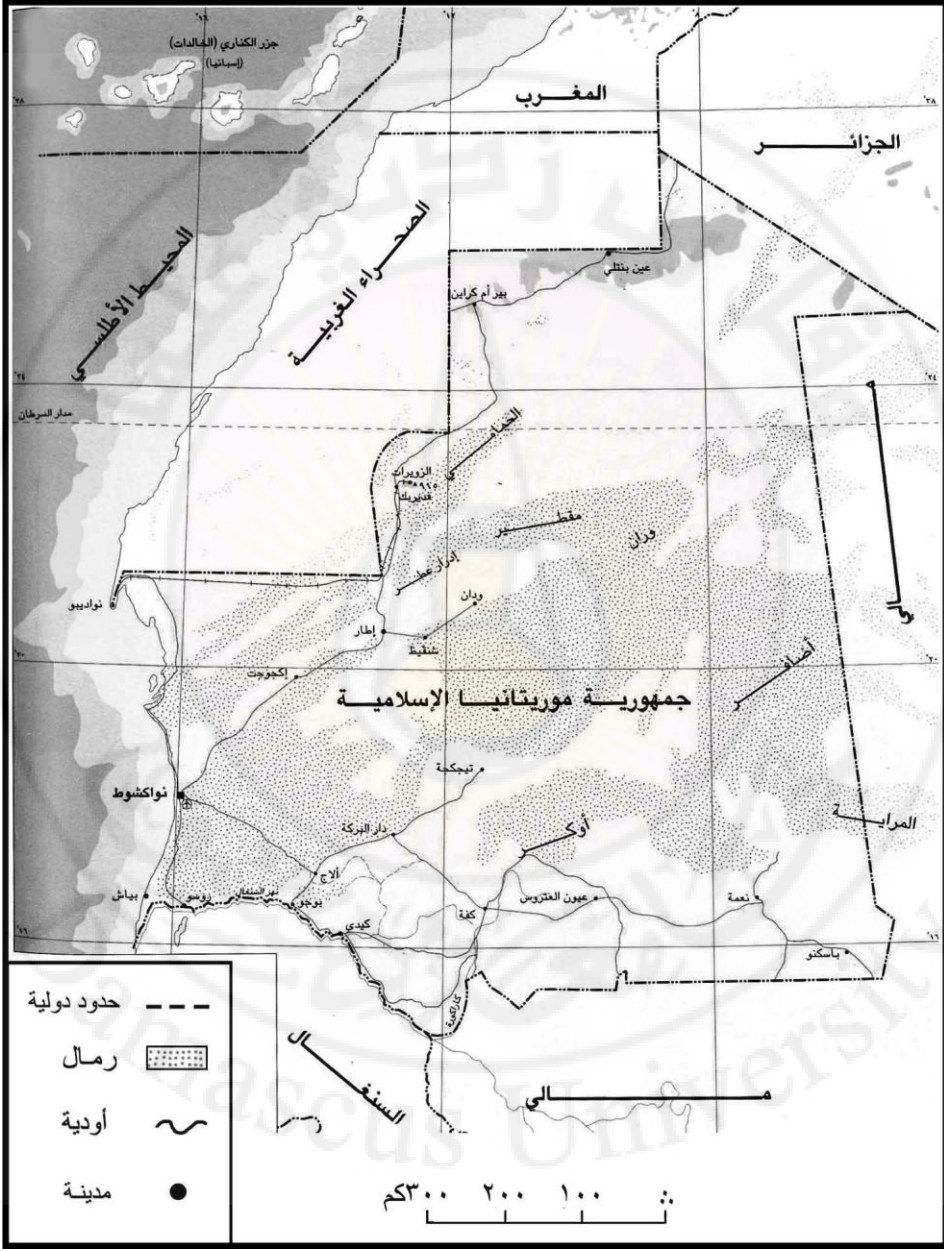
والميوسين، والبليوسين، وقد توضع فوق صخور الزمن الجيولوجي الثاني، ولكنها تظهر في بعض المناطق، مثل جبال "أدرار" في الشمال ومناطق أخرى في الشرق والشمال الشرقي.

5 - صخور الزمن الجيولوجي الرابع: تظهر هذه الصخور على نطاق واسع في

موريتانيا، باعتبارها أحدث التوضعات، وتشمل صخور البليستوسين، والهولوسين، وتوضعات الكونغلوميرا، والرسوبيات الناجمة عن عمليات الحث والنقل والترسيب، وخاصة في حوض نهر السنغال الفاصل بين السنغال وموريتانيا، وتظهر توضعات الزمن الجيولوجي الرابع في الأراضي الصحراوية الموريتانية.

خريطة (17) الخصائص الطبيعية في موريتانيا

خريطة (17) الخصائص الطبيعية في موريتانيا



ب - مظاهر السطح (التضاريس):

تتنوع مظاهر السطح في موريتانيا على نحوٍ متباين من المنطقة السهلية إلى الهضبية، ثم الجبلية وهي كما يلي:

1 - خط الساحل:

خط تميز بقلة التعاريج، ويأخذ اتجاهًا عاماً من الشمال إلى الجنوب، ويبدأ من جنوب مدينة بياش عند نقطة التقاء الحدود السنغالية الموريتانية، وعند مصب نهر السنغال، ويتجه شمالاً إلى مدينة بياش، ثم إلى نواكشوط عاصمة موريتانيا، الميناء المهم، ثم الاتجاه نحو الشمال والشمال الغربي، حيث تتعمق اليابسة في المحيط، ثم يتجه إلى الشمال والشمال الغربي، وتزداد التعاريج هنا، ثم إلى الشمال والشمال الغربي، ثم إلى الجنوب حتى ميناء نواذيبو على هيئة رأس غائر في المحيط. ويوضح ذلك الخريطة (17).

2 - السهول الساحلية والداخلية:

تشمل نوعين من السهول:

- **السهول الساحلية:** المنطقة الممتدة من خط الساحل، وبعمق يصل عدة كيلومترات، وهي سهول يزداد تراكم الرمال في قسمها الشرقي.

- **السهول الداخلية:** السهول الفيضية الرسوبية في حوض نهر السنغال جنوباً، حيث يعدُّ من أخصب سهول موريتانيا، وأكثرها استغلالاً بالزراعة المروية، والبعلية حيث تغزر الأمطار.

3 - الهضاب والمرتفعات الجبلية:

أ - **الهضاب:** تنتشر هضاب متوسطة الارتفاع في وسط وشمال موريتانيا، وتمتد على مساحة واسعة، أما في الشرق فتحة هضاب رملية، صخورها تكونت في عصر الكريتاسي، وقد تعرضت هذه الهضاب للحت والتعرية بفعل الأدوية السيلية، وجريان المياه فيها، في أثناء هطول الأمطار الفجائية والغزيرة.

ب - **المرتفعات الجبلية:** مرتفعات يزيد ارتفاعها عن (1000م)، ومنها جبال أدرار عطر في القسم الأوسط الشمالي، ذات الاتجاه شمالي شرقي جنوبي غربي،

ومرتفعات مقطيروارن، في الشرق ومرتفعات الزويرات ذات الارتفاع (915م)، وتعني كلمة أدرار بلغة البربر اسم "الجبل".

4 - المنخفضات والواحات:

تتوزع المنخفضات والواحات في أنحاء موريتانيا، وسط محيط رملي جاف في أغلب الأحيان، ومنها:

أ - منخفض تندوف، في الشمال وهو عبارة عن مقعر، يحتوي على نسبة كبيرة من المجروفات والرسوبيات والرمال وذو مساحة واسعة.

ب - مقعر تاوديني وسببه ثنية يقابلها ذلك المقعر، ذو أرض منخفضة يحتوي على رمال تراكتت وترسبت بفعل عملية النقل بواسطة الرياح ومياه السيول والأودية.

ج - منخفض قرب شنقيط، مليء بالرمال المتراكمة للأسباب نفسها السابقة الذكر، ناجم عن نقل الرياح ومياه السيول والأودية.

د - أشكال صحراوية ناجمة عن عمليات التعرية، كما هو الحال بالنسبة لظاهرة الكويستات واسعة الانتشار في المناطق الصحراوية.

ومن تلك الأشكال: ما يسمى بطلاء الصحراء، هو عبارة عن ترسبات كلسية وملحية مكونة من أكاسيد الحديد والمنغنيزيوم ناجمة عن تبخر المياه الغنية بالأملاح، ونتيجة للحت الريحي القوي فإنه يتعرض للتكسير والإزالة في أكثر الأحيان.

ويظهر هذا الطلاء قرب نواكشوط، ودان، وران، وشنقيط، وإطار، ومدينة تيجكجة. ومن الأشكال الصحراوية الموجودة في الصحراء الموريتانية، الجبال الجزيرية، والتلال المخروطية، والجلاميد الصخرية الحجرية، وقواعد التماثيل، وهي عبارة عن كتل صخرية ذات نتوءات، بارزة، ذات انحدار قائم غالباً أو مائل بشدة أحياناً، بفعل عمليات الحت الريحي.

ومنها هيئة الموائد التي تسمى "عش الغراب"، والخرافيش التي هي عبارة عن حث في الخطوط والمجاري القاحلة بين الكتل الصخرية.

5 - الصحراء الموريتانية:

تعد الصحراء حوالي (75%) من مساحة موريتانيا، تؤلف مع المناطق الجبلية (80%) من مساحة البلاد، في الشمال والشرق وتظهر بحار من الرمال وخاصة في المنخفضات التي تم الحديث عنها مثل منخفض تندوف وغيره وعلى سطحها وهي منطقة جافة قاحلة، مليئة بالرمال والكثبان الرملية بأشكالها المختلفة مثل الكثبان الرملية الهلالية، والطولانية المسماة بالفرد، أو السيف وهي كثبان موازية لاتجاه الريح، وكذلك الكثبان العرضانية ذات الانحدار الخفيف في الجهة المقابلة للرياح، وشديداً في خلفها.

ج - المناخ:

تشمل دراسة المناخ العوامل المؤثرة فيه، ثم عناصره وهي درجة الحرارة والأمطار والرطوبة، والرياح والضغط الجوي، ويتأثر مناخ موريتانيا بمجموعة من العوامل وهي:

- 1 - الامتداد الواسع على دوائر عرض وخطوط الطول، مما يجعله مسرحاً واسعاً لتنوع مناخي ابتداءً من الجنوب، حيث المناخ الرطب الماطر في منطقة حوض نهر السنغال، إلى الجاف الصحراوي الحار، في الوسط والشرق، وإلى إقليم الجبال في الشمال.
- 2 - واجهة بحرية واسعة تقدر بحوالي 754 كم على المحيط الأطلسي، مما يجعله يتأثر بالمناخ البحري، وخاصة مع وجود المنخفضات الجوية المتشكلة في فصل الشتاء والتي تسبب هطل الأمطار الغزيرة في المناطق الساحلية الموريتانية، بالإضافة لتأثير تيار كناري البارد، الذي يمر بمحاذاة الساحل الموريتاني، والذي من نتيجته أن الهواء الملامس لهذا التيار يؤدي لنقل البرودة المحمولة عبر تلك الرياح إلى شرقي الساحل الموريتاني في فصل الشتاء.
- 3 - وجود الصحراء الكبرى الإفريقية التي تشغل موريتانيا قسماً كبيراً منها، حيث درجة الحرارة العالية، والجفاف، الذي سيطر على نسبة كبيرة من مساحة البلاد.
- 4 - وجود العديد من الجبال متوسطة الارتفاع، التي تجعلها تتمتع بمناخ خاص، بسبب انخفاض الحرارة شتاءً، على نحو مختلف عن المناطق الصحراوية المحيطة.
- 5 - تدني نسبة الرطوبة الجوية بسبب شدة درجة الحرارة، والتباين بين درجة الحرارة العظمى والصغرى.

6 - تهب من قلب الصحراء رياح حارة جافة قاحلة، تحمل معها الأتربة والرمال، وخاصة في فصل الصيف والخريف من يؤدي لانعدام الرؤية على الطرقات العامة. ويؤدي ذلك لموت كثير من المزروعات، والنباتات، في المناطق التي تهب عليها.

1 - عناصر المناخ:

أ - درجة الحرارة: تختلف درجة الحرارة بين الساحل والداخل، إذ تتميز باعتدالها في المناطق الساحلية، فهي معتدلة باردة شتاءً، (10 م°)، بسبب تيار كناري البارد، ومعتدلة حارة صيفاً في ساحل الأطلسي، بينما تنخفض درجة الحرارة شتاءً في الداخل وتصل درجة الصفر في المنطقة الجبلية الشمالية، وإلى (35 م°) وسط المنطقة الصحراوية، وصيفاً تصل إلى (45 م°)، بينما تبلغ درجة الحرارة العظمى (36.2 م°) (1)، عام 2010م، ويبلغ متوسط الحرارة الصغرى (23 م°).

ب - الأمطار: بلغت كمية الأمطار الهاطلة القصوى في موريتانيا عام 2010م (246.7 ملم) (2)، بينما تنعدم في المنطقة الصحراوية، وتزداد الأمطار غزارة في الساحل الغربي الموريتاني المطل على المحيط الأطلسي، والمنطقة الجنوبية في حوض نهر السنغال، وهي أمطار شتوية، تزداد غزارة أحياناً في المنطقة الساحلية إذ تصل إلى (500 ملم) أحياناً بسبب المنخفضات الجوية المتشكلة فوق المحيط الأطلسي، أما الرطوبة النسبية العظمى فتبلغ (57.4%)، والصغرى تصل إلى (26.5%)، وهي كمية بخار الماء في الهواء وخاصة المنطقتين الغربية والجنوبية.

ج - الضغط الجوي والرياح: تتميز الرياح بشدتها شتاءً، وهي رياح غربية قادمة من المحيط الأطلسي التي تسبب اعتدال المناخ، أما شتاءً فتكون الرياح شديدة السرعة أحياناً، بسبب تكون المنخفضات الجوية الأطلسية، بينما تكون في وسط الصحراء ضغوط مرتفعة بنفس الفترة أما صيفاً فتسود المرتفعات الجوية مما يؤدي الهبوب رياح غربية الشمالية، وعواصف رملية جافة لافحة، من قلب الصحراء باتجاه المناطق الشمالية والجنوبية الغربية.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 138.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 138.

2 - الأقاليم المناخية:

أ - **الإقليم الساحلي:** إقليم يمتد على طول الساحل الموريتاني المطل على المحيط الأطلسي من الشمال للجنوب، حيث يتميز بدرجة الحرارة المعتدلة والباردة شتاءً بين (0 - 10°م)، بسبب تيار كناري البارد، والحار صيفاً، أما الأمطار فهي غزيرة على طول هذا الإقليم شتاءً بسبب المنخفضات الجوية القادمة والمشبعة ببخار الماء، حيث تصل كميتها بين (300 - 500 ملم).

ب - **الإقليم الداخلي:** الإقليم الواقع إلى الشرق من الإقليم الساحلي، حيث يكون صيفة معتدل وحار بسبب سيطرة الجفاف على هذا الإقليم، وتنخفض نسبة الرطوبة، وتتراوح درجة الحرارة بين (25 - 35°م)، وتتراوح كمية الأمطار بين (200 - 300 ملم)، وتهب عليه رياح غربية شتاءً، وصيفاً تهب رياح شرقية قادمة من الصحراء.

ج - **الإقليم الصحراوي:** يتميز بارتفاع درجة الحرارة فيه والتي تصل بين (35 - 45°م)، حيث تهب عواصف ترابية من قلب الصحراء نحو المناطق الداخلية، أما الأمطار فهي قليلة جداً ونادرة، وفجائية سرعات ما تتقطع تتراوح كميتها بين (20 - 100 ملم)، كما تهب أحياناً رياح غربية جافة.

ج - الموارد المائية:

تواجه موريتانيا مشكلة نقص الموارد المائية، بسبب الجفاف وموقعها في إقليم يعاني من العجز المائي، وعدم وجود مصادر تغذية للمياه السطحية والجوفية، ويمكن تصنيف الموارد المائية إلى ما يلي:

1 - الموارد المائية التقليدية:

تشمل مياه الأمطار، والمياه السطحية والجوفية وهي كما يلي:

أ - **الأمطار:** تعدّ الأمطار المصدر الرئيسي للمياه السطحية والتي تجري على شكل أودية سيلية في أعقاب هطول تلك الأمطار، وخاصة في المنطقة الساحلية، والجنوبية والتي تم الحديث عنها سابقاً، وتقدر كمية المياه السطحية بحوالي (7 مليون م³)⁽¹⁾،

(1) بيتر وجرور وبيترليدون، مرجع سبق ذكره، ص 238.

وهي تهطل على مختلف الأقاليم المناخية المذكورة سابقاً، وقد كان نصيب الفرد من المياه عام 1990م (3.66م³)، ومن المتوقع أن يصبح عام 2025م (1.44م³)، بسبب التزايد السكاني ويؤثر في الاستهلاك عدد سكان المدن الذي نسبته على حساب الريف، فقد كانت نسبتهم عام 1960م (6%)⁽¹⁾، وأصبحت عام 1990م (47%)، وعام 2000م (59%).

ب - نهر السنغال: يعد نهر السنغال الحد الفاصل بين موريتانيا والسنغال، وتقوم موريتانيا بأخذ حاجتها من مياه النهر المذكور، من خلال إنشاء سد دياما وسد مانثالي، وأدى هذا الزيادة مساحة الأراضي المروية من (24 - 141 ألف هكتار). ويتزود نهر السنغال بمياهه من مصادر عديدة وينابيع وأودية سيلية تنتشر مساحتها في (300 ألف كم²)⁽²⁾.

ومن أجل الاستفادة من مياه النهر تم عقد اتفاقية بين كل من مالي وموريتانيا والسنغال عام 1972، تنظم الاستفادة من النهر المذكور.

ج - المياه الجوفية: تقدر كمية المياه الجوفية في موريتانيا بحوالي (0.40 بليون م³)، وسبب انخفاض كميتها هو قلة هطول الأمطار، وهي مياه جوفية متجددة، تكون بأعماق كبيرة، وتتغذى من مياه الأمطار، والأودية السيلية التي تغور أغلب مياهها في الرمال في أعقاب هطول الأمطار.

بينما تكون المياه غير المتجددة على أعماق كثيفة تصل بين (1000 - 1500م) وهي المياه التي تشكلت في العصور الجيولوجية السابقة والتي كانت سائدة آنذاك.

2 - الموارد المائية غير التقليدية:

وتشمل تنقية ومعالجة مياه الصرف الصحي والمياه المستخدمة في الصناعة.

(1) المرجع السابق الذكر، ص236.

(2) بيتر روجرز ريزليدون، مرجع سبق ذكره، ص248.

د - التربة:

تصنف التربة في موريتانيا إلى عدة أنواع أغلبها تربة صحراوية جافة بسبب سيطرة المناطق الصحراوية على النسبة العظمى من أراضيها، وهي كما يلي:

- 1 - التربة اللحية الرسوبية الخصبة الصالحة للزراعة: والمنتشرة في حوض نهر السنغال في القسم الجنوبي من البلاد، تكونت بفعل فيضان النهر المتواصل خلال ملايين السنين، نتيجة العمليات الحث والنقل والترسيب التي يقوم بها النهر، مما أدى لتغطية أرض الوادي بتلك التربة الغرينية.
- 2 - التربة الحمراء الساحلية: تربة خصبة تصلح لزراعة الأشجار المثمرة والخضراوات والحبوب وتتركز خاصة حول مدن نواكشوط ونواذيبو.
- 3 - وجود تربة جبلية: رقيقة وخاصة في مرتفعات أدرار شمالاً وتتمو فيها نباتات طبيعية وبعض الأشجار الكثيفة أحياناً بسبب الهطل المطري.
- 4 - التربة الصحراوية: تربة رملية حمراء وبنية ورمادية، وتوضع الحصى "الكونغلوميرا".

هـ - التنوع الحيوي:

يشمل الغطاء الحيوي الغطاء النباتي، والحيوانات البرية الموجودة في البلاد.

1 - الغطاء النباتي:

موريتانيا بلد فقير بالنباتات الطبيعية، وذلك بسبب الجفاف الذي يسيطر عليها، وانخفاض نسبة الرطوبة، وقلة الأمطار، وفقر التربة، وانخفاض كمية الأمطار الهاطلة، باستثناء المنطقة الجنوبية والغربية الساحلية، ونقص وجود الموارد المائية المغذية للمياه السطحية والجوفية، ولذلك فإن الغطاء النباتي مشتمل وموزع بشكل متفرق، ويمكن تصنيف المناطق النباتية التالية:

- أ - نباتات المنطقة الجنوبية المحاذية لنهر السنغال، وهي دائمة الخضرة، مثل نبات الحلفا، والأعشاب وبعض الأشجار.
- ب - نباتات الجبال: من نوع دائم الخضرة، وخاصة على سفوح جبال الأدرار في الشمال، وفي هضبة تندوف، وهي نوعين أشجار متفرقة مثل أشجار الأكاسيا، والسرو

والبلوط الفيليني، ونباتات عشبية قصيرة غير معمرة تنمو بسبب هطل الأمطار الهائلة.

ج - نباتات شوكية قصيرة، مؤلفة من أعشاب قصيرة، وشجيرات متفرقة، مثل شجرة يطلق عليها اسم شجرة "السَمَز" مليئة بالأشواك، وتعتبر غذاء للماعز والإبل تحتوي بعض الأوراق الخضراء الإبرية تحمل الجفاف، وتنتشر في المنطقة الصحراوية والتي تغطي أكثر من ثلثي مساحة موريتانيا.

د - نباتات المنطقة الساحلية، وهي التي تنمو في الساحل، وهي عبارة عن أعشاب قصيرة، فصلية تزداد اخضراراً مع هطول الأمطار، وتستخدم مراعي الحيوانات مثل الأغنام والماعز والإبل.

2 - الحيوانات البرية:

تنتشر في موريتانيا العديد من الحيوانات البرية، مثل الفهود، والضباع، والنمر العربي، والمها العربية، والطيور الأليفة مثل السنونو، والدوري، والقطط، وطائر الفنيق في المنطقة الساحلية، والحمام البري، بالإضافة للطيور الجارحة مثل العقاب، والصقر، وهي تسكن في أعالي الجبال. وكذلك الزواحف مثل الأفاعي والعقارب وغيرها.

ثانياً: الواقع البشري والاجتماعي

يشمل الواقع البشري أصل السكان، وموطنهم، وتركيبهم السلالي، ثم خصائصهم الديموغرافية، وتوزعهم الجغرافي وهجرتهم.

1 - أصل السكان وموطنهم:

سكان موريتانيا هم عرب وتبلغ نسبتهم (80%) من مجموع السكان (ويتكلمون اللهجة الحسانية) باستثناء نسبة من المهاجرين الأفارقة وتبلغ نسبتهم (20%) من مجموع السكان، وهم مجموعة تضم الولوف والتتكي والبولار، أما العرب فإنهم ينتمون إلى الأصل الحامي العربي، وأما العرب الساميون فقد وصلوا إليها في فترات الفتوحات العربية لشمال إفريقيا حيث كانت موريتانيا نهاية لمطافهم، ووصلوا إليها بسبب أهمية موقعها الاستراتيجي.

أما الذين قدموا من القارة الإفريقية فقد وصلوا إليها بسبب قربها من حدودهم مثل السنغال ومالي، وطلباً للعمل الزراعي وخاصة في القسم الجنوبي من البلاد، وتشير الدراسات أن أغلبية السكان هم من قبائل "المور"، التي تمارس حرفة الرعي، وتحول بعضها إلى زراع، وانتقلوا إلى حياة الاستقرار، كما وصلت نسبة من العناصر المترنجة أطلق عليهم اسم "الحراثين" أي الذين يمارسون حرفة الزراعة.

2 - تركيبهم السلالي:

يعود سكان موريتانيا إلى مجموعتين:

أ - العرب: وهم سكان البلاد الأصليين، وهم من القبائل العربية، الغالبية العظمى من السكان، ويعود تركيبهم السلالي إلى المجموعة القوقازية وفرع البحر المتوسط، ويتميزون بالقامة الطويلة، واللون الحنطي، والعيون السوداء، أو البنية والشفاه العادية والجبهة العريضة والشعر الخرنوبي، ويطلق عليهم اسم البيضانو وأصلهم بدو.

ب - المجموعة الزنجية: المجموعة التي تسكن في الجنوب أو في المنطقة الساحلية، وتم جلب بعضهم للعمل الزراعي، ومن خصائصهم الجسدية أن لون البشرة الأسود، والأنف الأفطس، والعيون السوداء والوجنتين بارزتين، والشفاه المقلوبة، والقامة الطويلة

والشعر الأجدد. تعود أصول معظمهم إلى دولة السنغال رغم نيلهم الجنسية الموريتانية.

ج - **المجموعة المتزوجة:** مجموعة تجمع بين المجموعتين السابقتين الناجمة عن المصاهرة بين المجموعتين السابقتين من حيث اللون وطول القامة والشعر المسترسل القريب للأجدد والعيون السوداء، والوجنتين البارزتين.

3 - الخصائص الديموغرافية:

تشمل الخصائص الديموغرافية تطور عدد السكان وتركيبهم العمري والنوعي، والهرم العمري لهم.

أ - تطور عدد السكان:

بلغ عدد سكان موريتانيا عام 2006م (2.906 مليون) نسمة، وعام 2008م (3.16 مليون) نسمة، أي بزيادة قدرها (254 ألف) نسمة، وذلك بسبب النمو الطبيعي للسكان وزيادة معدلاته، ويقدر عدد سكانها عام 2010م (3.343 مليون) نسمة، وفي عام 2020م يقدر عددهم بـ (4 مليون) نسمة، ومن المتوقع أن يصل عددهم عام 2025م إلى (4.638 مليون) نسمة، وفي عام 2050م (6.948 مليون) نسمة في حال استمرار معدل النمو كما هو عليه الآن لنفس الأسباب المذكورة أعلاه.

ب - العوامل المؤثرة في تطور عدد السكان:

يتأثر ازدياد عدد سكان موريتانيا بالعديد من العوامل وهي:

1 - **العوامل الديموغرافية:** تشمل ارتفاع معدل الولادات البالغ (42.6 بالآلف)⁽¹⁾، عام 2001م، مقابل معدل الوفيات والذي بلغ بنفس العام (13 بالآلف)، وبهذا يكون معدل الزيادة الطبيعية للسكان (29.6 بالآلف).

وسبب ارتفاع نسبة الوفيات هو سن الشيخوخة المبكر، وانتشار العديد من الأمراض المعدية. كما هو الحال بالنسبة لأمراض التهاب الكبد الإلتهابي، وبعض الأمراض السارية الأخرى، لانخفاض الرعاية الصحية في كثير من المناطق الموريتانية الناجمة عن ضعف الإمكانيات الصحية، ويقدر عدد الأشخاص المصابين بمرض التهاب

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص133.

الكبد عام 2012م، بحوالي (500 ألف)⁽¹⁾ مصاب. وتقوم تلك المنظمة بتقديم المعونات الصحية لهم. وسبب ارتفاع معدلات الولادة عدم اتخاذ الإجراءات لضبط الخصوبة السكانية، أو تنظيم الأسرة.

2 - العوامل الاجتماعية: يمكن تصنيف العوامل الاجتماعية المؤدية لارتفاع نسبة التزايد الطبيعي للسكان بما يلي:

- أ - العادات والتقاليد، والرغبة في إنجاب مزيد من البنين وخاصة الذكور.
- ب - خفض سن الزواج عند الذكور والإناث.
- ج - عدم تخطيط حجم الأسرة.
- د - عدم انعكاس المستوى الثقافي على خفض معدلات الإنجاب، بسبب ارتفاع نسبة الأمية بين السكان.

3 - العوامل الاقتصادية: تشمل العوامل الاقتصادية رغبة الكثيرين بإنجاب المزيد من البنين، لزيادة دخل الأسرة، ومساعدة الأبناء لأبائهم العمل في الزراعة، أو الصيد البحري، أو ممارسة حرفة الرعي أو العمل في مجالات اقتصادية، وخدمية عديدة تعود بالفائدة والدخل الفردي، مما ينعكس ذلك على المجتمع عامة.

كما أن تقدم الاقتصاد الوطني بكافة فروعها يتطلب قوة عاملة اقتصادية ونتيجة هذا الأمر وكان ذلك عاملاً مشجعاً على زيادة الإنجاب والنمو السكاني.

4 - ارتفاع معدل الخصوبة السكانية: بلغ معدل الخصوبة الكلي للسكان في

موريتانيا (5.8 مولوداً)⁽²⁾ عام 2007م، وسبب ارتفاعه هو زيادة النمو الطبيعي

للسكان، أما العمر المتوقع عند الولادة فقد تم تقديره بحوالي (52.3) سنة.

أما العمر الوسيط للفرد فهو منخفض لا يتجاوز (55) سنة، وسبب ذلك الشيخوخة

المبكرة، وإصابة الكثيرين بأمراض سوء التغذية، وانتشار بعض الأمراض عند العديد من السكان.

(1) إحصائيات منظمة الصحة العالمية لعام 2012م.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 633.

ج - التركيب العمري والنوعي للسكان:

يتميز التركيب العمري للسكان في موريتانيا بالتباين الكبير بين مختلف الفئات العمرية وهو كما يلي:

1 - تبلغ نسبة السكان في الفئات العمرية بين (0 - 14) سنة (43.3%) من مجموع السكان عام 2004م، وهي من أعلى النسب وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان، وهي نسبة تزيد عما هي عليه في الوطن العربي بحوالي (8.98%) للأسباب السابقة الذكر، ومن خلال المقارنة فإنها تزيد على النسبة العالمية بمقدار (16.12%) للأسباب نفسها المذكورة أعلاه.

2 - تبلغ نسبة سكان الفئات العمرية بين الأعمار (15 - 64) سنة (53.2%)، ويعود ذلك إلى فتوة السكان، وزيادة الشباب من ذوي الأعمار بين (20 - 29) سنة وارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان، وهي أقل من مثلثتها في الوطن العربي بمقدار (7.27%)، وأقل من النسبة العالمية بمقدار (12.12%).

3 - السكان في الفئات العمرية (65) سنة فأكثر وصلت نسبة هؤلاء السكان (3.5%) من مجموع السكان، وهي قليلة بالمقارنة عما هي عليه في الوطن العربي حيث تقل عنها بمقدار (4.9%)، وتنخفض عن النسبة العالمية بمقدار (3.3%)، وذلك ناجم عن الشيخوخة المبكرة، وانخفاض العمر الوسيط للفرد، وكثرة الوفيات عند كبار السن.

د - التركيب النوعي للسكان:

بلغت نسبة الذكور عام 2010م (101)⁽¹⁾ ذكور مقابل كل (100) أنثى، وذلك بسبب كثرة زيادة نسبة الوفيات عند الإناث عما هي عليه عند الذكور، وخاصة في سن الطفولة، ونتيجة للهجرة الوافدة من بعض البلدان الإفريقية إلى موريتانيا.

ز - التركيب المهني للسكان:

يتوزع السكان العاملون على مختلف المهن الآتية:

1 - أصحاب المهن الفنية والعملية والإدارية بنسبة (3.2%).

2 - العاملون في مجال الكتابة بنسبة (1%).

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، عام 2011م، ص133.

- 3 - المشتغلون بأعمال البيع والخدمات بنسبة (6%).
- 4 - المشتغلون في قطاع الزراعة وصيد البر والبحر بنسبة (53%).
- 5 - العاملون في قطاع الصناعة والإنتاج بنسبة (4.5%).
- 6 - العاطلون عن العمل بنسبة (32.5%).

4 - التوزيع الجغرافي للسكان وهجرتهم:

يتأثر التوزيع الجغرافي للسكان في موريتانيا بالعديد من العوامل وهي العوامل الطبيعية والعوامل البشرية، والعوامل الاقتصادية.

أ - العوامل الطبيعية:

تشمل العوامل الطبيعية: مظاهر السطح، والمناخ، والمياه، والتربة.

1 - مظاهر السطح (التضاريس):

- تعد مظاهر السطح عوامل مهمة مؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان، ويمكن تمييز ثلاثة أشكال لمظاهر السطح في موريتانيا، الإقليم السهلي ويشمل المناطق الآتية:
- المنطقة الأولى الأكثر استقطاباً للسكان هي المنطقة السهلية في الجنوب المحاذية لنهر السنغال، وعلى الضفة الشمالية له، حيث تنتشر العديد من المدن مثل روسو، وبوجو، وكيدي.
- المنطقة الساحلية الغربية المحاذية للمحيط الأطلسي، وهو شريط سهلي ساحلي فيه العديد من المدن، مثل نواكشوط، ونواذيبو وبياش.
- المنطقة السهلية في الوسط، حيث نشأت العديد من المدن، ومن أهمها مدينة شنقيط.
- الإقليم الجبلي: تتميز هذه المنطقة بانخفاض عدد السكان، بسبب الوضع الطبوغرافي يصل إلى حوالي (1000م)، خاصة في منطقة أدرار عطر في القسم الأوسط الشمالي، ومرتفعات أقصى الشمال الموريتاني مثل منطقة "عين نبتلي" قرب الحدود المغربية، وبير موجرين في أقصى الشمال الشرقي من البلاد.

- **الإقليم الصحراوي:** يشمل الإقليم الصحراوي منطقة واسعة من أراضي موريتانيا كما ذكر سابقاً، ويتميز هذا الإقليم بندرة السكان وذلك بسبب وجود الكثبان الرملية المنتشرة في أنحاء الصحراء باستثناء بعض الواحات القليلة.

2 - المناخ وعناصره:

يسيطر على موريتانيا مناخ حار وجاف رغم اتساع مساحتها مما يؤدي إلى توزيع سكاني متباعد، حيث تعد الحرارة المرتفعة والرياح الجافة التي تحمل معها الغبار والأتربة والرمال عامل نفور سكاني، ونادرة في التجمعات السكانية بينما ترتفع الكثافة السكانية في الجنوب والغرب، بسبب هطول الأمطار الشتوية.

3 - التربة:

تعد الترب الرسوبية والفيضية في الجنوب من أكثر المناطق استقطاباً للسكان، حيث تشكل عوامل مهمة لممارسة الزراعة الحبوب والخضراوات، وكذلك الأمر في المنطقة الساحلية بسبب وجود التربة الحمراء، اللاتربة التي تصلح للزراعة. أما الترب الصحراوية وهي الأكثر انتشاراً فإنها تعد نادرة الكثافة السكانية. أما الترب الجبلية، وخاصة في السفوح متوسطة الارتفاع، التي تصلح لزراعة الأشجار المثمرة، فإنها أكثر استقطاباً لبعض التجمعات السكانية.

4 - المياه:

حيثما تتوفر المياه ترتفع الكثافة السكانية كما هو الحال في الجنوب، حيث نهر السنغال وفي المنطقة الساحلية الغربية، حيث تعد مياه الأمطار مصدر المياه السطحية، من أهم عوامل الاستقرار البشري. ينما ينعدم الاستقرار في المنطقة الصحراوية، باستثناء وجود التجمعات السكانية في مناطق وجود الآبار، وحول السدود السطحية التي تم إنشائها لحجز مياه الأمطار الهائلة، التي تجري في الأودية السيلية.

ب - العوامل البشرية:

للعوامل البشرية تأثير كبير في التوزيع السكاني وذلك من خلال ما يلي:

1 - العامل التاريخي:

تعد الأهمية التاريخية للعديد من المدن مثل نواكشوط ونواذيبو، وشنقيط عاملاً مهماً في استقطاب السكان إليها، والاستقرار فيها، حيث تحتوي على المعالم الأثرية والتي تعود لآلاف السنين حيث نشأت فيها حضارة المور القديمة، وتركت بصماتها واضحة حتى اليوم بالإضافة للعديد من المدن الداخلية الأخرى.

2 - توفر عامل الأمن:

إن توفر عامل الأمن من أهم عوامل الاستقرار والتركز السكاني وخاصة في المناطق الجبلية المرتفعة، والمناطق الأخرى البعيدة عن أماكن وصول الغزوات والهجمات في أطراف البلاد.

3 - وجود الطرق التجارية:

إن وجود الطرق التجارية الساحلية والداخلية، استدعى بناء المدن ونقاط الاستراحة حول تلك الطرق، مما ساعد على ازدهارها وتطورها. كما هو الحال في الطريق الممتد من نواذيبو إلى نواكشوط، وإلى أقصى جنوب البلاد، وكذلك ارتباط المدن الداخلية مثل طريق وسط البلاد من دان وشنقيط وإطار امتداداً إلى مدينة إكجوجت، وإلى الجنوب الغربي حتى العاصمة نواكشوط على الساحل الأطلسي. والطريق من تيجكجة إلى دار البركة وآلاج إلى بوجو في الجنوب. وطريق من عيون العتروس إلى كفة غرباً، وإلى نعمة وباسكنو في الجنوب الشرقي.

4 - تقدم السياحة:

يعد تقدم السياحة عاملاً مهماً في استقطاب السكان، وزيادة الكثافة السياحية، وذلك عن طريق الاهتمام بالمواقع الطبيعية السياحية، والأثرية، في مختلف المدن والبلدات الموريتانية.

ج - العوامل الاقتصادية:

إن تحديث الصناعة في المدن، بأنواعها التقليدية والحديثة الخفيفة كانت سبباً في الاستقرار البشري، وارتفاع الكثافة السكانية في المدن الرئيسية مثل نواكشوط وغيرها كذلك فإن الزراعة وتوفر عوامل تحديثها في الجنوب والغرب، وعوامل استقرار بشرية مهمة كما هو الحال في حوض نهر السنغال في الجنوب. وينطبق ذلك على تقدم الحركة التجارية في أنحاء المدن والريف وقد كان عامل تركيز سكاني، أما بالنسبة لحرفة الرعي فهي منتشرة في أنحاء البلاد وخاصة في أطراف الصحراء ومناطق الواحات والجنوب والغرب، وقد شكلت عامل تنقل سكاني للذين يمارسون حرفة الرعي، للبحث عن الرعي والماء لإطعام وسقاية الحيوانات الرعوية.

5 - التوزيع السكاني:

- يتوزع سكان موريتانيا في ثلاثة أشرطة رئيسية، وعلى ثلاث عشرة ولاية:
- 1 - الشريط الجنوبي: الواقع على ضفاف نهر السنغال الشمالي، وهو ذو كثافة سكانية عالية حيث ترتفع الكثافة السكانية إلى أكثر من (60 نسمة/كم²) لأسباب ذكرت سابقاً.
 - 2 - الشريط الساحلي الغربي: الواقع على ضفاف المحيط الأطلسي، حيث تتراوح الكثافة السكانية بين (30 - 60 نسمة/كم²).
 - 3 - الشريط الداخلي المتقطع: يشمل كافة التجمعات السكانية الداخلية، من مدن وبلدات في الوسط الشمالي، والجنوب الشرقي حيث يتراوح الكثافة السكانية بين (15 - 30) نسمة.
 - 4 - النطاق الصحراوي: تقل فيه الكثافة السكانية عن (1 نسمة/كم²)، أما الكثافة العامة للسكان في موريتانيا فقد بلغت عام 2010م، (3.2 نسمة/كم²).

- توزيع السكان بين المراكز الحضرية والريفية:

بلغت نسبة السكان الحضريين عام 2005م (40.4%) من مجموع السكان، بينما بلغت نسبة السكان الريفيين حوالي (45.6%) من المجموع العام، مقابل حوالي (14%) للبدو الرحل، ويعتمد أكثرهم على حياة النقل والترحال، كما أن قسماً منهم هم أنصاف بدو

يسكنون في بيوت من الحجارة والطين أو الاسمنت في موسم الشتاء، وينتقلون في باقي أيام السنة، بحثاً عن المرعى للأغنام والماعز والإبل وهي حيواناتهم الرعوية.

6 - حركة الهجرة:

تصنف حركة الهجرة في موريتانيا إلى عدة أنواع:

أ - الهجرة الداخلية:

وشملت الأنواع الآتية:

1 - الهجرة من الريف إلى المدن:

هجرات فردية وجماعية، تمت من أنحاء الريف الموريتاني إلى المدن وخاصة إلى العاصمة نواكشوط، ونواذيبو، وبياش في الجنوب الواقعة على ضفة المحيط الأطلسي، وكذلك إلى مدينة شنقيط وغيرها من المدن في الداخل. وقد كان لهذه الهجرة أسباب عديدة.

أ - **العوامل الدافعة من الريف:** ويعود ذلك إلى سوء المواسم الزراعية، والجفاف وتفاوت كميات الأمطار الهائلة، والأنظمة الاجتماعية السائدة مثل النظام الإقطاعي والملكيات الكبيرة للبعض، والفقر وانخفاض مستوى الدخل، والبطالة، والتحول من حرفة الزراعة إلى الحرف الأخرى بحثاً عن العمل وزيادة عدد السكان في الريف.

ب - **العوامل الجاذبة في المدن:** تشمل توفر العمل في المدن، ووجود المصانع والعوامل فيها، وتطور حركة التجارة، وازدهار حرفة الصيد البحري في المدن الساحلية، وتوفر السكن المخالف خارج حدود المدينة، ويعتبر أحد سلبات الهجرة الريفية، انتشار ظاهرة التكديس الحضري والسكن العشوائي في المدن.

ب - الهجرة الخارجية:

وهي تشمل نوعين من الهجرة:

1 - **الهجرة إلى خارج موريتانيا:** ذلك طلباً للعمل للكثير من السكان، الذين يبحثون عن دخل مالي مناسب، وخاصة إلى البلدان العربية مثل ليبيا، والمملكة المغربية،

والجزائر، أو إلى خارج حدود الوطن العربي وبالتحديد إلى فرنسا وأوروبا، إما بقصد العمل أو الدراسة، وكذلك الهجرات إلى بعض البلدان الإفريقية المجاورة.

2 - الهجرة الخارجية الوافدة: تشمل هجرة العديد من الأفارقة، للعمل في موريتانيا وخاصة من مالي والسنغال، إلى المنطقة الجنوبية للعمل في قطاع الزراعة والنقل، أو إلى المنطقة الساحلية للعمل في الصيد البحري والتجارة.

ج - حركة السكان اليومية:

من الريف إلى المدن على هيئة حركة يومية والعودة مساءً بقصد العمل في المدن من الضواحي الغربية، أو بهدف التسوق، والزيارة. وخاصة إلى العاصمة نواكشوط، ونواذيبو، وشنقيط وغيرها من المدن الأخرى ومما يساعد على تطور هذه الحركة توفر وسائل النقل والمواصلات، وطرق المواصلات.

7 - مظاهر التوطن البشري والعمراني:

أ - الواقع الاجتماعي:

يشمل الواقع الاجتماعي للسكان في موريتانيا القطاع التعليمي، والثقافي والصحي.

1 - القطاع التعليمي: بلغ عدد الطلاب في جميع المراحل التعليمية (643.597)⁽¹⁾ طالباً وطالبة عام 2015م، وقد تألفت منهم تلاميذ المرحلة الابتدائية (82.6%)، وذلك السكاني الناجم عن النمو الطبيعي للسكان، أما طلاب المرحلة الثانوية فإنهم يؤلفون نسبة قدرها (17.4%) من المجموع العام للطلاب.

أما عدد الطلاب لكل مدرس في تلك المراحل فإنه يبلغ 32 طالب، مما يجعل توفير المدرسين أمر في غاية الأهمية لتأمين الكفاية من الكادر التعليمي.

2 - التعليم العالي: بلغ عدد الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي فما فوق عام 2009م (15993) طالباً وطالبة، ويقدر عددهم عام 2015م بـ (25 ألف) طالباً وطالبة،

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية، أرقام ومؤشرات عام 2011م، ص 136.

ويلاحظ أن العدد قليل بالمقارنة مع عدد السكان وباقي طلاب المراحل التعليمية ويعود ذلك إلى أن حركة تجدد التعليم العالي كانت متأخرة. ونظراً للتكاليف المالية المترتبة على ذلك لإحداث المزيد من الجامعات، وتوفير الكادر التدريسي الجامعي.

3 - المستوى الثقافي: تم إحداث العديد من المراكز الثقافية في البلاد، مما شجع الحركة الثقافية وتجدها من خلال التنمية الثقافية وتشجيعها، من خلال إلقاء المحاضرات وإقامة الندوات، ومعارض الكتاب العديدة التي تقام في الجامعات أو في المدن والمراكز الثقافية، وتنمية الثقافة الشعبية والفنية، من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

4 - الأمية: بلغت نسبة الأمية عام 2006م (42.5%) من مجموع السكان، وعام 2015م تقدر بـ (35%)، وهي نسبة عالية، ويعود ذلك إلى عدم توفر الظروف المناسبة لدخول المدارس بسبب البعد عن المدن وخاصة في الأرياف البادية، وانخفاض الكادر التعليمي، وعدم وجود قوانين إلزامية التعليم وخاصة في المراحل التاريخية السابقة، وظروف الاستعمار الفرنسي التي كانت تتحكم في البلاد. والتكاليف المالية للدراسة والتعليم، والفقر والنظم الاجتماعية السابقة التي لم تكن تمنح السكان الظروف اللازمة لدخول المدارس ومتابعة التعليم.

5 - الوضع الصحي: يشمل الوضع الصحي الخدمات الصحية التي تقوم على تقديم الخدمات للسكان من مستشفيات، وتجهيزاتها بالإضافة للأطباء.

بلغ عدد المستشفيات في موريتانيا عام 2008م (67) مشفى، ويقدر عددها عام 2015م بـ (78) مشفى موزعة في أنحاء البلاد، وخاصة في المدن، بالإضافة لوجود المراكز الصحية الموجودة في الريف، والمناطق النائية، كما تقوم الفرق الطبية بجولات ميدانية على مناطق تجمعات البدو لتقديم الخدمات الصحية والعلاجية لهم.

أما بالنسبة للأطباء فقد تبين أنه في عام 2008م، بلغت النسبة مقابل عدد السكان، طبيب عام واحد لكل (6905) نسمة⁽¹⁾، وفي عام 2018م (14) طبيب لكل

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، عام 2011م، ص 135.

(100 ألف) نسمة، وكذلك لكل (37647) نسمة طبيب أسنان واحد، وهي نسبة عالية بسبب نقص الكادر الطبي وزيادة عدد السكان، أما بالنسبة للصيادلة فقد بلغت النسبة صيدلي واحد لكل (39041) نسمة بسبب نقص عدد الصيادلة، أما بالنسبة للمرضى، فقد بلغ المتوسط العام ممرض أو ممرضة لكل (1892) نسمة في عام 2008م، وتخفض هنا النسبة بسبب زيادة عدد الممرضين والممرضات خريجي مدارس التمريض، وهناك العديد من الإجراءات العلاجية تتخذ لمعالجة الكثير من الأمراض، التي يتعرض لها السكان في بعض المناطق النائية، والبعيدة عن العاصمة والمدن الأخرى، مثل الملاريا والتهاب الكبد بالإضافة للعديد من الإجراءات الوقائية التي يتم اتخاذها لعدم الإصابة بتلك الأمراض وغيرها.

ب - الواقع الخدمي:

يشمل الواقع الخدمي مياه الشرب، والصرف الصحي، والكهرباء، والنقل والمواصلات، وخطوط الاتصال.

1 - مياه الشرب: تم تأمين مياه الشرب للنسبة العظمى من المساكن، في المدن والبلدات، من خلال ربطها بشبكة خاصة لنقل المياه، أما بالنسبة للمناطق البعيدة والريفية. فقد تم حفر الآبار الارتوازية العامة والخاصة.

2 - الصرف الصحي: تم ربط الكثير من الوحدات السكنية في المدن والبلدات الكبيرة بشبكات الصرف الصحي، وتم إنشاء عدد من محطات المعالجة لتتقيتها والاستفادة منها بعد ذلك. وهناك نسبة من البيوت السكنية قد تم تخدمها من خلال حفر خاصة فنية.

3 - النقل والمواصلات: بلغ عدد سيارات الركوب عام 2006م (28368) سيارة⁽¹⁾، وعام 2015م (43.1 ألف) سيارة، كما وصل طول طرق المواصلات في موريتانيا (11066 كم)، وهذا دليل على تحديث قطاع النقل والمواصلات.

أما قطاع النقل الجوي فهو مؤشر على تقدم العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع العالم الخارجي، سواء الوطن العربي، أم مع القارة الإفريقية، أو مع بلدان العالم المختلفة.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص135.

- 4 - قطاع الاتصالات: بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة عام 2009م (72 ألف) خطاً⁽¹⁾، بمعدل (2.3) خط لكل (100) من السكان.
- بلغ عدد مشتركى الهاتف المحمول (2.182 مليون) مشترك، أي بمعدل (67.1) اشتراك لكل (100) ساكن.
- أما معدل مشتركى الانترنت فقد بلغ (0.2) اشتراك لكل (100) من السكان.

ج - التقسيمات الإدارية:

تقسم موريتانيا إلى عدة ولايات جغرافية وهي كما يلي:

- 1 - ولاية دخلة مواد: وهي تقع في الزاوية الشمالية الغربية من موريتانيا، يحدها شرقاً مقاطعة أنثيري، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب ترارزة، ويقع فيها ميناء نواذيبو.
- 2 - ولاية ترارزة: يحده شمالاً منطقة أنثيري، ومن الغرب المحيط الأطلسي وجنوباً يحدها السنغال.
- 3 - ولاية أنثيري: تقع إلى الشرق من منطقة دخلة مواد.
- 4 - ولاية البراكنة: تقع في أقصى جنوب موريتانيا يحدها جنوباً السنغال، ومن الشرق العُصايا، ومن الجنوب الشرقي منطقة فرقس.
- 5 - ولاية العُصايا: من المناطق الجنوبية يحدها شرقاً منطقة الحوض الغربي، ومن الشمال تقانت.
- 6 - ولاية الحوض الغربي: تقع في أقصى جنوب موريتانيا ويحدها جنوباً مالي.
- 7 - ولاية تقانت: يحدها شمالاً منطقة إدرار، وغرباً ترارزة، ومن الشرق الحوض الشرقي.
- 8 - ولاية الحوض الشرقي: منطقة واسعة يحدها من الشرق والجنوب مالي، ومن الغرب الحوض الغربي، وإدرار.
- 9 - ولاية تيراس زيمور: تقع في أقصى شمال موريتانيا، ويحدها شمالاً المملكة المغربية، ومن الغرب الصحراء الغربية.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدول العربية أرقام ومؤشرات عام 2011م، ص135.

10 - منطقة جيري مقّة: وهي منطقة صغيرة يحدها جنوباً مالي والسنغال، وشمالاً
العُصّابا وغرباً فرقس.

11 - ولاية آدرار.

12 - ولاية الحوض الشرقي.

13 - ولاية غيدي نما.

ثالثاً: الواقع الاقتصادي

يشمل الواقع الاقتصادي الموارد الاقتصادية، وهي الزراعة، والثروة الحيوانية،
والصناعة، والسياحة. وهي كما يلي:

الموارد الاقتصادية:

أ - الزراعة:

تعد الزراعة من أقدم حرف السكان ومصادر الدخل للسكان. وذلك من خلال ما
يلي:

1 - أهميتها:

تأتي أهمية الزراعة من خلال ما يلي:

- 1 - اعتماد السكان عليها في تأمين الغذاء إضافة للموارد الأخرى.
- 2 - ازدياد نسبة العاملين في هذا القطاع. وخاصة في القسم الجنوبي من موريتانيا.
- 3 - تحول نسبة كبيرة من العاملين في قطاع الرعي إلى العمل الزراعي.
- 4 - استثمار مساحات جديدة من الأراضي في المناطق الساحلية وفي بعض الواحات
الداخلية مثل واحة تاجانت، وعُصّاباً، وناجلت.
- 5 - تتوزع الزراعة الموريتانية في ثلاث مناطق هي:
أ - الزراعة المطرية: تتركز في المناطق الساحلية وتعتمد على مياه الأمطار.

ب - الزراعة الفيضية: وتتركز في الجنوب على ضفة نهر السنغال الشمالية حيث يفيض النهر.

ج - زراعة الواحات: حيث يزرع فيها النخيل، وتسقى من مياه الآبار والينابيع.

2 - مقوماتها:

بدأ القطاع الزراعي بالتقدم في موريتانيا وذلك اعتماداً على العديد من المقومات التالية:

أ - **المقومات الطبيعية:** ويتجلى ذلك بالعمل على زيادة رقعة مساحة الأراضي الزراعية، حيث بلغت مساحتها عام 2008م (322 ألف) هكتار، وكذلك زيادة المساحات المروية من طريق مزيد من الآبار الارتوازية، والاستفادة من الأمطار التي تزداد غزارتها في كثير من السنوات بسبب موقع موريتانيا على الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي، ونتيجة تكون المنخفضات الجوية شتاءً، وهي تسبب تلك الهطولات المطرية.

ب - **المقومات البشرية:** يشمل ذلك الاستفادة من الخبرات الفنية للمرشدين الزراعيين، والأخصائيين من خلال تقديم الإرشادات للمزارعين باستخدام الطرق الفنية في الري، مثل التقطير، أو الرذاذ لتوفير المياه والحفاظ عليها من الهدر والضياع، وبالإضافة إلى القيام بعملية التسميد سواء كانت أسمدة كيميائية، أم عضوية لزيادة خصوبة التربة، وبالتالي زيادة الإنتاج، والتكثيف الزراعي، وزراعة الأراضي بأكثر من غلة في السنة، واستخدام المبيدات ورشها، للقضاء على الآفات الزراعية، وكذلك العمل على تسويق المنتجات الزراعية، ووضع خطط لعلمية التسويق الداخلي وتصدير الفائض عن الحاجة الخارجية، وتبلغ نسبة العاملين في القطاع الزراعي (53%) من القوى العاملة.

ج - **إقامة المشاريع والسدود السطحية:** لهذا فقد كان إنشاء وتحديث المشاريع الآتية:

1 - الاستفادة من مياه نهر السنغال بدرجة كبيرة في الجنوب، من طريق زيادة ضخ المياه وإيصالها بواسطة الأقنية والأنابيب لري مزيد من الأراضي.

- 2 - إنشاء مشروع سد مانتالي على نهر السنغال وذلك من أجل تنظيم عملية تدفق المياه على نحوٍ دائم، واستخدام الوسائل العلمية الحديثة في هذا المشروع.
- 3 - سد دياما: يعمل هذا السد المقام على نهر السنغال أيضاً وتقرعاته من أجل زيادة ضخ المياه، لري مزيد من الأراضي الزراعية التي تزيد على (150 ألف) هكتار.
- 4 - إقامة المزيد من مشاريع السدود السطحية في أطراف الصحراء والمنطقة الساحلية بحجز مياه الأودية السيلية والاستفادة منها في ري مزيد من الأراضي الزراعية.

3 - مشكلاتها:

- تواجه الزراعة في موريتانيا العديد من المشكلات وهي:
- 1 - مشكلة نقص مساحات الأراضي الزراعية بسبب زيادة تملح التربة، ووجود الصحراء ذات التربة القاحلة الجافة.
 - 2 - تأرجح كميات الأمطار الهائلة وتفاوتها بين سنة وأخرى، واعتماد الزراعة البعلية عليها.
 - 3 - نقص الموارد المائية السطحية والجوفية، باستثناء المنطقة الجنوبية حيث تتوفر مياه الري الدائم من خلال نهر السنغال.
 - 4 - الجفاف الذي يسيطر على المنطقة من حيث ارتفاع الحرارة، وهبوب الرياح الحارة الجافة التي تحمل الأتربة والرمال إلى المناطق الزراعية في أطراف الصحراء.
 - 5 - اختلاط الأملاح بالمياه الجوفية التي يتم ضخها من باطن الأرض مما يؤثر على المزروعات، ويعمل على زيادة ملوحة التربة.
 - 6 - ضياع نسبة كبيرة من مياه الأمطار الهائلة وغورها في باطن الأرض بين الرمال، بسبب عدم القيام بمزيد من مشاريع السدود السطحية رغم وجود العديد منها.
 - 7 - عدم وجود تمويل مالي كافٍ، لإنشاء مزيد من المشاريع والسدود السطحية بسبب تكاليفها المالية.
 - 8 - نقص تمويل إقامة المنشآت الزراعية، والاستثمار الزراعي وهذا يشكل عقبة أمام تحديث الزراعة.
 - 9 - نقص التمويل لمنح مزيد من القروض الفردية للمزارعين.

4 - الإنتاج الزراعي:

يتكون الإنتاج الزراعي في موريتانيا مما يلي:

أ - الحبوب: تعد الحبوب أهم المنتجات الزراعية، وذلك نظراً لاتساع مساحتها ولأهميتها في توفير الغذاء للسكان. وهي:

1 - القمح: يزرع في المناطق الجنوبية خاصة في منطقة حوض نهر السنغال في الجانب الموريتاني، وكذلك في المنطقة الزراعية. وهو لا يكفي الحاجة لذلك يتم التعويض عن النقص باستيراد القمح من الخارج لتأمين الحاجة.

2 - الشعير: يزرع في مناطق أقل أمطاراً وأكثر اتساعاً، وذلك لتأمين الأعلاف للحيوانات الرعوية.

3 - الذرة الرفيعة، حيث بلغت كمية الإنتاج عام 2008م (81 ألف) طن، وفي عام 2019م (120 ألف) طن.

4 - الذرة الشامية (البیضاء): بلغ الإنتاج منها عام 2008م (17 ألف) طن، وفي عام 2019م (30 ألف) طن، وتتركز زراعتها في حوض السنغال الجنوبي وفي المنطقة الساحلية وهي تحتاج لكمية من المياه أكبر من الذرة الرفيعة.

5 - الأرز: يزرع في المنطقة الجنوبية بسبب توفر مياه الري الدائم، نظراً لحاجته للمياه بكميات كبيرة وبلغت الكمية المنتجة 82 ألف طن عام 2008.

6 - الفول السوداني: يزرع في الجنوب والغرب، وهو من المنتجات المهمة في البلاد.

ب - الأشجار المثمرة: وتشمل:

1 - النخيل: يعد من الزراعات الرئيسية في أنحاء موريتانيا، وخاصة في المناطق الجافة نظراً لأنه قادر على أن يعيش فيها، وتنتج النخلة الواحدة وسطياً (100كغ) سنوياً.

2 - الزيتون والحمضيات: تنتشر زراعتها في المناطق الجنوبية المحاذية لنهر السنغال، وفي المنطقة الساحلية الأطلسية غرباً، بسبب ملائمة الظروف الطبيعية المناخية، وتقدر كمية إنتاج الزيتون بـ (180 ألف) طن سنوياً، و(120 ألف) طن من الحمضيات.

5 - الثروة الحيوانية:

تشكل الثروة الحيوانية أحد مصادر الدخل الهامة وتأتي أهميتها من خلال مساحتها في تأمين الغذاء للسكان ونسبة عدد العاملين في هذا المجال ومعظم من القبائل الرعوية التي تحترف رعي الأغنام والماعز والإبل والأبقار، وتتركز تربيتها في الجنوب بسبب توفر مياه نهر السنغال، من أجل تأمين المياه لتأمين الشرب، والطعام من بقايا المزروعات في أعقاب الحصاد وجني المحصول، ومن المراعي الطبيعية حيث تنبت الأعشاب في أعقاب هطول الأمطار.

ويقدر تعداد الثروة الحيوانية كما يلي:

- 1 - الإبل: يقدر عددها بحوالي (8 مليون) رأس وهي ثروة مهمة لدى السكان، وتقاس درجة الغنى عند تلك القبائل البدوية يقدر ما تملك منها.
- 2 - الأغنام والماعز: ويقدر عددها بحوالي (6 ملايين) رأس وتتركز تربيتها في المناطق الداخلية والجنوبية والساحلية.
- 3 - الأبقار: يقدر عددها (1 مليون) رأس. وخاصة في الجنوب بسبب توفر المياه وعلى ضفاف النهر والسدود السطحية.
- 4 - تربية الدواجن: قد بلغت كميات الإنتاج (6900) طن عام 2008م، و(17 ألف) طن في عام 2020م.
- 5 - الحليب: بلغ إنتاج الحليب عام 2008م (496 ألف) طن، و(750 ألف) طن في عام 2020م.
- 6 - الثروة السمكية: تعد الثروة السمكية مصدراً مهماً لغذاء السكان بسبب توفرها ورخص ثمنها، وقدرة معظم الأسر على تأمين غذائها من الصيد البحري، كما تشرف الجهات العامة على عملية الصيد البحري، من خلال منح الرخص لمن يريد القيام بممارسة هذه الحرفة، من طريق تأمين قوارب مخصصة للصيد أو تصريح الإنتاج وبيعه بالأسواق الشعبية.

- كما تقوم تلك الجهات العامة بالصيد البحري المنتظم، وإنشاء معامل لتعليب الأسماك وتصديرها وقد بلغت الكمية المنتجة (945 ألف) طن عام 2008م⁽¹⁾، وفي عام 2020م (2 مليون) طن، مما يساعد على تحديث الصيد البحري العوامل التالية:
- 1 - غنى المياه الإقليمية الموريتانية بالثروة السمكية بمختلف أنواعها. واتساع هذه المياه لتصل إلى مسافة قدرها (30) ميل في عرض المحيط الأطلسي، مما يوفر مزيداً من الثروة السمكية، وساحل بطول (750كم) ويعد مأوى لكثير من الأسماك.
 - 2 - ازدياد عدد العاملين في مهنة صيد الأسماك، بسبب سهولة القيام بها، ورخص تكاليف إنشاء قوارب الصيد.
 - 3 - اهتمام الجهات العامة المتخصصة بالثروة السمكية، وتنميتها في هذا الجانب وتوفير كافة المستلزمات لذلك.
 - 4 - إنشاء مصانع خاصة بتعليب الأسماك، بعد القيام بعمليات الصيد من خلال السفن التي تتبع للقطاع العام، بالإضافة للقطاع الخاص.
 - 5 - وضع الخطط السنوية لتحديث وتنمية علمية الصيد البحري من الساحل الأطلسي، ومن الجنوب في نهر السنغال الذي يحتوي على ثروة سمكية مهمة أيضاً.
 - 6 - القيام بعملية تصدير الأسماك سواء كانت محفوظة بالثلاجات، أو معلبة مثل سمك السردين.

2 - الصناعة والطاقة:

تشمل دراسة الصناعة في موريتانيا أهميتها ومقوماتها، ومشكلاتها وتوزعها الجغرافي ثم الإنتاج الصناعي.

1- مقوماتها:

- تتمتع الصناعة بالعديد من المقومات الطبيعية والبشرية والفنية.
- أ - المقومات الطبيعية: وهي تشمل امتلاك البلاد للعديد من المواد الأولية الطبيعية، مثل المعادن، وكمية النفط والغاز المتوفرة، والثروة الباطنية غير الفلزية مثل الفوسفات ومواد

(1) جامعة الدول لعربية، الدول العربية، أرقام ومؤشرات، مرجع سبق ذكره، ص134.

البناء، والصخور اللازمة لصناعة الاسمنت بالإضافة لوجود الثروة السمكية في المياه الإقليمية الموريتانية، وكذلك وجود الأملاح البحرية، أو الصخرية.

ب - **المقومات البشرية:** تتكون من وجود الخبرات الفنية المحلية لبعض الصناعات الاستراتيجية، أو الغذائية، أو البتروكيميائية، وهم من الذين تخرجوا في المعاهد المتوسطة والكليات الجامعية، أو من الخبرات الخارجية الوافدة، ويتم التعاقد معهم للقيام بأعمال التنقيب والاستخراج والتصنيع بالإضافة لتوفر وسائل النقل الموجودة، والسوق الاستهلاكية.

ج - **رأس المال:** وتشمل تخصص نسبة من الموازنة العامة للدولة للتطور الصناعي، بالإضافة إلى مردود تصديري بعض المواد الخام مثل الحديد والنحاس، والنفط والغاز والثروة السمكية.

2- مشكلاتها:

تعاني الصناعة في موريتانيا من العديد من المشكلات وهي:

- 1 - ما زالت الصناعة في حالة من السير ببطء نتيجة لنقص الكثير من المستلزمات الفنية والتقنية.
- 2 - نقص التمويل المالي الكبير واللازم لتحديث الصناعة، ولإحداث نهضة صناعية كبيرة.
- 3 - عدم قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة في السوق المحلية، أو الإقليمية.
- 4 - ما زالت صناعات خفيفة وتحويلية بسيطة، رغم وجود مواد الخام العديدة، إلا أنها غير قادرة على التحديث، للأسباب سابقة الذكر.
- 5 - عدم وجود استثمارات صناعية كبرى خارجية في البلاد.
- 6 - عدم تقدم التشريع الصناعي على نحو يسمح بوضع آلية للتطور الصناعي.
- 7 - ما زال بعضها يعتمد على "التجميع" من خلال استيراد بعض الآلات والأدوات ذات القطع المفككة، التي يتم تجميعها وتصنيعها.
- 8 - ضعف مساهمتها بالدخل الوطني نظراً لقصورها عن أداء ذلك الدور.

3- الإنتاج الصناعي وتوزعه الجغرافي:

تصنف الصناعات في موريتانيا إلى نوعين رئيسيين هما الصناعات الحديثة، والصناعات التقليدية.

أ - الصناعات الحديثة: وتشمل ما يلي:

- 1 - **الصناعات الغذائية:** وتشمل صناعة تعليب الخضار والفواكه، والمنتشرة في المدن الساحلية مثل نواكشوط ونواذيبو وبياش، والمدن الداخلية مثل شنقيط، والمدن الجنوبية مثل بوجو وكيدي. ومنها أيضاً صناعة تعليب الأسماك (السردين) في المدن الساحلية السابقة الذكر.
- 2 - **الصناعات البتروكيميائية:** وتتضمن صناعة الأسمدة الأزوتية، والفوسفاتية، وصناعة تكرير المنتج من النفط، وتنتزع في مدن المنطقة الساحلية، والداخلية.
- 3 - **الصناعات الخفيفة:** مثل صناعة الألبسة، وبعض الأدوات الكهربائية والآلات التجميعية.
- 4 - **مواد البناء:** مثل الإسمنت التي تنتشر في عدة مدن مثل نواكشوط وشنقيط، ومدن الجنوب، ومدة والعديد من المدن الداخلية، بالإضافة لصناعة الزجاج، والدهانات وتقطيع الحجارة المستخدمة في البناء والصناعات الخشبية والموبيليا.
- 5 - **الصناعات الكيميائية:** مثل صناعة الأدوية، وغيرها، وتنتشر في نواكشوط وشنقيط.

ب - الصناعات التقليدية:

صناعة قديمة تناقلتها الأجيال المتعاقبة، وتتصف بالطابع الشعبي وتشمل صناعة الألبسة المزينة والنسيج اليدوي، والفخاريات، والزجاج التقليدي، وصناعة السيوف، وتصنيع الأدوات المنزلية النحاسية، وصناعة الخصر، وحفظ الأسماك بتجفيفها وإضافة الملح إليها، وتجفيف الخضار، وتجميع القواقع البحرية وتصنيع أشكال تزينية مختلفة منها، وصناعة القوارب الخشبية، وأدوات الصيد البدائية والتقليدية. والحصول على ملح الطعام بعد تبخير مياه البحر في أحواض خاصة وصناعة اللباس الخاص التقليدي للمور.

3 - الطاقة:

يعد إنتاج الطاقة أمراً هاماً. لأنه أحد مستلزمات الصناعة، من جهة، والإضاءة المنزلية من جهة أخرى، أما مصادرها فهي:

1 - **الطاقة الكهربائية:** بلغ الإنتاج من الطاقة الكهربائية عام 2009م (705) جيجا واط / ساعة، وأغلبه من مصادر التوليد الحرارية، وقد بلغ إجمالي استهلاك الطاقة عام 2009م (11) جيجا واط/ ساعة وبلغ معدل نصيب الفرد من الطاقة (1.3) برميل نفط مكافئ نفط.

2 - **الغازولين:** بلغ الإنتاج من الغازولين يومياً عام 2009م (2 ألف) برميل يومياً، والكمية تستهلك بأكملها يومياً بسبب الحاجة المتزايدة لها.

3 - **النفط:** استطاعت موريتانيا أن تقوم بعمليات استكشاف واستثمار النفط في عدة حقول بمساعدة عدة شركات خارجية عن استهلاكه فتقدر الكمية المستهلكة يومياً بحوالي (10 آلاف) برميل.

4 - الثروة المعدنية:

أ - **الحديد:** تتركز مناجم الحديد في القسم الشمالي من موريتانيا في منطقة (بطاح، الزويرات)، حيث بدأ الإنتاج عام 1963م، بأيدي وطنية باسم (شركة حديد موريتانيا)، وهو من النوع عالي التركيز بنسبة (80.64%)، ثم كان فيما بعد تأسيس الشركة الوطنية للصناعة والمعادن، وبلغ الإنتاج (12 مليون) طن حديد خام.

ب - **النحاس:** ثمة مناجم النحاس في منطقة آكجوجت، ووجد مختلطاً بعروق الذهب، وبلغ الإنتاج (2870) طن.

ج - **الذهب:** تتركز مناجم الذهب في الشمال مختلطاً بالنحاس، ووجد أيضاً في 8 مناجم، ويعد منجم (تازيازت) من أهمها، يقع في القسم الشمالي الغربي من البلاد، وعلى مسافة (300كم) من العاصمة نواكشوط، تمّ توسيعه وأصبح ثاني منجم في العالم.

د - الفوسفات: مناجم الفوسفات في الشمال الموريتاني، على نحو رئيس، وكذلك في الجنوب، وتصدر موريتانيا القسم الأكبر منه.

هـ - الملح: يعد إنتاج ملح الطعام من مصادر الثروة الرئيسة، وتتركز أحواضه في المنطقة الساحلية الأطلسية.

و - مواد البناء: مثل الرخام والصخور الغضارية التي تدخل في صناعة الإسمنت.

5 - السياحة:

تعد السياحة في موريتانيا إحدى الجوانب المهمة للنشاط البشري والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة. وذلك بسبب توفر العديد من عوامل تطوره وهي:

أ - العوامل الطبيعية:

تشمل التنوع المناخي والتضريسي من المناخ الساحلي الرطب غرباً، الماطر شتاءً، وفي الجنوب المعتدل الحار الرطب، بالإضافة لوجود نهر السنغال الذي يجذب إليه المجموعات السياحية العديدة، بالإضافة للمناخ الصحراوي الحار الدافئ شتاءً، والحار كثيراً صيفاً، بالإضافة لوجود مناخ الجبال كما هو الحال في مرتفعات إدرار التي تعد مصائف بسبب انخفاض درجة الحرارة فيها.

ب - العوامل البشرية:

- 1 - توفر الإمكانات والخبرات الفنية، ومعاهد فندقية لتخريج المتخصصين بالسياحة.
- 2 - الترويج السياحي للمواقع الأثرية والطبيعية لجذب السياح.
- 3 - توفر المواقع الأثرية التاريخية من قلاع وحصون في مدن نواكشوط ونواذيبو، وبياش، وكذلك العديد من المدن الداخلية.
- 4 - الخدمات الفندقية والمنشآت السياحية. تم إنشاء العديد من الفنادق السياحية من درجة خمس نجوم وخاصة في العاصمة نواكشوط، وفنادق من بقية الدرجات في مدن نواذيبو الساحلية، وبياش، ومدينة شنقيط الداخلية، بالإضافة للمطاعم، ومكاتب السياحة والسفر.
- 5 - إصدار بعض القوانين المتعلقة بتحديث السياحة التي يتم من خلالها تسهيل الاستثمار السياحي.

ج - حجم السياحة:

بلغ عدد السياح القادمين إلى موريتانيا عام 2006 - 2007م (10 آلاف) سائح منهم (0.1%) نسمة من البلدان العربية المختلفة، وكذلك (98.3%) من بلدان أوروبا، بالإضافة إلى (1.6%) من بلدان عديدة آسيوية وإفريقية، وغيرها من القارات.

6 - التجارة:

شهدت السنوات الأخيرة تقدماً لحركة التجارة في موريتانيا واتخذت نوعين وهما التجارة الخارجية والداخلية.

أ - العوامل المؤثرة في حركة التجارة الخارجية والداخلية:

- 1 - إطلال موريتانيا بواجهة بحرية واسعة، على المحيط الأطلسي، مما ساعد على تنشيط حركة التجارة والملاحة البحرية، حيث نشأت موانئ مهمة وهي نواكشوط، ونواذيبو، وبياش التي تصل إليها وتغادرها السفن التجارية في حركة استيراد وتصدير كبيرة، وقد بلغ عدد السفن القادمة إلى تلك الموانئ عام 2008م (2346) سفينة ويعود قسم كبير منها محملاً بالبضائع المصدرة.
- 2 - انفتاحها جنوباً على واجهة نهريّة كبيرة هي نهر السنغال، الذي يعد مساراً للقوارب والسفن الصغيرة، مما نشط حركة التجارة مع بلدان غرب إفريقيا.
- 3 - تعد موريتانيا منفذاً مهماً للعديد من دول غرب إفريقيا على المحيط الأطلسي.
- 4 - تعد موريتانيا ومن خلال موقعها ممراً مهماً إلى المملكة المغربية.
- 5 - تقدم طرق المواصلات البرية الإسفلتية، التي تربط بين مختلف المدن والبلدان والمناطق الموريتانية أدت لتنشيط حركة التجارة الداخلية.

ب - حركة التجارة الداخلية:

حركة تجارية هدفها تأمين حاجة السكان من البضائع والسلع الاستهلاكية، والمواد الغذائية، من خلال تجارة الجملة والمفرّق، حيث يقوم تجار الجملة بتوزيعها على مختلف المحلات التجارية، ومراكز التسوق باستمرار من مناطق الإنتاج والتوزيع الرئيسية للسلع المستوردة، إلى مناطق الاستهلاك الفردي، ويشمل هذا أيضاً الخضار والفواكه، والأسماك بعد أن يتم صيدها في الموانئ البحرية الساحلية، والمناطق والبلدات المطلة على المحيط الأطلسي. ويتم نقلها بواسطة ثلاجات للأسواق الداخلية.

ج - حجم حركة التجارة الخارجية:

1 - الصادرات: بلغت قيمة إجمالي الصادرات عام 2008م (1.651 مليار) دولار، وأهم السلع المصدرة هي معادن الحديد الخام وقد بلغت قيمته عام 2008م (785 مليون) دولار، والنفط (331 مليون) دولار، أما المنتجات السمكية فقد بلغت قيمتها عام 2008م (280 مليون) دولار، وكذلك معدن النحاس الخام حيث بلغت قيمته (130 مليون) دولار، أما أهم البلدان المصدر إليها من موريتانيا، فهي فرنسا وبلغت قيمة الصادرات إليها (270 مليون) دولار، وألمانيا بقيمة (136 مليون) دولار، وإلى الصين بقيمة (129 مليون) دولار، أما إلى سويسرا فقد بلغت قيمة الصادرات (123 مليون) دولار.

2 - الواردات: بلغت قيمة الواردات من مختلف بلدان العالم (1.667 مليار) دولار، عام 2008م، وأهم السلع المستوردة هي الحبوب وخاصة القمح، حيث بلغت قيمتها (187 مليون) دولار للتعويض عن النقص في الإنتاج، ولتأمين حاجة السكان من هذه المادة الغذائية الرئيسية (لتصنيع الخبز).

أما المراحل والآلات فقد بلغت قيمتها (151 مليون) دولار، ومن البيض والألبان (79 مليون) دولار، أما بالنسبة للزيوت والدهون الحيوانية والنباتية فقد بلغت قيمتها (68 مليون) دولار، أما أهم الدول المستورد منها فهي فرنسا بقيمة (272 مليون) دولار، ومن روسيا (187 مليون) دولار، وأما من هولندا فقد بلغت قيمة المستوردات (128 مليون) دولار، ومن بلجيكا (102 مليون) دولار.

ومما يساعد على ذلك تقدم وسائل النقل والمواصلات، وخاصة من مدن واكشوط، ونواذيبو، وبياش، وشنقيط وكافة والمدن الأخرى.

7 - أهم المدن:

في موريتانيا العديد من المدن ولكن أهمها ما يلي:

أ - نواكشوط: تقع مدينة نواكشوط على ساحل المحيط الأطلسي في القسم الغربي الموريتاني، وهي العاصمة، يبلغ عدد سكانها حوالي (1.5 مليون) نسمة عام 2011م، وفيها جامعة موريتانيا، وهي ميناء مهم، ويعود تاريخ نشوئها إلى آلاف السنين فهي مدينة قديمة، تحتوي العديد من المعالم التاريخية والأثرية.

- ب - نواذيبو: ميناء بحري يقع في أقصى شمال موريتانيا على المحيط الأطلسي، بلغ عدد سكانها حوالي (500 ألف) نسمة عام 2011م، ومنها العديد من المعاهد المتوسطة، ومركز ثقافي، وتشهد المدينة حركة تقدم عمراني واقتصادي.
- ج - بياش: ميناء مهم يقع في الجنوب الغربي لموريتانيا، على المحيط الأطلسي يبلغ عدد سكانها عام 2011م، وفيها العديد من المعامل والمصانع.
- د - شنقيط: مدينة داخلية تاريخية يقدر عدد سكانها بحوالي (400 ألف) نسمة عام 2011م، وتحتوي على العديد من المعالم الأثرية، ومنها العديد من المعامل والمصانع.
- هـ - بوجو: مدينة تقع على ضفة نهر السنغال الشمالية، في أقصى جنوب موريتانيا، يقدر عدد سكانها بحوالي (300 ألف) نسمة.
- و - كيدي: في جنوب بلاد تقدر عدد سكانه بحوالي (150 ألف) نسمة عام 2011م.
- ز - روسو: مدينة جنوبية على نهر السنغال، ويقدر عدد سكانها بحوالي (100 ألف) نسمة عام 2011م.
- ح - ودان، وإطار، أكجوجت، وهي مدن داخلية تحتوي على العديد من المعالم التاريخية والأثرية.

الباب الثالث

إقليم القرن الإفريقي

يطلق اسم القرن الإفريقي على المنطقة الممتدة من الطرف الغربي لباب المنذب الذي تشرف عليه جيبوتي، وبخط ساحلي متعرج والمتجه نحو الجنوب أولاً ثم إلى الجنوب الشرقي والشرق حتى الوصول بامتداد إلى رأس (غوار دافوي)، ويمثل رأس الزاوية (أو رأس ما يشبه قرن الكركدن)، ثم يتجه نحو الجنوب والجنوب الغربي حتى الوصول إلى الحدود البحرية لجمهورية الصومال، وقد تعرضت بلدان الإقليم المذكور إلى الغزو البرتغالي، والسيطرة عليه وخاصة في القسم الساحلي منه المطل على المحيط الهندي خلال القرن السادس عشر، ولكن نشبت العديد من الثورات ضد البرتغاليين ومنها ثورة مير علي⁽¹⁾ عام 1580م ذي الأصل العربي في مقديشو وامتدت حتى مدينة (ممباسا)، لكن تعاون قبائل البانتو الأفريقية مع الاستعمار البرتغالي أدى إلى إخماد تلك الثورة.

ثم جاء الاستعمار الفرنسي ليسيّط على بلدان الإقليم وشرق إفريقيا، لفترة طويلة من الزمن، واقتسم ذلك مع الاستعمار الإيطالي والإنكليزي.

أما عن سكان الإقليم فهم العرب على نحو رئيسي، الذين استوطنوا هذه المنطقة منذ آلاف السنين، وفي أثناء الهجرات العربية السامية التي وصلت من شبه الجزيرة العربية عبر مضيق باب المنذب، أو عبر طرق برية قادمة من الشمال والغرب، ووضع العرب يدهم على جزر دهلك عام (641م) قرب مصوّع، وظهرت جاليات عربية في دهلك وسواكن وباضع وزيلع وبربرة. وتوطد النفوذ الإسلامي في السهل الساحلي، يضاف إليهم وصول قبائل عديدة جاءت من السودان والحبشة (وهم الأحباش)، والأفارقة الآخرين من كينيا، وغيرها من تلك البلدان.

(1) د. صباح ممدوح كعدان، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، نشر جامعة دمشق، عام 1998 -

وقد سمي بالقرن الإفريقي نسبة إلى شكل السطح الطبوغرافي، واتخذ شكلاً يشبه قرن الحيوانات الرعوية مثل الأغنام والماعز)، خاصة أن رأس القرن يتخذ شكل زاوية شبه قائمة.

1 - الموقع:

أ - **الموقع الفلكي:** يقع القرن الإفريقي بين دائرتي عرض (2°) جنوب خط الاستواء، وحتى (5° 12' 0") شمال خط الاستواء وبين خطي طول (70° 40' 0" - 8° 51' 0") شرقاً وقد اكتسب هذا الموقع أهمية كبيرة عبر التاريخ وذلك من خلال ما يلي:

1 - إشرافه على وجهة بحرية واسعة الامتداد شمالاً حتى خليج عدن، وشرقاً المحيط الهندي.

2 - إشرافه على مضيق باب المندب من الغرب، ذلك الممر الاستراتيجي العالمي الشهير، والذي ازدادت أهميته بعد شق قناة السويس.

3 - يعد القرن الإفريقي المعبر البري نحو القارة الإفريقية من جهة الشرق.

4 - تعد مدنه الساحلية محطات للسفن القادمة من جنوب إفريقيا، وشرقها نحو سواحل القارة الآسيوية الجنوبية.

2 - الموضع:

يتميز موضع القرن الإفريقي بخصائص طبيعية تأخذ تنوعاً وانتقالاً من المرتفعات شمالاً حتى السهول جنوباً، بالإضافة لوجود السبخات الملحية شمالاً، والأودية والهضاب وسيظهر ذلك بالتفضل أثناء دراسة بلدان الإقليم.

3 - الحدود والمساحة:

يحد الإقليم من الشمال خليج عدن، ومن الشرق المحيط الهندي، ومن الغرب أثيوبيا، ومن الجنوب كينيا.

وتبلغ مساحته (66.857 كم²)، ويضم دولتين هما جيبوتي، والصومال.

4- الخصائص الطبيعية:

يتميز الإقليم بتنوع خصائصه الطبيعية وتشمل مظاهر السطح المتنوعة، حيث تكثر السبخات المحلية والمرتفعات الجبلية في جيبوتي وشمال الصومال، بينما تنتشر السهول في المنطقة الجنوبية، والوسطى، وكذلك البحيرات نتيجة الامتداد الواسع لبلدانه، فقد انعكس ذلك على التنوع المناخي فيه من حيث هطول الأمطار، وتنوع درجات الحرارة، وهبوب الرياح، وسيظهر ذلك في الفصول القادمة من هذا الكتاب.

5 - الحياة البشرية:

يعيش في الإقليم العديد من الشعوب والقبائل الإفريقية وفي طبيعتهم العرب السكان الأصليون، ويبلغ عدد السكان فيه (10.774 مليون) نسمة، عام 2011م. وقد استقبلت المنطقة عشرات الآلاف من المهاجرين الوافدين من مختلف البلدان العربية، والإفريقية، على هجرات متجددة واستقر أغلبها في الصومال وجيبوتي.

6 - الواقع الاقتصادي:

يمارس السكان أنشطة اقتصادية مختلفة في الزراعة والصناعة والتجارة، وخاصة في مجال النشاط البحري، بسبب تنوع وتعدد الموانئ البحرية الممتدة على طول الشواطئ البحرية، وسيظهر في أثناء دراسة بلدان الإقليم، كما أنها تمتلك العديد من الثروات الباطنية مثل النفط والغاز، ومعادن متنوعة.

كما تمتلك بلدانه شبكة من الطرق البرية التي تصل بين المدن والقرى، والموانئ البحرية، ولها علاقات تجارية مع بلدان العالم المختلفة.

أما بلدان الإقليم فهي تشمل جمهورية جيبوتي، وجمهورية الصومال الديمقراطية وفيما يلي دراسة تفصيلية عنها، إضافة إلى جمهورية القمر المتحدة التي ستتم دراستها في نهاية هذا الإقليم.



الفصل الأول

جمهورية الصومال الديمقراطية

مقدمة:

تعود نشأة مملكة مقديشو عاصمة الصومال إلى الألف الثالث قبل الميلاد، وكانت لها علاقات متبادلة مع اليمن وحضرموت شمالاً⁽¹⁾، ومملكة أكسوم في أراضي الحبشة والسودان غرباً، وتتكون الأقوام الصومالية التي ظهرت منذ القرن الخامس قبل الميلاد، من العرب الذين يؤلفون النسبة العظمى من السكان بالإضافة إلى الصوماليين والأحباش، والأفارقة، وتوسعت مملكة مقديشو في الساحل الشرقي لإفريقيا، وقد وصلت الفتوحات العربية والإسلامية لتشمل كذلك العديد من بلدان إفريقيا الشرقية، وتعزز ذلك عندما استطاع العمانيون عام 1740م⁽²⁾ وبقيادة الإمام أحمد بن سعيد آل سعيد طرد البرتغاليين من شرق إفريقيا، وشمل ذلك بلاد الصومال.

وتعد جمهورية الصومال الديمقراطية إحدى البلدان المهمة في القرن الإفريقي خاصة، وشرق إفريقيا عامة، وفي عام 1888م عقد اتفاق بين بريطانيا وفرنسا للسيطرة على الصومال، وكانت حصّة فرنسا جيبوتي التي سميت الصومال الفرنسي مع قسم من أراضي الصومال فيها خليج تأجروه، أما بريطانيا فقد احتلت القسم الشمالي عام 1883م، واحتلت إيطاليا القسم الجنوبي من الصومال، رغم الأحوال الاجتماعية التي مرّت بها من فقر وجوع وانخفاض مستوى المعيشة، والحروب الأهلية الداخلية التي نهشت جسمها خلال السنين الماضية، وانتشار الأمراض، وترافق ذلك تزايد عدد السكان، بسبب زيادة الولادات، والهجرة الوافدة رغم كل ذلك فقد بقيت تصارع تلك الأحوال، وتحاول الحفاظ على هيكلية بنائها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

(1) د. صباح ممدوح كعدان، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، منشورات جامعة دمشق، عام 1998 - 1999م، ص 177.

(2) د. صباح ممدوح كعدان، المرجع السابق، ص 181.

وقد حصلت الصومال على استقلالها⁽¹⁾ بتاريخ 1960/7/1، وانضمت إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 1974/2/14، وتسمى عملتها النقدية (بالشلن) وعاصمتها مقديشو.

يعود الصوماليون للأصل الحامي، وطبيعة المجتمع الصومالي أنه مقسم إلى قبائل وعشائر وطبقات، فالقبائل الكبرى مجموعات منها مجموعة القبائل الصومالية الكبرى، تضم قبائل الاسحاق، والدارود، والهاويا، والدير، أما المجموعة الثانية فتضم مجموعة قبائل الساب تضم الديجل، والرهانوين، أما الطبقات الاجتماعية فهي معلق بالمهن التي يمارسها السكان تشمل طبقة العاملين في مهن بسيطة مثل الصيد والصناعات الجلدية، ثم الذين يعملون في مهنة الحدادة وغيرها من المهن.

(1) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام، ومؤشرات عام 2011، ص 67.

أولاً: الخصائص العامة والطبيعية

1 - الخصائص العامة:

أ - الموقع الفلكي: تقع جمهورية الصومال الديمقراطية بين دائرتي عرض (30° 1' 00") جنوب خط الاستواء، وحتى (12° 0' 00") شمال خط الاستواء. وبين خطي طول (70° 40' 00" - 8° 51' 00") شرقاً. ويوضح ذلك الخريطة (18).

ب - الموقع الجغرافي النسبي: تأتي أهمية الموقع الجغرافي للصومال من خلال أنها تشرف على حدود بحرية واسعة، فهي تطل من الشرق على المحيط الهندي، وتشرف على خليج عدن وبحر العرب من جهة الشمال، وقد كَوْنَتْ موانئها البحرية محطات للسفن القادمة من الجنوب، نحو بلدان آسيا الجنوبية، ونحو الشمال باتجاه سواحل أفريقيا الشرقية، وصولاً لرأس الرجاء الصالح.

ونظراً لتلك الأهمية فقد أثارت أطماع الدول الاستعمارية مثل البرتغال وفرنسا للسيطرة عليها.

كما أنها تعد المعبر البري للقادم من المحيط الهندي براً نحو أثيوبيا، وكينيا غرباً، وبالعكس تعد ممراً لتلك البلدان نحو المحيط الهندي شرقاً، وشمالاً نحو خليج عدن ومضيق باب المندب.

ج - الحدود والمساحة: يحد الصومال من الشمال خليج عدن وبطول واجهة بحرية قدرها (1200 كم)، حيث تبدأ الحدود مع جيبوتي في الشمال ونحو الجنوب الشرقي إلى ميناء زيلع ثم تتجه شرقاً إلى مدينة بربرة البحرية، وبعدها نحو الشمال الشرقي حتى ميناء كارين البحري، وتموجات خفيفة تصل إلى مدينة مايت، ورأس الخطيب، وبندر قاسم وميناء كاندالا، حتى رأس (جوار دافوي) وبعد ذلك تتجه الحدود البحرية نحو الجنوب، تطل على المحيط الهندي من جهة الشرق بواجهة بحرية قدرها 2200 كم، وتستمر تلك الحدود جنوباً حتى رأس (حافون) الذي يتعمق في المحيط، وبعدها جنوباً إلى مدينة (حافون) (وبندريلا)، ثم تتجه الحدود نحو الجنوب الغربي إلى ميناء (آيل)

ورأس الشيل، ثم أوبيا، ومرغ وصولاً إلى مقديشو، ومركا وبرافا، (وجيومبوكسمايو)، ثم إلى يورجارو، وتمتاز الحدود الشرقية المطلة على المحيط الهندي بقلة التعاريج، باستثناء بعض الرؤوس المذكورة أعلاه.

أما من الغرب فتحدها أثيوبيا حيث تتجه الحدود انطلاقاً من جنوب مدينة (بورجارو) نحو الشمال الغربي، ثم نحو الشمال بخط مستقيم، ثم تتجه نحو الشمال الشرقي حتى تبدأ الحدود مع أثيوبيا، وتتجه شرقاً ثم شمالاً ثم نحو الشمال الشرقي، بخط مستقيم، لتشكل زاوية حادة جنوب مدينة (جاروا) في قسمها الغربي إقليم أوغادين الصومالي الذي تحاول أثيوبيا ضمه إليها، هو جزء من الصومال، ويعد ذلك تتجه الحدود نحو الغرب والشمال الغربي حتى نقطة الحدود مع جيبوتي، حيث تتجه نحو الشمال الشرقي لتنتهي الحدود إلى الغرب من مدينة زيلع، ومن الجنوب فتحدها كينيا.

أما مساحة الصومال فإنها تبلغ (637.657 كم²)، وهي تؤلف (4.5%) من مساحة الوطن العربي، ويبلغ طول الحدود البرية (2340 كم)، وطول السواحل الصومالية (3025 كم).

د - **الموضع:** يتميز موضع الصومال بامتداده الكبير من الشمال للجنوب ومن الشرق للغرب، وهو يمتلك تنوعاً تضريسياً جبلياً في الشمال وسهلياً في الجنوب، ويتخلله بعض الأودية.

2 - الخصائص الطبيعية:

أ - التركيب الجيولوجي:

يتكون التركيب الجيولوجي في الصومال من توضع طبقة البريكامبري وهي ذات صخور نارية صلبة من الغرانيت والبازلت، ولا تظهر توضعاتها باستثناء الأماكن في الساحل الشرقي للصومال، ثم تتوضع صخور الزمن الجيولوجي الأول، وتظهر في المرتفعات الجبلية شمالاً، أما توضعات الزمن الجيولوجي الثاني وخاصة الجوراسي والترياسي فإنها تظهر في الشمال وفي الشرق.

وصخور الزمن الجيولوجي الثالث: فإنها تظهر الشرق والجنوب.

وأما توضعات الزمن الجيولوجي الرابع: فإنها تظهر في الأودية ومعها الكثبان الرملية، وبعض التوضعات السطحية في الجنوب.

ب - مظاهر السطح (التضاريس):

1 - الساحل: يتميز خط الساحل الشمالي للصومال والمطل على خليج عدن بكثرة تعرجه، لذلك تكثر الموانئ الساحلية عليه، وقد تم الحديث عنها سابقاً.

وكذلك الرؤوس مثل رأس خنزيرة ورأس صرود، ورأس (جواردافوي).

2 - السهول الساحلية: السهول الواقعة بين الجبال القريبة من الساحل وخط الساحل، وتتميز بضيق مساحتها شمالاً بسبب قرب الجبال من ساحل البحر، أما شرقاً فإنها تتميز باتساعها بسبب قلة الجبال الساحلية، والتصاقها بالسهول الداخلية، كما تتميز بخصوبتها في أغلب المناطق، وتزرع بأشجار النخيل وبزراعات صيفية عديدة، وخاصة في مناطق توفر المياه.

4 - الهضاب: تقسم إلى ثلاث مجموعات، الهضاب الشمالي وأهمها (هضبة شول) التي تنحدر من الشمال للجنوب، ويتراوح ارتفاعها بين (400 - 600م).

4 - النطاق الجبلي: يتميز القسم الشمالي من الصومال بالمرتفعات الجبلية مثل جبل (أريجافو) والذي يبلغ ارتفاعه (2416م)، بالإضافة للعديد من الجبال الأخرى مثل جبل مسكات.

5 - السهول الداخلية: تشمل منطقة واسعة في الوسط والجنوب تشقق سطحها العديد من الأودية مثل سهل (مودوغ) وسهل ميرسال وسهل جوهر، وجليب.

6 - الأنهار والأودية:

أ - نهر جوبا: ينبع نهر جوبا من مرتفعات أثيوبيا، ويتجه نحو الجنوب الشرقي عبر الصومال، ويصب في المحيط الهندي عند مدينة (جيوميو) الساحلية، ويرفده العديد من الروافد النهرية والأودية.

ب - نهر شبيلي: ينبع من أثيوبيا يبلغ طوله (2000كم) نحو الجنوب الشرقي ثم إلى الجنوب إلى الغرب من مقديشو، ويسير نحو الجنوب الغربي حيث يلتقي مع نهر جوبا

قرب مدينة (جليب) ويضاف معاً في المحيط الهندي عند مدينة (جومبو) قرب كسمايو.

ج - نهر (ديلواحات): ينبع من المرتفعات الداخلية الشمالية وينحدر نحو الشرق، حيث يصب في المحيط الهندي عند مدينة حافون في شمال الصومال، كما يرفده العديد من الأودية.

د - هنالك عشرات الأودية التي تصب في خليج عدن شمالاً وفي المحيط الهندي شرقاً، وهي أودية تجري فيها مياه الأمطار الموسمية الصيفية والشتوية أحياناً، وبعضها جاف وخاصة في الشمال والوسط.

هـ - هناك مجموعتان من الأنهار إضافة إلى الأنهار الرئيسية،

1 - مجموعة أنهار تصب في خليج عدن شمالاً، ومنها نهر دجهان، ونهر ديبلودامات، ونهر دودوبا.

2 - مجموعة أنهار تصب في المحيط الهندي، مثل نهر جرما، ونهر تود، ونهر بيوأوري.

و - وجود العديد من البحيرات (المالحة السبخية) التي ينتشر بعضها خاصة قرب الساحل بسبب تراجع مياه البحر أحياناً، وبسبب تكوّن المستنقعات الناجمة عن تجمع مياه الأنهار السابقة الذكر أحياناً أخرى مثل سبخات نهر شيلي وجوبا عند نهاية مجراهما ويوضح ذلك الخريطة (18).

3 - المناخ وعناصره:

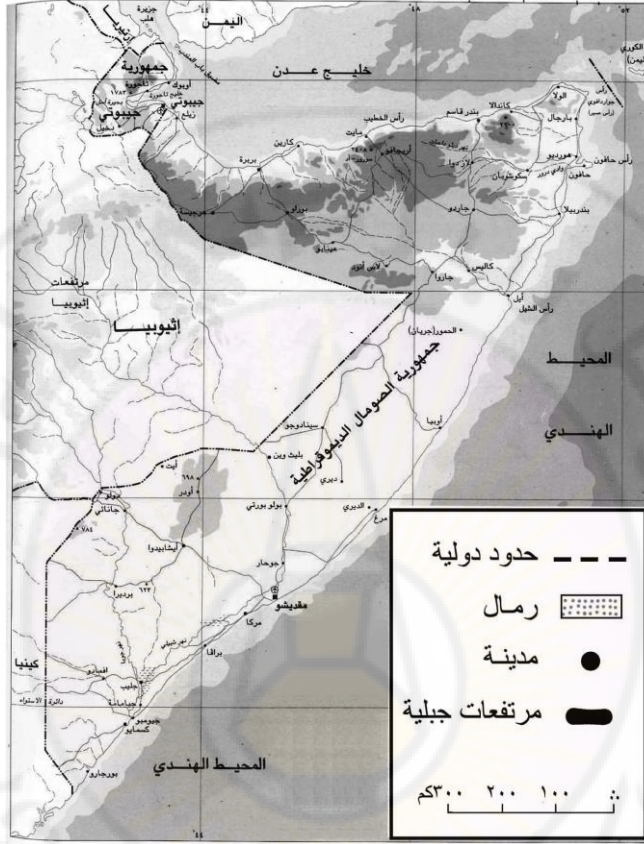
يتأثر مناخ الصومال بالعديد من العوامل الطبيعية:

أ - الامتداد الواسع من الشمال للجنوب ومن الشرق للغرب.

ب - الإشراف على واجهة بحرية واسعة، شمالاً خليج عدن وبحر العرب، وشرقاً المحيط الهندي.

ج - الامتداد على درجات عرض كبيرة منها، ما هو جنوب خط الاستواء وشماله وكذلك الأمر بالنسبة لخطوط الطول.

خريطة (18) الخصائص الطبيعية للصومال والقرن الإفريقي



د - وجود مساحات من الأراضي الصحراوية ذات المناخ الجاف وخاصة في القسم الجنوبي منه.

هـ - وجود مرتفعات جبلية في قسمه الشمالي، وسهلية في القسم الأوسط والجنوبي، وفي الصومال عدة فصول مناخية حسب موسم هطول الأمطار، وهي فصل دهر كثير الأمطار، وفصل جو قليل الأمطار، وفصل جيلان رياحه شتوية جافة، وفصل حاقاي شديد الحرارة شمالاً.

و - يصنف إقليم الصومال المناخي بأنه إقليم حار (مداري)⁽¹⁾ يشمل جيبوتي وأريتيريا أيضاً.

(1) د. علي موسى، جغرافية (مناخ 2)، مرجع سبق ذكره.

عناصر المناخ:

1 - درجة الحرارة: تتميز الحرارة في الصومال بأنها دافئة شتاءً، حيث لا تقل عن (18 °)، وتصل إلى (25 °)، بينما في الصيف ترتفع درجة الحرارة بشدة، وهي تتراوح بين (30 - 45 °) (1)(2).

2 - الأمطار: تسيطر على الصومال الأمطار الموسمية الصيفية بسبب هبوب الرياح الموسمية القادمة من الجنوب الغربي، تهب بموازاة الساحل الصومالي وتسبب هطول الأمطار، تزداد غزارة مع تعمقها في الداخل وخاصة في القسم الشمالي من البلاد، بسبب وجود المرتفعات الجبلية وترتفع كمية الأمطار الهائلة فوق الساحل الصومالي الشمالي، وخاصة على مدينة بربرة حيث بلغت كميتها (5.8سم)⁽³⁾ وهي تهطل في الخريف (17%)، و(46%) في الشتاء، و(23%) في الربيع، و(14%) في الصيف.

أما في الصحراء الصومالية فترتفع درجة الحرارة وتتراوح بين (40 - 45 °)، وهي نادرة الأمطار.

3 - الضغط الجوي والرياح: يسيطر على الصومال شتاءً مرتفع جوي يتسبب في هبوب الرياح نحو المنخفض الاستوائي، وهي الرياح الشمالية الشرقية، التي يطلق اسم الرياح التجارية. وهي الرياح المندفعة من المرتفع شبه المداري نحو الجنوب، أما صيفاً فتتأثر البلاد بالضغط المرتفع الذي يسيطر على المحيط الهندي، يتسبب بهبوب رياح جنوبية غربية تعرف بالرياح الموسمية الصيفية، تؤدي لهطول الأمطار الغزيرة فوق الصومال والقرن الأفريقي عامة، كما تهب من وسط الصحراء الصومالية رياح غربية وجنوبية على المدن الداخلية والساحلية.

(1) د. جودة حسين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية المكتب الجامعي الإسكندرية، 1998م، ص238.

(2) د. علي موسى، المرجع السابق، ص443.

(3) د. علي موسى، أقاليم العالم المناخية، المرجع السابق، ص444.

4 - الأقاليم المناخية:

أ - الإقليم الحار الموسمي (المداري الموسمي): أمطاره ضعيفة بسبب الرياح الجنوبية الغربية التي تسير على نحوٍ موازٍ لساحل الصومال المطل على المحيط الهندي، ويؤدي ذلك لهطل الأمطار في المنطقة الساحلية، ولكنها ليست غزيرة، بينما في الساحل الشمالي المطل على خليج عدن فتصل كميات الأمطار الهائلة إلى (5.8 سم في مدينة بربرة)⁽¹⁾، بسبب قدوم الرياح التجارية ذات المنشأ القاري، ولكنها تحمل نسبة من الرطوبة لدى مرورها فوق البحر الأحمر، أما عن درجة الحرارة فإنها تتراوح بين (25 - 30 °C).

ب - الإقليم الحار المداري: وهو يقع إلى الجنوب من مدار السرطان، ويشمل القرن الإفريقي بما فيه قسم الصومال، شتاؤه دافئ وحرارته بين (18 - 25 °C)، وصيفه حار، أمطاره موسمية خفيفة.

ج - الإقليم الصحراوي: هو إقليم حار وجاف، درجة حرارته بين (45 - 50 °C) أمطاره قليلة ونادرة لا تتجاوز (0.3 سم)⁽²⁾.

5 - المياه:

أ - الموارد المائية التقليدية: تتكون من المياه السطحية والجوفية، تشمل مياه الأمطار الهائلة، ومياه الأنهار التي تم الحديث عنها سابقاً، وهي نهر الشبيلي، ونهر جوبا، جنوباً، على نحوٍ خاص وتبلغ كمية المياه السطحية (8160 مليون م³)، أما المياه الجوفية فتبلغ (3300 مليون م³)، تتكون من الينابيع والبحيرات والحفر المائية الطبيعية والآبار، ومجموع عام قدره (11460 مليون م³).

ب - الموارد المائية غير التقليدية: تشمل مياه تحلية مياه البحر وتقدر كميتها بـ (1 مليون م³).

(1) نفس المرجع السابق.

(2) د. علي موسى، أقاليم العالم المناخية، المرجع السابق، ص 444.

6 - التربة:

- 1 - التربة الحمراء في المنطقة الشمالية وخاصة في سفوح الجبال.
- 2 - التربة الفيضية اللحية، وتتركز حول ضفاف الأنهار في الجنوب.
- 3 - التربة الرملية، وتكون قاحلة منفذة للمياه وتظهر في الصحراء الصومالية.
- 4 - تربة السهول الساحلية الصالحة للزراعة.
- 5 - التربة السوداء في الوسط والجنوب، وهي تربة نجمت عن تفكك الصخور البازلتية ذات الاندفاعات البركانية.

7 - النباتات والحيوانات:

أ - الحياة النباتية: ولها عدة أنواع:

- 1 - أعشاب المناطق الملحية (وهي نباتات قصيرة وفقيرة ومتفرقة).
- 2 - أعشاب المناطق الرعوية، وتشمل الحشائش الرعوية التي تنمو في أعقاب الهطولات المطرية، وتستخدم مراعي للثروة الحيوانية.
- 3 - النباتات الشجرية: تشمل الأشجار التي تنمو على سفوح الجبال وفي أعلاها، مثل شجرة الأرز، وكذلك شجرة اللبان وهي من أهم الأشجار في الصومال ذات الشهرة العالمية بها، حيث تنتج نحو (66%) من اللبان في العالم، وتنمو خاصة في المنطقة الشمالية الجنوبية بسبب ملائمة المناخ لنموها.
- 4 - النباتات الصحراوية: وهي نباتات شوكية وصباريات تنمو في المناطق الصحراوية.

ب - الحيوانات البرية: وتشمل:

- 1 - آكلات اللحوم: وتشمل الضباع والفهود والذئاب.
- 2 - آكلات العشب: مثل الأرانب وابن آوى.
- 3 - الزواحف: مثل العقارب والأفاعي.
- 4 - الطيور: مثل الدوري والطيور الجارحة في المناطق الجبلية.

ثانياً: الحياة البشرية

1 - أصل السكان وتكوينهم العرقي:

يؤلف الصوماليون (85%) من مجموع السكان، وأغلبهم من العرب، وينتمون إلى مجموعات البانتو، والبناديرون، والبارادانيون، والباجانو، وهم أفارقة، كذلك أعداد من السكان ذو أصول فارسية وهندية، وإيطالية وهم بقايا الأوروبيين الذين جاءوا مع الاحتلال الإيطالي لقسم من الأراضي، سمي «الصومال الإيطالي». بالإضافة إلى العديد من البريطانيين.

ويتألف المجتمع الصومالي من عدة قبائل، وهي تشمل: قبائل العيس، والذرد، والهوية، والدر، والرحاتون، والتوني، وقبائل الجالا.

واللغة الصومالية هي اللغة الرسمية في البلاد، وهي نوع من اللغات الإفريقية الآسيوية وهي لغة عفار، التي يتكلم بها أهل أثيوبيا وأرتيريا وجيبوتي «لغة أوريو».

2 - الخصائص الديموغرافية:

أ - ازدياد عدد السكان:

بلغ عدد سكان الصومال عام 2005م (7.114.431) نسمة⁽¹⁾ وعام 2011م (9.926 مليون) نسمة⁽²⁾، ومن المتوقع أن يصل عددهم عام 2025م (12.685 مليون) نسمة، وعام 2050م (22.675 مليون) نسمة إذا بقي معدل النمو الطبيعي للسكان على ما هو عليه الآن، ويتأثر تقدم عدد السكان بعدة عوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية، ويصعب إجراء التعداد حالياً بسبب كثرة الفارين من الحرب الأهلية، وازدياد الترحال للبدو، والجوع.

(1) د. قاسم الربداوي، المرجع في المشكلة السكانية وأبعادها التنموية، كتاب منشورات جامعة دمشق، عام 2013 - 2014م، ص 126.

(2) جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، نشرة خاصة، عام 2011م، ص 67.
- تم ذكر تطور عدد السكان أعوام 2005 - 2050م وهي من الإحصائيات المتوفرة.

حيث بلغ معدل النمو الطبيعي للسكان عام 2010م (24 بالآلف)، أما في عام 2011م، فقد وصل معدل المواليد الخام إلى (42.7 بالآلف)، ومعدل الوفيات (14.9 بالآلف)، ومعدل صافي النمو الطبيعي للسكان (27.8 بالآلف)، ويعود ارتفاع المعدل عما كان عليه عام 2010م بسبب ارتفاع نسبة الولادات، وعدم ضبط الخصوبة السكانية، ونتيجة للظروف التي مر بها الصومال رغم انخفاض مستوى المعيشة، والفقر، وانتشار ظاهرة الجوع وكثرة وفيات الأطفال الرضع وبلغت عام 2011م (105.6) مواليد لكل ألف من الأطفال الأحياء.

ب - التركيب العمري والنوعي:

يتوزع سكان الصومال على مختلف الفئات العمرية الرئيسية، حيث تبلغ نسبة السكان بين (0 - 14) سنة (44.7%) من مجموع السكان، وسبب ذلك هو ارتفاع معدلات الولادة، الناجمة عن الخصوبة السكانية العالية وعدم تخطيط حجم الأسرة.

أما الفئة العمرية بين أعمار (25 - 49) سنة، فتبلغ نسبتها (52.9%) من مجموع السكان، ويعود هذا الارتفاع في الفئات العمرية الأولى إلى التزايد الطبيعي للسكان، أما الفئة العمرية أكثر من (65) سنة فتصل نسبة السكان فيها إلى (2.4%)، وسبب ذلك هو انخفاض العمر الوسيط للسكان، وارتفاع نسبة الوفيات عند كبار السن، ويعود ذلك إلى نقص الغذاء وانتشار الفقر والجوع وقلة الخدمات الصحية المقدمة لكبار السن.

أما عن التركيب النوعي للسكان فإنه يبلغ (95.5) للذكور مقابل كل (100) أنثى، وسبب هذا الانخفاض الحرب الأهلية الصومالية التي أودت بحياة الكثيرين من الشباب، وهجرة قسم آخر إلى خارج البلاد...

ج - التركيب المهني للسكان:

يتوزع العاملون في الصومال على المهن التالية:

- 1 - أصحاب المهن الفنية والعملية بنسبة (4.4%).
- 2 - المشتغلون بأعمال الكتابة بنسبة (5.3%).
- 3 - المشتغلون بالبيع والخدمات بنسبة (15.5%).

- 4 - العاملون في القطاع الزراعي بنسبة (35.5%).
- 5 - العاملون في الصيد البحري بنسبة (9.5%).
- 6 - العاملون في الإنتاج الصناعي بنسبة (6.4%).
- 7 - عاطلون عن العمل بنسبة (23.4%).

3 - التوزيع الجغرافي للسكان:

يتأثر التوزيع الجغرافي للسكان بعدة عوامل طبيعية واقتصادية واجتماعية:

- أ - **العوامل الطبيعية:** تُعدُّ المنطقة الشمالية من الصومال ذات الجبال المرتفعة، مع الهضبة التي تشغل مساحة كبيرة من شمال البلاد منطقة فقر سكاني، وكذلك الأمر بالنسبة للمنطقة الوسطى والجنوبية حيث تكثر الوعورة الشديدة، مع الكثبان الرملية وتعد وسط الصحراء الصومالية منطقة ثابتة للاستقرار البشري.
- فيما تعد المنطقة الساحلية المطلة على خليج عدن شمالاً، وشرقاً على المحيط الهندي أكثر المناطق كثافة سكانية بسبب ملائمة الظروف الطبيعية للاستقرار من حيث التربة الخصبة، والمناخ الملائم، وتوفر المياه في نهر الشيلبي ونهر جوبا.
- وهذا ما يفسر انتشار المدن في تلك المناطق.
- ب - **العوامل الاقتصادية:** تشمل توفر المنشآت الصناعية والاقتصادية العديدة، حول المدن خاصة والمراكز الحضرية الأخرى، وانتشار حرفة الزراعة في المناطق الساحلية، وعلى ضفاف الأنهار السابقة الذكر وكذلك ممارسة حرفة التجارة في المدن وتعد هذه العوامل مناطق كثافة سكانية كبيرة.
- ج - **العوامل الاجتماعية:** تتضمن انتشار المؤسسات التعليمية من جامعات ومدارس ومؤسسات تعليمية عديدة في المدن، وكذلك توفر الخدمات الصحية في المدن والمراكز الحضرية الأخرى التي تعد مناطق كثافة سكانية، مثل مقديشو وكسمايو وغيرها من المدن.
- د - **العوامل التاريخية:** تعد المدن الرئيسية في الصومال ذات العمق التاريخي مناطق كثافة سكانية كبيرة مثل العاصمة وغيرها من المدن.

4 - الكثافة السكانية:

بلغت الكثافة العامة للسكان في الصومال عام 2008م (11.15 نسمة/كم²)⁽¹⁾ وهي كثافة متبدلة بسبب ازدياد عدد السكان، وتأتي قلتها نتيجة لاتساع مساحة الصومال.

كما يتوزع السكان في المدن كما يلي:

أ - مقديشو: يقدر عدد سكانها (1.5 مليون) نسمة، وتحتوي أكبر كتلة سكانية كونها العاصمة، وهي المركز الإداري والاقتصادي والصناعي الرئيسي.

ب - كسمايو: يقدر عدد سكانها بحوالي (250 ألف) نسمة، وهي مدينة ساحلية جاذبة للسكان وحركة التجارة البحرية.

ج - هوبيو: مدينة ساحلية تطل على المحيط الهندي يقدر عدد سكانها بـ (130 ألف) نسمة.

د - بندربيل: تقع على الساحل الشرقي للصومال ويقدر عدد سكانها بحوالي (100 ألف) نسمة.

هـ - حافون: مدينة على ساحل المحيط الهندي ويقدر عدد سكانها بحوالي (100 ألف) نسمة.

و - بربرة: مدينة تقع على ساحل خليج عدن شمالاً ويقدر عدد سكانها بـ (150 ألف) نسمة وهي ميناء مهم.

ز - غالكاسيو: مدينة داخلية يقدر عدد سكانها بحوالي (100 ألف) نسمة.

ح - بندر قاسم: ميناء صومالي يطل شمالاً على خليج عدن، ويقدر عدد سكانها بحوالي (75 ألف) نسمة.

ط - مركه: مدينة ساحلية شرقية تشرف على المحيط الهندي يقدر عدد سكانها بحوالي (150 ألف) نسمة.

ي - هرجيسه: مدينة داخلية تقع في القسم الشمالي من الصومال، ويقدر عدد سكانها بـ (300 ألف) نسمة، وهي مركز إداري واقتصادي واجتماعي مهم.

(1) د. قاسم الربداوي، المرجع في المشكلة السكانية وأبعادها التنموية، مرجع سبق ذكره، ص 275.

4 - حركة الهجرة والتنقل السكاني:

أ - الهجرة الداخلية:

تعد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن هي أقدم أنواع الهجرات، في الصومال واستقبلت المدن الصومالية وخاصة الساحلية منها أعداداً كبيرة من المهاجرين من أنحاء الريف مثل مقديشو، وبربرة، وكسمايو، وهوبيوة، وحافون، وبندر قاسم، وذلك بسبب العوامل الدافعة من الريف مثل القحط وسوء المواسم الزراعية، وعدم وجود خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة، وعوامل جاذبة في المدن حيث يتوفر العمل في القطاع الصناعي والتجاري والخدمي، أدى هذا إلى زيادة سكان تلك المدن ونقص في سكان الريف.

ب - الهجرة الخارجية:

وتقسم إلى قسمين:

1 - هجرة مغادرة: حيث أدت الحرب الأهلية الصومالية إلى مغادرة مئات الآلاف من السكان الصومال، إلى البلدان المجاورة، كما غادرها قسم منهم طلباً للعمل في البلدان العربية مثل السودان - ومصر وليبيا، والجزائر، وإلى السعودية، وبلدان الخليج، وقسم آخر غادر إلى أوروبا.

2 - الهجرة الوافدة: وهي هجرة محدودة إلى بلد يعاني من مشكلات الحرب الداخلية، والفقر، والجوع، وانتشار الأمراض، ورغم ذلك استقبل الصومال أعداداً من المهاجرين الأفارقة من الحبشة وكينيا والسودان.

3 - حركة السكان اليومية: تشهد المدن الصومالية يومياً حركة نقل سكانية في أنحاء الريف ومحيط المدن إليها صباحاً والعودة مساءً بسبب العمل والتسوق والزيرة وخاصة المدن الساحلية مثل مقديشو وكسمايو وغيرها.

5 - الخصائص الاجتماعية:

أ - الوضع التعليمي:

يعاني الصومال من مشكلات اجتماعية عديدة، بسبب الفقر وقلة الموارد، والحرب الداخلية التي مضى عليها عشرات السنين وانعكس ذلك على انخفاض المستوى التعليمي

حيث تنتشر الأمية بين السكان، فقد بلغت نسبتها عام 2001م (37.8%) من مجموع السكان لذوي الأعمار (15 سنة) فما فوق وقلة عدد المدارس، والجامعات، وانخفاض عدد المدرسين والطلاب.

ب - الوضع الصحي:

يعاني الصومال من مشكلات صحية عديدة مثل انتشار الأمراض حتى بلغ عدد مرضى السل عام 2009م (11271) مريضاً، وعدد حالات نقص المناعة المكتسب الإيدز بنفس العام (34000) شخص بالإضافة إلى ارتفاع نسبة وفيات الكبار والأطفال بسبب نقص الرعاية الصحية وقلة عدد الأطباء والمشافى.

ج - مشكلة الفقر السكاني وحجم القوة العاملة:

يعاني الصومال مشكلات الفقر والبطالة بسبب زيادة عدد السكان، وقلة مجالات العمل، وقلة الموارد الطبيعية، وقد بلغ حجم القوة البشرية عام 2010م (3.627 مليون) نسمة فهم (59.2%) ذكور، و(40.8%) إناث.

6 - أنماط حياة السكان:

تعد حرفة الرعي المهنة الرئيسية للسكان حيث يمارسها (74%)⁽¹⁾ منهم، وترتفع النسبة في القسم الشمالي من الصومال حيث تبلغ (85%)، بينما تصل في الجنوب إلى (66%)، وذلك بسبب سيطرة الإقليم الطبيعي الجغرافي الرعوي شمالاً، بينما ترتفع نسبة الأراضي الزراعية جنوباً نتيجة لوجود نهر الشبيلي، وجوبا. ويقطن نسبة كبيرة من الرعاة في المناطق الريفية أي بدو مستقرين بينما تبلغ نسبة سكان المدن والمراكز الحضرية (26%) من مجموع السكان.

(1) د. جودة حسين جودة، جغرافية أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 240.

ثالثاً: الواقع الاقتصادي

1 - الزراعة ومقوماتها:

أ - مقومات الزراعة:

- 1 - سيطرة المناخ المداري الجاف الصحراوي في أغلب أوقات السنة وعلى أغلب الأراضي والمناطق في الوسط والشمال.
- 2 - وجود مساحات واسعة من الأراضي الصحراوية والوعرة في الوسط والجنوب.
- 3 - فقر الترب الزراعية بالمخصبات وخاصة في الشمال والوسط.
- 4 - انتشار المستنقعات والسبخات الملحية في الداخل وبعض المناطق الساحلية.
- 5 - قلة كميات الأمطار الهائلة وأكثرها موسمية صيفية.
- 6 - قلة رؤوس الأموال الموظفة في التنمية الزراعية.
- 7 - إصابة الإنتاج الزراعي في بعض السنوات بالآفات الزراعية.

ب - الإنتاج الزراعي:

- يتوزع الإنتاج الزراعي بين عدة مناطق جغرافية في الصومال، كما يلي:
- 1 - منطقة الزراعة المطرية: التي تعتمد على مياه الأمطار، وخاصة على طول السواحل الشرقية للمحيط الهندي والشمالية لخليج عدن.. ومن أهم إنتاجها:
 - الحبوب وخاصة القمح، وكمية إنتاجه تقدر بـ (650 ألف) طن، والذرة الرفيعة بإنتاج قدره (180 ألف) طن، وكذلك الذرة الشامية (99 ألف) طن عام 2018م.
 - 2 - منطقة الزراعة بالري الطبيعي والسييل الفيضي: بواسطة مياه أنهار جوبا والشبيلي، وديلواخت، حيث تزرع الخضار ومن أهمها الطماطم (البندورة) بكمية إنتاج قدره (35 ألف) طن عام 2018م، وكذلك الفول السوداني (114 ألف) طن، والقطن طويلة التيلة (312 ألف) طن، وقصب السكر (97 ألف) طن.

وهناك أيضاً (25 ألف) فدان يزرع فيها أشجار الحمضيات مثل: البرتقال والليمون وشجرة المانغو والنخيل في المناطق الصحراوية، وأشجار الموز الذي يزرع في (220) مزرعة، وكبيري، ويعد أهم صادرات الصومال حيث يؤلف (65%) من إجمالي عائدات المواد المصدرة.

3 - منطقة الزراعة بالري الصناعي: حيث يتم ضخ المياه من الأنهار والآبار، وتشتهر بزراعة الخضار والفواكه والأشجار المثمرة.

2 - الرعي والثروة الحيوانية:

يهتم الصوماليون بتربية الثروة الحيوانية، مثل:

أ - الإبل: يقدر عدد رؤوس الإبل بـ (5.5 مليون) رأس، وتقدر ملكية الأسرة الواحدة بين (10 - 100) رأس من الإبل، ولكن بعض العائلات الفقيرة لا تملك شيئاً.

ب - المواشي: حيث يقدر عدد رؤوس الأغنام بـ (11 مليون) رأس، و (17 مليون) رأس ماعز، أما الأبقار فيقدر عددها بـ (3 مليون) رأس، وهي تربي في المناطق الريفية أو المزارع البعيدة عن المدن.

وتواجه حرفة الرعي العديد من المشكلات وهي الآتية:

- 1 - مشكلة الجفاف واتساع المناطق الصحراوية.
- 2 - مشكلة تنذبذبات الأمطار الهائلة بين نسبة وأخرى وفصل آخر.
- 3 - مشكلة الرعي الجائر تؤدي إلى القضاء على الغطاء النباتي.
- 4 - مشكلة وجود ذبابة تسي تسي التي تؤدي إلى هلاك الكثير من الحيوانات الرعوية وإصابة أغلبها بمرض النوم.

ج - صيد الأسماك: تعد حرفة صيد الأسماك مهنة الكثير من السكان، ومما يساعد على ذلك لإطلال على واجهات بحرية واسعة شمالاً نحو خليج عدن وبحر العرب، وشرقاً على المحيط الهندي، بالإضافة لوجود نهري شبيلي وجوبا، وقد بلغت كمية الإنتاج (6 آلاف) طن عام 2013م، وخاصة في رأس كورني، وهو من نوع سمك التوننا إضافة إلى 15 ألف طن من أنواع السمك الأخرى.

د - لحوم الدواجن: بلغت كمية لحوم الدواجن (390) طن عام 2008م، ومن مادة البيض (1450) طن.

3 - الصناعة:

تتميز الصناعات الصومالية بأنها خفيفة وبسيطة، ومعظمها استهلاكي، مثل الصناعات الغذائية، والنسجية، وصناعات استخراجية، وهي تواجه العديد من المعوقات الآتية:

- أ - معوقات فنية وقلة الخبرات اللازمة لإنشاء وتجديد الصناعات.
- ب - نقص رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة، بسبب ضعف الإمكانيات المحلية.
- ج - نقص الدراسات اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد الطبيعية والثروات الباطنية.
- د - الحرب الأهلية التي تعرضت لها الصومال أدت إلى تدمير الكثير من أماكن تركيز الصناعة.
- هـ - عدم وضع خطط سنوية أو خمسية ناجمة عن تحديث هذا القطاع المهم.
- و - تركيز الصناعات القائمة البسيطة في بعض المدن وخاصة الرئيسية.
- ز - اعتماد أغلب الصناعات الصومالية على الصناعات التقليدية.

4 - الثروة الباطنية:

- بلغت كمية إنتاج النفط الخام (5 آلاف) برميل مكافئ في اليوم عام 2009م⁽¹⁾، وهي نسبة ضئيلة لا تكفي لتغطية الحاجة، لذلك فإن الصومال يستورد حاجته من النفط والغاز.
- بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية عام 2009م (324 جيجا) واط ساعي.
- بلغ لاستهلاك من الطاقة (5 آلاف) برميل نفط مكافئ يومياً.
- بلغت كمية الاستهلاك من الغازولين (1000) برميل في اليوم.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص68.

5 - الصناعات:

- يتميز القطاع الصناعي الصومالي بالضعف بسبب وجود المشكلات السابقة الذكر بالإضافة إلى وصف الاستثمار الصناعي، وقلة الموارد وأهم الصناعات هي:
- أ - الصناعات الغذائية: وتشمل صناعة اللحوم المعلبة، في مدينة كسمايو وصناعة الحلوى في المدن، بالإضافة لصناعة المعكرونة وطحن الحبوب وصناعة السكر حيث أنشأ أول مصنع عام 1919م، وبلغت كمية الإنتاج (600 طن) من السكر.
- ب - صناعة الكحول والصابون، وبعض الأدوية.
- ج - صناعة مواد البناء وتشمل الإسمنت، والدهانات، والسيراميك، والبلاط.
- د - تصنع الجبال من ورق الموز وهي من الصناعات الرائجة في البلاد بسبب انتشار زراعته وخاصة في بلدة مركا.

6 - النقل والمواصلات:

أ - الطرق البرية:

- يبلغ طولها (221000 كم)، وهي موزعة على شبكة تربط المدن الرئيسية والفرعية والطرق الدولية التي تربط الصومال بالدول المجاورة، كما يلي:
- 1 - الطريق الساحلي الشمالي من زيلغ غرباً إلى كاندلا شرقاً بطول (900 كم).
 - 2 - الطريق الساحلي الشرقي بطول (1850 كم).
 - 3 - الطريق الداخلي مقديشو إلى بول بورتى وبلت وين بطول (250 كم).
 - 4 - مجموعة طرق داخلية تربط مدن الساحل الشمالي والشرقي.
 - 5 - الطرق الدولية: وهي طريق من زيلغ إلى جيبوتي بطول (100 كم). وطريق من مقديشو إلى أثيوبيا وكينيا.

ب - النقل البحري:

هنالك العديد من الموانئ البحرية على الشاطئ الشرقي للصومال المطلة على المحيط الهندي، وهي ذات أهمية اقتصادية للاستيراد والتصدير، ومحطات الاستراحات السفلى العابرة، وكذلك لمدن المطلة على خليج عدن.

ومن هذه الموانئ مقديشو، وكسمايو، ومركه، ويندرييلا، وحافون، وهويبو على المحيط الهندي وبربرة، وبندر قاسم، وزيلع على خليج عدن.

ج - النقل الجوي:

في الصومال العديد من القارات المدنية الداخلية البسيطة ولكن أهمها مطار مقديشو الدولي وهناك عدة مطارات أخرى ثانوية في المدن الساحلية. ويوضح ذلك الخريطة (19) توزعها الجغرافي.

د - قطاع الاتصالات:

بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة (100 ألف) خط⁽¹⁾، وعدد مشتركى الهاتف المحمول (641 ألف) مشترك، وعدد مشتركى الانترنت (9 آلاف) مشترك.

7 - التجارة:

أما عن حركة التجارة فهي تشمل:

أ - الصادرات: بلغت قيمة الصادرات عام 2008م (417 مليون) دولار، وتركزت في المواد الخام المعدنية، وبعض المنتجات الزراعية أو المنسوجات التقليدية إلى الدول العربية والأجنبية، وكذلك المواشي الحية، والموز، واللحوم والجلود والأغذية، وهي تؤلف حوالي (90%) من إجمالي الصادرات.

ب - الواردات: بلغت قيمة الواردات عام 2008م (1025 مليون) دولار وكان أغلبها مواد غذائية، وصناعات معدنية، وآلات ميكانيكية وأدوات كهربائية.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الشكل رقم (19) طرق المواصلات في جمهورية الصومال



الفصل الثاني

جمهورية جيبوتي

تعد جمهورية جيبوتي إحدى بلدان إقليم القرن الإفريقي العربي، وقد سكنها العديد من القبائل العربية السامية الوافدة بعد هجرتها من القسم الآسيوي العربي، منذ آلاف السنين وذلك بسبب ملائمة الأحوال الطبيعية والاستقرار البشري، من حيث توفر المياه والتربة الصالحة للزراعة، والمناخ الملائم، وتعزز ذلك في أثناء الفتوحات العربية الإسلامية للقارة الإفريقية، كما خضعت جيبوتي للاستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عشر، والقرن العشرين، وكان يطلق عليها اسم "الصومال الفرنسي" نسبة إلى الصومال البلد المجاور الذي تم اقتسامه بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وقد حصلت على الاستقلال بتاريخ 1977/6/27م⁽¹⁾، وانضمت إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 1977/9/4، أما عملتها النقدية فهي في الفرنك الجيبوتي، وفيما يلي دراسة تفصيلية عنها.

أولاً: الخصائص العامة والطبيعية

1 - الخصائص العامة:

أ - الموقع:

1 - الموقع الفلكي: تقع جمهورية جيبوتي بين دائرتي عرض (9° 10' - 7° 12' °) شمالاً وبين خطي طول (8° 41' - 5° 43' °) شرقاً، ويوضح ذلك الخريطة (20).

2 - الموقع الجغرافي: يعد الموقع الجغرافي لجمهورية جيبوتي على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لما يجاورها من بلدان وذلك من خلال ما يلي:

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص43.

خريطة (20) موقع جمهورية جيبوتي وحدودها



أ - إشرافها على مضيق باب المندب من جهة الغرب، مما منح موقعها أهمية استراتيجية، وكان ذلك خلال العصور السابقة وصولاً للعصر الحديث، وخاصة مع ازدياد حركة مرور السفن عبر المضيق المذكور.

ب - إشرافها على خليج تاجورة وعلى خليج عدن الذي يتعمق في اليابسة بما يقارب نصف البلاد. مما يجعل السفن تدخل عبره وصولاً إلى البر لجيبوتي.

ج - تعد جيبوتي منفذ أثيوبيا إلى البحر الأحمر، وخليج عدن، مما أعطاه أهمية كبرى أيضاً.

د - يعد موقعها مهم بالنسبة للوصول وخاصة للتوجه نحو الشمال الشرقي الإفريقي، مما جعلها في مرمى أهداف الاستعمار الفرنسي وأطماعه؛ لأنه من خلالها يكون الاطلاع نحو القارة الإفريقية كافة.

ب - الموضع:

يتميز موضع جيبوتي بالتنوع التضريسي في مظاهر السطح، واحتوائها على منطقة جبلية، وأخرى سهلية، وتتميز بكثرة السبخات الملحية الناجمة عن تعمق مياه خليج ناجورة في الأرض اليابسة، وتراجع مياه البحر، مما أدى لتكوينها.

ج - الحدود المساحة:

يحدُّ جمهورية جيبوتي من الشمال أرتيريا، ومن الشمال الغربي والغرب والجنوب الغربي أثيوبيا، ومن الجنوب الشرقي الصومال، ومن الشرق خليج عدن، وتبلغ مساحتها (23 ألف كم²)، وطول شواطئها (800 كم).

2 - الخصائص الطبيعية:

أ - التركيب الجيولوجي:

1 - صخور ما قبل الكامبري: تستند أراضي جيبوتي على قاعدة صخرية صلبة، تمثل (الدرع العربي) خاصة أنها بداية الحافة الغربية لمنطقة الصدع الإفريقي الآسيوي، قاومت قوة الصدع ولا تظهر صخور ما قبل الكامبري إلا من خلال التوضعات البازلتية الناجمة عن الانفجاعات البركانية التي غطت مساحة كبيرة من البلاد.

2 - صخور الزمن الجيولوجي الأول: تظهر في عدة مناطق، وخاصة في جبل

موسى، وفي الحافة الشرقية المطلة على البحر في خليج تاجورة.

3 - صخور الزمن الجيولوجي الثاني: توضع هذه الصخور نتيجة لطغيان البحر على

اليابسة تارة وتراجعها تارة أخرى، وتظهر في الهضبة الشمالية من البلاد. وفي جبل

موسى وتتكون من صخور الجوّاري والكريتاسي والترياسي على نحوٍ رئيس.

4 - صخور الزمن الجيولوجي الثالث: وهي تتضمن صخور الأيوسينو الميوسين

والبليوسين، والبلايستوسين وتكونت نتيجة للحركات التكتونية الباطنية، وتظهر في

الهضبة الشمالية، وفي الحافة الشرقية المطلة على خليج تاجورة وباب المنذب.

5 - توضعات الزمن الجيولوجي الرابع: تظهر هذه التوضعات في الآونة الأخيرة

التي تكونت بفعل حركة الطغيان البحري على اليابسة كما تألفت في تلك الفترة

البحيرات الملحية والسبخات.

ب - مظاهر السطح (التضاريس):

يبدأ خط الساحل ابتداءً من الشمال المطل على مضيق باب المنذب في البحر

الأحمر، وهو في البداية قليل التعاريج قرب جزيرة دميرة، ويتجه جنوباً إلى (رأس سيان)

ويستمر نحو الجنوب إلى (رأس بير)، ثم يتجه نحو الغرب ليكون الأطراف الشمالية

لخليج تاجورة، ويكون هنا متعرجاً بسبب مقاومة الصخور لعمليات الحث المائي مما

تسببه الأمواج، ثم ينحرف نحو الجنوب، ويعود للاتجاه نحو الشرق بعد تعمق خليج

تاجورة في اليابسة وسط البلاد، ويستمر بذلك حتى رأس (عبرو) ثم يتجه شرقاً إلى مدينة

جيبوتي، وينحرف نحو الجنوب الشرقي حتى الساحل الصومالي.

ج - السهول الساحلية:

يقع السهل الساحلي بين المرتفعات الساحلية وخط الساحل، ويكون مليئاً

بالمستنقعات المالحة، التي يسببها تراجع مياه البحر، تتحول إلى سبخات جافة مثل سبخة

دعان، وهاس هجرة علي، ومن السهول الأخرى سهل (سديا) وفي الجنوب سهل جيبوتي.

- **خليج تاجورة:** وهو عبارة عن لسان بحري بتعمق في اليابسة نحو الغرب، وكان تكوّنه في الزمن الجيولوجي الثاني، وهو امتداد الخليج عدن، ويزداد عرضاً كلما اتجهنا نحو الشرق، وتخلله بعض الرؤوس التي اسبق ذكرها.

د - الإقليم الجبلي:

يشمل شمال البلاد بالإضافة إلى وجود مجموعة من الجبال ذات الوعورة الشديدة، الناجمة عن الحركات الباطنية خلال الزمن الجيولوجي الأول والثاني، وأعلىها جبل موسى الذي يبلغ ارتفاعه (2063م)، بينما تتحدر أراضي الهضبة نحو الجنوب لتصل إلى (1600م)، وجبل تاجورة (1783م)، وجبل عبيدا (1703م)، كما غطت قسماً كبيراً من أراضيها توضعات بركانية ترافقت مع الحركات الباطنية، التي نجم عنها تكوين تلك الجبال، وكذلك تكوّنت البحيرات الملحية مثل بحيرة العسل التي تنخفض عن مستوى سطح البحر بـ (155م)، بالإضافة إلى كثرة السبخات الملحية في الشمال والشمال الغربي، مثل سبخة (دعان) (وإيدماني)، وهجرة علي، وفي الغرب سبخة (غولوتو) وقسم من بحيرة أبيه في الغرب، و يدخل قسم منها في أراضي أثيوبيا ويوضح ذلك الخريطة السابقة (20).

د - الهضبة الداخلية:

هي عبارة عن منطقة واسعة يتراوح ارتفاعها بين (400 - 600م)، وتتوضع خلف الجبال المذكورة أعلاه.

3 - المناخ:

أ - العوامل المؤثرة في المناخ:

يتأثر مناخ جيبوتي بالعديد من العوامل، هي:

- 1 - **الموقع الفلكي:** وهو الامتداد على عدد من درجات العرض وخطوط الطول.
- 2 - **وجود العديد من المرتفعات الجبلية** في مواجهة الرياح الموسمية الصيفية، والتجارية التي تؤدي لهطل كميات كبيرة من الأمطار.
- 3 - **تباين الضغوط الجوية**، التي تؤدي لهبوب الرياح التي تحمل معها الرطوبة والحرارة.

ب - عناصر المناخ:

1 - درجة الحرارة: ترتفع درجة الحرارة صيفاً إذ تصل درجاتها العظمى إلى (34.7 °) (1) وذلك بسبب سيطرة المناخ المداري الجاف على النسبة الأكبر من أراضيها أما شتاءً، فتبلغ درجة الحرارة الصغرى (24.7 °).

2 - الأمطار: تسيطر على المنطقة الأمطار الموسمية الصيفية التي تسببها الرياح القادمة من المحيط الهندي وبحر العرب، والقادمة على هيئة مخفضات جوية، أما الأمطار الشتوية فهي قليلة وذلك بسبب بُعد التأثيرات البحرية المتوسطة عن الوصول إلى المنطقة.

وتراوح كمية الأمطار الهائلة بين (600 - 800 ملم)، وخاصة في المنطقة الشرقية من البلاد.

أما عن الرطوبة فإنها تبلغ (61.9%) وخاصة في المنطقة الساحلية.

3 - الرياح: تهب على المنطقة رياح جنوبية شرقية صيفاً تسبب هطول الأمطار الموسمية، وشتاءً تهب رياح غربية قليلة السرعة والرطوبة، وكذلك رياح شمالية وشرقية قادمة من بحر العرب والبحر الأحمر، كما تهب صيفاً رياح جنوبية محملة بالغبار والأتربة، وتسبب أحياناً حجب الرؤية على الطرقات.

4 - الموارد المائية:

تصنف الموارد المائية إلى نوعين:

أ - الموارد المائية التقليدية: تشمل الموارد المائية السطحية (2) حيث تبلغ كميتها (200 مليون م³)، وتشمل مياه الأمطار والأودية ثم الموارد المائية الجوفية وتبلغ كميتها (50 مليون م³).

ب - الموارد المائية غير التقليدية: وتشمل مشاريع تحلية المياه أي تخليص المياه من الأملاح حيث تبلغ كميتها (0.2 مليون م³) ويكون مجموع الموارد المائية (250.2 مليون م³).

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص48.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية أيضاً الأمن الغذائي العربي عام 2010م، ص9.

5 - التربة:

تصنف الترب في جيبوتي لثلاثة أنواع هي:

- أ - التربة السبخية أو الملحية: وهي نوع من الترب تنتشر في المنطقة الساحلية الغربية نجمت عن جفاف المستنقعات وتبخر مياهها.
- ب - ترب المستنقعات: تنتشر في مناطق المستنقعات وتكثر فيها نسبة الأملاح.
- ج - الترب الطينية: ترب نجمت عن تفكك الصخور البازلتية الناجمة عن الاندفاعات البركانية في الوسط والجنوب.
- د - الترب اللحية: ترب نجمت عن عمليات الحت والنقل والترسيب، وتتركز في نهاية مجاري الأودية.

6 - الغطاء النباتي البري:

يتنوع الغطاء النباتي مثل الغابات التي تنتشر على سفوح الجبال والمرتفعات الشمالية، وفي الجنوب تنتشر في مناطق المستنقعات نباتات الحلفاء، والأعشاب والحشائش، بينما في المناطق الجنوبية الغربية تتوزع نباتات متفرقة وشوكيات. أما عن الحيوانات البرية فهناك آكلات اللحوم، وهي مثل الضباع والذئاب، مثل الأرنب البري وغيره بالإضافة إلى الطيور.

ثانياً: الحياة البشرية

1 - أصل السكان:

يمكن تصنيف سكان جيبوتي إلى ثلاثة أضعاف وهي:

أ - العرب: وهم سكان البلاد الأصليون الذين سكنوا هذه المنطقة منذ آلاف السنين، وهم من العرب الساميين الذين أقاموا في الساحل ثم انتقلوا نحو الداخل، وأغلبهم من القبائل اليمنية، بسبب وصولهم عبر مضيق باب المندب وقسم من العرب وصل في الفترة بين القرن العاشر، ومنتصف القرن الثالث عشر والميلادي عندما توغل النفوذ العربي والإسلامي في الساحل الجيبوتي والصومالي وعلى طول الساحل الشرقي الإفريقي ازداد عدد القبائل العربية في هذه المناطق، ومنها قبائل صومالية.

ب - الأفارقة: وهم من الوافدين من إفريقيا وخاصة من الدناقل، والأحباش، والعفارين، وقبائل البانتو.

ج - بعض الجماعات ذات الأصل الأوروبي والبرتغالي واليوناني، والآسيوي ونسبتهم قليلة.

2 - التركيب الديموغرافي:

أ - عدد السكان: كان عدد سكان جيبوتي عام 1960م (81200) نسمة⁽¹⁾، وأصبح عام 2009م (818 ألف) نسمة⁽²⁾، وحصلت تلك الزيادة بسبب ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان والبالغ (28 بالآلف) عام 2006م، بينما انخفض ذلك المعدل إلى (25 بالآلف) عام 2009م، بسبب التوجه نحو تنظيم الخصوبة السكانية، حيث وصل معدل الولادات إلى (39 بالآلف)، ومعدل الوفيات (14 بالآلف).

ب - التركيب العمري والنوعي: يتوزع سكان جيبوتي على مختلف الأعمار، وأكبرها هي الفئة العمرية بين أعمار (0 - 14) سنة حيث تبلغ نسبة السكان فيها (35.2%) من مجموع السكان بسبب ارتفاع نسبة الولادات، وبين أعمار (25 - 49) سنة،

(1) الأمم المتحدة، نشرة صادرة عام 2009م.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص43.

(60.7%) وللأعمار أكثر من (60 سنة)، تبلغ نسبتهم (4.1%)، وبسبب انخفاض هذه النسبة هو انخفاض العمر الوسطي للسكان وكثرة الوفيات عند هذه الفئة العمرية. أما عن التركيب النوعي للسكان فيه تبلغ (116.4) ذكور مقابل كل (100) أنثى، وسبب ذلك هو الهجرة الوافدة، وخاصة الشباب القادرين على العمل في مختلف المجالات.

ج - التوزيع الجغرافي للسكان: بلغت الكثافة العامة للسكان عام 2009م (45.4 نسمة/كم²)، يتوزعون بين المراكز الحضرية والريفية، والبدوية.

ويتأثر التوزيع الجغرافي للسكان بعدة عوامل طبيعية حيث ترتفع الكثافة في المناطق الساحلية والجنوبية وحيث تؤثر التربة الصالحة للزراعة والمياه، فيما تنخفض في المناطق المرتفعة والجبليّة، وكذلك العوامل البشرية والتاريخية حيث تعد المدن الساحلية التي كانت محطات لاستراحة السفن مناطق استقرار بشري.

أما العوامل الاقتصادية فتعد عامل استقرار مهم وخاصة حيث يتركز السكان في مناطق وجود الموارد الاقتصادية سواء كانت سطحية أم باطنية.

ويتوزع السكان في المدن الآتية:

1 - **جيبوتي:** هي العاصمة، ويصل عدد سكانها إلى حوالي 500 ألف نسمة، أو يقارب الـ 45% من مجموع السكان بسبب كونها عاصمة البلاد وتحوي على أكبر كتلة اقتصادية فيها.

2 - **تاجورة:** مدينة مهمة يعيش فيها حوالي 75 ألف نسمة.

3 - **دخيل:** من المدن المهمة في البلاد ويصل عدد السكان إلى 50 ألف نسمة.

3 - التركيب المهني للسكان:

يتوزع السكان العاملون في العديد من المهن، كما يلي:

أ - العاملون في القطاع الزراعي والصيد البحري بنسبة (39.5%).

ب - العاملون في الأعمال الكتابية بنسبة (6.1%).

ج - العاملون في قطاع الصناعة بنسبة (9%).

د - العاملون في قطاع النقل والمواصلات والخدمات بنسبة (14%).

هـ - العاطلون عن العمل بنسبة (31%).

4 - التركيب العرقي واللغوي:

يتكون التركيب العرقي في جيبوتي من مجموعتين، هما:

أ - العرب: وخاصة العمانيين واليمنيين والعرب الأفارقة.

ب - قومية العفر.

ج - القومية الصومالية، وتمثلها (قبيلة عيسى).

د - الأوروبيون، الفرنسيون والإيطاليون.

هـ - الأثيوبيون.

أما عن التركيب اللغوي، فإن اللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية، ولكن اللغة الصومالية هي الأكثر انتشاراً بين السكان، ثم تأتي لغة عفار، واللغة العربية التي يتحدث بها الكثيرون أيضاً.

5 - الهجرة وحركة تنقل السكان:

تصنف الهجرة في جيبوتي بنوعين هما الهجرة الخارجية الوافدة وسبق الحديث عنها وهي هجرات تاريخية ترافقت مع الفتوحات العربية الإسلامية لتلك البلاد حيث أقامت في المدن الساحلية وشملت القبائل العربية من اليمن، وهجرات وافدة من إفريقيا، ويضاف إلى ذلك هجرة حديثة وافدة من السودان والحبشة وكينيا والسودان، وذلك بقصد العمل وبالمقابل غادر جيبوتي العديد من المهاجرين إلى الصومال والسعودية والسودان، وهناك الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

6 - المتوسط العمري للسكان:

يقدر العمر المتوسط للفرد بـ (52.5) سنة عند الذكور (51.8)، وعند الإناث (54) سنة.

7 - متوسط حجم الأسرة:

بلغ متوسط حجم الأسرة (6.2) فرد، عام 2009م، ووصل عدد الأسر إلى (132 ألف) أسرة يتوزعون على مختلف أنحاء البلاد.

8 - القوى العاملة:

بلغت نسبة المشتغلين (45.4%) من الذكور، مقابل (32.4%) من الإناث، ووصل معدل البطالة إلى (54.6) ذكوراً مقابل (67.6%) إناثاً، وهي نسبة مرتفعة بسبب قلة مجالات العمل.

9 - الخصائص الاجتماعية:

أ - التعليم: بلغت نسبة الأمية في البلاد (50%) من السكان، وهي شبه مرتفعة بسبب الفقر، وعدم الرغبة في التعليم، من قبل السكان، بينما وصل عدد طلاب المدارس في مختلف المراحل التعليمية إلى (77.235) طالباً وطالبة، منهم (62.9%) ابتدائي، و(27.6%) إعدادياً، و(7.7%) ثانوياً، بينما بلغ عدد المدرسين (2857) مدرساً، وعدد طلاب الجامعة (1.134) طالب.

ب - القطاع الصحي: ازدياد الاهتمام بالقطاع الصحي رغم انتشار العديد من الأمراض بين السكان.

10 - أنماط الحياة السكان:

تبلغ نسبة الحضر (70.6%) من السكان يعيشون في المدن بينما تبلغ نسبة (29.4%) فيما بينهم البدو الذين يعتمدون على التنقل والترحال.

11 - المشكلات الاجتماعية:

تعاني جيبوتي من مشكلات اجتماعية عديدة منها وجود فجوة غذائية مدى بمقدار (0.3 مليار) دولار سنوياً، مما ينجم عنه نقص في الغذاء ومواجهة مشكلة الجوع وقد بلغت بين أعوام 1990 - 1992م، نسبة قدرها (60%) وبلغ مؤشرها (23%)، وأدى ذلك لارتفاع نسبة وفيات الأطفال عام 2008م إلى (10%) من المجموع العام لهم.

ثالثاً: الواقع الاقتصادي

1 - الزراعة:

تتأثر الزراعة بالعديد من العوامل الطبيعية من حيث مظاهر السطح والمناخ والمياه والتربة، فقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية في البلاد (1.71 مليون) هكتار، وتتركز في الوسط الجنوب وبها حوالي (50%) من القوى العاملة، وقد بلغ الإنتاج من الحبوب عام 2008م (10 آلاف) طن، ومن الخضراوات (1.250 مليون) طن وهي تهدف إلى تلبية الحاجة المحلية من ذلك الإنتاج.

2 - الرعي:

تهتم الكثير من القبائل البدوية برعي الأبقار والأغنام والماعز، أما الإبل فإنه يربى في المناطق الصحراوية، ويقدر عدد رؤوس الأبقار بحوالي (700 ألف) رأس، أما الأغنام فيقدر عدد رؤوسها بحوالي (1.5 مليون) رأس، وأما إنتاج الأسماك الذي يتم اصطياده من المناطق الساحلية فيقدر كمية بـ (260 طن) عام 2016م، بالإضافة إلى المداجن لتربية الدجاج.

3 - الثروة السمكية:

يعمل بها نسبة كبيرة من السكان، وذلك بسبب سهولة عملية الصيد، التي توفر لهم الغذاء المناسب ورخص التكاليف، ولكن ما زال بعضها يستخدم فيها الأساليب القديمة في الصيد، إلا أن الجهات العامة تعمل على تحديث أساليب الصيد بطرق جديد، بسبب أهمية هذا القطاع في زيادة الدخل الوطني. وقد بلغت كمية الأسماك التي جرى اصطيادها عام 2016م (260) طن. بالإضافة إلى تربية الدواجن التي نالت الاهتمام بسبب رواج تناول لحومها.

4 - الصناعة:

أ - **الصناعات الاستخراجية:** تشمل استخراج النفط والغاز من بعض المكامن والنحاس وبعض المعادن الأخرى.

ب - **الصناعات الخفيفة:** تشمل الصناعات الغذائية مثل صناعة الكونسروة لتعليب الخضار والفواكه، والصناعات النسيجية وصناعة الحلويات والألبسة - التقليدية القديمة والحديثة.

ج - **الصناعات التقليدية:** الصناعات المنزلية مثل تجفيف الخضار والفواكه والمنسوجات وأدوات الزينة، والعطور.

وتساهم الصناعة بنسبة قليلة من الدخل الوطني ولا تتجاوز (18%) فقط، وذلك بسبب ضعف القطاع الصناعي، الناجم عن نقص رؤوس الأموال الموظفة فيه، وقد بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية عام 2009م (339) جيغا واط ساعي، وبلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (208) برميل مكثف مكافئ.

5 - السياحة:

تساهم السياحة بنسبة قليلة بالدخل المحلي وتقدر نسبتها بحوالي 22% وتعمل الخطط الاقتصادية على الاهتمام بهذا القطاع الهام، ومما يساعد على ذلك المقومات الطبيعية والبشرية والتاريخية المساعدة على ذلك، وقد بلغ عدد السياح الوافدين إلى جيبوتي عام 2009م (58 ألف)⁽¹⁾ سائح، ويتم تحديث هذا القطاع السياحي، وإنشاء معاهد للفندقة والترويج السياحي.

6 - التجارة والنقل والمواصلات:

أ - التجارة:

بلغ الناتج المحلي عام 2008م (617 مليون) دولار، ووصل نصيب الفرد إلى (754) دولار سنوياً.

أما عن الصادرات فهي: المنتجات الزراعية، جلود الحيوانات الرعوية والنفط الخام والغاز، وبعض خامات المعادن وبلغت قيمتها عام 2018م (76 مليون) دولار.

الواردات: بلغت قيمتها عام 2008م (762 مليون) دولار، وكان مصدرها الإمارات المتحدة (41 مليون) دولار، وأثيوبيا (400 مليون) دولار، وإيطاليا (39 مليون) دولار، والسعودية (28 مليون) دولار.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص48.

أما السلع المستوردة فقد شملت الأغذية والمشروبات بقيمة (61 مليون) دولار، والآلات والأجهزة الأخرى، (59 مليون) دولار ثم الهيدروكربونات ومشتقاتها (54 مليون) دولار، والبلاستيك (50 مليون) دولار.

ب - النقل:

ويشمل النقل البري، والبحري والجوي.

1 - النقل البري: بلغ عدد سيارات الركوب عام 2002م (41.166) مركبة وعام 2018م (46 ألف) مركبة.

طرق النقل:

أ - الطرق الداخلية: وهي عبارة عن شبكة طرق إسفلتية معبدة تربط بين مختلف المدن في جيبوتي.

- الطريق البري الساحلي من جيبوتي إلى تاجورة، يمتد على طول الحدود مع أرتيريا شمالاً.

- طريق جيبوتي عيلو هدلة في الجنوب.

- طريق جيبوتي، عرتا، دخيل، إيلا في الجنوب الغربي.

ب - الطرق الدولية:

- من جيبوتي إلى الصومال امتداد الطريق الساحلي.

- طريق مودو أثيوبيا.

- الطريق الساحلي إلى أرتيريا.

2 - النقل البحري: بلغ عدد السفن القادمة إلى الموانئ (1238) سفينة، وأهم الموانئ في جيبوتي: أبوك، تاجورة، أما حمولات السفن فهي بضائع مستوردة مثل الآليات والمواد الغذائية، وبضائع مصدرة.

3 - النقل الجوي: ثمة مطار دولي واحد في جيبوتي، يوضح ذلك الخريطة (21).

- وسائل الاتصال: بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة (16 ألف) خط⁽¹⁾، وعدد مشترك الهاتف الخليوي المحمول (157 ألف) مشترك، وعدد مشترك الانترنت (3 آلاف) نسمة.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص45.

خريطة (21) طرق المواصلات في جيبوتي عام 2019م





الفصل الثالث

جمهورية القمر المتحدة

مقدمة:

تعود تسمية جزر القمر بهذا الاسم نسبة إلى وجود أسراب من (طائر القُمر) بأعداد كبيرة في تلك الجزر، وقد اطلق عليها اسم جمهورية القُمر المتحدة، نسبة إلى نظامها السياسي والإداري الذي يجمعها والمكونة من ثلاث جزر رئيسية والواقع قرب الساحل الشرقي لموزمبيق في المحيط الهندي، وهي جزيرة القُمر الكبرى (بحازيجا) وأنجوان (نزواني) وجزيرة موهيلي (موالي).

وقد سيطر البرتغاليون عام 1509م على جزر سفالة، وكلوة وممباسة الإفريقية، ثم تعاقبت عليها الدول الاستعمارية الأخرى بعد زوال الحكم البرتغالي عنها، ثم استعمرها الفرنسيون بسبب موقعها الاستراتيجي، أما جزيرة مايوت فإنها مازالت مستعمرة فرنسية حتى الآن.

وحصلت على استقلالها بتاريخ 1975/7/6م، وانضمت إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 1993/11/20م، وعملتها النقدية هي (الفرنك) وفيما يلي دراسة تفصيلية عنها.

أولاً: الخصائص العامة والطبيعية:

1 - الخصائص العامة:

أ - الموقع:

1 - الموقع الفلكي: تقع جمهورية القُمر المتحدة بين دائرتي عرض (11.2 ° -

13.4 °) جنوب خط الاستواء، وبين خطي طول (43.11 ° - 54 °) شرقاً.

2 - الموقع الجغرافي: تأتي أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة للبلدان المجاورة من خلال ما

يلي:

أ - وقوع جزر القُمر قرب الساحل الشرقي لموزمبيق وعند البوابة الشمالية لمضيق

موزمبيق الشهير.

ب - وقوعها على الطريق البحري الشرقي للقارة الإفريقية المتجه إلى جنوب وشرق آسيا، وغربها، مما جعل الدول الاستعمارية تتنافس في السيطرة عليها لأنها تعد محطة لسفنها الحربية والتجارية.

ج - كان موقعها قاعدة انطلاق للدول الاستعمارية للسيطرة على السواحل الإفريقية الشرقية.

د - ازدادت الأهمية الاقتصادية لموقعها الجغرافي من خلال وجود العديد من الموارد الطبيعية منها.

هـ - اكتسب موقعها أهمية سياحية نظراً للمناخ الحار والرطب الذي تتمتع به تلك الجزر، مما جعلها مركز استقطاب سياحياً عالمياً.

و - ازدادت أهمية هذه الجزر بعد اكتشاف الطريق البحري عبر رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب القارة، والقادم من غرب القارة إلى شرقها وخاصة إلى الهند من قبل الرحالة البرتغالي "فاسكودي غاما" عام 1497م⁽¹⁾.

3 - الحدود والمساحة: يحد جزر القمر مياه المحيط الهندي من كافة الاتجاهات، ومن الغرب يحدها الساحل الشرقي لموزمبيق، وكان الحديث عن خط الساحل لهذه الجزر والذي يؤلف حدودها المطلّة على مياه ذلك المحيط، وتبلغ مساحتها اليابسة (1862 كم²)، ومساحتها البحرية (26 ألف كم²).

4 - الموضع: يتميز موضع جزر القمر بأنه ذو سطح سهلي تتخلله بعض المرتفعات الجبلية وخاصة في الجزيرة الرئيسية (نجازيجا) وأما في جزيرتي (موالي وترواني) فإنها سطحها يتميز ببعض الهضاب ولكن تغلب عليها الأراضي السهلية.

2 - الخصائص الطبيعية:

أ - التكوين الجيولوجي:

ترتكز جزر القمر على قاعدة جيولوجية صلبة، المكونة من صخور الغرانيت والبازلت والشيست، وهي صخور اندفاعية ألّفت طبقة البريكامبري، ثم يتلوها (طبقة

(1) د. صباح ممدوح كعدان، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مرجع سبق ذكره، ص42.

الكامبري) صخور الزمن الجيولوجي الأول، وتظهر توضعاته في مرتفعات جزيرة موهيلي، وفي أطراف جزيرة نجازيجا الشمالية.

أما صخور الزمن الجيولوجي الثاني وخاصة الجوارسية والكرتاسية فإنها تظهر في جبال جزيرة نجازيجا بالتحديد في جبل كارتالا.

وتوضعت بعدها صخور الزمن الجيولوجي الثالث التي تظهر في سواحل جزيرة نجازيجا الشمالية، وفي مرتفعات جبل كارتالا، وفي جزيرة موهيلي، ووسط جزيرة (نزواني). ثم ظهرت توضعات الزمن الجيولوجي الرابع فوق سطح تلك الجزر، من خلال المسيلات والأودية، والكتبان الرملية وعلى السواحل و جزيرة موهيلي.

كما تظهر توضعات الزمن الجيولوجي الرابع في السواحل البحرية وعلى سطح الجزر الثلاث الرئيسية، وفي السهول الساحلية و الأودية المتحدة من المرتفعات الجبلية الشمالية.

وقد تأثرت البنية الجيولوجية لجزر القمر بعدة عوامل، أهمها: حركة الصدوع في قاع المحيط الهندي في هذا القسم الذي كانت عليه تلك الجزر في فترة نهاية الزمن الثاني الجيولوجي وبداية الزمن الثالث، وكذلك بسبب النشاط البركاني الذي أصاب المنطقة وأدى لانفصال تلك الجزر عن بعضها.

ب - مظاهر السطح (التضاريس):

جزر القمر، هي جزر بركانية المنشأ تكونت بفعل الانفجاعات البركانية، خلال الأزمان الجيولوجية، وخاصة في الزمن الثالث والرابع وتتكون مظاهرها السطحية مما يلي:

1 - جزيرة القمر: الكبرى (نجازيجا).

أ - يتميز خط الساحل لجزيرة (نجازيجا) بأنه قليل التعاريج، ويتميز بأنه مرجاني وهو على شكل رصيف قاري متعمق بالبحر، ويبدأ من مدينة موروني حيث يتجه شمالاً بشكل شبه مستقيم، حتى مدينة (نتساويني)، ثم يتابع سيرة شمالاً وشرقاً ثم جنوباً حتى مدينة (مباني)، ويستمر من مدينة (كوامباني)، ثم يتجه نحو الجنوب الشرقي مدينة (فومباني)، ويعود ليتابع سيره نحو الجنوب الغربي والغرب، ثم يتجه نحو

الشمال الغربي إلى مدينة (دمبيني) (وميتسودجي) ويعود لیتجه شمالاً حتى موروني).

ب - المرتفعات الهضبية والجبلية: يعد القيم الشمالي لجزيرة نجازيجا، هضبة مرتفعة لكن في الوسط والجنوب فترتفع سلسلة جبلية أعلاها جبل (كارتالا) البالغ ارتفاعه 2361م/.

ج - السهول الداخلية: تتوضع في القسم الجنوبي والشمالي سهول داخلية تتخللها مناطق وعرة يفعل الاندفاعات البركانية.

2 - جزيرة أنجويان (نزواني):

أ - خط الساحل: يتميز خط الساحل بأنه مرجاني ذو رصيف قاري، تكثر فيه التعاريج أحياناً وقد اتخذ شكلاً قاعدة ورأس سهم، نحو الغرب، وهو يبدأ من مدينة موتسامودو، ويتجه شمالاً ثم شرقاً ويعود للاتجاه جنوباً حتى مدينة (بامباو)، ويستمر إلى الشرق من مدينة (دومدني) (ومريمان) ويعود لیتجه نحو الشمال الغربي والغرب إلى مدينة (مويا) (وسياما) ثم يعود رأس السهم يتجه شرقاً ثم شمالاً حتى مدينة (موشا مودو).

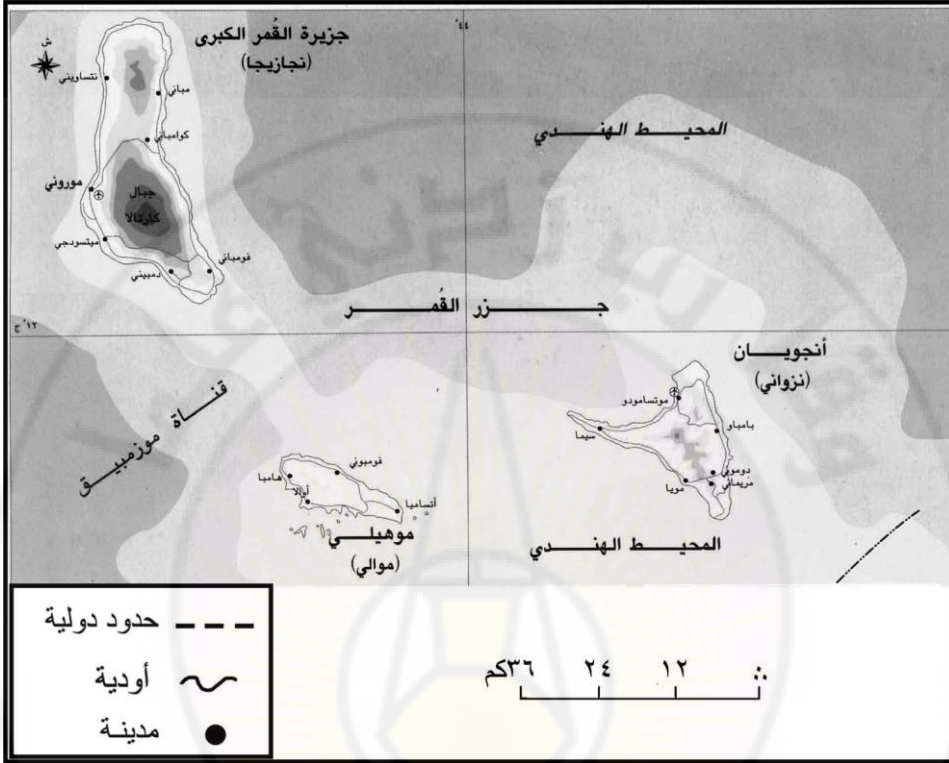
ب - المنطقة الداخلية: تبعد على هيئة هضبة بركانية ترتفع من الوسط، حتى 600م، ثم تعود للانخفاض نحو الغرب والشرق.

3 - جزيرة (موهيلي):

أ - خط الساحل: هو مرجاني ذو رصيف قاري يتعمق في البحر، ويكون كثير التعاريج جنوباً وخاصة عند مدينة (أوالا)، وحتى مدينة (هامبا) غرباً ثم يتجه شمالاً وبعد ذلك نحو الشرق، إلى مدينة (فومبوني) (وأتساميا) ويعود للاتجاه غرباً برصيف مرجاني متعرج.

ويضاف إلى الجزر السابقة مجموعة كبيرة من الجزر الصغيرة.

خريطة (22) مظاهر السطح في جمهورية القمر المتحدة



ج - المناخ وعناصره:

مناخ جزر القمر من النموذج (الحار المداري البحري)⁽¹⁾ وينطبق عليه صفة مناخ الأجزاء الساحلية (لموزمبيق) بسبب قربها منه.

وقد تأثر مناخ جزر القمر بعدة عوامل، هي:

- 1 - موقعها الفلكي في جنوب خط الاستواء وامتدادها على درجات الطول والعرض.
- 2 - صغر مساحتها وتفرقها إلى عدة جزر حيث لا تبتعد عن بعضها كثيراً.
- 3 - تأثر الجزر المذكور بالمدارات المناخية الطبيعية.
- 4 - تباين الارتفاع في مظاهر السط بين تلك الجزر، وقد أثر ذلك على طبيعة المناخ فيها.

(1) د. علي موسى، جغرافية، (المناخ 2) مرجع سبق ذكره، ص 116.

أما عناصر المناخ: فهي:

أ - الحرارة: تتأثر تلك الجزر بتيار (موزمبيق الحار) ولهذا فإن حرارتها تتراوح صيفاً بين (20 ° - 35 °)، وشتاءً بين (10 ° - 20 °).

ب - الضغط الجوي والرياح: يتكون الضغط المنخفض فوق الجزر صيفاً، والمرتفع شتاءً يؤدي لهبوب رياح مختلفة الاتجاهات، حيث تهب عليها رياح جنوبية شرقية بحرية ونتيجة لاصطدامها بالمرتفعات الجبلية شمالاً فإنها غالباً ما تنحرف لتصبح رياح شمالية شرقية وتهب من الداخل رياح جافة وحارة صيفاً تؤدي لنقل الغبار والأتربة على المدن الساحلية والداخلية.

ج - الأمطار: تراوح كمية الأمطار الهائلة فوق جزر القمر بين (400 - 800 ملم)، وهي أمطار تهطل صيفاً بسبب تكوّن المنخفضات الجوية فوق المحيط الهندي، وأحياناً تشكل الأعاصير بسبب اختلاف قيم الضغط الجوي في السطح المائي الواسع للمحيط الهندي.

ويفسر التباين بكمية الأمطار بتأثير عوامل عديدة، منها:

1 - يسيطر عليها مناخ استوائي وآخر معتدل نسبة إلى فصلين رئيسيين يمتازان بهطل أمطار غزيرة، وفي شهر آذار أكثر الأشهر حرارة وأبردها.

2 - وجود التضاريس المختلفة، واتجاه سواحل الجزر التي تواجه الرياح القادمة المحملة بالرطوبة.

3 - حدوث الأعاصير والمنخفضات الجوية في المنطقة.

ج - الموارد المائية:

تقدر كميتها (154 مليون م³)، وتصنف الموارد المائية إلى تقليدية و تقدر كميتها بـ (150 مليون م³) تشمل مياه الأمطار والسيول والأودية الناجمة عن الهطولات المطرية، والمياه الجوفية أما الموارد المائية غير الناجمة عن الهطولات المطرية، والمياه الجوفية، أما الموارد المائية غير التقليدية فإنها تشمل مياه إعادة الاستخدام الصناعي ومياه الصرف الصحي، وتحلية مياه البحر وتقدير كميتها بـ (4 مليون م³)، وهي كميات يتم استخدامها في الزراعة وللشرب والاستخدام المنزلي.

د - التربة:

- 1 - التربة البنية الحمراء: وتغطي مساحة كبيرة من جزيرتي (أنجويان) وموهيلي، وخاصة في الوسط والسفوح الجبلية لمشالية الجزيرة (نجازيجا).
- 2 - التربة السوداء: وهي تربة خصبة صالحة للزراعة وتتركز في جزيرة نجازيجا ووسط جزيرة (نزواني) أنجويان وهي تربة بركانية الأصل.
- 3 - التربة الصفراء: يغطي مساحات كبيرة من جزيرتي أنجوياتونانجازيجا.
- 4 - التربة الرملية: توجد في الجزر ثلاث السابقة الذكر وتتركز خاصة في الوسط وهي تربة قاحلة جافة.

هـ - الغطاء النباتي:

تشغل الغابة مساحة كبيرة من جزيرة القمر الكبرى / نجازيجا) وخاصة على سفوح المرتفعات الشمالية. أما في باقي الجزر فوجد نباتات طبيعية عديدة منها شوكية ومنها حراثة الخضرة مثل أشجار الأبنوس، والصندل وجوز الهند، والقرنفل. وتتأثر النباتات الطبيعية ونموها بعدة عوامل، مثل: المناخ، وكمية الأمطار الهائلة، واتجاه وأشكال التضاريس، والنشاط البشري، واقتلاع الأشجار من قبل الإنسان في بعض الأماكن، والرعي الجائر.

ز - الحيوانات البرية:

تعيش في هذه الجزر حيوانات برية عديدة منها آكلة اللحوم مثل الفهد والضباع والذئب والبخور، وآكلات العشب مثل الأرنب البري، ثم الزواحف مثل الأفاعي والقارب بالإضافة إلى الطيور وخاصة طيور القمر الذي يتمتع بمنظر جميل متعدد الألوان تظهر خاصة عندما تكون الشمس ساطعة ولكثرة أسرابه أطلق سكانها والسياح منذ مئات السنين عليها اسم جزر القمر.

ثانياً: الحياة البشرية

تشمل دراسة الحياة البشرية على الواقع الديموغرافي، والتوزيع الجغرافي للسكان وحركة الهجرة، ثم الخصائص الاجتماعية.

1 - الواقع الديموغرافي:

أ - ازدياد عدد السكان:

بلغ عدد سكان جمهورية القمر عام 2003م (560 ألف) نسمة، وأصبح عام 2011م (724 ألف) نسمة، ويقدر عددهم عام 2019م بحوالي (مليون) نسمة. وتعود الزيادة في عدد السكان إلى النمو الطبيعي وارتفاع معدلاته بالإضافة إلى الهجرة الوافدة رغم أنها محدودة بسبب ضعف الإمكانيات والفقر الذي يعاني منه هؤلاء السكان.

فقد بلغ معدل النمو الطبيعي للسكان عام 2011م (27.7 بالألف)، وهو حاصل الفرق بين معدل الولادات البالغ (35.6 بالألف)، ومعدل الوفيات 7.9 بالألف. وتتأثر الزيادة الطبيعية للسكان بالعوامل الاجتماعية مثل العادات والتقاليد، والرغبة في إنجاب المزيد من البنين الذكور، وكذلك الزواج المبكر، وتعدد الزوجات، وكذلك العوامل الاقتصادية التي تشتمل على تشجيع الإنجاب بسبب الحاجة لمزيد من القوى العاملة للمشاركة في التنمية الاقتصادية ومشاريعها المختلفة.

ب - أصل السكان وتركيبهم السلالي:

يعود أغلب سكان جزر القمر إلى الأصل الإفريقي العربي، وتنتشر الثقافة العربية على نحو كبير في المجتمع، وهناك بعض الأقليات مثل المالاحيشية، والأقلية الهندية، و(الكريولية) وهم من الأصل الإفريقي، والمالاجاشي، والفرنسي، كما أن نسبة من السكان ذوي الأصل الصيني، وخاصة في موروني، وأقلية بيضاء أصولهم فرنسية رغم مغادرة أغلب الفرنسيين الجزر بعد الاستقلال عام 1975م، وبعض العناصر البوليزية، والشيرازية، والأفارقة والملاوية.

ج - التركيب العمري والنوعي:

يتوزع السكان على مختلف الفئات العمرية وخاصة بين (0 - 14) سنة حيث بلغت النسبة (46.1%)، بينما الفئة العمرية بين (49.25) سنة تبلغ نسبتها (47.2%) وهذه مؤشرات على فتوة السكان الناجمة عن ارتفاع معدلات الإنجاب والخصوبة السكانية أما الفئة العمرية أكثر من (60) سنة فإنها تبلغ (6.7%)، وهي نسبة قليلة بسبب الشيخوخة المبكرة وارتفاع نسبة الوفيات عند هذه الفئة العمرية. أما عن التركيب النوعي فإنه نسبة الذكور تساوي (100.8) ذكور مقابل كل (100 أنثى).

د - العمر الوسيط للسكان:

يقدر العمر الوسيط للسكان عند الذكور (64.3) سنة، وعند الإناث (66.9) سنة، وتزداد نسبة الذكور بسبب أن الرجل يتعرض لمخاطر الوفاة أكثر من المرأة نتيجة طبيعة أعماله التي يقوم بها في مواجهة أعباء الحياة وتأمين الدخل المناسب للأسرة.

هـ - التركيب اللغوي والديني:

يتكلم أكثر السكان لغة (شيكومو) وهي لغة سواحلية، ومتأثرة باللغة العربية، أما اللهجات فهي:

- شينجازيجا في (جزيرة بخازيجا).

- شيموالي في (جزيرة موالي).

- شينزواني في (جزيرة نزواني).

- شيماورية لهجة سكان جزيرة (ماهورية).

وتعد اللغة العربية والفرنسية لغات رسمية، وكذلك اللغة القُمَريّة.

- اللغة المالجاشية يتحدث بها المهاجرون المالجاشيون، وتبلغ نسبة السكان الذين

يعرفون القراءة (62.5%) من السكان.

أما عن التركيب الديني فإن الإسلام هو دين الدولة، حيث يعتنقه (99%) من السكان، وهناك عدد من السكان يدين بالمسيحية الكاثوليكية، وخاصة ماريوت متأثرين بالثقافة الفرنسية.

و - التركيب المهني:

يتوزع السكان العاملون على المهن الآتية:

- 1 - العاملون في الزراعة والصيد والغابات بنسبة (38.4%).
- 2 - العاملون في الخدمات والتجارة بنسبة (9.2%).
- 3 - العاملون في أعمال الكتابة بنسبة (7.3%).
- 4 - العاملون في التشييد والبناء بنسبة (12.8%).
- 5 - العاملون في النقل والمواصلات والصناعة القديمة بنسبة (11.4%).
- 6 - العاملون في الكهرباء والماء والغاز بنسبة (5.6%).
- 7 - العاطلون عن العمل بنسبة (14.3%).

2 - التوزيع الجغرافي للسكان:

يتأثر التوزيع الجغرافي للسكان بالعديد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.

أ - **العوامل الطبيعية:** تعد المناطق الجبلية في جزيرة القُمر الكبرى (نجازيجا) وفي جزيرة نزواني مناطق للسكان، بسبب الوضع الطبوغرافي لها، كذلك وجود مساحات واسعة من الترب الفقيرة وقلة الموارد المائية مناطق طاردة للسكان، في جزيرة موهيلي، وبينما تُولف المناطق الساحلية في الجزر الثلاث مناطق استقراراً بشرياً، وهذا ما يفسر تركيز السكان في المدن الساحلية والسهلية وذات الرتب الصالحة للزراعة وذات المناخ المعتدل.

ب - **الموارد الاقتصادية:** تعد العوامل الاقتصادية وأماكن وجود الموارد الطبيعية، والمدن الساحلية ذات الأهمية التجارية مناطق ذات كثافة سكانية عالية.

ج - **العوامل الاجتماعية:** تشمل توفر الخدمات الاجتماعية من مؤسسات تعليمية وصحية، وخدمية مراكز استقرار كما هو الحال في مختلف مدن جزر القُمر.

- الكثافة السكانية:

تبلغ الكثافة العامة للسكان (323.7 نسمة/كم²)، وهي حالة تزايد بسبب ازدياد عدد السكان.

- توزيع السكان في المدن:

يتوزع السكان على مختلف المدن كما يلي:

1 - مدن جزيرة (نجازيجا):

أ - موروني: هي عاصمة البلاد ويقدر عدد سكانها عام 2019م بحوالي (150 ألف) نسمة، وتحتوي على أكبر تجمع سكاني حيث تتركز فيها المراكز الحكومية الرئيسية وتقع في جزيرة القُمر الكبرى (نجازيجا) وعلى الساحل الغربي منها.

ب - نتساويني: يقدر عدد سكانها بـ (15 ألف) نسمة وهي مدينة تقع على الساحل الغربي للجزيرة.

ج - مبانى: يبلغ عدد سكانها (15 ألف) نسمة، وتقع على الساحل الشرقي للجزيرة.

د - فومباني: تقع على الساحل الشرقي للجزيرة ويبلغ عدد سكانها (15 ألف) نسمة.

هـ - نتسوجيني: يقدر عدد سكانها بـ (13 ألف) نسمة وتقع على الساحل الغربي للجزيرة.

و - دمبيني: تقع على الساحل الغربي للجزيرة ويقدر عدد سكانها بـ (12 ألف) نسمة.

2 - جزيرة: /أنجويان/ نزاوني: يتوزع سكانها في المدن التالية:

أ - بامباو: مدينة تقع في الساحل الشرقي للجزيرة، ويقدر عدد سكانها بـ (11 ألف) نسمة.

ب - موتسامودو: مدينة رئيسية في الجزيرة ويقدر عدد سكانها بـ (15 ألف) نسمة وهي ذات مركز إداري مهم.

ج - مويّا: مدينة تقع في الساحل الغربي للجزيرة، ويقدر عدد سكانها بحوالي (15 ألف) نسمة، وهناك مدن أخرى فيها.

3 - جزيرة موهيلي / موالى/: يتوزع السكان على مدنها الرئيسية كما يلي:

- أ - فومبوني: مدينة رئيسية في الجزيرة يقدر عدد سكانها بـ (15 ألف) نسمة وتقع على الساحل الشمالي لها.
- ب - هامبا: تقع على الساحل الغربي للجزيرة ويقدر عدد سكانها بحوالي (11 ألف) نسمة.
- ج - أوساميا: تقع على الساحل الشرقي للجزيرة ويقدر عدد سكانها بـ (12 ألف) نسمة.
- د - أولو: مدينة تقع على الساحل الجنوبي الغربي للجزيرة ويقدر عدد سكانها بحوالي (8 آلاف) نسمة.

3 - الهجرة وحركة السكان:

شهدت جزر القمر نوعين من الهجرة:

أ - الهجرة الداخلية: من الريف إلى المدن وخاصة من أنحاء الريف لأسباب دافعة وهي الجفاف، والقحط ووجود معوقات للعمل الزراعي والاستقرار مثل الجفاف، ومقر التربة وقلة الموارد الطبيعية، وعوامل جاذبة للمدن، وهي توفر العمل وخاصة في المدن الساحلية التي تستقبل السفن القادمة، والعبارة للطريق البحري، وكذلك توفر الخدمات فيها سواء كانت خدمات اجتماعية أو خدمات البنية التحتية.

مما جعلها مناطق استقرار بشري ومراكز جذب سكانها وهي هجرة دائمة.

ب - هجرة خارجية: وهي تقسم إلى نوعين:

1 - هجرة وافدة: تشمل العديد من القادمين للزيارة أو العمل، ونسبتها قليلة بسبب ضعف الإمكانيات وقلة مجالات العمل.

2 - هجرة مغادرة: تشمل خروج عشرات الآلاف من سكان الجزر للعمل في السعودية أو بلدان الخليج، أو بلدان شمال إفريقيا، وبعضهم غادر للدراسة والتخصص في أوروبا.

ج - حركة السكان اليومية: هنالك حركة يومية للسكان من أنحاء الريف إلى المدن بقصد العمل والتسوق والعودة مساءً.

4 - الخصائص الاجتماعية:

أ - التعليم: نشأت المؤسسات التعليمية في المدن على نحوٍ رئيسي، وتشمل كافة المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية بالإضافة، إلى الجامعة التي تركز في مدينة مورو، العاصمة.

ب - القطاع الصحي: يشمل إنشاء المشافي والمراكز الصحية في كافة المدن وخاصة في العاصمة.

ج - العمران: شمل القطاع الخدمي إنشاء الوحدات السكنية حيث بلغ عددها (136 ألف) وحدة سكنية، وبلغت نسبة المساكن المخدّمة بالكهرباء (31%) من مجموع المساكن، والمخدّمة بشبكة مياه الشرب (25.1%)، وبسبب النقص في هذا الجانب هو ضعف الإمكانيات المالية حيث أنها تعتمد على الكثير من المساعدات الخارجية.

5 - أنماط حياة السكان:

تبلغ نسبة سكان المراكز الحضرية (27.9%)⁽¹⁾ بينما تبلغ نسبة السكان الريفية (72.1%) ومعهم أيضاً البدو من أفراد القبائل المقيمة هنالك تمارس حرفة الرعي.

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 97.

ثالثاً: الواقع الاقتصادي

يتضمن الواقع الاقتصادي في جمهورية القُمر دراسة الأنشطة الاقتصادية، وهي الزراعة والصيد، والصناعة، ثم التجارة والنقل والمواصلات.

1 - الزراعة والصيد وتربية الحيوانات:

أ - الزراعة:

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في تلك الجزر (10 آلاف) هكتار، ويعمل بهذا القطاع المهم (32.7%) من مجموع قوة العمل التي تشمل الذين يعملون بحرفة الزراعة، ومعهم أيضاً العاملون في الغابات وقطع الأشجار، وتربية الحيوانات، والصيد البحري والبري.

- الإنتاج الزراعي: المحاصيل الغذائية، وتشمل:

1 - الحبوب الصيفية والشتوية: وتشمل القمح باعتباره مادة الغذاء الرئيسية للسكان،

لتأمين الحاجة من الخبز علماً بأن كمية الإنتاج لا تكفي، لذلك يتم اللجوء إلى استيراد هذه المادة لتعويض النقص والفجوة الغذائية، وقد بلغت كمية الإنتاج (7 آلاف) طن، وتشمل كذلك الذرة الرفيعة والذرة الشامية والعدس والحمص.

2 - الخضراوات والفواكه: إن الخضراوات المناخية والطبيعية الأخرى تساعد على زراعة

الخضراوات مثل البندورة، والبقول والبازلاء، والبطاطا والفاصولياء والباذنجان وغيرها، وخاصة في جزيرتي (نجازيجا) (جزيرة نزواني) أما إنتاج الفواكه فقد بلغ (117 ألف) طن، وتشمل جوز الهند، والبرتقال، كما تزرع شجرة البن أيضاً في تلك الجزر.

3 - المحاصيل التجارية: تشمل قصب السكر والفانيلا والقرنفل وجوز الهند،

ومحاصيل أخرى مثل البن والكاكاو.

- الغابات: تشتهر جزر القمر أيضاً، بوجود مساحات واسعة من الغابات وخاصة أشجار

الأبنوس والصندل، على سفوح الجبال وفي جزيرة (انجازيجا).

2 - الصيد:

يعد الصيد البحري من أهم المهن التي يزاولها السكان لتأمين حاجتهم من الأسماك، مما يساعد على ذلك وجود واجهة بحرية واسعة، لأن كافة الجزر تطل على مياه المحيط الهندي، ويتم الصيد بوسائل قديمة، وحديثة للكثير من الصيادين من خلال المراكب البحرية المميزة فنياً بشكل جيد.

ويقدر إنتاج صيد الأسماك بـ (78 ألف) طن، وهي الكمية المسجلة، أما الكمية الواقعية فهي أكبر حيث يقوم الأهالي بتأمين غذائهم من الأسماك، وهناك أيضاً صيد الحيوانات النادرة من الغابات.

2 - الصناعة:

يتصف قطاع الصناعة بأنه ضعيف بسبب قلة الدخل القومي وقلة الموارد الطبيعية في البلاد.

أ - **الصناعات الحديثة:** وهي صناعات بسيطة مثل الصناعات النسيجية، والصناعات الغذائية ومواد البناء، والصناعات الخفيفة الأخرى، وتتركز في المدن على نحو رئيسي وصناعة الكونسروة من أجل تصديرها وبعض الصناعات الكيماوية مثل صناعة الأسمدة والاسمنت، وبعض الأدوية.

ب - **الصناعات الاستخراجية:** تشمل استخراج بعض الثروات الباطنية البسيطة مثل مواد البناء، والنحاس، وهناك دراسات لاستكشاف بعض الثروات الباطنية فيها. مثل النفط والغاز.

ج - **إنتاج الطاقة الكهربائية** حيث بلغ إنتاجها عام 2008م (33) جيغا واط ساعي.

د - **الصناعات التقليدية:** تشمل صناعة وتجفيف الخضار والفواكه، وحفظ الأسماك وبعض الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة والأحذية، وصناعة السيوف والأواني المنزلية النحاسية.

3 - السياحة:

يشهد القطاع السياحي تطوراً كبيراً في البلاد من خلال زيادة عدد الفنادق السياحية، وافتتاح المطاعم وتنشيط الترويج السياحي، وإنشاء المعاهد الفندقية لتخرج الطلاب الذين يختصون في هذا المجال نظراً للإقبال الشديد على السياحة القادمة من الخارج وزيادة عدد الأفواج السياحية نتيجة توفر المقومات الطبيعية والبشرية للسياحة في الجزر.

أ - المقومات الطبيعية للسياحة:

وتشمل تنوع مظاهر السطح في الجزر، وتوفر المناخ الملائم للسياحة، وهو الاستوائي والمعتدل، ثم طبيعة الجزر وإطلالتها الواسعة على مياه المحيط الهندي، ووجود الشعب المرجانية، والتنوع الأحيائي البحري.

ب - المقومات البشرية والخدمية:

تشمل الاهتمام بقطاع السياحة، ووجود الفنادق، والخدمات السياحية، والترويج لها، وتقدر عائدات السياحة بحوالي (26%) من الدخل الوطني. وأما عن جنسيات السياح، فهي أوروبية، وأمريكية، وسياح عرب من بلدان الخليج، وصينية وفرنسية خاصة.

4 - التجارة والنقل والمواصلات:

بلغت قيمة الصادرات عام 2018م (6 مليون) دولار، ويلاحظ أنها منخفضة بسبب قلة الموارد الطبيعية في جزر القمر، بينما بلغت قيمة الواردات عام 2018م (178 مليون) دولار بسبب الحاجة لاستيراد الصناعات والمواد الغذائية. ولها علاقات تجارية مع البلاد العربية وخاصة السعودية وبعض البلدان الأجنبية، كما أنها تعتمد على المساعدات الخارجية على نحو رئيسي نظراً للفقر الذي تعاني منه البلد. وتتركز الواردات على الآلات والمواد الكهربائية والسيارات، وأما الصادرات فأهمها الأخشاب، والبنّ والخضراوات والفواكه.

5 - النقل والمواصلات:

أ - النقل البري: ترتبط معظم المدن في داخل الجزر بشبكة من طرق المواصلات الإسفلتية المعبدة، وهي كما يلي:

1 - في جزيرة نجازنجا: طريق ساحلي دائري يصل بين جميع مدن الجزيرة، مباني، نتساويني، موروني، كوامباني، بطول يقدر بـ (480كم).

2 - في جزيرة أنجويان - نزواني، طريق يصل بين مدن بامباو ودوموني ومريماتي وسيما وموتسامودو، وهو طريق ساحلي بطول (350كم).

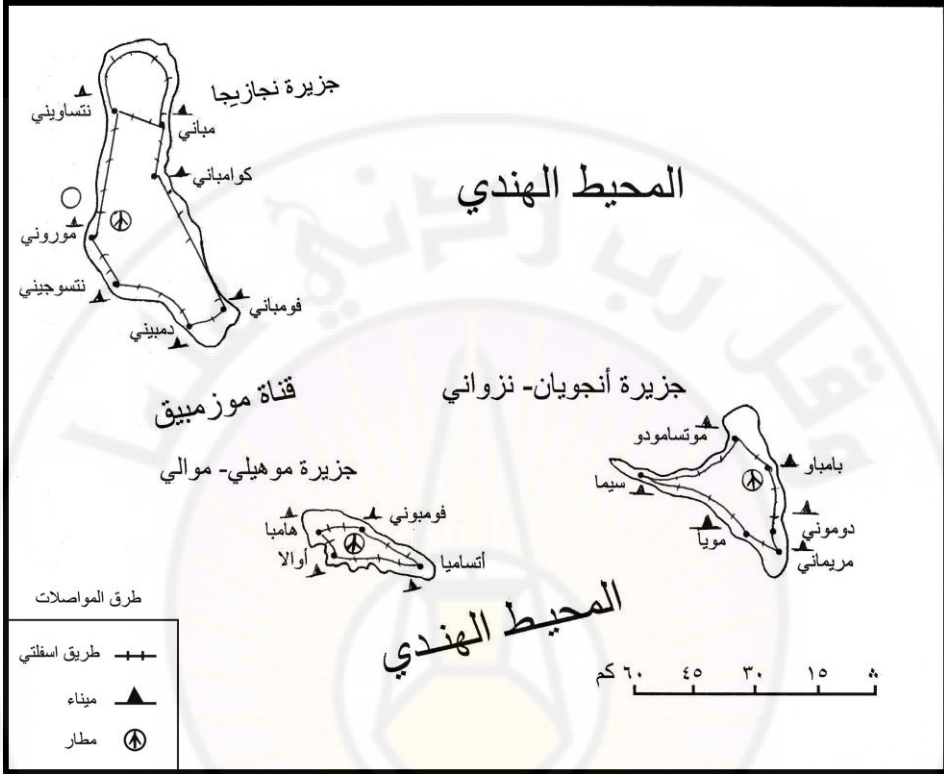
3 - في جزيرة موهيلي - موالى، طريق ساحلي بطول (200كم) إضافة للطرق الداخلية. ويوضح ذلك الخريطة (23).

ب - النقل البحري: يعتبر النقل البحري من أهم مصادر الدخل للسكان من خلال الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع لذلك تم تحديث الموانئ كافة وتجهيزها لاستقبال السفن العابرة، أما النقل الداخلي البحري بين تلك الجزر فهو وسيلة رئيسية لنقل السكان والبضائع يومياً.

وأهم الموانئ في جزر القمر: ميناء مباني، وموروني، وفومباني في جزيرة نجازنجا، وموانئ بامباو ودوموني وسيما في جزيرة نزواني، وميناء فومبوني وأوالا في جزيرة موالى.

ج - النقل الجوي: ثمة مطاران رئيسيان في البلاد وهما مطار مورني في العاصمة، في جزيرة (نجازيجا) ومطار موشامودو في جزيرة (نزواني).

خريطة (23) طرق المواصلات في جمهورية القمر المتحدة



المصادر والمراجع

أولاً - الكتب:

- 1 - فليجة، أحمد نجم الدين ، الجهري، يسري عبد الرزاق، كتاب أفريقيا، الجزء الثاني، الجامعة العربية، بيروت، لبنان، عام 1968م.
- 2 - العزابي أبو القسم محمد، ترجمة: صالح أبو صفحة، الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتحليل جغرافي، نشر المنشأة الشعبية للنشر، والتوزيع الإعلاني، عام 1981م، طرابلس، ليبيا.
- 3 - بيترورجرز، وبيتر ليدون، ترجمة شوقي جلال، المياه في العالم العربي، آفاق واحتمالات المستقبل، الطبعة الثانية، نشر مركز الإمارات للدراسات عام 1997م.
- 4 - جودة، جودة حسين، جغرافية أفريقيا الإقليمية، نشر المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، طبعة جديدة، عام 1998م.
- 5 - دويدري، رجاء، جغرافية الوطن العربي في إفريقيا، منشورات جامعة دمشق، أملية عام 1956م.
- 6 - كعدان، صياح ممدوح، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، منشورات جامعة دمشق، عام 1988 - 1989م.
- 7 - فاعور، علي، الهجرات الدولية، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2016م.
- 8 - فاعور، علي، الهجرات الدولية، كتاب منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2016م.
- 9 - فاعور، علي، جغرافية الشتات، كتاب إصدار المؤسسة الجغرافية، مركز السكان والتنمية.
- 10 - فاعور، علي، الانفجار السكاني، كتاب إصدار المؤسسة الجغرافية، مركز السكان والتنمية 2015م.
- 11 - فاعور، علي، الجغرافية البشرية والاقتصادية، منشورات المؤسسة الجغرافية، بيروت، لبنان، طبعة حديثة ومعدلة، 1992 - 1993م.
- 12 - موسى، علي، الحمادي، محمد، جغرافية القارات، دار الفكر، دمشق عام 1997م.

- 13 - موسى، علي، جغرافية المناخ (2)، أقاليم العالم المناخية، كتاب منشورات جامعة دمشق، عام 2013 - 2014م.
- 14 - موصلي، عماد الدين: جغرافية التربة، نشر مكتبة أطلس، دمشق، عام 1974م.
- 15 - موصلي، عماد الدين، الجغرافية الحيوية، كتاب منشورات جامعة دمشق.
- 16 - الصقار، فؤاد محمد، دراسات في الجغرافية البشرية، منشأة المعارف بالإسكندرية.
- 17 - رفلة، فيليب، الدول العربية، اقتصادياتها وجغرافيتها، نشر سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
- 18 - الربدادي، قاسم، المرجع في المشكلة السكانية وأبعادها التنموية، مرجع جامعي، جامعة دمشق، عام 2013 - 2014م.
- 19 - الربدادي، قاسم، جغرافية الوطن العربي في آسيا، كتاب منشورات جامعة دمشق، 2019 - 2020م.
- 20 - عامر، محمود علي، تاريخ المغرب العربي المعاصر، الطبعة الثالثة، منشورات جامعة دمشق، عام 2003 - 2004م.
- 21 - أبو العلا، محمود طه، جغرافية العالم العربي، دراسة عامة وإقليمية، طبعة أولى، نشر مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، عام 1973م.
- 22 - ديرو، ماكس، أشكال الأرض، ترجمة الدكتور عبد الرحمن حميدة، عام 1969م.
- 23 - الجوهري، يسري، درويش، ناريمان، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الدكتور مصطفى شرفة، الإسكندرية، 1992م.

ثانياً - البحوث:

- 1 - الربدادي، قاسم، مشكلة السكن العشوائي في المدن الكبرى العربية، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول عام 2012م.
- 2 - الربدادي، قاسم، بحث دور الجغرافية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ندوة الدراسات الاجتماعية ودورها في التنمية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، 2008م.

ثالثاً - الهيئات الرسمية والدولية:

- 1 - جامعة الدول العربية، الدولة العربية أرقام ومؤشرات، عام 2011 - 2012م.
- 2 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، عام 2010م، الخرطوم، جمهورية السودان، عام 2010م.
- 3 - جامعة الدول العربية، المجموعة الإحصائية، العدد الحادي عشر، عام 2005م.
- 4 - الأمم المتحدة، نيويورك، تقرير خاص عن سكان العالم، عام 2009م.

اللجنة العلمية

أ. د. فيصل قماش

أ. د. ناظم عيسى

أ. د. هيثم ناعس

التدقيق اللغوي

أ.د. عبد الكريم محمد حسين

حقوق الطبع والترجمة والنشر

محفوظة لمديرية الكتب